

ية معتدّمة لنبيل دُرَجِبَ الماجِبُ

الطائب/ عرفي بن (ديومي بن عربير

الدكفور/ محتمائ . في إديوم المرسر

D18-7/18-0 ~ 19 M7 / 19 MO بسر الله الرحم الله عن الرحم أله

بسم الله الرحمن الرحيم (أ)

#### خطبة الرسالة

الحمد لله رب العالمين و الرحمن الرحيم و مالك يوم الديسن وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك الحق البين وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عده ورسوله بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الا مة ووجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين و فودع أمته في جسع ميمون مبا رك وذكرهم بأنه ترك فيهم ما إن تحسكوا به لن يضلوا كتساب الله وسنته وتركهم على محجمة بيضا ليلها كنهارها والا يزيع عنها إلا هالك صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وعلى سائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين و

أما بعد: فإن من رحمة الله عزوجل بعباده تعهده إياهم بشرعه فما من أمة الا خلا فيها نذير و يذكرهم بآلاً الله ويرشدهم لا توم الطرق ويدلهم على خير ما يعلمه لهم ويحذرهم من شر ما يعلمه لهم فهم قادة الخير والا سوة فيه ، ورواد كل أمة إلى كل مكرمة و

وقد اقتضت حكمة الله أن يحتم هذه الرسالات وهو ًلا ً النسندر بعبده ورسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - فجعل رسالته للناس كافسة لا يختص بها جيل دون جيل ، ولا قبيل دون قبيل إلى أن يرث اللسسه الا رُض وسن عليها وهو أرحم الراحمين .

ولما كانت هذه الشريعة عامة لجميع الثقلين • باقية بقا الحياة الدنيا ، جعلها الله مبنية على قواعد وضوابط كلية فكانت لذلك غضة كما نزلت في كل وقت ، شاملة لكل حادثة هادية من كل ضلالة •

وقاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به " هي من تلك القواعد الكليــــة وقد كان اختيارى لها لتكون موضوع بحثي في هذه الرسالة لسببين:

أحدهما: شمول هذه القاعدة لجميع الواجبات سواءً كانت من قسم العبادات أم المعاملات ،وذلك بالنظر إلى ما تتوقف عليه هذه الواجبات من الوسائل سواء كانت شرعيف أم عقلية أم عادية مما حدث ويحدث إلى قيام الساعة .

وثانيهما : شرف هذه القاعدة الذي اكتسبته من الواجب حيث أن أداءه أحب الله عمال إلى الله و ففي الحديث القدسي: "وماتقرب الي عدي بشيء أحب إلى مما افترضته عليه " •

وقد قام البحث في هذا الموضوع على الخطة التالية : فعل فعل البحث الى قسمين يسبقهما أتمهيد كوتتلوهما خاتمة .

فأما التمهيد فيتكون من سحثين :

السحث الأول: في معنى القاعدة وبيان أنواعها ، وفيه تحدثت عسن معنى القاعدة لغة وشرعا ، وبينت أنواعها بالنظر الى الحكم الشرعي والطرق التي يتوصل بها الى العلم به ،كمسا بينت الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية شمخلصت في النتيجة الى بيان أن هذه القاعدة من القواعد الأصولية والقواعدة من القواعد الأصولية من القواعدة من القواعد الم

السحث الثاني: في معنى الواجب وأقسامه ،وفيه بينت معنى الواجب فــــي اللغة والاصطلاح الا صولي ،وبينت أيضا المراد بالواجب في هذه القاعدة ،وأقسام الواجب بصورة موجزة بقدر مايتم به التصور لهذه القاعدة ،

<sup>(</sup>١) رواه البخارى في كتاب الرقاق ،باب التواضع ٢٤٠/١١ فتح البارى ٠

وأما القسمان ، فأحدهما : دراسة أصولية لقاعدة ما لا يتم الواجـــب الا به ويتكون من بابين :

الفصل الا ول : في معنى ما لا يتم الواجب الا به وما ورد لهذه القاعدة \_\_\_\_\_\_ من الصيغ ويتكون من مبحثين :

السحث الا ول : في معنى ما لا يتم الواجب الا به •

والهمحث الثاني : في الصيغ التي وردت لهذه القاعدة .

والفصل الثاني: في أقسام ما لا يتم الواجب الا به ، ويتكون مــــن ـــن ــــن ــــن ما لا يتم الواجب الا به ، ويتكون مــــن مـــن ما لا يتم الواجب الا به ، ويتكون مــــن أيضا ؛

السحث الا ول : في أقسام ما لا يتم الواجب الا به باعتبار ... نوعـــه •

السحث الثاني : في أقسام ما لا يتم الواجب الا بيه المبحث الثاني : باعتبار قدرة المكلف ،

فأما التمهيد فبينت فيه شدة الخلاف الذى وقع بين الا صوليين في حكم هذه القاعدة ووجه حصر المذهب في هذه الفصول الا ربعة وهي كمايلي: الفصل الا ول : في القول بعدم الوجوب مطلقا ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول : في بيان حقيقة هذا القول •

السحث الثاني : في ذكر أدلته ومناقشتها •

والفصل الثاني : في القول بالوجوب مطلقا ،ويتكون من ثلاثة مباحث :

المبحث الا ول : في بيان حقيقة هذا القول •

السحث الثاني: في المراد بالمقدمة عند أصحاب هذا

القول •

المبحث الثالث ؛ في ذكر أدلة أصحاب هذا القصول ومناقشتها .

والفصل الثالث : في القول بالتفصيل والتوقف ، ويتكون من سبعة مباحث:

المبحث الثاني : في القول بالوجوب في الشرط الشرعسي فقط .

البحث الثالث: في القول بالوجوب في السبب فقط .

السحث الرابع : في القول بالوجوب فيما عدا السبب .

السحث الخامس: في القول بالوجوب فيما عد االشرط الشرعي .

السحث السادس: في القول بالتفصيل من حيث التلازم الذهني

وعد مسه •

البحث السابع: في القول بالتوقف.

والفصل الرابع: في ذكر النتائج التي تم التوصل اليها بعد المناقشة وبيان تويده الراجح من الا توالودكرنماذج أمن نصوص الكتاب والسنية والآثار المروية عن سلف هذه الا مة ويتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الا ول : في ذكر ما يو يد هذه القاعدة من النصوص

السحث الثاني ، في ذكر ما يو عيد هذه القاعدة من نصوص

القرآنية على القول المختار •

السنة المطهرة على القول المختار،

السحث الثالث: في ذكر ما يوايد هذه القاعدة من الآثار على القول المختار •

والقسم الثاني: دراسة تطبيقية لهذه القاعدة على بعض المسائل الفقهية وبعض المسائل المعاصرة ،ويتكون من بابين:

الباب الأول: في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل الفقهية عنـــد

الفقها ويتكون من ثلاثة فصول:

الفصل الا ول : في تطبيق هذه القاعدة على المسائل المتعلقة بالعبادات.

ويشتمل على ستة مباحث:

البحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالطهارة ،

البحث الثاني : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصلاة •

السحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالزكاة •

السحث الرابع: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصوم •

البحث الخامس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحج •

البحث السادس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالجهاد .

الفصل الثاني : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل المتعلقة

بالمعاملات ويتكون من اربعة مباحث:

السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالبيوع.

السحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالوقف •

السحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالعتق .

والوصأيا

السحث الرابع : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالنكاح ،

الفصل الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحدود والجنايات وسيست

السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالجنايات.

المبحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحدود •

البحث الثالث: في ذكر بعضِ المسائل المتعلقة بالصيد

والذبائح .

السحث الخامس: في ذكر بعض المسائل المتعلقـــــة بالقضا والشهادات •

الباب الثاني : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل المعاصرة ونحوها ، \_\_\_\_\_\_\_\_\_ ويتكون من ثلاثة فصول :

البحث الا ول: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتربية .

السحث الثاني: في ذكر بعض السائل المتعلقة بتعلم وتعليم فروض الائعيان .

السحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بتعلم وتعليم فروض الكفاية .

السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتخطيط.

المبحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالسلوك المبحث الثاني .

المبحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتطوير المبحث الثالث: الإداري .

البحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتجارة • البحث الشاني : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالزراعة • البحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بحرية الاكتساب •

وأما الخاتمة فقد بينت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال هــذا \_\_\_\_\_\_ البحث .

\*

#### ٢ \_ وقد سلكت في هذا البحث المنهج التالي:

أ \_ حققت ما بحتاج إلى تحقيق سا يتعسلق بألفاظ هذه القاعدة وقيودها وأقسا مها ، وترجمت لمن يحتاج إلى ترجمة من الأعلام.

ب حممت المذاهب الواردة في حكم هذه القاعدة ورتبتها بحسب ما فيها من الاطلاق والتقيد في النفي والاثبات والتوقف فجعلت لكل سن القائلين بالنفي المطلق أو الاثبات المطلق فصلا مستقلا وقدمت القائلين بالنفي لاعتمادهم على البرائة الاصلية فيما ذهبوا إليه ثم جعلت فصلا للقائلين بالتفصيل وخصصت مبحثا لكل مذهب وضممت مذهب المواقفية إلى هذاالفصل لسبين :

أحدهما : الاختلاف في مفهومه فإنه عند بعض من ذكره يتدرج ضمن القائلين بالتفصيل •

وثانيهما : ضعف هذا المذهب ضعفابينا بحيث لا يستحق أن يفرد له فصل مستقل .

ج \_ بينت حقيقة كل مذهب وحققت نسبة بعض المذاهب أإلى أصحابها •

د \_ ذكرت ما احتج به كل فريق على ما ذهبه إليه وما يمكن أن يستدل

به ولو في ظاهر الا مر وناقشتها وبينت قوتها أو ضعفها بما جا وي الكتاب

والسنة من النصوص مبينا وجه الاستشهاد من كل دليل •

ه \_ عمدت فصلا مستقلا لبيان النتيجة من المناقشة لا أدلة أصحاب هذه المذاهب وبينت فيه القول الراجح ثم سقت نماذج من النصوص القرآنية والسنة النبوية والآثار المروية عن السلف مما يو عند القول المختار •

و \_ بينت في القسم الثاني \_بما أوردته من نماذج فقهية \_أهمية هذه القاعدة وعظيم أثرها الفقهي في أبواب الفقه المختلفة كما بينت \_بما أوردته في الباب الثاني من هذا القسم من المسائل المعاصرة في التربيــة والتعليم والا دارة والا قتصاد \_كيف يمكن أن يستفاد منها فيما يستجد من الصور .

ز \_ عزوت الآيات القرآنية إلى مواطنها من السور سينا اسم السورة ورقم الآية كما عزوت الأحاديث النبوية إلى مواطنها من كتب السنسسة ، وضرحهم مينا درجة كل حديث من الصحة أو الضعف إن كان من غير الصحيحين •

ح ـ اتبعت البحث بخمسة فهارس وهي :

۱ ـ فهرس للآيات القرآنية مرتبة بحسب ترتيب السور فــــي
المصحف و ترتيب الآيات في كل سورة ٠

- ٢ \_ فهر س للأحاديث مرتبة بحسب حروف المعجم .
- ٣ \_ فهرس للآثار العروية عن السلف مرتبة بحسب حروف المعجم ٠
  - ٤ فهرس للمراجع التي تم الرجوع اليها في البحث
    - ه ـ فهرس للموضوعات .

\*

هذا واني لا حمد الله عزوجل على ما من به علي من إتمام هسذا البحث على همذا الوجه \_ وان كنت لا أدعي الكمال فهولله وحده \_ . ثـم أشكر استاذى الفاضل الدكتور علي عباس الحكي الذى كان لا شرافه على همذا البحث في بداية سيره الا ثر الكبير والذى كان شديد الحرص على متابعة الا شراف عليه لولا ما حصل له من التفرغ العلمي حيث كان السبب فـــي اعتذاره فجزاه الله عني خير الجزا .

وأشكر أستاذي الفاضل الدكتور عثمان بن ابراهيم المرشد الذي تفضل بقبول الاشراف على هذا البحث رغم مشاغله الكثيرة والذى منحني من وقتمه وجهده الكثير فكان لتوجيهه الاثر الكبير على سير هذا البحث وخروجمه بهذه الصورة فجزاه الله عني أفضل الجزائ .

كما أشكر أساتذتي في الدراسة المنهجية حيث كان لتوجيههم أثر عظيم في نفسي في خصير الجسران.

كما أشكر أيضا جا معة الملك عبد العزيز على جميل صنعها حيست أتاحت لي هذه الفرصة وخاصة عمادة شئون الانتساب ممثلة في عميدها سعادة الدكتور محمد مسلم الرداوى ، جزى الله الجميع خيرا .

والحمدللة رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد و على آله وصحبه

# فصل تسهيدي

ويشتمل على مبحثين :

- المبحث الأول : في معنى القاعدة وبيان أنواعها •
- البحث الثاني: في معنى الواجب وبيان أقسامه .

### المبحث الأول: في معنى القاعدة وبيان أنواعها:

وإن موضوع هذه الرسالة: "ما لا يتم الواجب إلا به "قاعدة من هذه القواعد الجليلة ، ذلك لا أن كلمة "قاعدة "صارت ملازمة لهذه العبارة عند المستغلين بالفقه وأصوله ، ذكرت أم لم تذكر .

وللقاعدة مفهوم عند أهل اللغة ،وآخر في اصطلاح الأصوليي الله والفقها ، وبيان ذلك ما يتوقف عليه كمال التصور للموضوع ؛ لذلك في المديث في هذا المبحث سيكون لهيان هذا الغرض من أربعة جوانب ؛

الجانب الا ول : في بيان معنى القاعدة وأنواعبها •

الجانب الثاني : في بيان الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة

الجانب الثالث : في بيان النظر الذي قامت عليه هذه القواعد .

الجانب الرابع : في بيان كون هذه القاعدة أصولية •

<sup>(</sup>١) سورة آل عمران : ١٠٩٠

### الجانب الا ول : في بيان معنى القاعدة وأنواعها :

القاعدة في اللغة: أساس الشي ومنه قوله تعالــــى :

إلا وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل الله ويتعلق علـــــى الواحدة من خشبات المهودج الأربع المعترضات في أسفله و السفله و المعترضات و السفله و السفله و السفلة و السفلة

وفي الاصطلاح: " قضية كلية كبرى لسهاة الحصول لانتطامها عن أمر محسوس" ومعنى القضية : الخبر ،وهو المركب الذي يحتسل الصدق والكذب لذاته (ه) والكلية : ما حكم فيه على كل فرد مسن أفراد موضوعه ، والقضية الكبرى هي كقولهم كل أمرللو جسوب وكل نهي للتحريم والقضية السهلة الحصول : هي مثل قولهم في قول الله تعالى \* أقيموا الصلاة \* هذا أمر ، وفي قوله تعالى : \* ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن \* هذا نهي ، وهي القضية الصفرى ، والذي ينتج عنهما هو كقولهم في المثال الا ول : فهسنا الموجوب ،وفي الثاني : فهذا للتحريم .

<sup>(</sup>۱) انظر مادة " قعد " في مجمل اللغة لابن فارس ٢٦٠/٣ (مط ا،سنة ٤٠) والمصباح المنير ٢/١٥٠ ط، سنة : بدون ) •

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة : ١٢٧٠

<sup>(</sup>٣) انظر مادة "قعد " من سجمل اللغة ٢٦٠/٣

<sup>(</sup>٤) تيسير التحرير ١/١٥ ،١٦١ ،وفتح الغفار ١/٨ ٠ (ط١ ، سنة ١٣٥٥ه

<sup>(</sup>٥) انظر ايضاح المبهم من معاني السلم ص ٩ (ط: الاخيرة ،سنة ٣٦٧ (ه)

<sup>(</sup>٦) أنظر تيسير التحرير ١٩/٥١ ﴿ط: بدون ، ناشر: دارالفكر للطباعة والنشر )

<sup>(</sup>٧) ﴿ سورة العزمل : ٢٠٠

<sup>(</sup>٨) سورة الانمام: ١٥٢٠

ومعنى انتظام الصغرى عن أمر محسوس هو أن قوله : ﴿ أقيمسوا الصلاة ﴾ أمر محسوس يعرف ذلك أهل اللغة من لغتهم • وكذلك الشأن في المثال الثاني من جانب النهي • وهذا هو الذي جعلهسسا سهلة الحصول •

وهذا التعريف وإن كان صادقا على جميع أنواع القواعد إلا أن التعريف بقولهم: "هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها " أوضح وأجمل و لاستماله على معنى كيونهاكلية ، ونصه على المتمقسود و وذكر بعض الاصوليين أن القاعدة والاصل والضابط والقانون والحرف بمعنى واحد في الاصطلاح " )

والقاعدة: تتنوع بحسب ما تضاف إليه ،والذي يعنينا هنا هــو التنوع الشرعي بالنظر إلى الحكم وطرق الاكتساب لمعرفته ، و هي بهـــذا النظر نوعان:

أحدهما: قواعد أصوليه .

وشانيهما: قواعد فقهية .

فأما الا صولية فمن الا صوليين من جعل التعريف الا ول للقاعدة (٤) تعريفا لها هنا ، وعرفيه الفتوحين القراعد بقولي

<sup>(</sup>١) المراد الذين يعرفون اللسان العربي •

<sup>(</sup>٢) التعريفات للجرجاني ص١٧١٠(ط ١ ،سنة ١٤٠٣هـ)٠

<sup>(</sup>٣) منهم ابن الهمام ،انظر تيسير التحرير ١/١٥٠

<sup>(</sup>٤) هو العلامة تقي الدين محمد بن احمد بن عبد العزيز بن /الفتوحي المصري الشهير بابن النجار الفقيه الحنبلي الثبت الأصولي اللغوى المتقن المتهت إليه الرئاسة في المذهب الحنبلي قال عنه ابن بدران: "كان منفردا في علم المذهب " ولد سنة ٨٩٨ هـ بمصر وتوفي سنة ٢٢٥ هـ ومن مو الفاته مختصر التحرير وشرحه المسمى بالكوكب المنير في أصول الفقه وغيرهما (وأنظر ترجمته في المدخل لابن بدرانص: ٢٢٥ ،

" مارة عن صور كلية تنطبق كل واحدة منها على جزئياتهاالتي تحتها" (۱) وهذا كما ترى لا يخرج القاعدة الا صولية عن غيرها من القواعد فهو بمعنس التعريف الثاني الذي سبق بيانه ولا شك في شموله لهذا النوع ولكنت تقدم قريبا أن القاعدة تتنوع بحسب ما تضاف إليه فما هو الذي يميز القاعدة الا مولية عن غيرها إذاً؟

إننا حينما ننظر في تعريفات الا صوليين لا صول الفقه ثجد مايلي:

1 عقول البيضاوي: "أصول الفقه : معرفة دلائل الفقي الإسلام وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد " قال الا سينوي : "قوله إجمالا "أشار به إلى أن المعتبرفي حق الا صولي إنما هو معرفة الا دلة من حيث الإجمال ككون الإجماع حجة وكون الا مر للوجوب "(٣) فتبين بهذا أن أصول الفقه قواعده التي هذا شأنها .

٣ \_ وقال ابن الحاجب المالكي : "أماحده لقبا : فالعلم بالقواعد (٥) \_\_\_\_\_\_ (٥) التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية"

<sup>(</sup>١) شنح الكوكب المنير ١/٤٤ (ط١ ،سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ٠

<sup>(</sup>٢) منهاج الوصول مع شرحي الاسنوي والبدخشي ١٣/١ ،١٤ (ط،سنة:بدون

<sup>(</sup>٣) نهاية السول للا سنوي على منهاج الوصول ١٦/١ مع شرح البدخشي •

<sup>(</sup>٤) مختصر التحرير للفتوحي معشرحه (١)٤٠

<sup>(</sup>ه) مختصر ابن الحاجب معشرح العضد وحاشيتي التفتازاني والسيد الجرجاني ١٨/١ (ط٢ ،سنة ٤٠٣هه) .

ومن هنا يكون بإمكاننا أن نعرف القاعدة الا صولية بأنها:

" قضية كلية يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعيـــة الفرعيـــة من أدلتها التفصيلية ".

وأما الفقهية: فهي على على الأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها "(١) فالا مر الكلي: هو القضية الكلية التي تقدم شرحها وقولهم: " ينطبق على جزئيات كثيرة " إخـــراج للقاعدة الا صولية لا نها تنطبق على جميع جزئياتها والمالة الله المالية ال

ويرادف القاعدة الفقهية الضابط ، ومن الفقها من يفرق بينهها فيرى أن الأصل في القاعدة الفقهية "أن تجمع فروعا من أبواب شتى وأما الضابط فيجمعها من باب واحد ، ومنهم من يرى : أن القاعدة الفقهية : ما تعم صوراً ويكون القصد منها الضبط بالنظر إلى مأخىن تلك الصور وهو الحكم المكلي لمتلقى من الدليل التفصيلي سوا كان ذلك ني باب واحد أم في أبواب شتى، ومثال ذلك :

قاعدة "الا صل بقاء ما كان على ماكان "فإن من صورها من تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر ومن تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث "(٢) فإن مأخذ الحكم في هاتيليان

<sup>(</sup>۱) شرح الكوكب المنير 1/ ٣٠ وانظر القواعد الفقهية لعلي احمد الندوى من ١٤٠١ (ط ١ سنة ١٠٦) •

<sup>(</sup>٢) انظر تيسير التحرير ١٥/١٠

<sup>(</sup>٣) انظرالا شباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩٢ (ط ١ ،سنة ١٤٠٣هـ) وشرح الكوكب المنير ٢/ ٣٠٠٠

<sup>(</sup>٤) أنظر شرح الكوكب المنير ١/٣٠٠

<sup>(</sup>٥) انظر المصدر نفسه والجز والصفحة •

<sup>(</sup>٦) انظر الاشباه والنظائر لابن نجيم ١٩٨/١ مع شرحه غمز عيون البصائر.

<sup>(</sup>٧) العصدرنفسه والجزا والصفحة . (طرا سنة ٥٠١هـ/١٩٨٥) .

الصورتين هو الا عنه باليقين وهو مأخوذ من دليل تفصيلي مثل قول صلى الله عليه وسلم: "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا" (١) وسيأتي قريبا ما يوضح هذا المعنى وهو الصواب إن شاء الله ولك للسبن الذي يمكن الخروج به من تعاريف القاعدة الفقهية بعد الاطلاع على التطبيقات الفقهية أنها "حكم شرعي كلي في موضوع عام ينطبق على على غافراده غالبا".

\*

الجانب الثاني : في بيان الفرق بين القاعدة الا صولية والقاعدة الفقهية :

وقد فرق العلما عبين القاعدة الا صولية والقاعدة الفقهية من وجوه :

الوجه الأول: أن القواعد الأصولية تختص بالا حكام التي تنشأ (٢) (٤) (٤) عن الا لفاظ العربية خاصة ، وما يعرض لها من النسخ والترجيح

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم في كستاب الطهارة ،باب من تيقن الطهارة ثم شك اله أن يصلي بطهارته ١/٤ مع شرح النووي وقد رواه البخاري ومسلم بلفظ: "لا ينفتل او لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا " أنظر صحيح البخارى كتاب الوضو باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ٢٣٧/١ مع فتح الباري وصحيح مسلم فيما تقدم ص ٩٤ مع شرح النووي ٠

<sup>(</sup>٢) انظرالفروق للقرافي ٢/٢/١ (بيروت: دارالمعرفة والنشر)، وكذا تهذيب الفروق ١/٤-١٠٠

<sup>(</sup>٣) النسخ: رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ عنه · [انظر شرح الكوكب المنير ٢٦/٣ • ]

<sup>(</sup>٤) الترجيح : إقتران الأمارة بما تقوى بها على معارضتها حتى يعلم الا توى فيعمل به ويطرح الآخر (أنظر إرشاد الفحول ٢٧٣٥ ستصرف)

ونحوها مما يكون منشوء اللفظ ،كالعموم (١) والخصوص ،ودلالية الأمر والنهي وغير ذلك .

وأما القواعد الفقهية فتختص بالمسائل الفرعية ذات الصور المتعددة شكلا والمتحدة حكما ،وتشتمل على أسرار الشرع وحكمه ، فتعرف بها حكما قال السيوطي - "نظائر الفروع وأشباهها ،وضم المفردات إلى أخواتها وأشكالها "(3) وذكر الحافظ ابن رجب من فوائدها أنها "تنظم له منثور المسائل في سلك واحد ،و تقيد له الشوارد ،وتقرب علي له متباعد "(1) ويستفاد من هذا أن القاعدة الفقهية تختص بالنظر الى الحكم المتلقين الدليل التفصيلي "(٢) ثم ضبط المسائل الفرعية المتناثرة التسبي

<sup>(</sup>۱) العام: هو الكلام المستفرق جميع ما يصلح له (أنظر المعتمد ١٠٥/١ والتمهيد لا بي الخطاب ١٠٥/٠

<sup>(</sup>٢) الخاص: هو عارة عن ما وضع لشي واحد (أنظر التمهييييي (٢) لا أبي الخطاب ٢/١٢) (جدة: دارالمدني للطباعة والنشر،ط (سنة ١٤٠٦هـ)

<sup>(</sup>٣) أي أن الأمرهل يدل على الوجوب أو لا ؟ والنهي هل يدل على التحريم أو لا ؟ وهكذا •

<sup>(</sup>٤) الا شباه والنظائر للسيوطي ص٤ (بيروت: دارالكتب العلمية ،ط١ ،سنة (٥) أى للفقيه ٠

<sup>(</sup>٦) <u>القواعد الفقهية لابن رجب</u> ص ٣ (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط:بدون) .

<sup>(</sup>Y) الدليل هو الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظرفيه إلى مطلوب خبري قطعيا كان او ظنيا . ( انظر شرح الجلال ١٢٤/١) فاذا كان المطلوب حكما شرعيا عمليا في مستسبب مستسبب مستسبب مسترعيا عمليا في التفصيلي وذلك لقوله تعالى : \* ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل \* سورة البقرة : ١٨٨ فإنه يتوصل بصحيح النظر فيها الى تحريم أكل بعضنا مال بعض بالباطل وذليك

\_ 9 \_

تشترك فيموضوع ذلك الحكم كما سبق بيانه .

الوجه الثاني : أن القواعد الا صولية ينبني عليها استنباط الآحكام الشرعية الفرعية من الا دلة التفصيلية ، بخلاف القواعد الفقهية فإنها عبارة عن ضوابط لمتناثر المسائل كما تقدم في كلام السيوطي ، وابن رجب ، ولهدذا فالقاعدة الأصولية "خاصة بالمجتهد عند استنباط الأحكام الفقهية ، ومعوفة حكم الوقاع المستجدة من المصادر الشرعية (1) ، أما القواعد الفقهية فإنها خاصة بالفقيه أو المعلم ، أو المفتي الذي يرجع إليها لمعرفة الحكم الموجود خاصة بالفقيه أو المعلم ، أو المفتي الذي يرجع إليها لمعرفة الحكم الموجود للفروع "(٢) وهذا الوجه داخل في الا ول وإن عده البعش فارقا مستقلا .

الوجه الثالث: أن القاعدة الأصولية تتعلق بالأدلة الشرعية • أما (٣) القواعد المفقّهية فتتعلق بفعل السكلف •

الوجه الرابع: أن القواعد الأصولية كلية بمعنى أنها تنطبق على الوجه على الوجه الرابع: أما القواعد الفقهية فهي أكثرية . و مثال ذلك:

<sup>===</sup> مذهب بعض الا صوليين ، فالمسألة الجزئية هي : أكل بعضنا مال بعض بالباطل ، والدليل التفصيلي هو الآية والحكم الشرعي العملي المطلوب هو حكم هذه المسألة هل هو الحل أو الحرمة ؟ فدلت الآية على أنه الحرمة ،

<sup>(</sup>١) المصادر الشرعية هي: الكتاب ، والسنة ، والا جماع ، والقياس الصحيح،

<sup>(</sup>٢) القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي وهو موضوع نشر بمجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي بجامعة أم القرى العدد (٥) ص١٤٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر القواعد الفقهية لعلي احمد الندوى ص ٥ ه، ودراسة على كتاب القواعد للشيخ تقي الدين الحصيني دراسة و تحقيق عبد الرحمن الشعلان ١٢/١٠

قاعدة "ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلا " فقد خرج عنها عدد من الصور مثل القصر في السفر أفضل من الإتمام ،وصلاة الضحى أفضلها ثمان وأكثرها ثنّتا عشرة ركعة ،وذلك للتأسيّ بالنبي صلى الله عليه وسلم ،وكذلك الصللة مرة مع الجماعة أفضل من فعلها وحده خمسا وعشرين مرة إلى غير ذلك من الصور .

وذكر الزحيلي في مقال له أن القاعدة الفقهية تكثر فيها الاستثناءات وأنها غيرثابتة ولأنها تتغير لتغير الأحكام المبنية على العرف وسد الذرائع

<sup>(</sup>١) انظر الاشباه والنظائر للسيوطي ص١٤٣٠

<sup>(</sup>٢) المراد بالقواعد الكلية: "القواعد التي لم تدخل قاعدة منهاتحت قاعدة أخرى وإن خرج منها بعض الا فراد " انظر غسز عيون البصائر

<sup>(</sup>٣) الاشباء والنظائر لابن نجيم ١١٧/١ مع غمز عيون البصائر،

<sup>(</sup>٤) أنظر الاشباه والنظائر للسيوطي ص٤٤٠

والمصلحة وغيرها (1) ، وهذا يبين أن القواعد الفقهية أكثرية إلا أن هذه الا مُورِلا تعد خرمًا للقاعدة لان تخلف بعض الصور عن القاعدة لفي والتواعد شرط، أو وجود ما نع لا يعد خرما ، وهو أيضا قد يوجد في القواعيد الا صولية ، وتغير الحكم البني على العرف؛ أو سد الذرائع؛ أو المصلحة ليس خرما للقاعدة ، بل هو مبني عليها ، وذلك أن المعتبر في هذه الأمور وقت وقوع الحادثة ،

الوجه الخامس: أن القاعدة الا صولية تعنى بالقدر المسترك الذي به اشتركت الصور في الحكم وهو المدرك أى حيث يدرك الحكم والقاعدة الفقهية تعنى بضبط الصور بالنظر الى مأخذها وهو الحكيم المتلقى من الدليل التفصيلي على ما مربيانه ،وهذا الوجه يوفخذ من تقسيم الفتوحي للنظر إلى المسائل الفرعية .

وهذا الوجه صحيح لكنه داخل في الوجه الأول؛ لأن الحكسم إنما يدرك من اللفظ والقدر المشترك هو المسمى بالقضية الصفرى عنسد المناطقة كقولهم هذا أمر ، وهسذا نهي فإنها وإن اختلفت الصور المأمور بها والمنهي عنها تشترك في كونها مأمورا بها أو منهيا عنها فسإذا طبقنا عليها القضية الكبرى وهي قولهم : "كل أمر للوجوب وكل نهسسي للتحريم " نتج عن ذلك الحكم المطلوب ،

<sup>(</sup>١) أنظر القواعد الفقهية للزحيلي والموضوع نشر بمجلة المسلمي المسلمي بجامعة أم القرى عدد (٥) ص

<sup>(</sup>٢) أنظر شرح الكوكب المنير ١/٠٣٠

#### الجانب الثالث: في بيان النظر الذى قامت عليه هذه القواعد:

ان هذه القواعد بنوعيها الا صولي والفقهي قد بنيت على مراعداة مقاصد الشريعة من أحكامها بذلك لان الدين الإسلامي قد حفظ للإنسان مصالحه في الدنيا والآخرة " فالشريعة الاسلامية كلها مصالح ، فهي إما أن تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح "، وقد ذكر الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ان غرضه من وضعه لكتاب القواعد هو : " بيان مصالح الطاعدات والمعاملات وسائر التصرفات ليسعى العباد في تحصيلها ،وبيان مفاسد المخالفات ليسعى العباد في درئها "( ") واذا كان هذا شأن القواعد الفقد الفقد المنا الفرض من القواعد الا صولية " معرفة أحكام الله تعالى والعمل الموصل إلى خيري الدنيا والا خرة " " وهذا الغرض يشترك فيه النوعدان وتختص الا صولية بطرق المعرفة لأحكام الله تعالى إجمالا والثانية بضبط وتختص الا صولية بطرق المعرفة لأحكام الله تعالى إجمالا والثانية بضبط الصور المتفقة في المأخذ فاتضح بهذا أن هذه القواعد بنوعيها قدبنيت على مراعاة مقاصد الشريعة ، واذا كان الا م هكذا فإن مما يحسن ذكره بيان هذه المقاصد

و المقاصد في اللغة: جمع مقصد (بفتح الصاد) وهوالمطلوب (٤) بعينه • (وبكسرها) اسم المكان •

<sup>(</sup>۱) انظر قواعد الاحكام لابن عبد السلام ۱/۱۱ (بيروت: دار الجيل ،ط٢، سنة ،١٤٠٠ (هـ) ٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه والجزء ، ص ١١٠

<sup>(</sup>٣) شرح الكوكب المنير ١٠/١ ، ٦٦ ، وأنظر الإحكام للامدى ١٠/١ .

<sup>(</sup>٤) انظر اساس البلاغة للزمخشرى مادة (قصد ) ،والعصباح المنير في المادة نفسها •

وفي الاصطلاح: جلب المصالح ، ودفع المضار في الدنيا والآخرة .

و على هذا ، فعقاصد الشريعة مطالبها العامة التي وضعت الا حكام
الشرعية لتحقيقها . قال الآمدي - رحمه الله - والمقصود من شرع الحكمم
إما جلب مصلحة ، أو دفع مضرة ، أو مجموع الا مرين بالنسبة للعبد " .

وهذا مبني على القول بتعليل الأحكام الشرعية ،وهو مذهب كثير (٣) من أهل العلم \_ رحمهم الله \_ وأكده الشاطبي ،وذكر أنه اعتمد على أستقراء الشريعة استقراء لا ينازع فيه،

وقد نظر أهل العلم إلى مواطن الحاجة في الانسان فوجدوا أنها (٥) تنحصر في خسة أمور كلية هي :

- ١ ـ حفظ الدين ٠ ٢ ـ حفظ النفس ٠
- ٣ \_ حفظ العقل ٠ ٤ \_ حفظ النسل ٠
  - ه ـ حفظ المال .

ووجه هذا الحصر ما علم بالاستقراء (٦) أن مصالح العبادلا تخرج عن هذه الا مور، لا نها إما أن تتعلق بالدين ،أو بالنفس ،أو بالعقل ، أو بالنسل أو بالمال ، وتحقيقها إنما يتم بالعناية بها تحصيلاً ،والمحافظة

<sup>(</sup>۱) أنظر الإحكام للآمدى ٣٨٩/٣، والمستصفى ١٨٦/١ وهوابط المربعة الاسلامية للدكتور محمد سعيد البوطيص ٧٣٠

<sup>(</sup>٢) الإحكام ٣٨٩/٣ (بيروت: دارالكتب العلمية ، توزيع الباز) .

<sup>(</sup>٣) انظر المصادر المتقدمة نفسها والجزء والصفحة ،وتيسير التحرير ٣٠٣/٣.

<sup>(</sup>٤) انظر الموافقات ٢/٦ (بيروت: دارالمعرفة للطباعة والنشر ،ط٢ ،سنة ٢٩٦ه

<sup>(</sup>٥) انظر المصدر نفسه والجزا والصفحة •

<sup>(</sup>٦) انظر اصول التشريع الاسلامي للاستاذ على حسب الله ص ٣٣٥٠ (مصر :: دارالمعارف ،طه ، سنة ٣٩٦هـ) .

طيها بدفع ما يخل بها من المغاسد الواقعة ،والمتوقعة في نالإنسان متدين بغطرته ،حتى إن من لا دين له في الظاهر قد أُثبت القرآن أنه يدين لهواه قال تعالى : \* أرايت من اتخذ إلله هواه \* ) فهو لا يحب أن ينال دينه بأذى ، وحاجة الانسان إلى حفظ نفسه من الظهور بحيث لا تحتاج إلى بيان ،وحاجته الى حفظ نسله ظاهرة أيضا بالان الله جعل ذلك سببا لاستمرار النوع الإنساني ،وحفظ الا نساب والحقوق المتعلقة بها ، وحاجته إلى حفظ عقله تضاهي حاجته إلى حفظ نفسه ، لان به يتم إدراك الاشيا على حقيقتها إذا ما أحسن استعماله (٣) ،وحاجته إلى المال ظاهرة أيضا ، فإن به يتم تبادل المنافع بين الناس من فلل فالهرة أيضا ، فإن به يتم تبادل المنافع بين الناس من فلل حب الملال في حفظ ترتب على ذلك من المفاسد الشيء العظيم ،

وقد جائت الشريعة \_بحمد الله \_ بحفظ هذه الا مور تحصيلاً لها ،ودفعا للمفاسد عنها ولما كانت الحاجة إلى حفظ هذه الا مرور ليست بدرجة واحدة \_ كما تقدم \_ ، فقد روعيت فيها هذه الحلل فما كان منها في درجة الضروري ( وهو ما إذا اختل ، اختل به نظام الحياة ، وشاعت الفوض ) منقد نزل منزلته ، فأمرت بتوحيد الله تعالى وعادته ، ونهت عن الشرك ، وأمرت بقتال الكفار إلا من دخل في ذمة المسلميلي

<sup>(</sup>١) انظر الموافقات للشاطبي ٨/٢ ، والمستصفى ١/٢٨٦-١٩١٠

<sup>(</sup>٢) سورة الفرقان: ٣٠٠

<sup>(</sup>٣) هذا على القول بعثان العقل غير القلب ،والصحيح أن العقل إدراك القلب للأشياء على الوجه الصحيح - إن شاء الله و عليه يكون حفظه بحفظ القلب من أن يرد إليه شيء يفسد إدراكه .

<sup>(</sup>٤) انظر الموافقات للشاطبي ٢/٨ ، وصوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية ص ١١٥ (بيروت: موسسة الرسالة ،ط٤ ، سنة ٢٠٤ (هـ) .

من أهل الكتاب وأمن أن ينال دينهم بأذى ، وفي هذا تحصيل للدين ، ودفع لما يخل به ، وفي النفس أُمرت بإقامة القصاص في القتلى ،

وكون الدية إذا قبلت ،أو العقو إذا حصل من أوليا المقتول يسقط القصاص ، فذلك لان القصاص إنما هو إلحاق النفس المعتدييية بالمعتدى عليها ، فتقتل كما قتلت ، فيكون قد ذهب بهذه الجريمة نفسان . وهي إذا تأملها الناظر وجدها من باب دفع كبرى المفاسد بصفراهيا ، لان ما يترتب على ترك القصاص بدون عفو ،أو قبول دية من المفاسد قيد عب ضحيته أنفس عديدة كما حدث ذلك في الجاهلية عال تعالى : يذهب ضحيته أنفس عديدة كما حدث ذلك في الجاهلية وال تعالى : ﴿ ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ومن قُتِل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا ﴾ فلما أمنت الفتنة بالعفو أو قبول الدية سقط القصاص ، وحصل بذلك أمران عظيمان :

أحدهما: حصول الحياة للنفس الجانية بالعفو، أو دفع الديسة لا وليا المقتول . لا وليا المقتول .

وثانيها ي حصول الحياة الإجتماعية الآمنة بحيث يقعبه الردع ، والزجر عن مثل هذه الجريمة ، ووجه ذلك أن القصاص هو الأصل والناس يشمون بأموالهم فكيف بأنفسهم و فإذا علموا أن من قَسَل فمصيره إلى المقتل إلا أن يحدث عفو أو قبول دية والفالب عدم حصولهما لما تقدم وانزجر وارتدع ، وهذا ما يريده الاسلام و فحصل بهذا دفع الفساد عنها ، وأوجب الا كل من الميتة حال الضرورة وفي هذا جلب للمصلحة وعنها ، وأوجب الا كل من الميتة حال الضرورة وفي هذا جلب للمصلحة .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ١٢٩٠

<sup>(</sup>٢) سورة الاسراء: ٣٠٠

وفي العقل : حرم المسكرات ، وأمر بإقامة الحد على شاربها ، وفي النسل : أمر بالزواج المشروع وجعل الراغب عنه راغباً عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وحرم الزنا ، وأمر بإقامة الحد على مرتكبه ، وفي المال حرم السرقة ، والغصب ، والنهب ، وأمر بقطع يد السارق ،

أما إذا كانت الحاجة ليست في درجة الضروريات ، فإن كانت بحيث لو تركت لحق بسبب ذلك الحرج والضيق المو ديان في الغالب إلى المشقة لكنها دون مشقة الضروريات كالرخص التي جعلت للإنسان في حال سفره ، أو مرضه من الفطر في رمضان ، وقصر الصلاة الرباعية من الصلوات الخمس ، وجمع الصلاتين على الراجح من أقوال أهل العلم ، ونحوها ما لو لسم يراع للحق بسببه الحرج والمشقة ، فهي الحاجيات ، وهي العربة الثانية بعد الضروريات ، وتليها مرتبة التحسيينات وهي التي تقصع "موقع التحسين والتزيين ، ورعاية أحسن المناهج في المادات والمعاملات " موقع التحسين والتزيين ، ورعاية أحسن المناهج في المادات والمعاملات من محاسن الأخلاق ، إلا أنها لا يلحق بفوتها من المشقة ، والحرج مشل من محاسن الأخلاق ، إلا أنها لا يلحق بفوتها من المشقة ، والحرج مشل ما يلحق بفوت الحاجيات " . وعلى هذا فإنه لا يُقدَّم الحاجي على الضروري ، ولا التحسيني على الحاجي عند التزاحم ، لا نه إذا اختسل الضروري لزم من ذلك اختلال الباقيين ، وقد يتأثر الضروري من اختلالهما ،

<sup>(</sup>١) أنظر الموافقات ١٠/٢ ١١٠٠

<sup>(</sup>٢) الاحكام في اصول الاحكام للآمدى ٣٩٦/٣ ، وانظر المستصفى ١/٠٢٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر الموافقات ١١/٢ ، وأصول الفقه للبرديسي ص٥٥، ١٥٤٠ . (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط:بهون ،سنة ١٩٨٣م) .

# العلاقة بين المقاصد والا محكام الشرعية:

والعلاقة بين المقاصد ، و الا حكام : هي أن المقاصد غايات للا حكام الشرعية في مقتضى الا وامر ، والنواهيي للا حكام الشرعية هي مقتضى الا وامر ، والنواهيي ، فاذا حصل الامتثال لها ترتب عليه حصول هذه المقاصد من جليب المصالح ، ودفع المفاسد ، وتحققت بذلك عبوديية الليسية الليوم، في الا رض قال تعالى إلى أي يوسب الانسان أن يترك سدى المرا أي لا يوسم، وله تتم النحمة على العباد كما قال تعالى : إلى اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا المرا (٣)

\*

# الحانب الرابع: في بيان كون هذه القاعدة أصولية:

علمنا مما تقدم ان بين القاعدة الا صولية ،والقاعدة الفقميسة فروقا ، وان القاعدة الاصولية تعنى بالقدر المشترك الذى به اشتركت الصور في الحكم وهو المدرك أى حيث يدرك الحكم ،وان ذلك يدرك من اللفظ، وان القاعدة الفقهية تعنى بضبط الصور بالنظر الى مأخذها وهو الحكم الكلي المتلقى من الا دلة التفصيلية إلى غير ذلك مما تقدم بيانه .

فاذا نظرنا بعد ذلك الى هذه القاعدة وجدنا أنها قاعدة كليسة وانها مختصة بالا حكام الناشئة عن الا لفاظ العربية شأنها في ذليسك وغيره شأن سائر القواعد الا صولية فاشضح بذلك أنها قاعدة أصولية وليست فقهية .

<sup>(</sup>١) انظر الإحكام للآمدى ٣٨٩/٣٠

<sup>(</sup>٢) سورة القيامة: ٣٦٠

<sup>(</sup>٣) سورة المائدة: ٣٠

### السحث الثاني: في معنى الواجب وبيان أقسامه:

#### معنى الواجب في اللغة:

الواجب في اللغة: يطلق على معان: منها الشي الساقط ،ومنه قوله تعالى: \* فإذا وجبت جنوبها \* ، أي سقطت ، وقول الشاعسر: "حتى كان أول واجب " يعني أول ساقط قتيلاً ،ومنها الشبوت كقوله صلى الله عليه وسلم: "قد وجب أجرك " أي ثبت ، ومنها اللزوم كقوله صلى الله عليه وسلم: "فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع " أي لزم ، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ولو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم " أي لزمت ،وفي لسان العرب "وجب الشي عجب وجو با أي لزم " وتطلق أيضا على الموت ،ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "فإذا وجب فلا تبكين باكية " قالوا: وما الوجوب يا رسول الله ؟ قال: "الموت"،

(١) سورة الحج : ٣٦٠

(٢) أنظر ديوان قيس بن الخطيم ص ٩٠ رقم ٢٠٠

(٣) رواه أبو داود في سننه ،باب ما جا في الرجل يهب الهبة ثم يوصي له بها أو يرثها ١١٦/٣ ورواه مسلم في كتاب الاعتصام ، باب قضا الصوم عن الميت ٨/ ٢٥ مع شرح النووى ٠

(٤) رواه البخارى في كتاب البيوع ،باب إذا خير أحدهما صاحبه فقد وجب البيع ٨٤/٣ ،ورواه مسلم في كتاب البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ١٧٥/١٠ معشرح النووى .

(٥) رواه مسلم في كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر ٩ / ١٠١٠ م مع شرح النووى ٠

(٦) لسان المرب ٢٩٤/١ ، وانظر مجمل اللغة لابن فارس ، كتاب الواو ، باب الواو والجيم ومايثلثها .

(γ) رواه أبو داود في سننه ،باب فضل من مات بالطاعون ۲۷۷/۸ مع
 عون المعبود ، قال النووى حديث صحيح (أنظر المجموع ٥/٣٠٧) ٠
 وقال الحاكم : محيح الاستناد ووافقه الذهبي ﴿ انظر المستدرك ٢٥٢/١)

وقال الشاعر: "بكفي ما لاقيت إذ حان موجبي "(١) أي موتي وقالسوا عن الا معق ، والجبان " وجب " (بسكون الجيم) ، والدابة تفسزع من كل شي " موجب " ( بكسر الجيم مشددة ) ، والإبل إذا أعيست ولم تكد تقوم من مباركها " وجبت " ( بفتح الجيم مشددة ) ، ووجسب القلب إذا خفق واضطرب والوجبة (بسكون الجيم) الشي يسقط فيسمع له كالهدة وكذلك الا كلة المعتادة في اليوم والليلة ، واستوجب الشي استحق ، والوجيبة ما استحق بالهيع واستوفي شيئا فشيئا فإذا استوفاه قيل استوفى وجيبته ما استحق ما ورد لهذه المادة من المعاني و قيل استوفى وجيبته المهذه جملة ما ورد لهذه المادة من المعاني و

#### العلاقة بين هذه المعاني:

إن الناظر في هذه المماني يجد أنها تشترك في معنى النبوت (٩) متى قال بعنى أهل العلم إن الوجوب في اللغة "إنما هو النبوت (٩) (١٠) وقو قريب من اللزوم " (١٠) لأن اللزوم " ثبوت وزيادة "

<sup>(</sup>١) انظر لسان العرب ١/ ٧٩٣ ( بيروت : دار صادر بيروت ،ط: بدون ) ٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه ١/٥٥/٠

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه ١/ ٢٩٦٠

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه ١/٩٤/٠

<sup>(</sup>ه) المصدرنفسه (/ ٩٥٠٠ ·

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه والجز والصفحة •

<sup>(</sup>γ) المصدر نفسه والجز والصفحة ٠

<sup>(</sup>٨) المصدرنفسه ٢٩٣/١

<sup>(</sup>٩) تاج العروس ١/٠٠٥ (فصل الواو من باب اليا ً) ٠

<sup>(</sup>١٠) المصدر نفسه والجزا والصفحة -

<sup>(</sup>١١) المعتبرفي تخريج أحاديث المنهاج والمختصر ص ٢٤٤٠ . ( دار الا رقم للتوزيع والنشر ،ط١ ،سنة ٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م ) •

كما قال الزركشي فيكون قد لوحظ في كل مدلول من تلك المدلولات معنسى الثبوت وهو درجات وهذا الملحظ قد يكون في المآل كما هو الشأن في الساقط والأعمق والجبان و نحو ذلك مما سبق •

ويرى ابن فارس أن الاصل في هذه المادة : السقوط والوقوع (1) ووافقه على ذلك ابن منظور (7) والنبيدي (7) ومن الا صوليين القاضي ابو يعلى المنبلي (3) وغيرهم وعلى هذا يكون إطلاق هذه المادة على ما عدا السقوط لملحظي اللزوم والثبوت الناشئين عنه ، وإذاً فالعلاقية واحدة .

### منهج النصوص الشرعية في مدلول "وجب":

وللنصوص الشرعية منهج فريد في هذا الهاب ، فإذا كان اللسنوم هو أحد مدلولات " وجب " فإنه في بابي الا مروالنهي قداستعمل للدلالة عليه لفظان هما: الفرض ، والواجب ، فالا ول بمعنى الايجاب ، والثاني بمعنى الفعل الذي وجب به ؛ ذلك لان وجب فعل لا زم لا يتعدى أثره إلى الغيربينما " فرض " فعل متعد ، فهو بمعنى أوجب ، أو حكم ، أو أمر هذا في الشرع ، و قطع ، أو قدر في اللغة ، وفي كلا الاستعماليسن له تأثير فيما وقع عليه كما هو شأن الافعال المتعدية ، قال أبو هلال العسكرى (٥)

<sup>(</sup>١) معجم مقاييس اللغة ١/٨٩/١ مصر: مطبعة مصطفى البابي واولاده ،ط٢

<sup>(</sup>٢) انظرلسان العرب ٢/١٤/١٠

<sup>(</sup>٣) انظرتاج المروس ١/١٠٥٠

<sup>(</sup>٤) انظر العدة في اصول الفقه ١/٠١١ (بيروت: موسسة الرسالة ،ط١،

<sup>(</sup>٥) أى من غير ايجاب له على غيره ،بمعنى أن أثره لا يتعداه ٠

وليس كذلك الفرض لا نه متعد "(١) وقد يطلق الفرض ويراد به الفعل الواجب فيكون بمعنى المفروض أي يكون مرادفاً للواجب، وفي كون الفرض مرادفالله للواجب أو مفايرا خلاف بين أهل العلم (٢) والصواب \_إن شاء الله ما ذكرته من أن الفرض إن أريد به الطلب فهما متفايران وإن أريد به المفروض فهما مترادفان وبكل قد جاءت النصوص الشرعية ، وقد تستعمل : "كتب "بمعنى (فرض) لما في الكتابة من الثبوت واللزوم المتأكد يسن ،

# معنى الواجب في اصطلاح الا صوليين:

اختلف الأصوليون في تعريف الواجب ، فمنهم من عرفه بطريسة الحد ،وهو التعريف بالصفات الذاتية ، ومنهم من عرفه بطريق الرسم، وهو التعريف بالصفات العرضية ،وكل من هو الأ ،وهو الأ قد تنوعت عباراتهم ، واختلفت ،واستقصاو ها هنا ليس من مهمات هذه الرسالة ،لكنني سأورد تعريفين هما أكمل تعاريف الفريقين في نظري لل أحدهما جا بطريسة الحد ،والآخر بطريق الرسم ،

التعريف بطريق الحد : قال جلال الدين المحلي : هـــو "الفعل الفعل المطلوب طلبا جازما " فقوله "الفعل " جنس يشمل جميع الا فعال واجبة كانت أو مندوبة أو مباحة ،وكذا إن كانت محرمة أو مكروهة ، والمراد بالفعل هنا ما يشمل القول والعمل والاعتقاد ، وقوله : (المطلوب) احترز به عن المباح والمحرم والمكروه ، إلا إذا اعتبرنا متعلق الطلب فـــي

<sup>(</sup>١) الفروق اللفوية ص ١٨٤ (بيروت: دار الكتب العلمية سنة ١٩٨١/ه ١٩٨١/

<sup>(</sup>٢) أنظر كشف الاسرار ٢/٢، ،والعدة في أصول الفقه ٢/ ٣٧٦ وغيرهما •

<sup>(</sup>٣) <u>شرح الجلال</u> المحلى على جمع الجوامع للسبكي ١/٨٠٠ (بيروت: دار الفكر ،سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)٠

المنهي عنه فعل النفس وهو الكف لما تقرر عند الا صوليين من أنه "لا تكليف ولا بفعل " وحينئذ يدخسل المحرم والمكروه في التعريف ( 1 ) وخسر بسسسه فعل غير المكلف من لم يبلغ سن التكليف أو زال عنه أو كسان من ليس من شأنه أن يكلف كالجمادات والحيوانات وقوله: "طلبسا جازما" أحترزبه عن الباح والمندوب والمكروه والمحرم إلا بالاعتبسار المتقدم فيدخل المحرم.

٢ - التمريف بالرسم: قال البيضاوى: " ويرسم للواجب بأنسه: الذي يذم شرعًا تاركه قصدًا مطلقًا" (٢) فقوله "الذي يذم "أي الفعل فهو جنعى يشمل جميع الأفعال التي تعلقت بها الا حكام الخمسة على ما تقدم بيانه وقوله: " يذم " أحترز به عن المندوب والمكروه (٣) وقال الفتوحي: " فالتعبير بلفظ "ما ذم " خير من التعبير بلفظ مايماقب" لجواز العفو عن تاركه " فبين وجه اختيار لفظ الذفي التعريف علي لفظ العقوبة وقوله: " شرعا" أي بأن كان الذم بطريق الشرع لا بالعقل (٥) قال تقي الدين السبكي: " وقدم شرعًا على تاركه حتى يتبين أن انتصاب عن " يذم " (٦) وقوله " تاركه " احتراز عن الحرام فإنه يذم شرعًا فاعله (٧)
 وقوله " تاركه " احتراز عن الحرام فإنه يذم شرعًا فاعله وقوله " قصدًا " متعلق بقوله " تاركه " احترز به عن التسرك

<sup>(</sup>۱) <u>شرح الجلال</u> المحلى على جمع الجوامع للسبكي ١/٨٨٠ وتقريرات الشريبي على شرح الجلال ١/٨٠٠

<sup>(</sup>٢) المنهاج معشرهي الاسنوى والبدخشي ١/١٤٠٠٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر نهاية السول ٢/١١٠

<sup>(</sup>٤) شرح الكوكب المنير ١/ ٣٤٦ وانظر نهاية السول ١/ ٣٤٠٤٠٠

<sup>(</sup>٥) انظر المصدر نفسه والجز والصفحة ، والابهاج ١٠٢/١٠

<sup>(</sup>٦) الابهاج ١/٢٥٠

<sup>(</sup>٧) انظر نهاية السول ١/٤٤ ، وشرح الكوكب المنير ١/٣٤٦٠

<sup>(</sup>٨) انظرالابهاج ١/٢ه٠(بيروت: دارالكتب العلمية ، ط١ ،سنة٤٠٤ هـ ١٩٨٤م)٠

بغير قصد أي بلا تعمد كالناسي ،والساهي ،والنائم ،فإنّ تركهم للواجب لا يذم ،ولا يخرجه ذلك عن حدّ الواجب فصار الرسم بهذا القيد مطرداً منمكساً (١) . وقد ذكر الا سنوي ،وتبعه على ذلك الفتوحي : أنه أتى بهذا القيد ليدل على أن التعريف إنما هو بالحيثية (١) أي " الذي بحيث لو ترك لذم تاركه . . . إذ لو لم يكن بالحيثية لا قتض أن كـــل واجب لا بد من حصول الذم على تركه وهو باطل "(٢) وقوله : "مطلقا أيضا بقوله "تاركه " ومقتضاه على ما قاله السبكي "إدخال الواجب الموسع والمخير وفرض الكفاية ،فإنّ كلاً منها قد يتركه قصداً تركاً مقيداً فلا يذم (٣) ، وما ذكره الا سنوي ، والفتوحي من أن " مطلقا " متعلد بيذم في أحد التقريرين ليعن بجيد \_في نظري \_ ، الأن قوله : " قصدا مطلقا " إنما هما قيدان للترك الذي يذم شرعا ، لا للذم ،وهو ما يشعر به الترتيب في العبارة (١٤) ، وعليه جرى تقي الدين السبكي (٥) \_ كما تقدم \_ .

#### ـ التعريف المختار:

لا شك أن الفرق من الحدود إنما هو تعييز المحدود عن غيره بحيث يحتوي أفراده ولا يدخل فيه ما ليس منه أي يكون "جامعاما نعا" وقد أبان الا صولييون الفرش من هذا العلم حين عرفوه بقولم

<sup>------</sup> وانكاميه (۱) انظرالابهاج ۲/۱ه، واطراد التعريفُأن تقول : كل مايذم تاكير عليس بواجب

<sup>(</sup>٣) شرح الكوكب العنير ٢/١ ٣٤٧٠

<sup>(</sup>٤) الابهاج ١/١٥٠

<sup>(</sup>٥) أي عبارة البيضاوي مانظر المنهاج مع شرحي الاسنوى والبدخشي

<sup>(</sup>٦) انظر الابهاج ١/١٥٠

· " القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الا حكام الشرعية الفرعية " (١) وقد فسرت القاعدة بأنها " عبارة عن صور كلية تنطبق كل واحدة منها على جزئياتها التى تحتها \_ وتقدم الكلام عليها \_ وملاحظة هــــذا الفرض مما ينبغى مراعاته ، وإذا أمكن التعريف/فلا يعدل عنه ،وقد أمكن هنا بالحدّ المتقدم ، فإن قيل : إن الحدّ المذكور يخرج منه بعيس أفراده كالواجب المخير ،والموسع ،وفروض الكفاية ، والترخص في تــــرك بعض الواجبات كالصلاة بالنسبة للحائض والنفساء أو تأخيرها ، كتأخيسر الصيام حال السفر ، والمرض لحين الإقامة والصحة • فالجواب: أن معرفة نوع الواجب ، والترخص بالتأخير أو الترك المطلق من أعمال الفقيه ولهذا قالوا في حدّ الإيجاب: " الخطاب إن اقتضى الوجود ومنع النقيــــــــض فوجوب " ( ٣ ) والا قتضاء هو الطلب ومنع النقيض يكون بالطلب الجازم ووإذاً فمتعلقه هو الفعل المطلوب طلبا جازما وقد علق الأسنوي على حد الهيضاوي للأ حكام الخمسة ، ومنها حد الإيجاب بالجملة المتقدمـــة بقوله: " وهو تقسيم لا إيراد عليه " وقال تقي الدين السبكي: "والا فُعال التي هي متعلق هذه الا محكام هي الواجب ٠٠٠ الخ " ثم ذكر بقيـــة الا أنعال التي تتعلق بها الاحكام الخمسة ،ثم قال: " تظهر ماهيتهــا بذلك أيضا فيقال: " الواجب المطلوب الفعل طلبا جازما" وقدد

<sup>(</sup>١) شرح الكوكب المنير ١/٤٠٠

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٢/١٤ ، ٥٤٠

<sup>(</sup>٣) المنهاج معشرهي الاسنوى والبدخشي ١/٠٤٠

<sup>(</sup>٤) نهاية السول ١/١٤٠

<sup>(</sup>ه) الإبهاج ١/٢٥٠

ذكر ابن عقيل أن التعريف باللوازم والأحكام ما يرغب عشه ذوو التحقيق • ووجه هذا حيث أمكن الحد • فهذا هو السبب في اختيار الحد العقدم للواجب وهناك سبب آخر هو أن الرسم العتقدم يخرج عنه الحرام والمكروه بخلاف الحد ـ كما سبق ـ وهما داخلان في القاعدة •

## العلاقة بين المعنى اللفوى والاصطلاحي:

تبين ما تقدم أن من مدلولات " وجب " اللزوم والثبوت ، وأنهذا المعنى ملاحظ في سائر الاستعمالات الواردة لهذه المادة ، وقد قال الزركشي في اللزوم بأنه ثبوت وزيادة المادة " وإذا فهذا المعنى هوالقدر المستسرك بين سائر المدلولات اللفوية التي جائت بها مادة " وجب " فلما كسان الطلب الجازم للفعل من الشارع يجمعه لا زما للمكلف ، أُخِذَ هذا المعنس في الاعتبار عند الا صوليين ، فهذه الدلالة - أعني دلالة اللزوم هسسي الرابطة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي .

# المراد بالواجب في هذه القاعدة:

والمقصود بالواجب في هذه القاعدة عند الا صوليين ما يشمل واجب الفعل ، وواجب الترك ، لا المعنى الاصطلاحي المعروف عند تقسيم الاحكام الشرعية حيث يكون قاصرا على واجب الفعل ، وليعن هذا الاستعمال غريبا ، فإن أهل العلم يرون أن ترك المحرم واجب بل إن الشوكانييين

<sup>(</sup>١) انظر الواضح لابن عقيل ١/٩٥١ ((تحقيق موسى القرني )٠

<sup>(</sup>٢) انظر المعتبر في تخريج احاديث المنهاج والمختصر ص ٢٤٤٠

<sup>(</sup>٣) انظر الواضح لابن عقيل ١/١٤

<sup>(</sup>٤) انظر البرهان ١/١٥٤/ القاهرة: دار الانطر ،ط٢ ،سنة ١٤٠٠هـ) ٠

نفى الخلاف في " أن الله افترض على العباد ترك كل معصية كائنة ما كانت " وقال الرازي في تقسيم الا محكام الشرعية "خطاب الله تعالى إذا تعلق بشي " فإما أن يكون طلبا جازما أو لا يكون كذلك ، فإن كان جازما فإما أن يكون طلب الفعل وهو الإيجاب أو طلب الترك وهو التحريم " (٢) وقال مستدلاً على كون ظاهر النهى التحريم: " لنا قوله تعالى: ﴿ وما نهاكم عنسته فانتهوا ﴾ أمر بالانتهاء عن المنهي عنه ،والا مر للوجوب فكـــان الانتهاء عن المنهي عنه واجبا ،وذلك هو المراد من قولنا: النهـــي للتحريم "فبين أن معنى التحريم وجوب الانتها وفي الحديث القدسي: " وما تقرب إلى عبدي بشي وأعب إلى مما افترضته عليه " قال الشوكاني: "واعلم أن من أعظم قرائض الله سبحانه ترك معاصيه التي هي حدوده" وعلى كل فإن الإصطلاح الا صولي قائم على التفاير ولا ضير في اطلاق الواجب على النوعين للاعتبار المتقدم ،وإنما قلنا إنه المراد بالواجب هنا ، لا نُ الا موليين الذين تعرضوا لهذه القاعدة لم يقصروا الحديث على الواجبات الفعلية بل ذكروا أيضا المحرمات فعلم من هذا/أرادوا هذا الإطــــلاق بل صرح ابن اللحام بذلك في قواعده حيث قال: "وضابطه " ما لا يتم الواجب الابه " إما أن يكون بالا دا التبرأ الدمة عأوبالا جتناب ليحصل ترك الحرام اذ تركه واجب . •

<sup>(</sup>١) قطر الولي ص٥٣٥٠

<sup>(</sup>٢) المحصول ج ١ ق ١ ص ١١٢٠

<sup>(</sup>٣) سورة الحشر: ٧٠

<sup>(</sup>٤) المحصول ج١ ق ٢ ص ٦٩، ٤٧٠، ٥

<sup>( ﴾)</sup> رواه البخارى في كتاب الرقاق ، باب التواضع ٢٤١، ٣٤٠/١١ مع فتح البارى .

<sup>(</sup>٦) قطر الولي ص٥٣٥٠

١٠٤ ص ١٠٠١ القواعد والفوائد الاصولية لابن اللحام ص ١٠٤٠

## ه \_ أقسام الواجـــب:

لماكان بيان الواجب بالصورة الإجمالية المتقدمة لا يكفي لإبراز معالم هذه القاعدة نظرًا لتنوع الواجبات وما يترتب على ذلك من اختلاف في أحكام وسائلها التي هي محور البحث في هذه الرسالة ، فقد رأيت أن أتبيع ذلك ببيان أقسامه بالقدر الذي يتناسب مع جوهر هذا الموضوع ويزيد من وضوحه وذلك في مطلبين :

أحدهما : في أقسام الواجب بالنظر إلى الطلب الشرعي .

وثانيهما : في أقسام الواجب بالنظر إلى مقدماته .

المطلب الا ول : في أقسام الواجب بالنظر إلى الطلب الشرعي :

الطلب الشرعي الجازم هو الإيجاب والفعل الذي تعلق به هذا الطلب هو الواجب \_ كما تقدم وهذا التعلق نوعان :

أحدهما : إيجابي بمعنى أنه طلب للإقدام على الفعل .

وثانيهما : سلبي بمعنى أنه طلب للإحجام عن ذلك الفعل .

وعليه يكون الواجب بهذا الاعتبار قسماين :

أحدهما : ما وجب فعله ، وثانيهما : ما وجب تركه ،

ولكلٍّ منهما أنواع ، وفيما يلي الحديث عنها •

القسم الا ول : في أنواع ما وجب فعله :

تقدم المراد بواجب الفعل أما أنواعه فإن الأصوليين قسد

<sup>(</sup>۱) انظر المعتمد ١٣٤/١ ،١٣٥ ، والإحكام للآمدي ١٩٥١ ، ١٥٥٠ والمحصول ١/٥٢١ - ٢٨٩ ، و المسودة ص ٢٨ ، ٢٩ ، وشرح الكوكب المنير ١/٣٧٠-٣٧٢ وغيرها .

قسموه عدة تقسيمات باعتبارات متنوعه • فله عندهم تقسيم باعتبار وقته وآخر باعتبار ذاته وثالث باعتبار فاعله •

### أولا: أقسام الواجب باعتبار وقته:

الواجب بهذا الاعتبار نوعان : أحدهما : مو قت ، وثانيهما

: مطلق ، وفيما يلي الحديث عنهما .

#### ١ ـ الواجب الموعقت :

الواجب المو قت هو ما جعل لا داعه وقت معدد بداية ونهاية وبهاية وبالاستقراء لهذا النوع في الأحكام الشرعية وجد أنه لا يخلو إما أن يكون وقته على قدر فعله أوفاضلا عنه أو ذا شبهين باعتبارين مختلفين ، وزاد بعضهم ان يكون وقته أقل من فعله .

فأما الا ول: فهو ما تساوى فعله مع وقته دون زيادة أو نقصا ن بحيث لا يتسع لعمل غيره من جنسه كصوم شهررمضان وهو المسمى بالواجب المضيق والحنفية يسمون وقته "معيارا" تشبيها له بالمعيارا" المضيق وفسروا ذلك بقولهم: "ما يقع الفعل فيه ويكون مقدرا به "(٢) وحكم هذا النوع أنه لا يجزى فعله قبل وقته ولا يجوز بعده من غير عذر شرعي فإنْ أخره كا قضا ال

<sup>(</sup>١) انظر كشف الاسرار ١٩/١-٢٢١٠

<sup>(</sup>٢) انظر المصدر نفسه والجزُّ والصفحة ، وفتح الففار ٢٢/١ ، وفيه:

" معيارا مساويا له أي للواجب لا نه قدر به يزداد بزيادته وينتقص بانتقاصه ".

<sup>(</sup>٣) انظرفتح الغفار ١/ ١٥ - ٢٢٠

وأما الثاني: وهو ما كان وقته فاضلا عن فعله فهو الواجب الموسع المحدود الطرفين ويسس وقته عند الحنفية ظرفا ويفسرونه بأنه: " ما كان الفعل واقعا فيه ولا يكون مقدرا به (٢) أي يكون فاضلا عنه و

وهذا التخصيص منهم لمعنى الظرف إصطلاح ـ ولا مشاحة فيه بعد فهم المعنى ـ ومن الحنفية من ينكر القول بالتوسع ويرى أن ذلك ينافي الوجوب وهو منسوب إلى بعض الشافعية أيضا إلا أن الاسنوي قال: " وهذا القول لا يعرف في مذهبنا "(٥) وعلى كل في في منهور أهلا لعلم يذهبون إلى القول بالتوسع ولهم مذهبان فيما يقتضيه هذا التوسع و

أحدهما: أنه يقتضي إيقاع الفعل في أي جزّ من أجزا الوقت فللمكلف أن يفعله في أول الوقت أو آخره أو ما بين ذلك من غير حاجــة إلى بدل ( وهو العزم على الفعل إن أخره عن أوله ) بدليل قولـــه صلى الله عليه وسلم: "الوقت بين هذين "(٢) ووجه الدلالة منه أنـــه متناول لجميع أجزا الوقت فليس تعيين بعض الا جزا للوجوب بأولى مــن تعيين المعض الآخر .

<sup>(</sup>١) انظر كشف الاسرار ١١٩/١ ، وتيسير التحرير ١٨٨/٢٠

<sup>(</sup>٢) كشف الاسرار ٢١٩/١٠

<sup>(</sup>٣) انظر المصدر السابق والجزا والصفحة ،وتيسير التحرير ١٩١/٢٠

<sup>(</sup>٤) انظر المحصول جدا ق ٢ ص ٢٩٠ ، والمنهاج مع شرح الا سنوى وها منها مع شرح الا سنوى وها شية المطيعي ١٦٣/١٠

<sup>(</sup>٥) نهاية السول للا سنوى ١/٠١٠ مع حاشية المطيعي ٠

<sup>(</sup>٦) المصدرنفسه ١٦٦/١٠

<sup>(</sup>Y) رواه مسلم في كتاب الصلاة ،باب اوقات الصلوات الخمس ه/١١٦ مع شرح النووى .

وقال ابن الهمام - من الحنفية -: " السبب الجزا الا ول من الوقت عينا للسبق والصلاحية بلا مانع " قال الشاح: " يعني بعصد تعيين أن يكون الوقت هو السبب لوجوبها ولا يمكن جعله مجموع أجزائه لا ستلزامه وقوع الصلاة بعد الوقت " والمعنى أننا لو قلنا بأن السبب هو مجموع أجزا الوقت لزم إيقاع الصلاة بعده وهذا باطل إجماعًا فلرم أن يكون السبب لتعلق الوجوب بالفعل هو الجزا الا ول ، وكو نه كذلك لا يعني وقوع الصلاة بعده قضا ً لا أن المراد بذلك أنه " علا مة " تدل على تعلق الوجوب بالفعل بحيث يلزم إيقاعه لزوما مخيرا في أجسزا ن أجسزا لله الزمن المحدود ويكون أداءً في كل منها كالتخيير في خصال الكفارة " ولا يجب اتصال الواجب بسبب وجوبه " و

وثانيهما: أن الا مر به يقتضي ما تقدم لكنه " لا يجوز تركسه في الجزالا ول إلا بشرط العزم على الفعل في الجزالثاني " (ه) وقسد المتج القائلون بالتوسع إضافة إلى ما تقدم بقوله تعالى: \* أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل \* ووجه الدلالة من الآية الكريمة: أن الا مر بالصلاة عام لجميع أجزال الوقت المذكور فالوجوب مستقاد مسن الا مر وهو يتناول جميع الوقت دون التعرض لجزامن أجزائه بالتخصيص وذلك يدل على صلاحية كل جزامن هذا الوقت لوقوع الواجب فيه حيث يكون

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه والجز والصفحة

<sup>(</sup>۱) تيسير التحرير ۱۸۹/۲۰

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه والجز والصفحة .

<sup>(</sup>٣) انظر المصدر نفسه ١٩١/٢

<sup>(</sup>٦) سورة الاسراء: ٧٨٠

<sup>(</sup>ه) شرح الكوكب المنير ١/٩٢٩

المكلف مخيرًا في إيقاع الفعل في أي جزا شاء من هذا الوقت بدليــل الإجماع على عدم إرادة شفل جميع الوقت بالصلاة بحيث لا يخلو عنها جزاً منه .

وأما الذين أنكروا التوسع فهم فيه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الوجوب يتعلق بذمة المكلف بأول الوقت نقط (٢) ، ويكون هو الوقت المحدد لأدائه فمتى أخره عنه كان قضا سد مسد الأداء ،أو قضا طلقا على خلاف بينهم ،واحتجوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : "الصلاة في أول الوقت رضوان الله ، وفي آخره عفو الله "(٣) فقالوا: "ولا يوجد هنا مقتض للعفو الا العصيان بخروج الصلاة عن وقتها فدل ذلك على أن وقت أدائها هو الأول فان أخرها عنه كان عاصيا بالتأخير "(٤) ، وأيضا بأن التوسع ينافي الوجوب والا صل ترتب المسبب على السبب "، وأيضا بأن الواجب الموء قت لا ينتظر

<sup>(</sup>۱) أنظر الاحكام للامدى ١/١٥١ ،والمحصول جا ق ٢ ص ٢٩٢-٢٩٤ وغيرها .

<sup>(</sup>٢) انظر نهاية السول للا سنوى ١٦٩/١ ، وتيسير التحرير ١٩١/١٠

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذى في أبواب الصلاة ،باب ما جا ً في الوقت الا ول من الفضل المرمذى بي أبواب الصلاة ،باب ما جا ً في الوقت الا ول من الفضل المرمذي بي هــــذا حديث غريب " وفيه يعقوب بن الوليد المدني قال الحافظ فــــي التلخيص ١٨٠/١ قال احمد بن حنبل بي كان من الكذابين الكبار "وقال الحاكم بلا أحفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ، ولا عن احد من الصحابة ".

<sup>(</sup>٤) حاشية المطيعي على شرح الا سنوى على المنهاج ١٧١/١٠

<sup>(</sup> ٥ ) انظر المصدر نفسه والجز والصفحة •

لو جوبه بعد وجود شرائطه سوى دخول الوقت فعلم أنه متعلق به ، وإذا ثبت البوجوب بأول الوقت فلا يتعلق بما بعد الامتناع التوسع في الوجوب . قال المطيعي : " لكن أبا بكر الباقلاني نقل الاجماع على نفي الاثم ولنقله قال بعضهم : إنه قضا سد مسد الا دا وهذا وهذا المذهب منسوب الى بعض الشافية \_كما تقدم \_ . (٤)

المذهب الثاني: ان الوجوب يختص بآخر الوقت ( ) ، فإن فعل في أول الوقت وقع نفلا يسقط به الفرض ،أونفلا مطلقا · وحجتهم: "أنه لما جاز التأخير إلى التضييق ،وامتنع التوسع كان متعلقا بآخره ،وما قبله لا تعلق له بالإيجاب · ثم المو و دى إنما يكون نفلا ـ كما قال البعض ـ ، لا نه يتمكن من الترك في أوله لا إلى بدلو اشم · وهذا حد النغل إلا أنه بأدائه يحصل المطلوب وهو اظهار فضل الوقت فيمتنع لزوم الفرض كمحدث توضأ قبل الوقت يقع نفلا ، ومع هذا يمنع لزوم فرض الوقت بعسد دخوله "(١) . وهذا المذهب منسوب إلى بعض الحنفية فقد جا في تيسير لا نوهو قول أصحابنا العراقيين "(٢) قال الا سنوي: "وهسنا المذهب باطل ، لا أن التقديم لا يصح بنية التعجيل إجماعا كما قاله ابسسن

التلمساني في شرح المعالم فبطل كونه تـعجيلا " •

<sup>(</sup>۱) انظرتيسيرالتحرير ۱۹۱/۲۰

<sup>(</sup>٢) هو محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي ، ولد سنة ١٢٧١ه ، وتوفي سنة ١٢٧١ه (انظر الاعلام للزركلي ٢/٠٥) .

<sup>(</sup>٣) ماشية المطيعي على شرح الا سنوى على المنهاج ١٢١/١، والمحصول وانظر المعتمد ١/٥١١، والاحكام للامدى ١٤٩/١، والمحصول جدا ق ٢ ص ٢٩١٠.

<sup>(</sup>٤) أى في بداية الكلام على هذا النوع،

<sup>(</sup>٥) انظر تيسير التحرير ٢/ ١٩١، ١٩٢٠

<sup>(</sup>٦) المصدرنفسه والجزا والصفحة .

<sup>(</sup>Y) المصدرنفسه ۱۹۱/۲

<sup>(</sup>٨) نهاية السول للأسنوى ١١٤١١ مع حاشية المطيعي ٠

المذهب الثالث بر وهو كسابقه إلا أنه يقع مراعل به آخرالوقت وسلامة المكلف من موانع التكليف ، فإذا أوقسع المكلف صلاته في أول وقتها نظر فإن أدرك آخره وهوعلى صفة التكليف كان فعله ذلك واجبا فارن لم يكن على صفة التكليف حين إدراكه آخره بأن كان مجنونا أو خائفا أو غير ذلك كان فعله نفلا ، وهذا رأى الكرخي من الحنفية على ما ذكره ابن الهمام والا سنوي \_ رحمهما الله ، وذكر الشيرازى في اللمع أن مذهبه تعلق الوجوب بأحد شيئين ،إما الفعل أوبان يضيق الوقت وجعل ما ذكره ابن الهمام والا سنوي مذهبا لبعسي أصحاب ابي حنيفة ولم يعين أحدا ، ونص عبارته : " وقال ابو الحسن الكرُخي ` يتعلق الوجوب بأحد شيئين : إما الفعل أوبأن يضيق الوقت ، وقال أكثر أصحاب ابي حنيفة يتعلق الوجوب بآخر الوقت • واختلف هو ً لا \* "إلى أُن قال : "ومنهم من قال : " فعله في أول الوقت مراعى فإن جا ا خرالوقت وهومن أهل الوجوب علمنا أنه فعل واجبا ، وإن لم يكن من أهل الوجــوب علمنا أنه فعل نفلا " .

وقد وافق الشيرازي على هذا عبد العزيز البخاري من الحنفية ، وذكر الآمدي أن القولين مرويان عنه ، إلا أنه نقل الاول بطريق الجسزم ،

<sup>(</sup>۱) انظر نهاية السول للأسنوى ۱۷٤/۱ مع حاشية المطيعي ،وكشف الاسرار ۲۲۱-۲۱۱ واللمع للشيرازى ص۷۲ مع تخريج الغمارى وغيرها .

<sup>(</sup>٢) انظر تيسير التحرير ١٩١/٢

<sup>(</sup>٣) انظر نهايةالسول ١/١١٧٥/١ مع حاشية المطيعي ٠

<sup>(</sup>٤) انظر اللمع ص ٧٢ مع تخريج الفماري ٠

<sup>(</sup>٥) هو أبو الحسن عدالله بن حسين بن دلال الكرخي شيخ الحنفية بالعراق توفى سنة ٣٤٠ هـ ( انظر الفوائد البهية ص ١٠٨) .

<sup>(</sup>٦) انظراللمع ص ٧٢ مع تخريج الغمارى ٠

<sup>(</sup>٧) انظر كشف الاسرار ٢٢١،٢١٩/١٠

والثاني بصيفة التمريض "حكى " وقال: "اتفق الكل في الواجب الموسع على أن المكلف لو غلب على ظنه أنه يموت بتقدير المتأخير عـــــن أول الوقت فأخره أنه يعصى وإن لم يمت ، واختلفوا في فعله بعد ذلك الوقت هل يكون قضا ، أُو أَدا ؟ فذهب القاضي أبو بكر إلى كونه قضا ، وخالفه غيره " ثم اختار أنه أدا ؛ لا نه "لا يلزم من عصيان المكلف بتأخير الواجب الموسع عن أول الوقت من غير عدرم على الفعل عنسسد القاضي أن يكون فعل الواجب بعد ذلك في الوقت قضاء " قال: " وهو في غاية الاتجاه " والراجح القول بالتوسع للآية المتقدمة ، والا ماديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها حديث جابر بـــن عبدالله رضى الله عنهما قال: كان النسبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة ،و العصر والشمس نقية ،والمفرب إذا وجبت ،والعشاء أحيانا ، وأحيانا إذا رآهم اجتمعوا عجل ،واذا رآهم ابطئوا أخر ،والصبح كانوا ، أو كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها بغلم " ووجه الدلالة مسن الحديث انه صلى الظهر في أول وقتها والعصر والشمس نقية بيضا السم تدخلها حمرة والمعنى أنه لم يدخل وقت الاضطرار فيدخل أول الوقيت ووسطه دون آخره وقوله والعشاء أحيانا وأحيانا " يدل على أن المكلسف مخير في إيقاع الصلاة في أي جز من أجزا وقتها الموسع .

<sup>(1)</sup> انظر الإحكام للآمدي ١٥٤/١ ١٥٥٠ ٠

 <sup>(</sup>٢)، (٣)، (٤) المصدر نفسه والجز والصفحة •

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ،باب وقت العشاء إذ الجتمع الناس ٢/٢٤ مع الفتح ، ورواه مسلم في كتاب المساجد ،ومواضع الصلاة باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها وهو الغلعن ، وبيان قدر القراءة فيها ٥/٤٤ مع شرح النووي .

وأما الثالث وهو ما كان ذا شبهين حيث يشبه الواجب الموسع من وجه والمضيق من وجه آخر ولهذا سماه الحنفية بذي الشبهين وذلك كالحج فإنه من حيث التكليف به موسع لان وقته العمر ،ومن حيث الزمن الذي لا يجز إيقاعه إلا فيه من العام مضيق كما قال تعالى :

إلحج أشهر معلومات \* (٢) ومن العلما من يرى أن الحج واجب مع الاستطاعة على الفور و على هذا يكون شبيها بالمطلق من وجه وبالمضيق من وجه آخر إلا أن القائلين بالفورية لا يقولون بوقوعه بعد ذلك قضاً بل أداً ا

وأما الرابع ووهو ماكان وقته أقل من فعله فهو منالتكليف بمالا يطاق ولهذا لم يقع إلا إن أريد به إبتدا الفعل الواجب في آخر وقت الموسع الذي لم يبق منه سوى قدر بعضه (3) كمن أدرك من الصبح ركعة قبل طلوع الشمس أو من العصر ركعة قبل غروبها فإن ذلك جائز وواقع ومن صوره بالاضافة لما تقدم: من بلغ أواسلم أو أفاق من جنون أو طهرت حائص أو نفسا قبل طلوع الشمس أو غروبها بهذا المقدار لزمتهم الصلاة أدا إن أدركوا ركعة وقضا إذا لم يدركوا وعلى هذا يكون داخلل

<sup>(</sup>١) انظر المفني لابن الخبازي ص٥١ه ،وفتح الففار ١/٥٧ ،وتيسير التحرير ١/٥٠٠ ٠

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ١٩٧٠

<sup>(</sup>٣) انظرالسودة ص ٢٥، ٢٦٠٠

<sup>(</sup>٤) ومن أدلة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: من أدرك من الصبح ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح ١٠٠٠ل " رواه البخارى في كتاب مواقيت الصلاة ، باب من ادرك من الفجر ركعة ٢/٢٥، صع الفتح

<sup>(</sup>٥) انظر المعتمد ١٣٤/١ ، والمحصول جا ق٢ ص ١٨٩ وغيرهما ٠

<sup>(</sup>٦) انظراصول الفقه لمحمد ابو النور زهير ١٠٤/١

#### ٢ \_ الواجب المطلق:

هذا هو النوع الثاني من نوعي الواجب باعتبار وقته وهو المذي لم يقيد بوقت محدد ،ويسمى المطلق أى عن قيد الوقتية ، وذلك كالننذور المطلقة والكفارات ونحوها وللعلما ً في حكم هذا القسم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه واجب على الفور وهو ظاهر مذهبب المدهب الأول: (٢) (٣) أحمد وقول ابني الحسن الكرخي من الحنفية وهو مذهب مالك •

المذهب الثاني : انه واجب على التراخي وهو مذهب اصحاب أبي (٣) منيفة •

وهذه المذاهب مبنية على مسألة دلالة الا مر العطلق هل هي الفورية او التراخي أو لا هذه ولا هذه ؟

والخوض في تفاصيلها ليس من موضوع الرسالة وهو موجود في مضانه ( ٨ ) من كتب الاصول •

<sup>(</sup>۱) انظر المسودة ص۱۱ ، وشرح الكوكب المنير ۹، ٤٨/٣ ، ومذكرة اصول الفقه للشيخ محمد أمين الشنقيطي ص١٩٥٠

<sup>(</sup>٢) انظر شرح البدخشي على منهاج البيضاوى ٢/٤٤، وتيسير التعرير ٢٨٨/٢

<sup>(</sup>٣) انظر مذكرة اصول الفقه للشنقيطي ص ١٩٥٠

<sup>(</sup>٤) انظرالمفني لابن الخبازى ص٠٤٠

<sup>(</sup>ه) انظر نهاية السول ٢/٢٤ مع شرح البدخشي، والمحصول جا ق٢ ص١٩٠٠ و وهاشية النفائس ص٧ه ، ٨ه٠

<sup>(</sup>٦) أنظر المعصول جا ق ٢ ص ١٨٩٠، ١٩٠٠

<sup>(</sup>٧) أنظر المنهاج ٢/٤٤ مع شرحي الاستوى والهدخشي ٠

<sup>( )</sup> أنظر البحث في هذه المسألة في كتاب المحصول جدا ق ٢ ص ٢٠٤ ، وشرح والمنهاج للبيضاوى مع شرحي الاسنوى والبدخشي ٢/٤٤-٤٩ ، وشرح الكوكب المنير ٢/٨٤ ، وتيسير التحرير ١٨٨٢ / ١٨٨١ وغيرها .

### ثانيا: أُقسام الواجب باعتبار ذاته:

الواجب بهذا الاعتبارينقسم الى قسمين ، لانه إما أنَّ يكون معينا أو مبهما في أشيا معينة ، فالا ول هو الواجب المعين ، وهو الفعل المعين بالذات الذي تعلق الإيجاب به كالصلاة والصوم وحكمه لسزوم الاتيان به ، فلا يجوز الاخلال به (١) بغير خلاف بين أهل العلم إلا أن يوجد عذر شرعي يقتضي الترخص ،

والثاني: هوالواجب المخير ،وهو ما تعلق إيجابه بواحد ببهم في أشيا معينة كخصال الكفارة ،ومعنى قولهم " مبهم " أي غير معينت بالذات (٢) . وقولهم في أشيا معينة أي بالنوع في وذلك كخصال كفارة اليمين من الاطعام والعتق والكسوة .

وقد اختلف أهل العلم في متعلق الايجاب في هذا النوع هـــل هو الجميع أو واحد لا بعينه ، واذا كان واحدا فهل يتعين بفعل المكلف أو لا ؟ .

. أوهومعين عند الله ؟

<sup>(</sup>١) انظر شرح البدخشي على المنهاج ٧٣/١ مع نهاية السول للأسنوي

<sup>(</sup>٢) اي بالشخص انظر شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ١/٥١١٥٠٠

<sup>(</sup>٣) أنظر المصدر نفسه والجزا والصفحة -

<sup>(</sup>٤) هو قول المعتزلة انظر القواعد والفواعد الأصولية لابن اللحام ص ٥٤) مرة من ٦٦، ٦٥ والمسودة ص ٢٨، ٢٧ ، والعدة في أصول الفقيمة و ١/٢٠٢ وغيرها •

<sup>(</sup>٥) هو قول جماعة من الفقها وألله الباقلاني "إنه إجماع السلف وألمة الفقه " انظر شرح الكوكب المنير ٣٢٩/١ ٣٨٠،

<sup>(</sup>٦) انظر العدة في أصول الفقه ٢٠٢/١

 <sup>(</sup>γ) هذا القول يسمى قول التراجم لان كلا من المعتزلة والأشاعرة ينسبه
 إلى الآخر و ينفيه عن نفسه كما سيأتي ٠

فجمهور أهل العلم يرون أن الواجب واحد لا بعينه فتن فعل المكلف واحدا منها أدى ما عليه وبرغت ذحته ، لأن متعلق الإيجاب غدهم إنها هو القدر المشترك وهو واحد حبهم في أشيا معينة (١) مم من هو الا من قال يتعين بفعل المكلف فيصير كأنه الواجب عليه بنفس السبب ، ومنهم من قال أيها فعل سقط الإثم وتأدى به الواجب ، وذهبيت المعتزلة الى أن الجميع واجب بصفة التخيير ومعنى هذا عندهم \_كما قال ابو الحسين المورى \_ أنه لا يجوز الاخلال بجميعها ولا يجب الاتيان بجميعها وللمكلف أن يختار أي و احد منها (٥) ، إلا أن الآمدي اعترض على هذا التفسير بقوله: "غير أن ما ذكره في تفسير وجوب الجميع ـ وانكان رافعا للخلاف \_غير أنه خلاف ما نقله الا تمة عن الجبائي وابنه من اطلق (١) القول بوجوب الجميع والدلائل المشعرة بذلك "(٨) فبين أن الخسلاف ليس لفظيا خلافا لما جرى عليه أبو الحسين المورى حيث فسره بذلك التفسير وتبعه عليه الرازى (١٩)

<sup>(</sup>۱) أنظر الإحكام لابن حزم ٢٦، ٢٥ ، ومفتاح الوصول ص٣٩ ، ٠٠ ومراقي السعود ص ٢٦، ١٥ ، وشرح الجلال على جمع الجوامع ١/٢٢، وشرح الكوكب المنير ١/٠٨٠ ، والإحكام للامدى ١/٨١١ .

<sup>(</sup>٢) انظر المعتبد ٢/١ وشرح الكوكب المنير ١/ ٣٨٠ والإحكام للآمدى

<sup>(</sup>٣) أنظر شرح الكوكب المنير ٣٨٧/١ ، والقواعد لابن اللحام ٥٦٧،٦٦٠

<sup>(</sup>٤) انظر المسودة ص ٢٧ ، ٢٨ ، والقواعد لابن اللحام ص ١٥ ، ٦٠، وشرح الجلال على جمع الجوامع ٢٨/١ ، والمعتمد ١/٧٨ ، والاحكام للامدى ٢/١٤١٠ .

<sup>(</sup>٥) انظرالمعتمد ١/ ٨٧ والقواعد لابن اللحام ص ٦٥ -٦٦٠٠

<sup>(</sup>٦) هو أبو على محمد بن عد الوهاب الجبائي البصرى شيخ المعتزلة توفى سنة ٣٠٠٣ه ( انظر شذرات الذهب ٢٤١/٢) ٠

<sup>(</sup>Y) همو ابو هاشم عدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب البصرى الجبائي شيخ المعتزلة وابن شيخهم توفي سنة ٢١١هـ (انظر المصدرالسابق ٢٨٩/٢) ٠

<sup>(</sup>١) الاحكام للامدى ١/١٤٤٠

<sup>(</sup>٩) انظر المحصول جا ق ٢ ص٢٦٦٠

وقيل إن الواجب واحد معين عند الله وهذا القول تدور نسبته بين الا شاعرة والمعتزلة فكل يرميه على الآخر ويقول بفساده وهـــذا يدل على جهالة قائله ، وقد نقل الا جماع على أن من كفر ( بتشديد الفا ) بواحدة من خصال الكفارة الثلاث أجزأه .

### شالثا: أُقسام الواجب باعستبار فاعله:

وينقسم الواجب بهذا الاعتبار إلى قسمين ، لا أنه إما أن يكون واجبا عينيا ، أو على الكفاية ، فما كان الحكم فيه متعلقا بكل واحد بعيني تكلصلوات الخمس فهو واجب عيني أوماكان الحكم فيه متعلقا بمن يكفي لا دائه من المكلفين من غير تعيين فهو واجب كفائي إذا قام به من يكفي سقط عن الباقين كالجهاد ، وأعمال الحسبة ، والا ذان ، ونحوها ، ولهذا قيل في الفرق بينهما إن فرض الكفاية يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله أي يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر إلى فاعله إلا بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل وفرض العيسن : منظور فيه بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين أي من كل واحد من المكلفين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما فرض عليه دون أمته ". "

<sup>(</sup>١) انظر المحصول جاق ٢ ص ٢٦٦ ، والمعتمد ١/١٨٠٠

<sup>(</sup>٢) أنظر المعتمد ١/٩٢٠

<sup>(</sup>٣) أنظر شرح الكوكب المنير ٣٧٣/١٠

<sup>(</sup>٤) انظر المسودة ص٣٠٠

<sup>(</sup>٥) انظر المسودة ص ٣٠٠ والمعتمد ١/٩/١ ، والمختصر في اصول الفقه للمعلي ص ٦٠ وشرح الجلال المحلق ١/١٨١ والمحصول جاق٢

ص ۱۰۳۱، ۳۱۰

<sup>(</sup>٦) شرح الجلال المعلى على جمع الجوامع ١٤٣٠١٤٢٠١

وكما جرى الخلاف بين أهل العلم في الواجب المخير من حيث تعلق الإيجاب فيه عجرى كذلك في الواجب الكفائي ، فذهب الجمهسور إلى أنه يجب ابتدا على الجميع ، فإذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين مثل صلاة الجنازة والا مربالمعروف والنهي عن المنكر والجهساد في سبيل الله ونحو ذلك ، ثم هل يتعين بالشروع فيه بحيث يجب عليسه إتمامه ولو اشترك في فعله الكل أم لا ؟

قيل يتعين مطلقا (٢) ،وقيل يتعين إذا كان جهاداً أو صلاة عنازة دون غيرهما (٣) ، وقيل لا يتعين وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية أن من فروض الكفاية ما يتعين بالشروع كالجهاد وطلب العلمال (٥)

و ذكر ابن عقيل أن فرض الكفاية إذا فعله الجميع كان فعله فرضا قال أبو البركات: "محل ذلك إذا كان فعلهم جميعا" أي في وقت واحد وفي فعل البعض بعد البعض وجهان و وذكر العلماء أن فروض الكفاية موقوفة على ظلب الظن فمتى ظب على الظن قيام من يتأدىبهم هذا الواجب سقط الوجوب عن الباقين وإلا فهو واجب على الجميسي

<sup>(</sup>۱) أنظر المسودة ص٣٠ ،والمعتمد ١٤٩/١ ،وشرح الجلال ١٨٤/١، والمحصول ١/ ٣١٠، ٣١٠ ،وشرح الكوكب المنير ١/ ٣٢٥، ٣٢٦٠ والقواعد والفواعد الأصولية لابن اللحام ص١٨٨٠ ١٨٨٠

<sup>(</sup>٢) أنظر شرح الجلال ١٨٤/١ ١٥٨٠٠

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه والجز والصفحية .

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه والجز والصفحة •

<sup>(</sup>ه) أنظر مجموع الفتاوى ١٨٦/٢٨ ١٨٧٠.

<sup>(</sup>٦) أنظر المسودة ص٣١٠

يأثنون بتركه (١) ،وذكروا أيضا أن فعله أفضل من تركه (٢) أي سن علم أو غلب على ظنه قيام من يكفي وهو واضح لائن أقل درجاته حينئذ أن يكون مندوبا وفعل المندوب أفضل من تركه .

## القسم الثاني: واجب الترك وأنواعه:

واجب الترك هو المحرم - كما تقدم - وهو على المختار من تعريف الواجب: " الفعل المطلوب تركه طلبا جازما " ، وسوا عا هذا الطلب بأداة النهي " لا تفعل " كما في قوله تعالى: ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴿ الله وبأي صيفة أخرى من صيغ النهي •

وهذا الطلب لا يخلو: إما أن يكون متعلقه واحداً بالجنس ، وهو الصادق على أنواع مختلفة أو واحداً بالنوع ،أو واحداً بالشخص ، فهذه ثلاثة أنواع لمتعلقات النهي وبيانها فيمايلي:

الخبر ، فإنه يشمل كل مسكر سوا ً كان من العنب ، أو غيره ، وكالنهي عن شرب الخبر ، فإنه يشمل كل مسكر سوا ً كان من العنب ، أو غيره ، وكالنهي عسن أكل الميتة ، فانه يشمل كل أنواع الميتات إلا ما استثناه الدليل مثل الحوت ، والجراد . وهذا القسم هو الذي سماه القرافي بالنهي على الجمع وقال مفسرا له : "المعني بالنهي على الجمع أي الجمع في النهي أي كل واحد منهي عنه " (ه) وسماه غيره بالنهي عن الجميع هن الجميع .

<sup>(</sup>١) أنظر المعتمد ١٤٩/١ ، والمسودة ص٣٠ وغيرهما ٠

<sup>(</sup>٢) انظر القواعد والفوائد الاصولية ص١٨٩٠

<sup>(</sup>٣) سورة النساء : ٢٩٠

<sup>(</sup>٤) انظر تحقيق العراد ص ٣٦١، ٣٦١٠

<sup>(</sup>ه) شرح تنقيح الفصول ص ١٧٢ ١٧٣٠٠

<sup>(</sup>٦) أنظر المنهاج معشرهيه نهاية السول ومنا هج العقول ٢/١٥-٥٥٠

٢ ـ ما كان متعلقه واحداً بالنوع وذلك كالسجود للصنم فـــإن السجود جنس تحته من الأنواع السجود لله تعالى ،والسجود الذي حصل ليوسف من والديه وإخوته ،فإن الأول \_وهو السجود للصنم \_شرك والثاني حق واجب والثالث مباح في شريعتهم ، قال تعالى \* لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون \* .

فظهربهذا ضعف رأي المعتزلة في إنكارهم هذا التغاير النسبي بين أنواع السجود وقد بين العلائي السبب في هذا الإنكار وأنه بناء على أن النوع الواحد لا تختلف صفته في الحسن و القبح فإذا كان بعض أفراده حسنا أو قبيحا وجب أن يكون كله كذلك وليس بصحيح "(٦) والصواب أن يقال : إن السجود جنسوليس نوعا وأن من أنواعه السجود للصنم فغتى تعلق النهي بنوع كان قبيحا ولا يمكن تأتيه على صورة الحسن ووجه الخطأ عندهم هو ما قاله العلائي؛ بأن " السجود لله تعالى لما كال حسنا واجبا استحال أن يكون السجود لفيره كالصنم فعلاً محرما من حيث إنه سجود بل المحرم إنما هو قصد تعظيم الصنم "(٣) والصواب أن المحرم ليس هو من حيث كونه سجود ا بل من حيث كونه سجود ا لفير الله ومن لا زم السجود تعظيم الصنم "(الله ومن لا زم السجود تعظيم الصنم "(الله ومن لا زم السجود تعظيم المسجود له إلا أن يكون مكرها وفي جوازه للمكره خلاف بين أهل العلم الع

٣ - ما كان متعلقه واحداً بالشخص أي بالذات وهذا النوع له ثلاث حالات:

<sup>(</sup>١) سورة فصلت: ٣٧٠

<sup>(</sup>٢) تحقيق المراد ص٣٦٢٠

٣) المصدر نفسه والصفحة •

الحال الا ولى : أن يكون منهيًا عنه لذاته وفي هذه الحال لا يمكن أن يجتمع عليه الا مر والنهي لا نه من المستحيل أن يكون الشيبي الواحد محرما وواجبا من جهة واحدة .

الحال الثانية : أن يكون منهيًا عنه لصفته وهو عند الحنفية نوعان :

احدهما: أن يكون المنهي عنه لصغة ملازمة فيه كتحريم نكاح ذوات المحارم،

وثانيهما : ما ليس كذلك كالطلاق حال الحيف و نحوه و المال الثالثة : أن يكون منهيا عنه لغيره وهو المسمى عنسد الحنفية بالمجاور كالوط عال الحيفى ، والصلاة في الدار المغصوب وهو ما كان له جهتان و احداهما يتعلق بها التحريم ، والا خرى يتعلق بها الايجاب أو الاباحة .

<sup>(</sup>١) تحقيق المراد ص ٣٦٢ ، و الإحكام للأمدي ١٦٢/١ وغيرهما .

<sup>(</sup>٢) ١ نظر التقرير والتحبير ١/٣٣٠-٣٣٢٠

<sup>(</sup>٣) انظر تحقیق العراد ص ٣٧٨، ٣٧٣ ، والتوضیح ١/٥١٦ ، التقریر والتحبیر ١/٥٨٠

### المطلب الثاني: أُقسام الواجب باعتبار مقدماته:

ينقسم الواجب \_عند الاصوليين \_ بهذا الاعتبار إلى قسمين:

أحدهما: واجب مقيد •

وثانيهما: واجب مطلق .

فأما المقيدة فهو في اللغة مأخدوذ من قولهم: قيدت الهمير تقييداً إذا جعلت القيد في يديه ثم استعير في الألفاظ فقالوا لما يمنع الإختلاط ويزيل الإلتباس قيد .

وفي الاصطلاح: "ما يتوقف نفس وجوبه على المقدور "(٣) فقوله: "ما يتوقف "أي الفعل الذي يكون معلقا أي مشروطا وقول وقول والفس وجوبه "أي تعلق الإيجاب به وقوله: "على المقدور "أي علصول الفعل المقدور الذي هو مقدمة لذلك الواجب فيصير المعندي المقيد: هو الفعل الذي يكون تعلق الإيجاب مشروطاً بحصول مقدمته وهناك عبارات أخرى غير هذه لكن أكثر ها يرجع إلى هذا المعنى ،وهسو الذي اختاره الشربيني في تقريراته والتقييد هنا اعتباري نسبي " فقد يكون المقيد مطلقا بالنسبة إلى قيد آخر كالرقبة مقيدة بالملك مطلق بالنسبة إلى الإيمان "(٥)

ومن أمثلة المقيد : الصلاة بالنسبة الى الوقت ، قال تعالــــى:

<sup>(</sup>۱) انظر الإحكام للآمدي ۱/۲ه۱ ،وفواتح الرحموت ۱/۵۹ ،ومناهج العقول ۱/۱۹ وغيرها .

<sup>(</sup>٢) أنظر المصباح المنير مادة "قاد " ٢١/٢٥٠

<sup>(</sup>٣) تقريرات الشربيني على شرح الجلال المحلى ٢/٤٤-٨٤٠

<sup>(</sup>٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن احمد الشربيتي ، فقيم شافعي اصولي مصرى توفي سنة ٣٣٤ هـ (انظر الاعلام للزركلي ٣٣٤/٣) .

<sup>(</sup>٥) شرح التنقيح ص٢٦٦٠

الم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل الم والزكاة بالنسبة والى النصاب وحولان الحول ، والحج بالنسبة إلى الاستطاعة . قـــال تعالى : \* ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً الم والا مثلة على ذلك كثيرة جدًا .

وهذه المقدمة غير واجبة بالاتفاق بل حكي الإجماع على ذلك فهي غير معنية بالبحث في هذه الرسالة .

وأما المطلق فهو في اللغة مأخوذ من قولهم : أطلقت الأسيــر إذا فككت اساره وخليت عنه وأطلقت الناقة من عقالها إذا فككت عقالهــا من يديها و ناقة طُلُق أي بلا قيد .

فقوله: "ما لا يتوقف وجوبه " أي الفعل الذي لا يكون تعلق الإيجاب به متوقفا أي معلقا "على مقدمة وجوده " أي لا يكون معلقا الإيجاب به متوقفا أي معلقا "على مقدمة وجوده "أي لا يتأتى حصول الفعلل بحصول مقدمة وجوده ،ومقدمة الوجود هي التي لا يتأتى حصول الفعلل إلا بها شرعًا أوعقلا أو اعادة فالا ول كالطهارة للصلاة والثاني كأضداد

<sup>(</sup>١) سورة الاسرا ٢٨٠٠

<sup>(</sup>٢) سورة آل عمران: ٩٧٠

<sup>(</sup>٣) انظر المحصول جه ق ٢ ص ٣١٧ والقواعد الأصولية لابن اللحام ص ٩٤ ، وشرح الكوكب المنير ٧/١ ٠٣٥٠

<sup>(</sup>٤) أنظر البحر المحييط ١٩/١ وشرح التنقيح ١٦١٠٠

<sup>(</sup>٥) انظر المصباح للمنير مادة "طلق" ٢/٦/٢٠

<sup>(</sup>٦) حاشية السيد الجرجاني على شرح العضد (/٥٦) ،وفواتــح الرحموت (/٥٩٠

المأمور به والثالث كالسير إلى المسجد لصلاة الجماعة أو الجمعة • ونصب السلم ونحوهها • وقوله " من حيث هو كذلك " أي من هذه الحيثيسة يمني بالنسبة إلى مقدمة الوجود فقد يكون مقيدًا من حيثية أخسرى لا نه ما من واجب إلا ويكون مطلقا باعتبار و مقيدًا باعتبار آخر • كالصلاة فإنها واجبة وجوبا مطلقا بالنسبة للطهارة و مقيدًا بالنسبة للبلوغ •

وقال الامدى: "هو ما لا يكون وجوبه مشروطا مقدمته "(۱) أي الفعل الذي لا يكون تعلق الإيجاب به معلقا بمقدمته أي بالفعل الدي يتوقف عليه وجوده . فالمراد بالمقدمة هنا مقدمة الوجود وقد ذكر البدخشي (۲) أقوالا أخرى في تعريف المطلق والمقيد (۳)

۱ ـ ما يجب على كل مكلف في كل حال وهذا منسوب إلى الرازى
 وعارة الرازى في المحصول هي :

"ان الا أمر اقتضى إيجاب الفعل على كل حال "(٤) قال: "وإنما قائنا إن الا أمر اقتضى إيجاب الفعل على كل حال لا أنه لا فرق بين قوله: "أوجبت عليك الفعل في هذا الوقت وبين قوله: لا ينبغي أن يخرج هذا الوقت إلا وقد أتيت بذلك الفعل في كون كل واحد من هذين اللفظيين

<sup>(</sup>١) الإحكام للآمدي ١٥٧/١

<sup>(</sup>٢) هو محمد البدخشي ويقال البلخشي قال الفزي: "الشيخالصالح العارف بالله تعالى الصوفي الحنفي " توفي بدمشق سنسق ٩٢٢هـ (انظر ترجمته في الكواكب السائرة ٩٠٠٨٩/١) •

<sup>(</sup>٣) انظر مناهج العقول للبدخشي ١/ ٩٦،٩٥ مع شرح الاسنوي على المنهاج ٠

<sup>(</sup>٤) وبهذا يعرف أن عارة الجاربردى أدق حينما نسب هذا القسول إلى الرازي فإنه لم ينسبه إليه صراحة وإنما ذكر أن عارته تشعر به بخلاف البدخشي ( أنظر شرح منهاج البيضاوى للجاربردى جا لوحة رقم ١٧ مخطوط) .

دليلاً على الإيجاب على كل حال "(١) وقال في جوابه على الاعتراض الذي المستحرط أورده وهو: "لم لا يجوز ان يقال إن هذا الا مر أمر بالفعل بشلط حصول المقدمة ؟

قلنا هذا يبطل بأمر المولى غلامه بأن يسقيه الما وإذا كان الما على مسافة منه لا نه إن كان كلفه سقي الما وبشرط أن يكون قد قطع المسافة وجب إذا قعد في مكانه ولم يقطع المسافة أن لا يتوجه عليه الا مر بالسقي وإن كان مكلفا بالسقي مع عدم قطع المسافة فهذا تكليف ما لا يطاق (٢) ومعلوم أن المقدمة هي قطع المسافة فالإيجاب لم يقيد بها و فبان من مثاله الذي أبطل به سو ال المعترفي أن مراده بالإيجاب على كل حـــال الإيجاب المطلق وأن معنى كونه على كل حال أنه غير مقيد وجوبه بعقدمته فيكون قد وافق غيره في تعريف الواجب المطلق على النحو المتقدم وقــد فيكون قد وافق غيره في تعريف الواجب المطلق على النحو المتقدم وقــد اعترض على تعريف الرازي بأنه منقوش بالصلاة حال الحيش فإنها غيــر واجبة في هذه المال و يمكن الجواب على هذا النقش بأن المراد علــى كل حال بعد تعلق الإيجاب بالفعل وذلك واضح من المثال الذى ضربه وتقدم نقله قريبا و

٢ - أنه ما يجب عليه في كل وقت ،وهذا منقوض بالصلاة قبل الوقت فإنها لا تجب ،ويظهر أن مرادقائل هذا بالاطلاق : الإطلاق بالنسبة للوقت فيكون هذا داخلاً في التقسيم باعتبار الوقت -كما تقدم -وهذا القول (٤) . (٥)

<sup>(</sup>١) المحصول جه ق٢ ص٣١٨٠

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه والجزئ ص ٣٢٠ ، ٣٢١٠

<sup>(</sup>٣) انظر مناهج العقول للبدخشي ١/١٩ مع شرح الاسنوي على المنهاج والمعترض هو الجاربردى كما في شرح المنهطج المسمى بالسراج الوهاج لوحة رقم ١٧ ( مخطوطة ) •

<sup>(</sup>٤) هو أحمد بن الحسن بن يوسف الجماربردى فخر الدين نزيل تبريز الشافعي من تصانيفه السراج الوهاج شرح المنهاج في الاصول توفي سنة ٢٤٦ هـ • (انظر الدرر الكامنة ٢٢٦) •

<sup>(</sup>٥) انظر شرح الجاربردى على المنهاج لوحة رقم ١٧ ( مخطوطة ) ٠

٣ ـ أنه ما ورد به الا مر من غير تقييد بشي وقد اعترض على هذا القول (١) بالزكاة فان الا مر بها مطلق عن التقييد بشي مع ان وجوبها ليس مطلقا من كل وجه وانما هومقيا بحصول النصاب وحولان الحول ، وتقسدم ان جميع الواجبات تكون مطلقة من وجه ومقيدة من وجه آخر ٠

إنه "الذي يجب في كل وقت عينه الشارع لا دائه علي.
 كل مكلف الا لمانع " وهذا القول هو أولى التعريفات عند الجاربردي،
 وذكر البدخشي انه اختبار الفنري " وتعقبه بقوله : " وهذا لا يشمل غير المو قتات ولا مثل الحج والزكاة وإيجاب ما يتوقف عليه من الشمروط والمقدمات " (٦)

ومقدمة الواجب المطلق بهذا الاعتبار هي المقصودة بالبحــــث في هذه الرسالة ،وهي محل النزاع بين الا صوليين كما سيأتي الحديث عنها ـان شاء الله تعالى -٠

<sup>(</sup>١) المعترض هو الفنسري قاله البدخشي ، انظر مناهج العقول على المنهاج ١/٩٥/١٩ معشرح الاسنوى .

<sup>(</sup>٢) مناهج العقول ٩٦/١ ، وشرح الجاربردى على المنهاج منه لوحة رقم ١٧٠ · (٣) و (٤) المصدران انفسهما والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>ه) لعله محمد بن حمزة بن محمد بن محمد الرومي شمس الدين بن الفنرى في العلم محمد بن محمد الرومي شمس الدين بن الفنرى في العلم محمد بن محمد الرومي شمس الدين بن الفنرى في العلم محمد بن محمد الرومي شمس الدين بن الفنرى في العلم الدين العلم الدين بن الفنرى في العلم الدين بن الفنرى العلم الدين العلم العلم الدين العلم العلم العلم الدين العلم العلم الدين العلم العلم الدين العلم العلم العلم الدين العلم العل

<sup>(</sup>٦) مناهج العقول (٦)٠

<sup>(</sup>γ) المصدر نفسه والجز والصفحة ٠

# القسم الاثول

دراسة أصولية لقاعدة (( ما لا يتم الواجب الا بـــه ))

ويتكون من بابين :

الياب الا ول : في معنى ما لا يتم الواجب إلا به وأقسامه .

الهاب الشاني: في حكم ما لا يتم الواجب إلا به ٠

## الباب الاثول

في معنى ما لا يتم الـــواجب إلا به وأقسـامه

ويتكون من فصلين:

الفصل الا ول: في معنى ما لا يتم الواجب إلا به .

الفصل الثاني : في أقسام ما لا يتم الواجب إلا به ٠

# الفصل الأول

في معنى ما لا يتم الواجب إلا بـــــه وسا ورد لهــذه القاعدة من الصيـــع

ويتكون من مبحثين:

العبحث الا ول : في معنى ما لا يتم الواجب إلا به ٠

المبحث الثانب : في الصيغ التي وردت لهذه القاعدة .

#### السحث الا ول : في معنى ما لا يتم الواجب الا به :

تقدم في تعريف الواجب المطلق انه: " ما لا يتوقف وجوبه على مقدمة وجوده "ومقدمة الوجود هذه هي المعنية في هذه العبارة " ما لا يستم الواجب الا به "، والنظر إلى ما قيل فيها من قيود سوا اتفق عليها أملا . يو دي إلى القول بأن هذه العبارة \_ وإن دلت بظاهرها على العسوم فإن المقصود بها الخصوص ، لا أنها بشطريها مقيدة بقيود - كما سيأتي - . وقد قرر الا صوليون - رحمهم الله - أن متعلق التكليف انما هو فعل المكلف وعنوا به ما يشمل القول والعمل والاعتقاد ، فكان المراد بالواجب وما لا يتم إلا به على هذا فعل المكلف الذي تعلق به الطلب الجازم ، إلا أن الفرق بينهما هو: أن الواجب مقصود لذاته ،وما لا يتم الواجب الا به مقصود لغيره وهي : المعبر/ في كتب القواعد بالوسائل ، والمقاصد ، إلا أنها تبحث فيها بوجه أعم ، وهنا بوجه أخص كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريبا وإذاً فالمعني باسم الموصول " ما " في قولهم " ما لا يتم "، الوسائل التي تعلق بها وجود الواجب دون وجوبه ، وهي محصورة في أربعة أمور على خلاف بين الا صوليين في تداخل بعضها في بعض وهي:

<sup>(</sup>١) ذكر الفتوحي في شرح الكوكب المنير «١/ ٣٦٠» ان هذه العبارة هي المشهورة عند الا صوليين .

<sup>(</sup>٢) أنظر المصدرنفسة (٢) ٣٣٤٠

<sup>(</sup>٣) انظر شن الكوكب المنبر ١/٩٥٦ ، وغاية الوصول ص ٢٩ ، والا بهاج ١٠٣/١ ، وشن العضد ٢/٤٦ ، ٢٤٥ ، والإحكام للأمدي ١/٥٧١-١٣٧ ، والبحر العصيط ٢/٠٠٠

- \_ الاسباب بأقسامها .
- \_ الشروط بأقسامها .
- إنتفاء الموانع بأقسامها .
- ما ليس بسبب ولا شرط ولكنه وسيلة إلى العلم بتحقق الواجب ، وهذا عند المجمهور من الأصوليين ،ومنهم من خالف في ذللك ...ك

ومن القيود المعتبرة عند القائلين بهذه القاعدة "القدرة "ولهذا تضاف إلى هذه العبارة عند بعضهم \_ كما صنع ابن السبكي في جمع الجوامع حيث قال : "المقدور الذي لا يتم الواجب إلا به "(٢) كذلك فعل ابن الحاجب ، وزاد قيد الشرطية و نص عبارته : " ما لا يتم الواجب إلا به وكان مقد ورا شرطا . • "(٣) ومعنى القدرة هنا عند جمهور الا صوليين (١٤): ان تكون هذه الوسائل داخلة تحت قدرة المكلف أي بأن يكون في وسعه وطاقته فعلها ، وهي بهذا المعنى محل وفاق بين أهل العلم إلا على رأي من يقول بجواز التكليف بما لا يطاق وقد نقل عن ابن الحاجب (٥) أي يخالف يقول بجواز التكليف بما لا يطاق وقد نقل عن ابن الحاجب (٥) أي يخالف

<sup>(</sup>۱) انظر شرح الكوكب المنير ۱/ ۳۵۹ ، وغاية الوصول ص ۲۹ ، والإبهاج الظر شرح الكوكب المنير ١/ ٣٥١ - ٢٤٥ ، والإحكام للأمدي ١/ ١٣٥ - ١٣٧ والبحر المحيط ١/ ٢٥٠ - ١٠٠٠ والبحر المحيط ١/ ٢٠٠٠

<sup>(</sup>٢) جمع الجوامع مع شرح الجلال ١٩٢/١ ١٩٣٠ ٠

<sup>(</sup>٣) مختصر ابن الحاجب معشرح العضد ٢٤٤/١، ٢٤٥٠

<sup>(</sup>٤) انظر حاشية السعد على شرح الجلال ١٩٢/١ ١٩٣٠ ، وتقريرات الشريني ١٩٣٠ .

<sup>(</sup>ه) نقله العضد والسعد أنظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب مع حاشية السعد (/٤٤/ ٢٤٥٠)

الجمهور في تفسير القدرة بما تقدم حيث قالوا: إنه يعني بالمقدور مايتأتي الفعل بدونه عقلا أو عادة ، وقد نشأ عن هذا التفسير للمقدور في عبارته

احدهما: دخول ما لا يطاق في المقدور على هذا التفسير لا أنه غير محترز عنه و من المعلوم \_ يقينا \_ أنه لا يقول بالتكليف بما لا يط\_\_\_اق كما صح بذلك في المختصر ، وبنا على هذا يكون محتاجا للإحتراز عنه ، ولا يمكن ذلك بالابهذا القيد وما في معناه وقد صرفه عن ظاهره .

وثانيهما: أن المقدور بهذا المعنى ينحصر في الشرط الشرعي ، وإذا كان كذلك فإن قوله بعد ذلك "شرطا" يكون لغوا ومثال ذلك الطبهارة بالنسبة للصلاة فإنه يمكن عقلا وعادة أن يو تن بالصلاة سن غير طهارة ولكن الشرع هو الذي لم يعتبر ذلك كما جا في الحديث: "لا يقبل الله صلاة بغير طهور "(٢) بخلاف الشرط العقلي والعادي ، وكذلك السبب بأنواعه فإنه لا يتأتى الفعل الواجب بدونها مطلقا (٣) فيكون المراد بقوله "المقدور" على هذا التفسير أن الفعل مقدور بدونها بحيث يمكنه الإتيان به مع عدمها عقلا أو عادة ، وعلى هذا يكون قيدا للفعل الواجب لا للمقدمة على ما ذكره السيد الجرجاني في حاشيت في حاشيت وتترتب عليه المحاذير التالية:

<sup>(</sup>١) انظر حاشية السعد على شرح العضد ٢٤٤/١ مع حاشية السيد الجرجاني •

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم في كتاب الصلاة ،باب وجوب الطهارة للصلاة ۱۰۲/۳ مع شرح النووى ،ورواه البخارى في كتاب الوضو ،باب لا تقبل صلاة بغير طهور ٢٧٤/١ مع فتح البارى ،ولفظ الحديث لمسلم ٠

<sup>(</sup>٣) انظر حاشية السعد (/٤٤/١ مع حاشية الجرجاني كلاهما على شرح العضد •

<sup>(</sup>٤) أنظر حاشية السيدعلن شن العضد ١/٥٥٠٠

ا ـ أن الضمير في قوله (وكان) يعود إلى "ما" أي المقدمة وعلى هذا التفسير يكون عائدا إلى الفعل الواجب وهو فاسد لتفسيره بالشرط أو تخصيصه به على القول الآخر ،والشرط من المقدمة •

٢ - أن قوله : (واجب) خبر البتدأ " ما " وهو يعني المقدمة وما بعد البتدأ أوصاف له مخصصة أو كاشفة ولا تصرف عنه إلى غيره إلا بقرينة ولا قرينة هنا فتبقى على هذا الاصل ، لا "نه يصرفها عنه بلا قرينة إيقاع في اللبس وهو محذور .

٣ - أن قوله بعد ذلك : " وغير شرط " يكون على هذا التفسير تعميها باطلا إذ تقدم أن قوله "شرطا" صار لفوا على هذا التفسير وإذا قلنا بأن المراد بالمقدور الفعل الواجب صار باطلا لما تقدم من أن الشرط من المقدمة .

هذا وإن في نسبة هذا التفسير إلى ابن الحاجب نظر ، فقد أُسار العضد بقوله : " بهذا يشهد لفظه في المنتهى " ( 1 ) إلى أن هذاالتفسير منقول عنه بالمعنى وليس بالنص ، وقد عقب السيد الجرجاني على هـــذه الجملة بقوله : " ولا تحضرني تلك العبارة [ أي لفظه في المنتهى ] فإن كانت على ما نقل من أنه قال فيه : ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب إنكان مقد وراً للمكلف غير لا زم عقلاً كترك أضداد المأمور به ، ولا عادة كجز من الرأس في الوضو فوجه الشهادة : أن قوله غير لا زم عقلا : صفة كاشفة للمقدور لا قيداً آخر والا كان الا نسب إيراد العاطف بينهما ، والتمثيل للا ول أيضا .

<sup>(</sup>۱) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ۱/٥/۱ ، مع حاشيتي السيد والسعد .

المقدور في كلامه على ما حمل عليه في كلام غيره " وما ذكره العضد في التفسير المذكور للمقدور فقد علق عليه السعد بقوله: " إلا أن المصنف [أي ابن الحاجب] كأنه يعتقد أن الواجب بالنسبة إلى الا مور التي يلزم فعلها عقلاء أوعادة ليس واجبا قطعا إذ الإيجاب مقيد بحصولهـــا فلا تدخل هي تحت ما لا يتم الواجب المطلق إلا به فلا تفتقر إلــــي الاحتراز فلهذا فسر المقدور بية بأن يتأتى الفعل بدونه عقلا اوعادة على معنى أن المكلف عند الاتيان بالواجب يتمكن من فعل تلك المقدمة وتركها هذا تقرير الشلح 7 أي العضد ٢ " ثم أو رد إشكالاً حاصلة: أن تفسيره: إما أن يجعل وصفا كاشفا أي مفسرًا ،أو مخصصًا أي قيدًا آخر للفعل المقدور فعلى الا ول يكون قوله "شرطا" لفوا - كما سبقت الإشارة إليه \_ وعلى الثاني يكون المعنى "إن كان مقدورًا بهذه الصفة فهـــو واجب وإلا فلا " وهذا هوالا ولى عنده ،والظاهر أن صواب العبارة هكذا " إن كان مقدورا وبهذه الصفة " لا نه بسقوط الواو يتساوى مع المعنى الا ول وهو لا يريده .

والواقع أن الإشكال الذي أورده لا يزول بجعل هذا التفسير وصفا مخصصا أيضا لا نه هو الشرط الشرعي بعينه وإنما يزول بمنع هذا التفسير وجعل المقدور يه بمعناها عند الجمهور ،والسبب في حصول هذا الإشكال الخلط بين عارتي ابن الحاجب في المختصر الصفير ،والمنتهى .

<sup>(</sup>١) حاشية السيد على شرح العضد ١/٥٦٠٠

<sup>(</sup>٢) حاشية السعد على شرح العصد (٢)

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة ....

فأما عارته في المختصر فقد تقدمت ، وأما عارته في المنتهى فنصها:

"ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب إن كان مقد ورًا للمكلف غير لا زم له عقلا كترك أضداد المأمور به ولا عادة كجز من الرأس في الوضو ، وحاصله ما جعله الشلع شرطاً من ممكنات المكلف فهو واجب " فقد وضح في همذه العبارة مراده بالمقدور بأنه المقدور للمكلف ثم زاده إيضا حًا بقوله "من ممكنات المكلف " كما وضح مراده بقوله: " غير لا زم له عقلا كترك أضداد المأمور به ولا عادة كجز من الرأس في الوضو " بقوله: " ما جعله الشاع شرطا" فبان بهذا أن وصفي المقدورية والشرطية الواردين في عارة المختصر مخصصان أي أن كل واحد منهما قيد مستقل في الجملة ، وعليه فلا إشكال في عارة ابن الحاجب أصلاً ، والمقدور عنده هو المقدور عند الجمهور ، وبذلك فسرها الا صفهائي في شرح المختصر " )

أما وجه اقتصاره - رحمه الله - على الشرط الشرعي ، وكذلك اقتصار غيره على السبب فسيأتي الكلام عليه في موضعه -إن شاء الله تعالى - •

ومعنى قولهم: " لا يتم " أي لا يوجد هكذا فسره جمهور الا صوليين وإن كان الأصل إطلاق الإتمام على كمال الشيئ بتكامل أجزائه كما ذكره أهل اللغة (٤) ومنه قوله تعالى: \* اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نمس \* (٥) وقد توهم بعض الا صوليين (٦) أن معنى (يتم ) يكمل

<sup>(</sup>١) منتهى الوصول لابن الحاجب ص٣٦٠

<sup>(</sup>٢) انظربيان المختصر للاصفهاني ٢١٨/١-٣٢٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر شرح الجلال على جمع الجوامع ١٩٢/١٠

<sup>(</sup>٤) انظر المصباح المنير ١/٢٧٠

<sup>(</sup>٥) سورة المائدة : ٣٠

<sup>(</sup>٦) نسبه الشربيني إلى صاحب الجواهر وهوالعضد أنظر تقريرات الشربيني - ١٩٣٠ ١٩٣٠)

وقال إنه " يشمل المكمل كالسنة " والجواب أن السنة ليست جزاً من الواجب فلا تمكون مكملة له بمعنى أنها إذا لم تحصل كان الواجسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سأَّله رجل عن الفرائض وأخبسره بها قال " هل علي غيرها قال : " لا الا ان تطوع " فقال السائــــل "والله لا أزيد على هذا ولا أنقص " فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أفلح إن صدق أو دخل الجنة إن صدق " فهذا وأمثاله كثيــر، يدل على أن التطوع غير لا زم فلا يكون مراداً هنا في هذه القاعدة وأما ما ورد من أن الله سبحانه يكمل ما نقص من الفرائض بالنوافل فذلك فضل الله وتكرمه في الدار الاخرة على عباده المو منين ، أما في هذه الدار فلا تكمل الفرائض الا يفعل أجزائها فمن ترك ركعة واحدة من صلاة لزمه \_إذا ذكر ذلك \_ فعلما والا بطلت صلاته ،ولا يصح أن يقال تجبره النوافل لا نه في زمن التكليف . لهذا كان التفسير بقولهم: " يوجد " هو الصواب ، ولا يستقيم شأن هذه القاعدة إلا به كما صرح به الشربيتي في تقريراته ،وقال العطار: "أى لا توجد صورته في الخارج " ،والصواب ان شاء الله ما ذكسر البدخشى وغيره من أن المراد وجود الشيء نفسه في الخارج لا صورته فقط،

<sup>(</sup>۱) رواه البخارى في كتاب الإيمان ،باب الزكاة من الاسلام ١٦٠/١مع فتح الباري، ورواه مسلم كتاب الإيمان ،باب بيان الصلوات التي همي أحد أركان الإسلام ١٦٦/١ مع شرح النووي ...

<sup>(</sup>٢) أنظر تقريرات الشربيني على شرح الجلال ١٩٢/١٠

<sup>(</sup>٣) هو حسن بن محمد بن محمود العطار من علما مصر أصله من المفرب ولد سنة ١٩٠ هو وتوني سنة ١٥٠ هـ بالقاهرة له حواشي ني العربية والمنطق والاصول ذكر ذلك الزركلي (انظرالاعلام للزركلي ٢ / ٢٢٠) •

<sup>(</sup>٤) حاشية العطار على شرح الجلال (/ ٠٢٥٠

<sup>(</sup>٥) انظر مناهج العقول للبدخشي ١٠٠٠ مع شرح الاسنوى ، وأصول الفقه لمحمد أبو النور زهير ١١٩/١٠

لان الواجبات لا تو دى بالصورة فقط به لا بد فيها من الحقيقة الشرعية ، والخلاف الدائر بين أهل العلم في جواز إطلاق الإسم الشرعي كالصللة مثلا على الصورة فقط كمن صلى بدون طهارة مع القدرة عليها لا يعنينا هنا لان المقصود هنا التوصل إلى فعل الواجب المطلق بحيث تبرأ بله الذمة فخرج بهذه العبارة وسائل المندوب والمباح ، و بتقييد الواجب بقيد الإطلاق خرج وسائل الواجب المقيد ، وكل من المطلق والمقيد قد سبق الإطلاق ،

والقصر في قوله: "إلا به " إضافي أي لا يوجد مع عدمه وإن توقف وجوده على غيره أيضا (1)" لا أنه قد يكون للشي الواحد عدة أمور يتوقف عليها وجوده فاذا عدم احدها لم يحصل ذلك الشي لا لكونه هو وحده المتوقف عليه بل لكونه احدها و "أل " في الواجب إما أن تكون اسم موصول بمعنى القول الراجح عند النحاة (٢) أو تكون للجنس ، و على كلل الأمرين فهي تدل على العموم إلا أنه عموم يراد به الخصوص . أي كلل واجب مطلق ـ كما تقدم ـ فتلخص من هذا أن " ما لا يتم الواجب إلا به " إنما هو الوسائل التي يتوصل بها الى فعل الواجب من الا سباب والشروط وانتفا الموانع وما توصل به إلى العلم بوجود الواجب وهذه الوسائل متعددة الأقسام . وللعلما فيها مذاهب سيأتي بيانها إن شا الله تعالى ، وبالله التوفيق ،

<sup>(</sup>١) انظر حاشية العطار ١/٠٥٠/

<sup>(</sup>٢) أنظر مفني اللبيب لابن هشام الانصارى ص ٧١ عل ٣ سنة ١٩٧٢م٠

#### السحث الثاني: في ذكر الصيغ التي وردت لهذه القاعدة:

تقدم أن الصيفة المشهورة لهذه القاعدة هي عبارة ما لا يتم الواجب إلا به وقد جاء تهذه القاعدة في كتب الأصوليين بصيغ متعددة والا أنها ترجع في جملتها إلى مقصدين رئيسيين:

أحدهما: التوسع في القاعدة بحيث تشمل الواجبات والمندوبات . فمن ذلك قولهم:

# ما لا تتم العبادة إلا به "(٢)

ووجه التوسع في هذه المبارة أن المبادة تشمل الواجبات والمندوبات إذ يصدق على كل منها أنه عادة ،لا أن المبادة إنما هي امتثال الا مسر والا مريرد للإيجاب ،ويرد للندب كما هو معلوم في مظانمه من كتب الاصول وقد يرد على هذه المبارة أن العبادة كما تتوقف على فعل وسائلها تتوقف كذلك على فعل أجزائها ،وليس في العبارة ما يحترزبه عنها ،ويجاب على هذا الاعتراض بأن لفظ العبادة يدل على كامل الماهية المقصودة من الفعل المأمور به وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عن الجزاء ،لكنمه يرد اعتراض آخر وهو أن هذا التوقف هل هو توقف وجوب أو وجود ؟

وقد تقدم أن مقدمة الوجوب غير واجبة ،وإنما تجب مقدمة الوجود فقط فتكون العبادة في الحال الأولى مقيدة ،ومطلقة في الثانية ،وعليه تكون هذه العبارة محتاجة إلى وضع قيد الإطلاق بحيث تكون هكسدا:

<sup>(</sup>١) أبي في المبحث الذي قبل هذا وذلك عند الكلام على معنى ما لا يتم الواجب إلا به ١٠نظر ص

<sup>(</sup>٢) المعتمد لا بي الحسين اليصرى ١/٩٤٠٩٣٠

<sup>(</sup>٣) تقدم الكلام عليها في أقسام الواجب باعتبار مقدمته وانظر ص

ما لا متم العبادة المطلقة الا به " . ومنها قولهم :

"ما لا يتوصل إلى فعل المأمور إلا به "

ووجه التوسع في مدلول هذه العبارة شمول المأمور للواجـــب والمندوب كما هو شأن العبارة الأولى ،وما قيل في تلك يقال في هذه .

" ما يفتقر إليه المأمور في وقوعه "

وصاحب هذه العبارة يريد بها الا فتقار الشري دون العقلي والعادي فإنه قال: " فإذا ثبت في الشرع افتقار صحة الصلاة إلى الطهارة فالا مر بالصلاة الصحيحة يتضمن أمراً بالطهارة لا محالة "(") وقال أيضا: " فإن المطلوب من المخاطب إيقاع الفعل الصحيح و والإمكان لا بد منه في قاعدة التكليف ولا تمكن من إيقاع المشروط دون الشرط " (٤) ووجه التوسع في دلالة هذه العبارة شمول المأمور للواجب والمندوب ، وقوله: " في إيقاعه " احتراز من المأمور المقيد ، ولولا أن المراد بها عنده ما تقدم لكانت في منزلة سابقتها من حيث الشمول لكن شمولها بهذا المعنى قد انحصر فلسي الشرعيات من الشروط . ومنها قولهم:

<sup>(</sup>١) العدة ١٩/٢ ( وقد جائت هـنه العبارة في اثناء شرح العبارة المشهورة وعليه فهو يريد بالمأمور الواجب لقوله قبلها " وأوجبه عليه" وقد جعل المحقق هذه العبارة عنوان تعليقه على هذه القاعدة .

<sup>(</sup>٢) البرهان ٢٥٧/١

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه والجزا والصفحة •

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه والجز ص ٢٥٨٠

# " ما لا يتم الا مر إلا به "

الأمرهنا إماأنيراد به الطلب الشرعي أو الحال المأمور بها شرعًا وبكل قد جا في اللغة فمن الأول قوله تعالى في شأن آل فرعون \* فاتبعـوا أمر فرعـون وما أمر فرعون برشيد \* على قول بعض المفسرين وهـو من الثاني على قول آخرين ،ويكون يتم بمعنى يقام به كما في قوله تعالى : \* وأتموا الحج والعمرة لله \* وان كان الأمر بمعنى الطلب أو يوجـد إن كان بمعنى الحال المأمور بها ، و محصلة المعنيين واحد وهو توقف المأمور بها ، و محصلة المعنيين واحد وهو توقف المأمور بها ، و محصلة المعنيين واحد وهو توقف المأمور بها أنه لم يرد ما يفيد التقييد به فتحتاج إلى وضع قيد الإطلاق ، ووجه التوسع في مدلول هذه العبارة شمولها للواجبات والمندوبات ، ومنها قولهم:

"الا مربإيجاد الفعل أمربه وبما لا يتم الفعل إلا به "

فدخل بقوله "الا مسر" الإيجاب والندب سوا كانا مطلقين أم مقيدين وبقوله: " بإيجاد الفعل " الواجب المطلق والمندوب فاحترز بها عسن المقيد من الواجبات والمندوبات ، لا نن المقيد غير مأمور به حال عدم الشرط صراحة فلم يكن داخلا في هذه العبارة لما تقدم وقوله: "أمر به "

<sup>(</sup>١) شرح الكوكب المنير ١/ ٣٦٠٠٠

<sup>(</sup>۲) سورة هود: ۹۷.

<sup>(</sup>٣) أنظر تفسير الشوكاني ٢٣/٢ ٠٥٠

<sup>(</sup>٤) أنظر المصدر نفسه والجزاء والصفحة ، وتفسير ابن كثير ١٨/٢ ، والمصباح المنير مادة "أمر" ، ونزهة الأعين النواظر ص ١٧٥ -

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة: ١٥٦

<sup>(</sup>٦) الورقات لا بي المعالي الجويني ص٥٥ ، ٦٠٠ مع شرح الجلال وحاشية النفحات .

ويرد على هذه العبارة الاعتراض السابق وهو دخول الجز في قوله: "ما لا يتم الفعل إلا به "والجوا بهو ما تقدم بعينه .

وثانيهما: تضييق القاعدة في مجال الواجبات دون المندوبات فمن ذلك قولهم:

" مقدمة الواجب "

وهذه العبارة قصد بها الاحتراز عن الجزئ -كما قال الزركشي - حيث إن الجزئ يتوقف عليه وجود الواجب وليس مقصوداً في هذه القاعدة ، لائن الائمر بالساهية المركبة أمر بجميع أجزائها ضمنا ، و خرج بالواجب المستحب .

ويرد على هذه العبارة أن مقدمة الواجب نوعان :

أحدهما: مقدمة وجوب وهي لا تجب إجماعا.

وثانيها: مقدمة وجود وهي المقصودة هنا والعبارة تشمـــل النوعين ومنها قولهم:

"المقدور الذى لا يتم الواجب المطلق الا به "

فقوله "المقدور "أي المستطاع فخرج غير المقدور من الوسائل وقوله : " الذي لا يتم " أى لا يو جد \_ كما تقدم \_ وقوله : " الواجب المطلق " أي الذى لم يتوقف وجوبه على مقدمة وجوده وهذه العبارة هي أكم \_ للهيارات المتعلقة بالواجب وإن قصرت عن المندوبات ، إلا أن يراد بــــه

<sup>(</sup>۱) انظر المنهاج للبيضاوى ۱۰۱-۹۷/۱ مع شرحي الأسنوي والبدخشي وفواتح الرحموت ۱/۰۹۰

<sup>(</sup>٢) انظر الهدر المحيط ١٩/١ (مخطوط مصوره)

<sup>(</sup>٣) جمع الجوامع للسبكي ١٩٢/١ مع شرح الجلال وحاشية البناني •

ما ينبغي فعله كقوله صلى الله عليه وسلم: " غسل الجمعة واجب على كل محتلم " (١) والمندوب مما ينبغي فعله • لكن يمنع من هذا الإطلاق ماجرى عليه الا صوليون والفقها " في تعريف الواجب ـ كما تقدم ـ • ومنها قولهم: "ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقد وراً شرطا " (٢)

وهذه العبارة كسابقتها بجميع محترزاتها ما عدا قوله: "شرطا" حيث احترز به عن ما عدا الشرعيات من المقدمات على أُحد القوليلللل أو عن ما عدا الشرط الشرعي على القول الاخر وتقدم الكلام على هلذا القيد وسيأتي مزيد بحث في الباب الثاني ان شاء الله تعالى .

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب الجمعة باب فضل الفسل يوم الجمعة ٢٥٢/٢ معشر مع فتح الباري ، ورواه مسلم في كتاب الجمعة ايضا ١٣٢/٦ معشرح النووى ٠

<sup>(</sup>٣) أى عند الكلام على مذهب ابن الحاجب انظر ص ١٩٨٨

## الفصل الثانسي

ويتكون من مبحثين :

البحث الا ول : في أقسام ما لا يتم الواجب إلا به

باعتبار نوعه •

المحث الثاني : في أقسام ما لا يتم الواجب إلا به

باعتبار قدرة المكلف.

## السحث الا ول : في أقسام ما لا يتم الواجب الا به باعتبار نوعه :

تقدم أن المراد بما لا يتم الواجب إلا به الوسائل التي يتوصـــل بها إلى فعل الواجب وأنها منحصرة في أربعة أمور وهي:

۱ ـ الا سباب ، ۲ ـ الشروط ، ۳ ـ انتفا المانع ،
 ١ ـ ما يتوقف عليه العلم بوجود الواجب •

وهذه الا تسام الا ربعة ليست مصل اتفاق بين الا صوليين كما سيأتي \_ لكنني قصدت بهذا الحصر استيعاب الا توال ، لا أن من حصرها في الا سباب \_ مثلا \_ يدعونا لبيانها والتعرض لا تسامها كذلك الشأن في بقية الا توال ، و إذاً فالكلام على جميعها لا محيد عنه لورودها في مباحث الحكم على هذه القاعدة عند الا صوليين ، وبنا على القول المشهور : أن الحكم على هذه القاعدة عند الا صوليين ، وبنا على القول المشهور : أن الحكم على الشي لا يكون الا بعد تصوره (٢) فإن بيان هذه الا تسام الا ربعة لا بد منه \_ في نظري \_ قبل الخوض في حكمها ليكون الحكسم في أمور معلومة وفيما يلي بيانها ،

## القسم الا ول : السبب وأقسامه :

#### ١ - السبب في اللفة:

السبب في اللغة يطلق على كل ما كان وسيلة لحصول أمر "ما "
وأقوال أهل اللغة تكاد تتفق على هذا وقد اشتهر إطلاقه على الحبل
حتى قيل:إنه الاصل (٢)، وإن كان كثير من أهل اللغة يرون أن الاصل إطلاقه
على ما يتوصل به إلى المطلوب \_ كما تقدم قريبا \_ ولهذا أطلقوه على الا بواب
والحبال والطرق ،والذرائع لكونها وسائل يتوصل بها إلى المطلوب ،
ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فليمد ل بسبب إلى السما ﴾ (٤) أي بحبل ،
وقوله تعالى ﴿ فليرتقوا في الا سباب ﴾ (قوله : ﴿ لعلي أبلغ الا سباب ،
وقوله تعالى ﴿ فليرتقوا في الا سباب ﴾ (قوله : ﴿ لعلي أبلغ الا سباب ،
أسباب السموات ﴾ أي الا يواب ، وقوله ﴿ وآتيناه من كل شيرً سبباً ﴾

<sup>(</sup>١) انظر لسان العرب ١/٠٤٤ ،والصحاح ١/٥١١ وغيرهها .

<sup>(</sup>٢) أنظر نزهة الا عين النواظر ١/٠٥٠

<sup>(</sup>٣) انظر المصدر نفسه والجز والصفحة ·

<sup>(</sup>٤) سورة الحج آية: ١٥

<sup>(</sup>ه) روي هذا عن ابن عباس ، ومجاهد ، وعكرمة ، وأبو الجوزا ، وقتادة . (أنظر تفسير ابن كثير ٣/٠١٠ ، ونزهة الا عين النواظر ١/٠٥)

<sup>(</sup>٦) سورة ص آية :١٠٠

<sup>(</sup>٧) سورة غافسر آية : ٣٦ ٣٧،

<sup>(</sup>٨) وهذا مروي عن سعيد بن جبير وأبي صالح (أُنظر تفسير ابن كثير ٨٠/٤ ونزهة الاعين النواطر ١/٠٥ ٠

<sup>(</sup>٩) سورة الكهف آية : ١٨٠

أي علما "، وقوله: \* فأتبع سببا \* "أي طريقا " ، وقوله: 

\* وتقطعت بهم الاسباب \* "أي المودة والمواصلة "، ومنه قـــول المسور بن مخرمة " والله ما من نسب ولا سبب ولا صهر أحب إلي من سببكم وصهركم ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فاطمة مضفة منـــي يقبضني ما قبضها ويبسطني ما بسطها ، وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبي وسببي وصهري ""(١) ومنه قول مكول حين سئل عن ميــراث ولد الملاعنه لمن هو ؟

قال: جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا م في سببه لما لقيت من البلاء ، ولا خته من أمه "٠

<sup>(</sup>٢) سورة الكهف آية: ٥٨٥

<sup>(</sup>٣) روي ذلك عن مجاهد (أنظر تفسير ابن كثير ١٠١/٣ نزهة الاعين النواظر ١٠١٥) ٠

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة آية : ١٦٦

<sup>(</sup>ه) وهذا مروي عن ابن عباس و مجاهد (أنظر تفسير ابن كثير ١٠٣/١ ونزهة الأعين النواظر ١٠٥٠)

<sup>(</sup>٦) رواه أحمد في مسنده (أنظر الفتح الرباني ٩٥/٢٢) قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ( المستدرك معتلخيصه ٩٥/١٥١ ) وسبب قول المسور بن مخرمة أن حسن ابن حسن بن علي بن أبي طالب بعث اليه يخطب إبنته فقال له هذا بعد أن حمد الله وأثنى عليه ٠

<sup>(</sup>Y) رواه الدارسي في سننه ٣٦٤/٢ ورواه احمد من طريق محمد بن اسحاق قال الساعاتي في الفتح الرباني ٢٠٢/١٥ " واورده الهيشي وقال: رواه احمد من طريق بن اسحاق قال وذكر عمرو بن شعيب فإن كان هذاتصريحا بالسماع فرجاله ثقات والإ فهي عنعنة ابن اسحاق وهو مدلس وبقيسة رجاله ثقات ".

#### ٢ - السبب عند الا صوليين:

من المعلوم أن النصوص الشرعية \_وإن شدات بتعاليمها الحياة كلها لم تنص على كل قضية بعينها ،وهذا يعني أن على العلما أن ينظروا في كل قضية تستجد للحكم عليها بمثل أحكام القضايا المنصوص على حكمها في الكتاب والسنة \_كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه \_: "ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مها ليس في قرآن ولا سنة ،ثم قايس الا مور عند ذلك واعرف الا مثال ،ثم اعد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق "(() فكان ما نشأ عن ذلك القول بالقياس وهسوم بني على القول بتعليل الأحكام الشوية ، وأيضا فقد رتبت عليها أحكام شرعية أخرى في العبادات والمعاملات وكل ذلك قد جا مستفيضا فيا الكتاب والسنة ،ولهما عند الا صولييون بدراسة السبب وبيان الكتاب والسنة ،ولهما عند الا صوليين ؟

وهل هو العلة ، أو أن يمنهما تغاير ؟

<sup>(</sup>۱) رواه الدارقطني في سننه عن أبي المليح الهذلي (١٠٦ كتاب في الا قضية والأحكام وغير ذلك ،كتاب عمر رضي الله عنه إلى ابي موسى الأشعري) وفيه : عبيدالله بن أبي حميد ضعيف متروك قال الغماري في تخريج احاديث اللمع : لكنه ورد من طرق تدل على أن له أصلا لا سيما وفي بعض طرقه عند الدارقطني أن سعيد بن ابي برده بن أبي موسى الأشعري أخرج الكتاب وقال : هذا كتاب عمر ،ثم قرى على سفيان بن عيينه ،وقد تلقاه الناس بالقيول وجعلوه أصلا في باب القضا ، فأغنى ذلك أيما غنا وانظر تخريج /اللمع للغماري ص ٢٧٩، والتعليق المغنى على الدارقطني ١٠٢٠٠٠

اختلف الا صولييون في ذلك فمنهم من قال بالترادف ،ومنهم من قال بالتفاير ومنهم من جمع بينها فرأى أن العلة أعم من السبب فهم على ثلاثة مذاهب وبيانها فيمايلي:

## أ \_ القول بالتفاير:

وهو مذهب جماعة من الا صوليين وهم جمهور الحنفية ( ) وطائفة من غيرهم ( ٢ ) عليه السبب والعلة متغايران في الحقيقة وإن جاز إطلق أحدهما على الا خر من باب التوسع المجازي لوجود العلاقة بين المعنيين ، لا ن كلا منهما يتوصل به إلى الحكم وإن كان أحدهما بواسطة والا خربدونها فجاءت تعاريفهم مبنية على هذا الا ساس .

قال الشاشي :

السبب: «ما يكون طريقا إلى الشي واسطة كالطريق ، فإنه سبب للوصول إلى للوصول إلى المقصد بواسطة المشي ، والحبل: فإنه سبب للوصول إلى الما والا والما والما

فعلى هذا كل ما كان طريقا إلى الحكم بواسطة يسمى سببا لـــه (٣) شرعا ، ويسمى الواسطة علة ٠٠٠

<sup>(</sup>١) انظر كشف الاسرار ٤/٥٧١ ، وفتح الففار ٢/٢٧٠

<sup>(</sup>٢) انظر المستصفى ١/١٩٠

<sup>(</sup>٣) انظر اصول الشاشي ص٣٥٣٠

فقوله "ما يكون طريقا إلى الشيء "يعني ما يكون مفضيا إليه وموصلاً، وقد بين أن العراد بالواسطة "العلة" أي أن الحكم يضاف إلى العلة دون السبب لائن السبب عندهم هو العفضي فقط والاقتضاء إنما هو للعلة "أراد أنه لا مناسبة بينه وبين الحكم كما هو شأن العلل .

وقال البردوي

"السبب ما يكون طريقًا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود ، ولا يعقل فيه معاني العلل لكن يتخلل بينه وبين الحكم علية لا تضاف إلى السبب " (٢)

فقوله: "ما يكون طريقا إلى الحكم " أي مفضيا إليه فهو كالجنسس يشمل كل ما كان مفضيا إلى الحكم بأي نوع من أنواع الإفضا فدخل ماعدا العلامة من الاسباب والعلل والشروط.

وقوله "إلى الحكم" أي الحكم الشرعي من الإيجاب ، والندب ، والتحريم ، والكراهة ، والإباحة ،

<sup>(</sup>١) انظر عمدة الحواشي على اصول الشاشي ص٥٥٥٠

<sup>(</sup>٢) اصول الهزدوى ٤/ ١٧٥ مع كشف الاسرار للبخارى .

وقوله " ولا يعقل فيه معاني العلم " أي لا يكون له تأثير في وجود الحكم أصلاً لا بواسطة ولا بغير واسطة فخرج به السبب الذي له شبة العلة والسبب الذي فيه معنى العلة .

وقوله " لكن يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف إلى السبب " أي يتخلل بين وجود السبب ووجود الحكم علة غير مضافة إلى السبب أي لا تكون مستفادة منه .

وقد أجمل ابن نجيم هذا التعريف بقوله:

# " ما يكون طريقا إلى الحكم بلا تأثير "

فدخل بالجملة الأولى ( الإثباتية ) السبب ، والعلة ، والشرط دون العلامة ، وخرج بالجملة الثانية (بلا تأثير )العلة والشرط فإن الحكم - كما تقدم يضاف إلى العلة ثبوتا بها وإلى الشرط ثبوتا عنده ،

وهذا الاصطلاح لدى الحنفية قد نشأ عنه إشكال ،وهوأن الحكم قد يتعلق بوصف "ما" دون أن يكون بينهما مناسبة ظاهرة يدركها العقل ،فلا يصدق عليه إسم العلة لعدم المناسبة الظاهرة ولا السببية لوجود التعلق المباشر ، من أجل ذلك ذهب صدر (٢) الشريعة إلى أن السبب هو: "ما لا يدرك العقل تأثيره في الحكم ولا يكون بصنع المكلف ،

<sup>(</sup>١) فتح الففار ٢/٢٠٠

<sup>(</sup>٢) هوعيد الله بن مسعود بن محمود بن احمد المحبوبي البخاري الحنفي صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر فقيه أصولي من مصنفاته التنقيح والتوضيح في أصول الفقه توفي في بخارى سنة ٢٤٧هـ (انظر ترجمته في الفوائد البهية ص١٠١-١١) .

أو يكون بصنعه ولكن ليس الفرض من وضعه ذلك الحكم، أما إن أدرك العقل تأثيره في الحكم ، أو لم يدركه ولكنه بصنع المكلف وكان الفرض من وضعه ذلك الحكم فهو العلة ،وقد يسمى في الحالة الثانية سببــــا مجازا " . وتعقبه ابن الهمام (٢) بما حاصله : أن المراد بالمناسب (٢) عني اصطلاح الحنفية ـ ما يشمل المناسب بالذات والمناسب بالواسطة \_ بشرط الاعتبار الشرعي ،وأن تكون مظنة المناسبة فإن لم تكن كذلك مع ثبوت الاعتبار فليس بعلة ، وأن السبب ما أفضى إلى الحكم بلا تأثير ولا ينظــر إلى صنع المكلف ، ولا إلى كون الحكم هو الفرض من صنعه أولا ، واحتــــ أيضا بأنه يلزم من قول صدر الشريعة أن تكون العلة بمعنى الحكم والاصطلاح .. عند الحنفية .. ناطق بخلافه . قال محمد أمين المعسروف بأمير بادشاه : " فيين ما ذكره المصنف [ اي ابن الهمام ] ،وما ذكره صدر الشريعة عنوم من وجه بحسب المفهوم " ومعنى هذا أن قول صدر الشريعة في الحالمة الثانية وهي ما إذا أدرك العقل تأثير الوصف في الحكم. عام فيما كان تأثيره بنفسه أو بواسطة فهو أعم من هذا الوجه ، وأن قسول ابن المهمام : إن الوصف إذا لم يكن مناسبا للحكم لا بنفسه ولا بواسطة لا يكون علة سوا كان بصنع المكلف أولم يكن ، وسوا كان الفرض منه ذلك

<sup>(</sup>١) التوهيح ١٤٥/٢٠

<sup>(</sup>٢) أنظر تيسمير التحرير ١٨/٤ ١٩٠٠

<sup>(</sup>٣) كالخمر بالنسبة لتحريم شربه فإن العلة في ذلك الإسكار فهو وصف مناسب بنفسه وليس مطنة للمناسبة .

<sup>(</sup>٤) كالسفر لقصر الصلاة .

<sup>(</sup>٥) تيسير التحرير ١٩٠٦٨/٤

الحكم أولم يكن ، فهو أعم من هذا الوجه أيضا ٠

وقد ذكر الشاشي في أصوله أن: "السبب قد يقام مقام المعلق عند تعذر الاطلاع على حقيقة العلة تيسيراً للا مرعلي المكلف ويسقط مع اعتبار العلة ويدار الحكم على السبب

وهو يوعيد ما قاله ابن الهمام .

ومن المعلوم أن العلمة الحقيقية - عندهم -هي ما اجتمع فيه - الله أور (٤) وهي:

- ١ أن توضع شرعا لموجبها أي معلولها الذي يترتب عليها .
  - ٢ \_ أن يكون بينها وبين الحكم مناسبة ٠
  - ٣ \_ أن يثبت الحكم بوجودها بلا تراخ ٠

فإذا نظرنا بعد هذا إلى المثال الذي هو عمدة هذا الإشكال وهو تعليق وجوب الصلاة بالوقت في قوله تعالى : \* أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل \* فإننا تلحظ أن الحكم في هذه الآية قد علق بالوقت

<sup>(</sup>۱) ضابط العموم الوجهي : أن يكون علمامن وجهوخاصا من وجه آخر كما قال القرافي : " إنهما يجتمعان في صورة وينفرد كل واحد منها بصورة " ( شرح تنقيح الفصول ص۹۷) .

<sup>(</sup>٢) أصول الشاشي ص ٣٦١٠

<sup>(</sup>٣) كلمة (مع) هنا يبدو أنها إما زائدة أو يكون ود سقط منهاالضمير بحيث تكون (معه) .

<sup>(</sup>٤) انظر كشف الإسرار ١٨٧/٤

<sup>(</sup>٥) سورة الاسراء : ٧٨٠

ولا مناسبة ظاهرة بينهما يدركها العقل ،فيكون قد تخلف أحد شروط العلة الحقيقية وهو المناسبة فلم ينطبق على هذه الصورة إسم السبب حقيقة إذ هـو المفضي إلى الحكم بلا تأثير \_كما قال ابن نجيم ، أو ما يكون طريقا إلى الشي واسطة كما قال الشاشي ، ولا بد من عزوه إلى أحدهما وهذا النوع يسمى \_ على اصطلاح المنفية \_ "علمة " إسما وحكما وهـــو " كل مظنة [أى للمعنى الموعشر ] أقيمت مقام حقيقة الموعشر لخفائه دفعاً للحرج واحتياطا " فالوقت هنا "سبب " إما لا نه لا يدرك العقل تأثيره في الحكم ولم يكن بصنع المكلف على اصطلاح صدر الشريعة ،أو لا نه مظنة للمو عثر فأقيم مقام حقيقته لخفائه على الاصطلاح الشائع عند الحنفية • وقد حكى ابن نجيم الإجماع على أن الوقت في المثال المتقدم سبب معض . قال السعد " وهذه الاصطلاحات مأخوذة من إطلاقات القسوم ولا مشاحة فيها " والظاهر أن تعقيب ابن الهمام وجيه ،وأن ما قاله صدر الشريعة لا يستقيم إذ تصير العلة بمعنى الحكمة وهولا يقول بذلك لخفائها وعدم انضباطها .

وقد وافق الفزالي المنفية فيما ذهبوا إليه من أن السبب المعض " الحقيق " ما يكون طريقا إلى الشي واسطة العلة ، فإنه قال بعد أن

<sup>(</sup>۱) تيسيرالتحرير ۳/۱۳۱۰

<sup>(</sup>٢) فتح الففار ١/٢٠٠

<sup>(</sup>٣) التلويح ١/٣٠٣٠٢٠٠

<sup>(</sup>٤) انظر المستصفى - ١/٩٤٠

وضح موقع الحبل والطريق من المقصود . أن الأول لا يحصل النح به وانعا بالاستقاء ، والثاني إنعا يحصل الوصول بالمشي لا بالطريق "فلما فهم نسبة الحبل والطريق من المقصود أستعير إسم السبب لكل ما يقع مسن المقصود هذا الموقع ، وهو كل ما لا يحصل المقصود دونه وإذا حصل ، حصل بعلة مستقلة لا بذلك السبب "(١) ولما عرفه بقوله : "وحده ما يحصل الشيء عنده لا به "قال : "فإن الوصول بالسير لا بالطريق ولكن لا بد مسن الطريق ، ونح الماء بالاستقاء لا بالحبل ولكن لا بد من الحبل فاستعار الفقهاء لفظ السبب من هذا الموضع (٢) "فبين أن اطلاقات المفقهاء للسبب إنها هي من باب التوسع المجازي ، وهذا هو الذي سار عليه ـ كما سيأتـسيـوبه أخذ المحنفية في باب أسباب الشرائع .

وقد سلك ابن قدامة \_رحمه الله \_ في الروضة "بيل الغزالي في الوجهين اللغوي والاصطلاحي ,الا أنه \_رحمه الله \_ حينما عرض لتعريف السبب في اللغة لم يأخذ التعريف السابق عن الغزالي والذي جعلهدا موانما أخذ تعريفا آخر جاءعنه في ثنايا شرحه للسبب بأنه في الوضع: "عبارة عن ما يحصل الحكم عنده لا به "() وقد نبه الدكتور عبد العزيزالربيعة

<sup>(</sup>١) شفا الغليل ص ٢٩٢٠

<sup>(</sup>٢) المستصفى ١/٤٩٠

<sup>(</sup>٣) الروضة ص ١/٠٢١

<sup>(</sup>٤) السروضة ص١٦٠/١٠

على هذا ،وخطأً ابن قدامة في اختياره لهذا التعريف وقال: " وهو في هذا قد تابع الغزالي رحمه الله ،فإن هذا ليس معناه لفة وإنما ذلك مايبحث عنه في حكمه من حيث التأثير في مسببه ،وعدم التأثير فيه (١) "والذي يظهر لي أن قول الغزالي "فان السبب في الوضع عبارة (٢) . . . الخ "معنساه أن حده الموافق للوضع هو: "ما يحصل الحكم عنده لا به "(٣) فيكون هسذا حدا له في الاصطلاح الشرعي عنده لا اللفوي والذي جعلني أقول هذا أمران :

الا مرالا ول: أنه فقد بين حده لغة وشرحه -كما تقدم - الأمر الثاني: أن الحكم سايرد في الاصطلاح الشرعي دون اللغوي، وتقدم أنه يرى أن مأخذ الفقها في إطلاقاتهم للسبب إنما هو من باب الاستعارة فاتضح بهذا مراده .

## ب: القول بالترادف:

وذهب جماعة من الا صوليين إلى القول بالترادف أي أن السبب والعلة بمعنى واحد . وهو لا ولا ينظرون إلى مناسبة الوصف للحكم ولا يعتبرون المناسبة من شروط العلة . ومن ذهب إلى هذا الفزالي فإنه قال (٤) ونعني بالا سباب همنا التي أضاف الا حكام إليها كقوله تعالى : \* أقم الصلاة لدلوك الشمس \* وقال أيضا : " اعلم أنا نعني بالعلة في

<sup>(</sup>١) السبب عند الأصوليين ١١٤/١ ١١٥٠٠

<sup>(</sup>٢)و(٣) المستصفى ١/٩٤٠

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٩٣/١٠

<sup>(</sup>٥) سورة الاسرا وآية رقم: ٧٨٠

الشرعيات مناط الحكم أي ما أضاف الشرع الحكم إليه وناطهبه ونصبه علامــة عليه " وقال أيضا: "ويجوز ان يكون [ اى الوصف المعلل به ] مناسبا وغير مناسب " وهذا الاصطلاح منه من باب الاستعارة ـ على ما تقدم نقله عنه ـ وبهذا أخذ ابن قدامة في الروضة " ، وممن يرى الترادف الرازى ، وابن الحاجب ، والبيضـا وى وغيرهم ( ؟ ) إلا أنهم يخالفون الفزالــي في تعريفه ،إذ أنهم يرون أنه معرف للحكم فقط بينما يرى الغزالي أنــه مو ثر فيه بجعل الشارع لا بذاته .

ومن ذهب الى القول بالترادف أيضا إبن السبكي في جمسع الجوامع ، وتبعه على ذلك الجلال المحلى وقال: "المعبر عنه بالسبب عنا هو المعبر عنه في القياس بالعلة " والذين عرفوا السبب بأنه:

<sup>(()</sup> المستصفى ٢/٠٣٠٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه ٢٣٦/٢٠

<sup>(</sup>٣) انظر روضة الناظر ١٦٠/١٠

<sup>(</sup>٤) شرح العضد ٢/٢ والمنهاج للبيضاوي ١/٤٥ ، ونهاية السول ١٤٠ من ١٤٠٠ منالمحصول جاق ١ ص ١٤٠٠

<sup>(</sup>٥) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ١/ ٩٥ مع حاشية البناني ٠

<sup>(</sup>٦) انظر نهاية السول ١/٤ه ، وشرح الكوكب المنير ١٨/١ وشرح التنقيح ص ٣٩٠ والفروق للقرافي ١٠٩/١ .

والا سنوي ، والفتوحي وغيرهم يلتقي مذهبهم فيه مع مذهب القائليان بالترادف فإنهم صرحوا بعدم اشتواط المناسبة . وقال ابن حزم الظاهرى معرفا السبب: "كل أمر فعل المختار فعلا من اجله لو شاء لم يفعله "(١) وقال في موضع آخر: "أمر وقع فاختار الفاعل أن يحوقع فعلا من أجلوه لو شاء أن لا يوقعه لم يوقعه وهذا التعريف يشمل العلة والسبب إلا أنه يرى ما يسمى علة إنما هو العلة العقلية ولذا فهو يشدد النكير على مسن أثبتها للأحكام الشرعية ،ومما يدل على أن مذهبه يلتقي مع القائليسن بالترادف قوله: "لسنا ننكر وجود اسباب لبعض احكام الشريعة بل نثبتها ونقول إنها لا تكون أسبابا إلا حيث جعلها الله تعالى أسبابا ،ولا يحسل أن يتعدى بها المواضع التي نص فيها على أنها أسباب لما جعلت له "") ومن المعلوم أن التعدية إنما هي شأن العلمل عند القائلين بالتعليسل فرنها بقوله : "هي اسم لكل صفة توجب أمراً "ما "إيجاباً ضروريسا (٤) عرفها بقوله : "هي اسم لكل صفة توجب أمراً "ما "إيجاباً ضروريسا (٤)

<sup>(</sup>١) الإحكام لابن حزم الظاهري ١/١٤٠٠

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

<sup>(</sup>٧) المصدر نفسه ١٩/٨٠

<sup>(</sup>٤) العصدرنفسة والجزو الصفحة .

فتلخص من هذا أن ما عدا العلة العقلية مما يناط به الحكم سوا كسان ذلك بو اسطة ، أو بغير واسطة فإنه السبب عنده ولا يقال له علة ، ثم هسو يخالف الجمهور في كونه لا يقول بالقياس ، وتقدمت عبارته قريبا حيست بين فيها السبب الذي دعاه إلى عدم القول به .

## ج ـ القول بأن أحدهما أعم من الآخر:

وذهب آخرون إلى أن السبب أعم من العلة فكل علة سبب و ليس كل سبب علة قال الآمدي: السبب هو "كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معرفا لحكم شرعي " "فقوله "وصف" عام في كل وصف فيشمل جميع الأوصاف وجودية كانت أم عدمية وقد زاد في إرادة الشمول قوله "كل " فإنها من أدوات العموم وتدل على الإطراد وقد احترز على بالوصف عن الذوات فإنها لا تكون أسبابا وقوله "ظاهر" احتراز عصن الخفي كالرضا في البيع كما في قوله تعالى: \* إلا أن تكون تجارة عن ترافي منكم \* "فإن الرضا من أفعال القلوب فيتعذر اعتبطره لتعذر معرفته ولذا عمد إلى ما يدل عليه وهو الإيجاب والقبول فجعل مناطا للحكم والمراد بالظمهور أن يكون ممكنا إدراكه بإحدى الحواس وقوله " منضبط "أي ثابت محدد لا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص وقد احترز به عن الأوصاف التي منضبط كالمشقة في السفر.

وقوله: " دل الدليل السمعي على كونه معرفا لحكم شرعي " احتراز عن الا وصاف المنضبطة التي لم يدل الدليل السمعي من الكتاب والسنسة على اعتبارها معرفة للا حكام الشرعية فخرج بذلك السبب العقلي ومعنى

<sup>(</sup>١) الإحكام للأمدي ١/١٨١٠

<sup>(</sup>٢) سورة النسائ ، ٢٩٠

<sup>(</sup>٣) انظر الحكم الوضعي عند الاصوليين للأستاذ سميد الحميري ص ٧٧٠٠

كونه معرفاً: أن يكون الوصف أمارة وعلامة على وجود الحكم بحيث يعرف وجود الحكم بحيث يعرف وجود الحكم بوجوده وعدمه بعدمه .

وهذا التعريف يشمل العلة والسبب بدليل أنه حينما عرف العلمة قال: " انها الباعث " وفسر هذا بأنها مشتملة على تحصيل مصلحة أو تكيلها أو دفع مفسدة أو تقليلها ،ويوضح هذا قوله: " وهو [أي السبب] منقسم إلى ما لا يستلزم في تعريفه حكمة باعثة عليه كجعل زوال الشمسس أمارة معرفة لوجوب الصلاة ،وإلى ما يستلزم حكمة باعثة للشرع على شرع الحكم كالشدة المطربة المعرفة لتحريم شرب النبيذ لا لتحريم شرب الخمر في الأصل المقيس عليه ،فإن تحريم شرب الخمر معروف بالنص أو الاجماع لا بالشدة المطربة " (٣)

وقد تابع الآمدي في هذا التعريف العاملي في قواعده ،ونقله ابن نجيم عن الهندي و تعقب ذلك بقوله: "وظاهر كلا مهم [أي الحنفية]

<sup>(</sup>١) انظر نهاية السول للأسنوي ٢٨/١ مع شرح البدخشي ٠

<sup>(</sup>٢) الإحكام للآمدي ١٨٢/١٠

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزع والصفحة •

<sup>(</sup>٤) هو محمد بن مكي بن محمد بن حامد العاملي العلقب بالشهيد الأول فقيه رامامي ولد سنة ٣٣٤ وتوفي سنة ٧٨٦ هـ ٠

<sup>(</sup>انظرترجمته في الإعلام للزركلي ١٠٩/٧)

<sup>(</sup>٥) انظر القواعد والفوائد للعاملي ص ٣٩٠

<sup>(</sup>٦) هو عمر بن اسحاق بن احمد الهندي الفزنوي سراج الدين ابوحفص فقيه من كبار الحنفية له كتب منها شرح المفني لابن الخبازي في أصول الفقه ولد سنة ٤٠٧ه وتوفي سنة ٢٧٣ هـ (انظر ترجمته في الاعلام للزركلي ٢/٥) ، والفوائد الهمية ص١٤٨، والدرر الكامنة ٣/٤)

أنهم لم يريدوا بالسبب هنا [أي في باب أسباب الشرائع ] ما أرادوه حين ذكروه مع العلة والشرط والعلامة ، فإنهم هناك عرفوه بما يكون طريقا إلى الحكم بلا تأثير ، وقسموا ما يطلق عليه إسم السبب إلى حقيقي وغيره . فعلم أن السبب هنا أعم من السبب هناك لشموله العلة والسبب " وقال عبد العزيز البخاري بعد ذكره لهذا التعريف " فعلى هذا التفسير يكون السبب إسما عاما متناولا لكل ما يدل على الحكم ويوصل إليه من العلل وغيرها " وعند القاضي أبي يعلى أنه " ما يتوصل به إلى الحكم ويكون طريقاً لثبوته سوا كان دليلا أو علة أو شرطاً أو سو الا مثيراً للحكم " (٢) أما العلة عنده فهي : " المعنى الجالب للحكم " (٤) أي فهي أخص من السبب و تعريف القاضي للسبب منظور فيه إلى الإستعمال اللغوي - كماتقدم-

و بالتأمل في أجزا عذا التعريف يتضح أن مذهبه شمول اسم السبب لكل من السبب ،والعلة ،والشرط ،لان قوله : ( ما يتوصل به الحكم ) أي يكون مفضيا إليه ،فيدخل السبب والعلة والشرط وقوله : ( ويكون طريقال لثبوته ) أي مفضيا إلى ثبوت الحكم كالدليل فإن به يثبت الحكم في الأصل ، أو العلة في الفرع ، وقوله : ( سوا كان دليلا ) فالدليل هو مصدر الحكم ، وكونه سببا لان الحكم عرف به ، وتقدم معنى العلة عنده ،وقوله ( أو شرطا ) نظراً لتوقف الحكم على وجوده ، وقوله : ( أو سوا الا مثيراً ) وجه كونه سببا نظراً لتوقف الحكم على وجوده ، وقوله : ( أو سوا الا مثيراً ) وجه كونه سببا ترتب الحكم عليه فكأنه قال : إن السبب يشمل هذه الا مور الثلاث

<sup>(</sup>١) فتح الففار ٢/٢/٠

<sup>(</sup>٢) كشف الأسرار ١١٧٠/٤

<sup>(</sup>٣) العدة في أصول الفقه ( / ١٧٥)

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه والجز والصفحة •

وهذا المعنى هو أحد هذه المعاني التي أطلقت على السبب في استعمالات الفقها وهو المسبى بالمجموع المركب من مقتضى الحكم ( وهو السبب والعلة) وشرطه وانتفا المانع ، وو جود الأهل والمحل وقد ذكر الغزالي أن هذا الاستعمال أبعد الوجوه عن وضع اللغة (١) - وتقدم أنه يأتي في اللغة بهذا المعنى أيضا .

وبهذا المذهب أعني كون السبب أعم من العلة وأن كل سبب علة ولا عكس أخذ كثير من الأصوليين •

#### النتيجــة:

بالتأمل في المدلولات اللغوية لكلمة "السبب" نجد أنها قـــد استعملت بمعنى المفضي إلى المطلوب بواسطة كالحبل فإنه سبب للسقيا من البئر لكنها إنما حصلت بالاستقا وهو إدلا الدلوبه إلى الما شــم استخراجها به منه فالادلا والاستخراج هما الواسطة بين السبب الذي هو الحبل والمطلوب الذي هو السقيا فلو لم تحصل هذه الواسطة ما حصــل المطلوب كذلك الشأن في الطريق وللعلم والباب فإنها أسباب تفضـــي إلى المطلوب لكنها بواسطة هي السير في الا ول ،والعمل في الثاني ،والولوج في الثاني .

ويلاحظ أيضا أنه لا تلازم بين وجود السبب وحصول المطلوب أوالواسطة ، وانما التلازم في العدم إذ قد يوجد الحبل ولا تحصل السقيا بخلاف ما إذا فقد الحبل فإنه لا يكون سقيا .

١) أنظر المستصفى ١/١؟ وشرح الكوكب المنير ١/٨٤٤٠

<sup>(</sup>٢) تقدم ذكر من قال بهذا المذهب قريسا ١٠ انظر ص ٨٠ ومابعدها

فهل السبب كذلك أو أن هذا لفقد شرطه ؟

لا شك أن الاستقا شرط في جعل الحبل سببا نافعا ، فإذا تخلف ، تخلف أثره لكنا إذا نظرنا إلى كل من السبب وشرطه وجدنا أن السبب إنما سمي كذلك لوجود شرطه وهو حوصل الواسطة فالحبل انما المطلوب سمي سببالا نه يتوصل به الى / فلو لم يحصل الاستقا لم يصر الحبل سببا نافعا وذلك واضح في كلام أهل اللفة الذي سبقت الإشارة إليه وعلى هـــــذا يكون السبب مركبا معشرطه وانتفا المانع في إمكان التوصل به إلــــى المطلوب فإذا تخلف المسبب لم يكن تخلفه لذات السبب وإنما لفقد الشرط أو وجود المانع ويمكن تعريفه حينئذ بأنه :

" ما يلزم من عدمه العدمومن وجوده الوجود لذاته "
وهو ما اختاره القرافي وغيره ممن تقدم ذكرهم "،
وهو الذي يظهر لي رجحانه .

\*

## u \_ أقسام السبب :

للسبب عدة تقسيمات عند الأصوليين ، فله تقسيم باعتباره في ذات وتقسيم باعتبار مصدره ، وتقسيم باعتبار المناسبة بينه وبين الحكم ، وهناك تقسيمات أخرى في هذا البحث، والذي يهمنا هو تقسيمه بحسب هذه الاعتبارات الثلاثة فقط وهي كمايلي:

<sup>(</sup>۱) انظر القواعد للماملي ص ٣٩ ، والسبب عند الأصوليين للدكتور الربيعة السبب عند الأصوليين للدكتور الربيعة الربيعة الربيعة الربيعة الربيعة السبب عند ص ١٩-٩٠ وأصول المتشريع الربيعة الأستاذ على حسب الله ص ١٩-٩٠ وأصول الفقة للشنيخ أبي زهرة ص ٥٦-٩٠ و.

## أولا: أقسام السبب باعتباره في ذاته:

ينقسم السبب بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام وهي على ما جرى عليه المنفية كما يلي :

ا ـ سبب حقيقي : وهو الذي سبق أن عرفوه بقولهم : "مايكون طريقا إلى الحكم (١) من إطلاقات القسم هوالوجه الا ول من إطلاقات الفقها السبب ـ كما قال الغزالي وغيره ـ وهو ما يقابل المباشرة ، و يسمى عند الحنفية أيضا سببًا صورة ومعنى ، وسببًا محضًا،

وقد مثل الحنفية لهذا القسم بأمثلة منها: دلالة شخصلا خرر على مال ليسرقه فإن الدلالة سبب محض ،وكذلك حل قيد العبدالا برسق وفتح باب الإصطبل ،وباب القفص ونحوها ، فالدال في المثال الأول غير ضامن إذ قد تخلل بين السبب وبين حصول المقصود ما هو علة غير مضافة إلى السبب وهو الفعل الذي باشر المدلول باختياره ولا يمكن إضافت وكذلك الحال في بقيتها (٣) . ومثل الفزالي ومن تابعه

<sup>(</sup>۱) فتح الففار ٢/٣ وشرح المنارلابن ملك ص ٨٩٨ والمفنى لابن المنازي ص ٢٣٧ وكشف الأسرار ١٧٥/٤٠

<sup>(</sup>٢) انظر شرح المنار لابن ملك عن ١٩٨٠ ، وأصول السرخسي ٢٠٦/٢ وأصول البردوي ١٠٤/١٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر اصول السرخسي ٢٠٠٧، أوحاشية الرهاوي على شرح المنار ص ٠٠٠ قال النووي في الروضة ٥/٥: "فرع: فتح قفصا عن طائر وهيجه حتى طار ضمنه، فإن لم يزل على الفتح فثلاثة أقوال: أظهرها: إن طار في الحال ضمن والإ فلا والثاني . يضمن مطلقا والثالث لا يضمن مطلقا " وقال في ص ٦ "أو فتح باب الاصطبال فخرجت وضاعت فالحكم على ما ذكرنا في القفص ".

بأن يحفر شخص بئراً فيقوم آخر باردا شخص آخر فيها فالحافر صاحب سبب والعردي صاحب علة إذ هو المباشر والهلاك وقع به لكن عند وجود (۱) (۳) البئر وذكر ابن بدران في النزهة عن الفقها أنهم في هذا العثال ونحوه في عليون المباشرة فيوجبون الضمان على المباشر ويكون حكم السبب منقطعا .

(3)

1 - سبب مجازى : وهو عند الحنفية ما علق به الحكم باحدى صيغ التعليق وإنما سمي مجازيا لا أن السبب يفضي إلى الحكم في الحالوهذا يحتمل أن يفضي إليه في المآل فاعتبر فيه مجرد الإفضاء وهذا عندهـم سبب في الصورة دون المعنى •

<sup>(</sup>۱) انظر المستصفى ۱/۹۶۰

<sup>(</sup>٢) هو عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران فقيه أصولي حنبلي عارف بالآداب والتاريخ ولد في "دومة" بقرب دمشق وعاش وتوفي بدمشق كان سلفي العقيدة من تصانيفه المدخل الى مذهب الامام احمد ، وشرح روضة التاظر توفي سنة ٢٤٦ (هـ (انظر ترجمته في الاعلام للزركلي ٢٢/٤)

<sup>(</sup>٣) انظر نزهة الخاطر ١٦١/١٠

<sup>(</sup>٤) قال ابن ملك في شن المنار: "وهذا عندنا وعند الشافعي جعل اليمين المعلق سببا وهو بمعنى العلة لأن اليمين هي التي توجب الكفارة عند الحنث ،والمعلق هو الذى يوجب الجزا عند وجود الشرط فكان كل واحد منهما سببا في الحال لا علة باعتبار تأخر الحكم ولكن في معنى العلة باعتبار أنه هو المو شر في الحكم عند وجود الشرط واذا كان في الحال سببا بمعنى العلة لم يجز تعليق الطلاق والعتاق بالملك لان السبب لا ينعقد في غير محلة ، ص ٢٠٩٠١٠٠

<sup>(</sup>٥) انظر اصول السرخسي ٢/٤٠٣٠

وهذا القسم ـ فيما يبدو ـ هو الوجه الثالث من إطلاقات الفقها على ما ذكره الفزالي وهو إطلاقه على العلة التي تخلف وصفها أو العلة بدون شرطها كقولهم الكفارة تجب باليمين دون الحنث والزكاة تجب بملك النصاب دون الحول فاليمين وملك النصاب سببان والحنث والحول في النصاب شرطان لا بد منهما في الوجوب ويعرفونه أيضا : بما تحسن اضافة الحكم اليه ويقابلون هذا بالمحل والشرط .

ووجه كون هذا الإطلاق سببا مجازي عند الحنفية أن كلاً منهها قد علق الحكم فيه بالشرط " فإنه قبل وقوع المعلق عليه أسباب مجازية لما يترتب همنه عليها من الجزاء وهو وقوع المعلقات لإفضائها إليه في الجملة وليست أسبابا حقيقية . إذ ربما لا يفضي إليه بأن لا يقع المعلق عليه في تسمية هذه الصيغ سببا مجازيا إنما هو قبل وجود المعلق عليه كدخول الدار مثلا وأما بعده فتصير تلك الاسباب عللا حقيقية لتأثيرها في وقوع الإجزاء مع الاضافة إليها " . أ

ومن أمثلة هذا القسم الطلاق والعتاق المعلقان بالشرط ،كذا النذر واليمين بالنسبة للكفارة و نحوها (٣) . والمراد بذلك الصيع التي تدل على تعليق هذه الأمور نحو: إن دخلت الدار فأنت طالق أوفعبده حر أو فلله علي كذا إن شفا الله مريضي فهذا التعليق سبب مجازى باعتبار الى المنع الله مريضي فهذا التعليق سبب مجازى باعتبار ما يوول إليه لاحتمال أن يفضي/الحكم عند زوال المانع.

<sup>(</sup>١) انظر المستصفى ١/١٩ والروضة لابن قدامة ١/١١١ مع نزهة الخاطر •

<sup>(</sup>٢) حاشية الرهاوي على شرح المنارلابان ملك ص ٩٠٢،٩٠١ • وانظر شرح المنارص ٩٠٢٠

<sup>(</sup>٣) انظر أصول الشرخسي ٢/٤/٢ والمستصفى ١/٤١ والروضة لابن قدامة ١٦١/١ وشرح المنارلابن ملك ص٩٠٢ وغيرها •

٣ - سبب في معنى العلة : وهو ما أضيف إليه الحكم لعدم صلاحية العلة لذلك ويسمى "علة العلة "قال ابن سلك "والحكم يضاف إلى علة العلة إذا لم تكن العلة صالحة لإضافته إليها" وهو إطلاقه على علة الوجه الثاني من إطلاقات الفقها التي ذكرها الغزالي وهو إطلاقه على علة العلة .

ومن أمثلة هذا القسم "قود الدابة وسوقها ، فإنه طريق الوصول الى الإتلاف غير موضوع له ليكون علة ، وهو في معنى العلة من حيث أن الإتلاف مضاف إليه ؟ يقال أتلف بقود الدابة أو سوقها " قال ابن ملك : " وهنا العلة غير صالحة لا ن فعل العجما \* هدر فيكون فعل الدابة مضافا إلى السائق والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إليه فيما يرجع إلى بدل المحل وهو الضمان " . • والقائد ، فيكون التلف مضافا إلى المحل و القبائد ، • والقبائد ، •

<sup>(</sup>۱) هو عبد اللطيف بن عبد العزيزبن أمين الدين بن مرشتا الكرماني المعروف بابن ملك فقيه حنفي له شرح المنارفي الأصول وغيره توفى سنة ٨٠١ هـ٠

<sup>(</sup>انظر ترجمته في الاعلام للزركلي ١٠١٥ ، والفوائد البهية ص١٠٧) من المنار ص ٩٠١ ، وأنظر أصول السرخسي ٣١١/٢ ، وأصول السرخسي ٢٥١١ ، وأصول الشاشي ص ٣٥٩ وغيرها .

<sup>(</sup>٣) انظرالستصفى ١/١٦ والروضة لابن قدامة ١٦١/١ مع شرح المناب بدران .

<sup>(</sup>٤) أصول السرخسي ٢١١/٢ وانظر أيضا شرح المنار ص ٩٠١٠

ه) شرح المنار لابن سك ص ١٠٩٠

وقد مثل الفزالي لذلك بالرمي بالنسبة للقتل "من حيث إنه سبب للعلة وهو على التحقيق علة العلة ولكن لما حصل الموت لا بالرمي بل بالواسطة أشبه ما لا يحصل الحكم إلا به " •

وقد ذكر السرخسي ، وابن الخبازي ، وغيرهما قسما رابعا (٢) هو: السبب الذى له شبهة العلة واعترض عليهم في ذلك بأنه السبب المجازي بعينه ويو يد الاعتراض اتفاق (٤) الا مثلة من حيث أن كلا منها إنما سميت أسبابا باعتبار ماتو الليه وعدم ضبطه معن قال بن ملك : "والسبب الذي له شبهة العلة هو السبب المجازي ووجه الحصر أن المغضي إلى الحكم إما أن يكون في الحال أو في المآل والثاني هو السبب المجازي والا ول إما أن يكون (٥) له تأثير أو لا فالا ول السبب الذي في معنى العلة ، والثاني السبب المحقيقي " وكذلك قال البخارى في كشف الا أسرار وغيره (٦)

وذكر الغزالي وغيره كابن قدامة ، والفتوحي وجها رابعا لا ستعمالات ( Y ) الفقها السبب وهواطلاقه على الموجب وهو المجموع المركب من مقتضى

<sup>(</sup>١) المستصفى ١/١٩٠

<sup>(</sup>٢) انظر أصول السرخسي ٣١٢/٢ والمغني لابن الخبازي ص٣٣٧ - \_\_\_\_\_\_ (٢) والمنار للنسفي ص٩٠٨ معشرحه لابن ملك ٠

<sup>(</sup>٣) أعتسرض عليهم ابن سك في شرح المنار ص ٩٠٨ والبخاري في كشف الأسرار ٤/٥٧ وغيرهما •

<sup>(</sup>٤) انظر شرح المنار ص ٩٠٨ وكشف الأسرار ١٨٣/٤٠

<sup>(</sup>ه) شرح المنارص ١٩٠٨٠

<sup>(</sup>٦) أنظر كشف الاسرار ٤/ ١٧٥٠

<sup>(</sup>٧) انظر المستصفى ١/١٦ ، والروضة ١٦١/١ ، وشرح الكوكيي

الحكم وشرطه وانتفاء المانع ووجود الاهل والمحل - كما قال الفتوحيي -أو هوذات العلة - كما قال الفزالي وابن قدامه ، قال الفزالي: ولكن هذا يحسن في العلل الشرعية لا نها لا توجب الحكم لذاتها بل بايجاب الله (١) " وقد اعترض الا سنوي على رأي الفزالي هذا - تبعا للرازي (٣) والبيضاوي حيث يرى أن الأسباب معرفات للحكم ليس إلا. وتقدم تعريفه هذا . قال الفتوحي : "سمي ذلك سببا استعارة إلان الحكم لم يتخلف عن ذلك في حال من الا موال كالكسر للإنكسار ، وأيضا فإنما سميت العلة الشرعية الكاملة سببا لأن عليتها ليست لذاتها بل ينصب الشاع لها أمارة على الحكم بدليل وجودها دونه كالإسكار قبل التحريم ولو كان الاسكار علة للتحريم لذاته لم يتخلف عنه في حال ،كالكسر للإنكسارفي العقلية " والتعليل الا ول هو الصحيح وهو مشابهة العلة العقلية من حيث عدم تخلف الحكم عنها شرعا بحال من الا حوال ، وكون الاسكار ليمن سببا للتحريم قبل نزول الشرع بذلك ثم صار سببا بعده انها هو لبيان ان هذا السبب شرعي و ليس عقليا .

<sup>(</sup>١) المستصفى ١/٩٤٠

<sup>(</sup>٢) أنظر المنهاج للبيضاوي وشرحه للأسنوي ١/١ه -٥٦ ، و ٣٩/٣٠

<sup>(</sup>٣) أي عند الكلام على القائليين بالترادف بين العلة والسبب من هذا الهدث. انظر ص ٧٧٠

<sup>(</sup>٤) شرح الكوكب المنير ١/٨٤٤ ، ١٩٤٩ ·

## (۱) السبب باعتبار مصدره:

ينقسم السبب بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، لا نه إما أن يكسون من وضع الشرع ، أو من ضرور يات العقل ، أو من مقتضيات العادة .

فالا ول : هو السبب الشرعي ، كصيفة العتق في الواجب من الكفارات ونحوها ومثل الوقت للصلاة .

والثاني : هو السبب العقلي ،كالصعود إلى الموضع العاليي السبب العالي الموضع العالي الموضع العالي الموضع العالي ال

والثالث: هو السبب العادى ، كعز الرقبة بالنسبة الى القتل (٢) الواجب ٠

وسيأتي أن الا صوليين اختلفوا فيما يعتبر من هذه الا تسميم من مقدمات الواجب حيث اعتبرها البعض في الشرعي فقط ،وآخرون في الجميع وآخرون في العقلي والعادي فقط ومنهم من يرى النفي المطلق •

ثالثا \_ أقسام السبب باعتبار المناسبة بينه وبين الحكم:

وينقسم السبب بهذا الاعتبار إلى قسمين :

أحدهما: ما لا مناسبة طاهرة بينه وبين الحكم كالوقت بالنسبة في الصلاة وهذا النوع يسمى سبب وقتي وقال الآمدي في بيانــــه:

<sup>(</sup>۱) انظر شرح الكوكب المنير ۱/۱ ه ٣٦٠، ٣٥٠ وغاية الوصول شرح الا صول ص١٦٠ ، ونهاية السول ١/١٨ ، والوسيط للزحيلي ص ٩٨ ، وأصول الفقه لمحمد ابو النور زهير ١/٥١٠ و مختصر قواعد العلائي ، وكلام الأسنوي ١/١٨٠١ .

<sup>(</sup>٢) انظر مختصر قواعد العلائي وكلام الاسنوي ١/٨٧٠

<sup>(</sup>٣) أنظر الإحكام للآمدي ١٨١/١ ، والقواعد والفوائد للعاملي ص٠٠ وشرح الكوكب المنير ١/٠٥٠٠

ما لا يستلزم في تعريفه للحكم حكمة باعثه كزوال الشمس لوجوب صلاة الظهر مثلاً على الحكم علمة باعثة الوجوب من غير أن يستلزم حكمة باعثة على الحكم.

وثانيهما: ما له مناسبة ظاهرة بينه وبين الحكم كالاسكار فإنسه أمر معنوي جعل علة لتحريم كل مسكر ، وكوجود الملك فإنه جعل سببسا لإباحة الانتفاع ويسمى هذا النوع سببا معنويا ، وقال الأمدي ومن تبعه في بيانه لهذا النوع: ما يستلزم حكمة باعثة في تعريفه للحكم الشرعي .

\*

القسم الثاني: الشرط واقسامه:

## ١ - المشرط في اللغة:

مادة " ش رط " تطلق في اللغة على معا ي متعددة ترجع في جملتها إلى اعتبار العلامة معنى أصليا فيها ، ووروده فيها على وجهين:

أحدهما: بسكون الرائ (شرط) وجمعه شروط ،وهو بهذا الوجه (٣) يطلق على الإلزام بالشيئ ،والتزامه في البيع وغيره .

وثانيهما: بفتح الرا<sup>ع</sup> (شَرَط) وجمعه أشراط، وهوبهذا الوجه يطلق على العلامة اللازمة ، وعلى أشراف القوم، وسفلتهم ، ولم يفرق

<sup>(</sup>١) أي ظاهرة لا أن الشرع إذا رتب حكما على سببود لذلك على وجود حكما على سببود لذلك على وجود حكمة إلا أنسها قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية •

<sup>(</sup>٢) انظر لسان العرب ٣٢٩/٧ ، و معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٦١، ٢٦٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر لسان العرب ٣٢٩/٧٠

<sup>(</sup>٤) المصدران السابقا ن والجز والصفحة وذيل كتاب الاضداد ص ٢٣٠٠ و قال في ترتيب القاموس ٢/٥٪٥ "وسفلة الناس ـ بالكسر ـ وكفر حة ـ قال في شريب القاموس ٢/٥٪٥ "وسفلة الناس ـ بالكسر ـ وكفر حة ـ أسافلهم ".

ابو الحسين بن فارس بين الشرط في الوجهين بل جعل ذلك بمعني (١) العلامة •

فمن الوجه الأول: قوله صلى الله عليه وسلم (٢) . " ما بال اقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ، فأيما شرط كان ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط.

قضا الله أحق ، وشرط الله أوثق ."

ومن الثاني قوله تعالى ﴿ فقد جا مُ أُشراطها ﴾ • وقوله ملى الله عليه وسلم " لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطته من الا رش، فيبقى فيها عجاجة لا يعرفون معروفا ،ولا ينكرون منكرا " (٤)

قال ابن الا ثير على قوله (شريطته): "يعني أهل الخيسر والدين "، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث من فعلمن فقد طعم طعسم الإيمان : من عبد الله وحده ، وأنه لا إله إلا الله ، وأعطى زكاة مالة طيبسة بها نفسه رافدة عليه كل عام ، ولا يعطي الهرمة ، ولا الدرنة ولا المريضة

<sup>(</sup>١) انظر معجم مقاييس اللغة ٣/٢٦١، ٢٦١٠٠

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتاب المكاتب باب استعانة المكاتب وسو اله الناس ه/ ١٩٠ مع فتح الباري ،ورواه مسلم في كتاب العتق ،باب بيان أن الولا ولمن أعتق ١١/٥/١٠ ،١٤٦٠ مع شرح النووي ،واللفظ للبخاري.

<sup>(</sup>٣) سورة محمد صلى الله عليه وسلم: ١٨٠ •

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد في مسنده (انظرالفتح الرباني ٢٤/٥٤) ورواه الحاكم في المستدرك ٤/٥٣٤ وقال: "هذا حديث صحبح على شرط الشيخين أن كان الحسن سمعه من عبدالله بن عمرو ،ووافقه الذهبي •

ولا الشرط اللئيمة "قال الخطابي: "الشرط: رذالة المال "(٢) وقال أبو عبيدة: "هي صفار المال وشراره "

وهناك إظلاقات أخرى لوحظ فيها هذا المعنى أيضًا ليسهدا موضع استقصائها و فتلخص من هذا أن الشرط في اللغة : هو العلامية اللازمة للمشروط ، وإطلاقه على الإلزام ، والالتزام لما بين الملزم ، والملتزم من العلامة التي يجعلانها بينها لنفاذ البيع وغيره من العقود .

(١) رواه أبو داودفي كتاب الزكاة باب في زكاة السائمة ١٠٣/٢٠ قال الحافظ في التلخيص ٢/٥٥١ رواه الدار قطني وجـــود إسناده وسياقه أتم سندا ومتنا ".

انظر المصدر نفسه والجزئ والصفحة ،وكذا مادة "رفد" في مجمل اللغة ١/٠٣ والمصباح المنير ص ٢٣٢ ومادة (هرم) في المصباح ص ٢٣٦ ومادة (كبر) في المجمل /٢٧٦٠

(٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

# ٢ ـ الشرط في اصطلاح الأصوليين:

اختلفت عارات الا صوليين في ضابط الشرط ،وتنوعت ،وتتبعه اليوء دي إلى الإطالة ،لذا فسأكتفي بضابطين مشهورين :

أحدهما:للحنفية .

والآخر: لفيرهم من الشافعية والمالكية ، والحنابلة .

فأما الا ول : وهو الضابط المشهور عند الحنفية فهو قولهم : "ما يتعلق به الوجود دون الوجوب " أي يتوقف عليه وجود الشي بأن يوجد عند وجوده لا بوجوده في فضي بذلك السبب فإنه لا يتعلق به الوجود وإنما هو مفضي إلى المطلوب بواسطة العلة ،وكذا العلة فإنها يتعلق به الوجوب ثبوتا بها ،ومعنى هذا أن الشرط ليس مو ثرا في وجود الحكر وان توقف عليه وجوده فيكون هذا التعريف متطابقا في الدلالة مع تعريف غير المنفية .

قال ابن ملك: "ولا بد ان يزيد هنا قيدا آخر ،وهوان يكون خارجا عن ماهية ذلك الشيء "فاحترزبذلك عن العلة والجزء وقد اعترض على هذا التعريف "بالمعنى المتقدم بأن الحكم إنما يتوقف على العلة لا على الشرط الا عند من يقول بتخصيص العلة .

<sup>(</sup>١) أصول البيزدوي ١٧٤/٤ مع كشف الأسرار للبخاري .

<sup>(</sup>٢) أنظر كشف الأسرار ١٧٤/٠

<sup>(</sup>٣) وهو قولهم: "ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وسيأتي الكلام عليه • انظر ص ٩٦ •

<sup>(</sup>٤) شرح المنار ص ٩٢١٠

<sup>(</sup>ه) المعترف هو صاحب الميزان كما قال البخارى في كشف الاسرار ١٧٣/٠٠ (ه) المعترف هو صاحب الميزان كما قال البخارى في كشف الاسرار ١٧٣/٠٠ (ه) المعترف على ١٧٤ هـ السلمرقندى على ١٩٩ هـ

وقد أجيب عن هذا بأن العلة إذا توقفت على الشرط كان حكسه متوقفا عليه بواسطة العلة فيصح هذا التعريف (١) أبي أن الحكم يتوقف على علته وهي تتوقف على شرطها فإذا أضيف التوقف الى الشرط صح وإن كسان بواسطة العلة لصدق ذلك عليه ،ومثاله الحول في الزكاة لمن ملك نصاب فإنه شرط توقف عليه الحكم وهو الإيجاب بواسطة العلة وهي ملك النصاب .

وأما الثاني :وهو ضابط الشرط عند غير الحنفية فهو قولهم : "مايلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ".

فقولهم: "ما يلزم من عدمه العدم "احتراز عن المانع فانه يلسزم من وجوده العدم وقسولهم: " ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم " احتسرازه عن السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كما تقدم.

وقولهم: "لذاته " احتراز من مقارنة الشرط للسبب فإنه حينئسة يلزم الوجود عند وجوده لكن لا لذاته بل لمقارنته للسبب ،وكذلك من مقارنة الشرط للمانع فإنه يلزم العدم لكن لا لذاته بل لوجود المانع،

أما ما ضبطه به الرازي من أنه: "الذى يتوقف عليه المو ثر في تأثيره لا في ذاته "فقد اعترض عليه بأنه غير جامع ، ووجهه ما قاله القرافي: "أن الشرط قد يكون لا جل ذات السبب ووجوده لا لتأثيره كما في الفروج فانها شرط في أصل وجود الزنا لا في تأثيره ، وقد يكون شرطا فيما ليس مو ثرا كما تقول: الحياة شرط في العلم ، والعلم شرط في الارادة مع أن العلم غير مو شر

١) كشف الأسرار ١٧٣/٤ ٠١٧٤٠

<sup>(</sup>٢) شرح الكوكب المنير ٢/١ه ؟ ،و نهاية السول ٩٨/١ ، وشرح التنقيح م ٢٨٠٠

<sup>(</sup>٣) المحصول جاق ١ ص٠٨٩٠

والإرادة مخصصة لا مو ثرة والجوهر شرط لوجود العرض المخصوص فهذه الانواع كلها خرجت عن ضابطه "(1) أي الرازي و في نظري أن المثالين الا ولين لا يصلحان للإعتراض ذلك لا ن الزنا في المثال الاول علة لإقامة الحكم الخاص به وترتب هذا الحكم عليه يتوقف على كونه في فرج فهو شرط توقف عليه المو ثر في تأثيره في الحكم ، وأما المثال الثاني : فإن جعل العلم شرطا في الارادة فيه نظر إذ أنه سبب فيها وليس شرطا والشرط إنما هو وجود المراد فالعلم باعث للارادة وأثره متوقف على شرطه وهو وجود المراد .

والمختار من هذين الضابطين المشهورين هو الثاني بناءً على ماتم الختياره في تعريف السبب ، وعند التحقيق لا فرق بينهما لما تقدم بيانه وإنسا يزيد هذا بالوضوح .

## ٣ - أقسام الشرط:

للأصوليين في تقسيم الشرط ثلاث اعتبارات : لا نُسه إما أن ينظر إليه باعتبار مصدره باعتبار الحقيقة والمجاز ( اي باعتباره في ذاته ) أو ينظر إليه باعتبار مصدره أو بنا عتبار الا مر المشروط ( اي باعتبار ارتباطه بالحكم ) فإن له أقساما بكل اعتبار منها ( ٢ ) وبيان ذلك فيما يلي :

<sup>()</sup> شرح التنقيح ص ٢٦١، ٢٦٢٠

<sup>(</sup>٢) أنظر شرح الكوكب المنير (/٥٥) ، وروضة الناظر ص ٥٥٠ والإحكام والمستصفى ١/١٨١ - ١٨٣ ، وشرح الجلال ٢/٢٥ ، والإحكام المستصفى ١/٥١ والمحصول جال و ١٨٥٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٨٥٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٨٥٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٨٥٠ والمحصول جال و ١٥٠٠ والمحصول جال و ١٨٥٠ و المحصول جال و المحصول جال و ١٨٥٠ و المحصول جال و المحصول جال و ١٨٥٠ و المحصول جال و ١٨٥٠ و المحصول جال و المحصول و

# أولا: أقسامه باعستبار الحقيقة والمجاز ( باعتباره في ذاته )

ينقسم الشرط بهذا الاعتبار إلى قسمين : (١) - حقيقي • ٢ ـ مجازي •

فأما الحقيقي فهو عند الحنفية ما توجد العلة عند وجوده أو ما يتوقف انعقاد العلة للعلية على وجوده بوعند غيرهم: مايلزم من عدمه العدم ١٠٠٠خ وهو التعريف المختار كما مر ومن امثلته الطهارة بالنسبة للصلاة ونحوها وهذا القسم ليس عند الحنفية شرطا محضا (٥) وهو نوعان :

النوع الأول: شرعي \_ويأتي بيانه عند الحديث على أقسام الشرط \_\_\_\_\_ باعتبار مصدره .

النوع الثاني: جعلي: وهو ما أباحه الشرع للمكلفين من اشتراط في عقود هم لتترتب عليها أحكامها وذلك كاشتراط كون المبيع من نوع كذا .

واما المجازي: فهو ما عدا الشرط الحقيقي وهو خمسة انواع ـ على ما ذكره السرخسي:

(١)، (١) أنظر حاشية الرهاوي على شرح المنارص ٩٢١٠

<sup>(</sup>٣) شرح المنارص ٩٢١٠

<sup>(</sup>٤) انظر المفني لابن الخباز ص ٣٤٥ وأُصول السرخسي ٣٢١/٢، و وكشف الأسرار ٢٠٢٠٢٠٠٠

<sup>(</sup>ه) شرح الكوكب المنير ٢١٠/١ ، وأصول الفقه لابي زهرة ص ٦١، و وفتح العفار ٣٣/٣٠

<sup>(</sup>٦) أنظر أصول السرخسي ٢/٣٢٠٠

النوع الا ول : الشرط الذي في حكم العلة ( ١ ) وهو : شـــرط لا تعارضه علة تصلح أن يضاف الحكم إليها ، فتضاف إليه وذلك لان الشرط حما تقول الحنفية ـ يتعلق به الوجود دون الوجوب فصار شبيها بالعلل وذلك كشق الزق حتى يسيل مافيه من الدهن وقطع حبل القنديل حتــــى يسقط فينكسر فإن الشق في الصورة الا ولى مباشرة إتلاف جز من الـــزق ، وفي حق الدهن همو إيجاد شرط السيلان ولكن جعل هذا الشرط في حكم العلل حتى يجعل كأنه باشر إراقة الدهن ، لان المائع لا يكون محفوظا إلا بوعا فإزالة ما به تماسكه يكون بمباشرة تفويت ما كان محفوظا به "وكذلك القنديل على ما هو مصنوع له عادة لا يكون محفوظا إلا بحبل يعلق به فكان قطع ذلك الحبل مباشرة تفويت ما كان محفوظا به ، فيكون إلقا وكسرا ، والا مثلة على ذلك كثيرة ، وهذا ما يسمى بعلة العلة عند الفقها أو السبب الذي في معنى العلة عند الحنفية ، وتقدم .

وهذا النوع من أقسام السبب في الحقيقة وليس من أقسام الشرط وإنما جبه الحنفية من أنواع الشرط بنا على إصطلاحهم في تعريفهم للشرط بأنه : "ما يتعلق به الوجود دون الوجوب "وهنا إنما تعلق بالإراقة في المثال الأول والكسر في المثال الثاني دون الشق والقطع إلا أن الإراقة والانكسار لم يحصلا بمباشرة وإنما بإتلاف ما به تماسكهما ولا يصلحان لإضافة الحكم إليهما ، فأضيف إلى الشرط وهو مباشرة القطع والشق فصار في معنى العلة ، وأما علـــــى التعريف المختار فهو من أقسام السبب .

النوع الثاني: الشرط الذي فيه شبهة العلل : وهو أن يعارضه

<sup>(</sup>۱) أنظر أصول السردوي مع كشف الأسرار ٢٠٣، ٢٠٢، وفتح الغفار ١٠٣٠ وفتح الغفار ٢٠٣٠ وفتح الغفار ٢٠٣٠/٣

<sup>(</sup>٢) أنظر المصادر السابقة والجز والصفحة •

ما لا يصلح أن يكون علة للحكم بانفراده " فتى عارضت الشرط ما لا يصلح أن يجعل أن يكون علة في الحكم صار موجود ا بعد وجود الشرط فلا بد من أن يجعل الشرط خلفا في اثبات الحكم به "(۱) فحفر البئر في الطريق إيجاد شرط الوقوع بإزالة المسكة عن الموضع الذي حصل فيه الحفر إلا أنه عا رض هـــذا الشرط علة و هي ثقل الماشي وشيه وهما لا يصلحان علة في اثبات الحكم بانفرادهما ،أما الاولى فلا نه لم يكن بطريق العدوان ،وأما الثانية فلا ن المشي مباح ولذلك أضيف الحكم إلى الشرط فيضمن الحافر ولكن لا يكون كمن باشر الاتلاف فلا يمنع من الميراث ولا تلزمه الكفارة وإنما يضمن إذا كان الحفر في ملك الفير •

وهذا القسم يجعله أكثر الحنفية داخلاً في القسم الا ول ،وعنسد المتأمل في أمثلة السرخسي \_ وهو من اثبته قسما مستقلا \_ يظهر أنهما سواء.

النوع الثالث: الشرط الذى في معنى السبب ( ٢ ) وهو الشرط الذى يعترض عليه فعل فاعل مختار غير منسوب إليه وهو سابق عليه وذلك مثل حلل قيد عبد حتى أبق فانه لا يضمن لائن المانع من الإباق إنما هو القيد فكان حله إزالة للمانع فهو شرط في الحقيقة بهذا الاعتبار إلا أنه لما سبق الإباق الذي هو علة التلف وكان من فاعل مختار نزل منزلة الاسباب لائن السبب سايتقدم غالبا ، وتقدم أن هذا النوع هو المسمى عند الحنفية بالسبب المحض أي الحقيقى .

<sup>(</sup>١) انظر أصول السرخسي ٢/ ٣٢٤٠

<sup>(</sup>٢) أنظر اصول البرزدوى ٢١٣/٤ مع كشف الأسرار للبخارى ، وأصول السرخسي ٢/ ٣٠٥ والتوضيح ٢/ ١٤٧ وحاشية الرهاوى ص ٩٢٦٠٠

النوع الرابع: شرط إسماً لا حكما (١) ، وظاهر كلام الا صوليين من الحنفية أن هذا القسم هو المجازي وما عداه فهو المقيقي وهو أن يعلق الحكم بشرطين فأولهما وجوداً هو المقصود بهذا القسم لائن الحكم غيرمضاف إليه وجوبا به ولا وجودا عنده وهو ما يفتقر الحكم إلى وجوده ولا يوجد عند وجوده (٢) . وعلى التعريف المختار فهو شرط حقيقي لا نه لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

النوع الخامس: الشرط الذي هو بمعنى العلامة الخالصة وقد مثلوا له بالاحصان في ثبوت الزنا وهذا على مذهب متأخري الحنفية ،وأما المتقدمون منهم فيرون أن الإحصان شرط لوجوب الرجم وليس علامة على وجود الزنا لجواز وقوعه من غير المحصنين إلا أن الزنالا يوجب الرجم بدون الإحصان، وبنا على هذا يكون هذا القسم داخلا في الشرط الشرعي \_ وسيأتي \_ .

# ٤ - أقسام الشرط باعتبار مصدره :

وينقسم الشرط بهذا الاعتبار عند الاصوليين إلى أربعة أقسام ،

هي :

الشرط الشرعي: وهو ما جعل الشارع تحقق السبب أو المسبب معلقا به وإن أمكن عقلا وجودهما بدونه . وذلك كاستقبال القبلة في الصلاة ،وهو نوعان ـ

<sup>(</sup>۱) انظر أصول السرخسي ۳۲۷/۲ وأصول البزدوى ۲۱۸/۶ والمفني لابن الخباري ص ۳۰۱۸ والمفني لابن

<sup>(</sup>٢) شرح المنارص ٩٢٤٠

<sup>(</sup>٣) المراجع السابقة •

<sup>(</sup>٤) انظر أصول الفقه لا بي زهرة ص ٦١٠

<sup>(</sup>٥) أنظر شرح الكوكب المنير ١/٣٦٠٠

النوع الا ول : ما أخل عدمه بحكمة السبب كالقدرة على تسليم المبيع فإنها شرط لصحة البيع وهو سبب لثبوت الملك والحكمة منه حسل الإنتفاع به ، فعدم القدرة يخل بها .

النوع الثاني: ما اقتضى عدمه نقيض حكم السبب ولم يخل بحكمته كالطهارة للصلاة فإن عدمها يقتضي نقيض حكم السبب وهو عــدم الثواب (٢) دون حكمته وهو إمكان الإتيان بمسمى الصلاة ، أو هو التوجه إلى الله (٣) ويسمى الا ول: شرط السبب ،أوالمكمل للسبب لإفادته تقوية السبب ويسمى الثاني شرط الحكم ،او المكمل للمسبب لإفادته تقوية حقيقة المسبب وركنه (٤)

الشرط العادي: وهو ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عادة أو الذي الشرط العادي (٥) لا ينفك عنه عادة كفسل جزء من الرأس مع الوجه في الوضوء .

الشرط العقلي: وهو الذي يكون لا زما للمأمور به عقلا او ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عقلا ، كترك أضداد المأمور به .

الشرط اللغوى: وهو التعليق بناً دوات الشرط المعروفة ، كان ، وادا . مثل: ران جئتني أكرمتك ، فإن مقتضاه اختصاص الإكرام بالمجيء وهو المخصص ، و تقدم أن هذا يسمى سببا مجازيا عند الحنفية .

<sup>(</sup>١) الإحكام للأمدي ١/٥٨١ ،وحاشية العطار ١/٣٧٠٠

<sup>(</sup>٢) على رأي الآمدي في الإحكام ١٨٥/١٠

<sup>(</sup>٣) على رأي العطار ١٣٢/١ (حاشية العطار) ٠

<sup>(</sup>٤) انظر ساحث في أصول الفقه د ، ابو عبد ص ٩٩،٩٨ ودلالات النصوص د ، الزلمي ص ٢ ، ١٦ وأصول الفقه لل بي زهرة ص ٦٠، ٦٠ وأصول الفقه للستاذ على حسب الله ٣٩٢ .

<sup>(</sup>ه) انظر شرح الكوكب العنير ١/٥٣٦٠

<sup>(</sup>٦) أنظر نهاية السول ١/٨٨٠

<sup>(</sup>٧) انظر شرح الكوكب العنير ١/٣٦٠٠

<sup>(</sup>٨) أنظر المستصفى ١٨١/٢ وشرح الجلال ٢/٢٥٠

# ه - أقسام الشرطباعتبار مشروطه:

ينقسم الشرط بالنظر إلى مشروطه إلى قسمين :

القسم الأول ما كان شرطا لتحقق حكم تكليفي وذلك كالطهارة واستقبال
القبلة وستر العورة بالنسبة للصلاة ونحوها ، فإنها شروط لتحقق حكم تكليفي
هو الصلاة الشرعية .

القسم الثاني: ما كان شرطا لتحقق حكم وضعي مثل القدرة على تسليم المبيع وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث و نحوهما فإنها شروط لتحقق حكم وضعي .

فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل الله صلاة بغيرطهور".
ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تبع ما ليس عندك " وذلك
لا أنه مظنة عدم القدرة على تسليم المبيع.

والشرط بأقسامه المذكورة إذا كان الواجب المطلق متوقفا عليه وجوده فهو مما لا يتم الواجب إلا به وسيأتي بيان حكمه في الباب الثاني ان شاء الله تعالى سـ

<sup>(</sup>١) أنظر الموافقات ٢/٣/١ وأصول الفقه لأبي زهرة ص ٦١ وأصول الفقه للبرديسي ص ١٠٩٠

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة ١٠٢/٣مع شرح النووي •

<sup>(</sup>٣) رواه ابو داود ٢ /٣٨ ٢ أي كتاب البيوع باب في الرجل يبيع ما ليس عنده ورواه الترمذى في أبواب البيوع باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك ٥/ (٢٤ مع عارضة الاحوذى قال الترمذى بعد سياقه لحديث عربن شعيب: هذا وحديثي حسن صحيح وقال: حديث حكيم بن حزام حديث حسن وقال الالباني على حديث عمرو بن شعيب: اسناده حسن ( انظر مشكاة المصابيح بتحقيق الالباني ٢ / ٨٦٨) .

# القسم الثالث: المانع وأقسامه:

#### ١ - المانع في اللغة:

المانع في اللغة يطلق على معان :

منها المنع الذي هو ضد الإعطاء وهوالأصل كما قال ابن فارس (٢) (٣) ومنه قوله تعالى \* منع منا الكيل \* ويمنعون الماعون \* وقوله تعالى \* منع منا الكيل \* وقوله صلى الله عليه وسلم " من أعطى لله ومنع لله " (٥) الحديث .

ومنها المنعبمعنى القوي الحصين الذي يحتى به يقال حصن منيعاً ي قوي حصين ،ومنه قوله تعالى ﴿ أَم لَهُم آلَهُمْ تَمنعهُم مِن دوننا ﴾ أي تحميهم وتحفظهم ، وقو لهم : منع الرجل ( بضم النون ) أي صا ر

<sup>(</sup>۱) أنظر معجم مقاييس اللغة ٥/٨٤٤ وتاج العروس ٥/٥١٥ ،١٦٥ والما والصحاح للجوهري ١٢٨٧/٣٠

<sup>(</sup>٢) أنظر معجم مقاييس اللغة ٥ / ٨٤٤٠

<sup>(</sup>٣) سورة الماعون: ٧٠

<sup>(</sup>٤) سورة يوسف : ٦٣٠

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي في أبواب صفة القيامة ٣٢٣/٩ مع عارضة الأحوذي وقال الترمذي هذا حديث حسن .

<sup>(</sup>٦) سورة الأنبيا : ٣٤٠

۱۱٤: سورة البقرة (۲)

"كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يصل من الليل ، منعه من ذلك النوم أو غلبته عيناه صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة " وهل قولهم: " فلان في عز ومنعة بالتحريك جمع مانع أومصدر ، فمن قال بالا ول صار المعنى : هو في عزومعه ناس متصفون بأنهم يمنعونه من الضيم والتعدي عليه ، وقالوا معناه بالتسكين القوة التي تمنع من يريده بسوء.

ومن قال بالثاني : وهو الاحتمال الذي أورد النبيدي في التاج قال إن المعنى واحد في حالتي التحريك والتسكين .

# ٢ - المانع في اصطلاح الأصوليين:

للا صوليين في تعريف المانع مسلكان :

أحدهما : تعريفه تعريفا كليا بحيث يشمل أقسامه .

وثانيهما: تقسيمه ثم تعريف كل قسم على حدة .

فأما أصحاب المسلك الأول فمن تعاريفهم قولهم:

"ما يلزم من وجوده العدم ، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته فقولهم : "ما يلزم من وجوده العدم " احترزبه عن الأسباب والشروط والعلل فإنه يلزم من وجود السبب الوجود وكذلك العلة ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود ولا عدم لذاته .

وقولهم: "ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته " احترز به عـــن الأسباب والشروط والعلل .

<sup>(</sup>۱) رواه الترمذى أنظر عارضة الاحوذ بي ٢٣١/٢ قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح .

<sup>(</sup>٢) شرح الكوكب المنير ١/١٥٠٠

وقوله : لذاته المتراز عن مقارنة المانع لوجود سبب آخر ، فإنه يلزم الوجود لا لعدم المانعبل لوجود السبب الأخر كالمرتد القاتل لولده فإنه يقتل بالردة وإن لم يقتل قصاصا لان المانعلا حد السببين فقط (وهو الانبوة للقصاص ) لا يمنع القتل بالسبب الآخر أوهو الردة م)

ووجه الإحتراز عن هذه الأمور الثلاثة أن السبب يلزم من عدمه العدم العدم ومن وجوده الوجود على ما مربيانه والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وتقدم بيانه أيضا .

وأما أصحاب المسلك الثاني نقالوا: إن المانع إما أن يكون مانما للحكم أوللسبب و فالا وله هو: "الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف نقيض الحكم "(١) أو "ما استلزم حكمة تقتضي نيقيض الحكم "(٢) وقد جميع بينها الآمدي في قوله: "كل وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها بقا "نقيض حكم السبب مع بقا حكمة السبب "(٣) فقوله (وجودي) خرج به عدم الشرط وقوله (لمحكمة ) هي كالا بوة في القتل مثلاً وحكيم السبب القصاص ،وكاليحيض بالنسبة للصلاة فإنه وصف وجودي يستلزم حكمة هي عدم الطها رة وتقتضي نقيض الحكم وهوعدم إيجاب الصلاة على المسرأة حال حيضها حتى تطهر و

وقد اعترض على فدا بأن النقيض رفع للحكم وليس إثباتا لحكم آخر لا أنه إنها يثبت بدليل آخر فالا بوة مثلا نفت وجوب القصاص لا غير وأماثبوت

<sup>(</sup>١) شرح الجلال على جمع الجوامع ١/٨٨٠

<sup>(</sup>٢) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/٢٠

<sup>(</sup>٣) الإحكام للأمدي ١/٥٨١٠

<sup>(</sup>٤) شرح الجلال مع حاشية البناني (٨٨/١)

الحرمة فبالدليل المثبت لها ، والظاهر أن الا بوة لم ينتف بها الوجوب لذاتها بل للدليل وهو الذي ثبتت به الحرمة أيضا فلولم يأت الشرع باعتبار الا بوة مانعا لم تصركذك ،

وقد رأى الزركشي إن هُذا التعريف غير ماضع فقال: (( لابد أن يصريفي التعريف (مع بقاء حكمة السبب) ليخرج به مانع السبب وفاجاب الشربيني بمانه ، ليس على ماينبغي لخروجه بالقيد الأخصصير ووجّه ذلك بقولهم: (و فإنه لايُعّرف نقيض الحكم ابتداء بلمعرّف لانتفاء السببية ابتداء وإن استلزم هذا الانتفاء نقيض الحكم لأنه متى انتفى السبب المسبب به والظاهر أن السبب لاينتفي بالمانع وإنماينتفي به حكمصيه فقصصيط .

وأما الثاني: فعرفوه بقولهم: "ما استلزم حكمة تخل بحكمية والسبب "(٢) أو "كل وصف يخل وجوده بحكمة السبب "(٣) وذلك كالدين في الزكاة فظهر من هذا أن الاصوليين يريدون بالمانع معناه عند أهلل اللغة وهو الحائل بين الشيئين ،ولذا عرفه أحد المعاصرين بقوله: "ما جعله الشارع حائلا دون تحقق السبب أو الحكم فيلزم من وجوده عداً السبب أوعدم الحكم ،ولا يلزم من عدمه وجود أحدهما ولا عدمه "(٤) والمقصود من المانع هنا (أي في هذه الرسالة) هو انتفاوه ، وهل انتفاوه شرط لثبوت الحكم أو لتأثير السبب في الحكم ؟

قال الشربيني: "فان قلت قد يجملون انتفا المانع شرطا في شهوت الحكم وهو مناف لكون تحقق المانع بعد تحقق الشرط ،قليت: انتفا المانع ليس شرطا لوجود الحكم بل لتأثير السبب فيه إما بمجرد الترتيب

<sup>(</sup>١) تقريرات الشربيني على شرح الجلال ١٩٨/١

<sup>(</sup>٢) شرح العضد على مختصر أبن الحاجب ٧/٢٠

<sup>(</sup>٣) الاحكام للامدى ١/٥٨١٠

<sup>(</sup>٤) اصول الفقه الاسلامي لبدران ابو المينين ص٢٩٣٠

عليه أو لما فيه من المناسبة ، وبالجملة المانع إنما يكون بعدما يكفي في ترتب الحكم لولاء " (١)

### ٣ ـ أُقِسام المانع باعتبار سأشيره في الحكم اوسببه:

تقدم أن المانع إما أن يكون مانعا للحكم ،أو للسبب أي أنه منقسم باعتبار جهة المنع إلى قسمين ،وقد مثلوا للأول بالا بوة في القصاص والثاني بالدين في الزكاة حيث امتنع بالا ول الحكم ،وبالثاتي السبب ،وما تقدم من التعريف لهذين القسمين يغني عن إعادته هنا ،ثم إن المانع للحكم إما أن يمنع ابتداء أو يمنع دوامه ، والمانع للسبب كذلك فتحصل من هسدا كله أربعة أقسام ومن الا صوليين (٢) من أوصلها إلى خمسة حكما سيأتسي وفيما يلي الكلام عليها بقدر ما يسمح به المقام وتتضح به الصورة وإنشاء الله تعالى -.

أولا: المانع من ابتداء الحكم ومن استمراره اذا طراً عليه ومن أمثلة ذلك الرضاع فإنه يمنع النكاح واستمراره راذا طراً عليه .

ثانيا ؛ المانع من دوام الحكم وهو عند الشاشي أما أن يكون مانعا من بقا الحكم أو مانعا من لزومه فالأول مثل له بخيار الرو ية فيي البيع فإنه إذا رأى المشتري البيع بعد البيع كان له الخيار بين الفسخ وابقا البيع ومثل للثاني بخيار العيب إلا أن هذه الا مثلة وغيرها مسا

<sup>(</sup>۱) تقريرات الشربيني على شرح الجلال ۱/۹۲،

<sup>(</sup>٢) انظر أصول الشاشي ص٣٧٣ - ٣٧٧٠

<sup>(</sup>٣) انظر المصدر السابق ،وكذلك شرح الكوكب المنير ا/ ٢٦٦ ،والقواعد والفوائد الأصولية للعاملي ص ٢٦٧

<sup>(</sup>٤) انظر اصول الشاشي مع عمدة الحواضي ص ٣٧٣-٣٧٣٠

ساقه الشاشي وكذا صاحب عدة الحواشي لا تصلح إلا للقسم الثاني وهيو المانع من لزوم الحكم دون بقائه وكذا خيار العتق للأسة المتزوجة إذا أعتقها سيدها \_ كما في قصة بريرة \_ ويمكن أن يمثل للا ول وهوالمانع من دوام الحكم بالعبد يكون عند كافر ثم يسلم فإنه يجب إزالة ملكه عنه ولا يجوز بقاواه في ملكه بحال .

ثالثا: المانع من انعقاد التصرف علة لافادة الحكم وذلك كبيم الحر والبعيتة والدم ومال الغير بغير إذن شرعي ، فإن كونها به للمستدة الحر والبعيات التصرف بالبيع علة لافادة الحكم لعدم المحلية .

رابعا: المانع من تمام العلة وهذا النوع يمنع من تمام العلية المقيدة للحكم فيمتنع الحكم كذلك ،ومثاله هلاك النصاب قبل تمام الحيول وامتناع أحد الشاهدين ونحوهما •

<sup>(</sup>٢) انظر الروصة للنووي ١٩٣/١٢ ١٩٤٠

<sup>(</sup>٣) أنظراً صول الشاشي ص ٣٧١٠

<sup>(</sup>٤) انظر القواعد والفوائد للعاملي ص١٦٧٠

وهناك قسم خامين ذكره الفتوحي (١) وغيره وهوالسانع من ابتداء الحكم دون استدامته إذا طرأً عليه وهو نوعان:

أحدهما متفق عليه ،والاخر مختلف فيه فالا ول:كالعدة تمنسع ابتدا النكاح ولا تبطل استمراره لا نه لا يجوز العقد على المعتدة لقوله تعالى ﴿ ولا تعزموا عسقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴿ ( ٢ ) ولكتهالا تبطل استمرار النكاح فيما إذا غصبت امرأة متزوجة أو زنت اختيارا أو وطئت بشبهة فإنها تستبراً من هذا الما ليتبين هل خلق منه ولد بالغيسر في وط الشبهة أوبلهان منه في الزنا ،ومع ذلك فالنكاح لا يبطل بهسندا الاستبرا ( ٣ )

وأما الثاني: فكالإحرام يمنع ابتدا الصيد ، فإن طرأ عليه فهل تجب \_\_\_\_\_\_

وكالطول يمنع ابتدا عناح الا من فإن طراً عليه فهل يبطله ؟ وكذلك وجود الما عليه في الصلاة فهل يبطله ؟ فهل يبطله ؟

ني كل ذلك خلاف وقد صحح الفتوحي في كل هذه الصور أنه يبطله ٠

<sup>(</sup>١) أنظر شرح الكوكب المنير ١/٦٣/١

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة آية: ٢٣٥٠

<sup>(</sup>٣) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٨٤ بتصرف يسير جدا ٠

<sup>(</sup>٤) انظر شرح الكوكب المنير ١/٣/١ ، ١٦٤٠

# ٤ - أقسام المانع للحكم بالنظر إلى الطلب التكليفي:

وينقسم المانع للحكم بهدا النظر إلى قسمين:

أحدهما: مانع لاصل الطلب التكليفي بحيث لا يمكن اجتماعهما كزوال العقل بنوم أو جنون أو غيرهما فإنه مانع من أصل الطلب بالجملة لائن شرط تعلق الخطاب بالمكلف إمكان فهمه وهومتعذر مع هذه الموانع،

وثانيهما: رافعلا صلى الطلب التكليفي مع إمكان اجتماعهما وهدو نوعان: أحدهما: يرفع أصل الطلب التكليفي بحيث لا يبقى معه تخيير وذلك كالحيفى ،والنفاس ،فإنهما يرفعان أصل الطلب في كل ما يشترط له الطهارة كالصلاة ودخول المسجد ومس المصحف وطواف الوداع لكنه لا يرفع ما تعلق بالذمة قبل ذلك وذكر الشاطبي أن فيه خلافا بين أهل الاصول وثانيهما: يرفع اختام الطلب كالرق والا نوثة بالنسبة لحضور صلة الجمعة والعيدين ،فإنها لا تجب عليهم ولو حضروا اجزأهم ذلك ونالوا الفضيلة معكونه ليس يحتم عليهم وهذا النوع قسمان (٢):

أحدهما: يرفع انحتام الطلب معبقا التخيير فيه لمن قدر عليه كالا مثلة السابقة .

والثاني: يرفع انحتام الطلب بمعنى أنه لا إثم على مخالفه وذلك كالحيض والنفاس قال الشاطبي: "وهوراجع لاصل الطلب وإن أمكن حصوله معه لكن إنما يرضع مثل هذا الطلب بالنسبة إلى ما لا يطلب به البته

<sup>(</sup>۱) انظر الموافقات للشاطبي (/٥٨٥-٢٨٧ وأصول الفقه لأبي زهرة

<sup>(</sup>٢) أنظر الموافقات للشاطبي (/٢٨٥-٢٨٧٠

كالصلاة ودخول المسجد ، ومس المصحف وما أشبه ذلك ، وأما ما يطلب به بعد رفع المانع فالخلاف بين الا صوليين فيه مشهور لا حاجة لنا إلىي ذكره هنا ، والدليل على أنه غير مطلوب حالة وجود المانع ،أنه لوكان كذُلك لا جتمع الضدان ، لا نُ الحائض سنوهـة من الصلاة والنفسا \* كذلك ، فلو كانت مأمورة بها أيضا لكانت مطأمورة حال كونها منهية بالنسبة إلى شي واحد ، وهو محال ، وأيضا إذا كانت مأمورة أن تفعل ، وقد نهيست أن تفعل لزمها شرعا أن تفعل وأن لا تفعل معا وهو محال . وأيضا فللا فاعدة في الا مر بشي الا يصح لها فعله حالة وجود المانع ولا بعـــد ارتفاعه ، لا نبها غير مأموره بالقضاء باتفاق " وهذا الذي ذكره \_رحمه الله- لا يسلم له إلا في مثل الصور التي ذكرها فقط وأما الصوم مثلا بالنسبة للحائض والتفساء فقد ثبت أنهن مكلفات به وهن منهيات عن فعليه مال الحيف والنفاس مأمورات بقضائه بعد ذلك ففي الحديث الصحيح أن امرأة سألت عائشة رضي الله عنها فقالت: "ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضى الصلاة فقالت أحرورية أنت قلت لست بحرورية ولكنى أسأل • قالت قال يصيبنا ذلك فنو مربقضا الصوم ولا نو مربقضا الصلاة قلاما النووي رحمه الله: " هذا الحكم متفق عليه أجمع المسلمون على أن الحائيض والنفسا ولا تجب عليها الصلاة ولا الصوم في الحال ، وأجمعوا على أنه لا يجب عليها قضاء الصلاة ،وأجمعوا على أنه يجب عليها قضاء الصوم " •

<sup>(</sup>١) انظر الموافقات للشاطبي ١/٥٨٨-٢٨٧٠

<sup>(</sup>٢) وهذا يدل غلى أن الطهارة من الحيض والنفاس بالنسبة للصوم من شروط الصحة والراد بالطهارة انقطاع المرا

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم في كتاب الحيف ، باب وجوب قضا الصوم على الماعف دون الصلاة ٤/٨٦ مع شرح النووي .

<sup>(</sup>٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٦/٤٠

### القسم الرابع: ما عدا السهب والشرط والمانع سا لا يتم الواجب إلا به:

١ - بيان المراد بهذا القسم:

هذا القسم لا يتوقف عليه وجود الواجب وإنما يتوقف عليه العلسم بوجوده فعلاً أوتركا والا صولييون بين ذاكر لهذا القسم وتارك له ،ومن تركه منهم اعتقد دخوله فيما مض ومن ذكره اعتمد على الفارق المذكور،

۲ - أنواع هذا القسم:
 وينقسم هذا القسم إلى نوعين:

النوع الا ول : ما تحتاج إليه العبادة لرفع الالتباس كمن نسي ملاة من الصلوات الخمس وجهل عينها فإنه يجب عليه أن يصليهن ليحسل له اليقين بأداء الصلاة المنسية ، وكمن طلق إحدى زوجاته ثم نسي عينها فيحرمن عليه جميعا تغليبا لجانب الحظر على خلاف بين أهل العلم في ذلك ،

النوع الثاني : ما تحتاج إليه العبادة لاستيفائها لما بينههامسن \_\_\_\_\_\_ التقارب كستر جميع الفخذ لا نه لا يمكن إلا مع ستر بعض الركبة ،وغسل

<sup>(</sup>۱) أنظر الإبهاج على المنهاج ١١٣/١ ،ونهاية السول ١٠١٠١٠/١ والمعتمد في أصول الغقه ٩٣/١، ٩٤ ، والمحصول جاق ٢ ص ٣٢٢٠٠

<sup>(</sup>٢) هو محمد حسين بن عبد الرحيم الطهراني الرازي فقيه إماميي توفي بأرض الحائر سنة ١٢٦١ هـ من كتبه الفصول في علمالا صول، والفصول الفرو به في الأصول الفقهية (أنظر ترجمته في الإعلام للزرگلي ١٠٤/٦ والفتح البين ١/٤٩/٣).

جميع الوجه لا يمكن إلا مع غسل يسير من الرأس ، وذكر بعض الا صوليين نوعاً آخر أطلقوا عليه إسم " المعد " وفسره بعضهم بقوله : "ما يعتبر وجوده وعدمه في حصول المطلوب مع بقا الاختيار معه على الفعل كتقسل الأقدام إلى الوصول إلى المشاعر . " " وقال آخر هو : " ما يقرب تأثير العلة في وجوب الواجب " والذي يظهر لي : أنه داخل تحت الاسباب فهو سبب عادى .

×

# البحث الثاني: في أقسام ما لا يتم الواجب إلا به باعتبار قدرة المكلف:

ذهب كثير من الا صوليين إلى أن ما لا يتم الواجب إلا به ينقسم (٣) بهذا الاعتبار إلى قسمين :

المذهب الا ول : أن المراد به المعجوز عنه مطلقا سوا كان ذلك

<sup>(</sup>١) انظر الفصول لابن دحيم المذكور ١/٢٦ ( مخطوط ) ٠

<sup>(</sup>٢) منتهى الوصول للسيد ميرزا ١/٢٨٤٠

<sup>(</sup>٣) أنظر المستصفى ٢١/١ ، وميزان الأصول للسرقندي ص ١٤١ ط١ سنة ٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م والمنتهى لابن الحاجب ص ٣٦ ، والمختصر معشر العضد ٢/٤٢٦ وبيان المختصر للأصفهائي ٣٦٩،٣٦٨/١ والروضة لابن قدامة ٢/٢١ معشر ابن بدران ، وشرح الطوخي على مختصر الروضة ٢/١٨٤١ (مخطوط مصور ) وسواد الناظرر ١/٢٨ (تحقيق أستاذي الفاضل د ، حمزة الفعر ) ، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ١٤ - ١٠١ ، والمسودة في أصول الفقر في معرف المعرف معرف المعرف المعرف

لتخلف القدرة الظاهرية (1) ، أو الحقيقية ، ومثلوا له بالقدرة والمراد القوة التي يحصل بها الفعل وتكون مقبارنة له وهي الحقيقية ،وبالا عضا ،وفعل الفير كحضور العدد الكافي للجمعة ،ونحو ذلك من الآلات والاسباب وهي التي تسمى بالقدرة الظاهرية فهذه الا مور إذا فقدت تحقق العجسز فصار المكلف غير قادر على فعل المقدمة (٢) ،وسيأتي قريبا الكلام على المثالين الا تعيرين .

المذهب الثاني: أن المراد بالمعجوز عنه إرادة الله تعالى لوقوع الفعل و لا نعل العبد لا يقع إلا بها ، ومثل الداعية على الفعل وهو العزم المصم عليه ، وقالوا: "لا يصح أن يقال احترزبه عن غيره ذلك من المعجوز عنه كسلامة الا عضا ونصب السلم ونحوهما فإن العاجز عنه لا يكون مكلفا بالا صل بلا نزاع لفقد ان شرطه ، وفي ذلك إحالة لصورة السألة فإن الكلام فيما إذا كلف بفعل وكان متوقفا على شي ، ولا قدرة له عليه بخلاف الداعية ونحوها فإن عدم القدرة عليها لا يمنع التكليف والالم يتحقق تكليف البتة فكل شرط للوجوب الناجز لا بد أن يكون مقدورًا للمكلف إلا ماقلناه "

<sup>(</sup>١) القدرة الظاهرية هي من شروط التكليف وتكون سابقة له وذلك كسلامة الالات والاسباب (انظر فتح الغفار لابن نجيم ١/٩٥).

<sup>(</sup>٢) أنظر المنتهى لابن الحاجب ص ٣٦ ، والمنتهي للآمدي ص ٣٦ ، والمسودة ص ٦٠ ، ونشر البنود على مراقي السعود ١/٠٧٠٠

<sup>(</sup>٣) أي عند المناقشة لهذين المذهبين انظرص ١١٦ من الرسالة ٠

<sup>(</sup>٤) انظر نهاية السول للآسنوي ١٩٨١، ٩٩، مع شرح البدخشي ، وشرح الطوخي على مختصر الروضة ١٤٨٢/١ ( مخطوط مصور) •

<sup>(</sup>٥) نهاية السول للا سنوي ١٩٨١ ، ٩٩ مع شرح البدخشي ٠

والمراد بالوجوب الناجز: ما يجب نعله مطلقا أي نإن مقتضى هذا الإطلاق أن يكون مقدورا للعبد إلا في هاتين الصورتين رارادة الله تعالى ،والداعية ، فإن التكليف يحصل مع العجز عنها ،وأما غيرهما فإن القدرة عليه من شروط الوجوب وهي لا يجب تحصيلها راتفاقا كما تقدم

وهذا الرأي الا خير فيه نظر ، لا نُ رارادة الله تعالى نوعان : إرادة شرعية ، وأُخرى كونية قدرية .

أما الا ولى: فمعلوم أنه تعالى يريد فعل المأمور وترك المحظور ولذلك أرسل الرسل ، وأنزل الكتب قال تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ﴾ فهو لا يأذن إلا بما يريده شرعا ، ولهذا قال ﴿ أُم لهـــم شركا \* شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ (٣) فهذا النوع مـــن الإرادة معلوم لنا .

وأما الثانية: فهي لا يعلمها أحد إلا الله وإنما تعرف من قبل العبد بوقوع أمارتها وهو المقدر كما قال تعالى: ﴿ وما تشا ون إلا أن يشا الله ﴾ وهذا النوع لا يجوز الاحتجاج به وقد رد الله على مسن فعل ذلك حيث قال: ﴿ سيقول الذين أشركوا لوشا الله ما أشركنا ولا آباو نا ولا حرمنا من شي كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون ﴿

<sup>(</sup>١) أي عد الكلام على أقسام الواجب باعتبار مقدمته أنظر ص ٥٥ من هذه الرسالة .

<sup>(</sup>٢) سورة النساء: ٦٤٠

<sup>(</sup>٣) سورة الشورى: ٢١٠

<sup>(</sup>٤) سورة التكوير: ٢٩٠

<sup>(</sup>ه) سورة الانعام: ١٤٨٠

نكيف يصلح بعد هذا أن تعلق بها الا حكام ، والاحتجاج ببقـــا التكليف مع العجز عنها لا يصح ، لا ننا مكلفون با تباع الإرادة الشرعية المعلومة لدينا بالكتاب والسنة والذين اشترطوا القدرة أرادوا أن المقدسة يسقط التكليف بها حال العجز عنها ،وما ذكره هو لا الا أثر له فـــي التكليف فلا فائدة في ذكره هنا .

<sup>(</sup>١) سورة التوبة : ١٢٠٠

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتاب الجهاد ، باب من حبسه العذر عن الغزو ٢) د ١٠ ٤ مع فتح الباري ٠

<sup>(</sup>٣) سورة آل عمران : ٩ ه ١٠

يبقى مع العجز عنها فالجواب أن المراد باشتراط القدرة في المقدسة أنه يسقط التكليف بها حال العجز عن تحصيلها \_ كما تقدم قريبا \_ فإذا لم يتحقق هذا الشرط بالعجز عنها فليست مرادة إذا بهذا القيد وهواشتراط القدرة . والذي حمل هو لا على هذا التفسير أن هذا القسم من المقدمة قال عينه الا صوليون من ذهب إلى هذا التقسيم أنه لا يدخل تحت قدرة المكلف ولا شي عكون كذلك ويبقى معه التكليف الاالارادة المذكورة والعزيمة وما عدا ذلك فهو مما يتوقف عليه الوجوب فيكون خارجا عن محل النزاع ، والجواب أن ما يتوقف عليه وجوب المقدمة يختلف عن ما يتوقف عليه وجوب الواجب الا صلى ، فإن الواجب المقيد لا يتعلق التكليف بـــه الا عند حصول شرطه فهو لا حق لشرطه (١)، أما الواجب المطلق فان وجوبه سابق على مقدمته وأيضا فقد تسقط المقدمة للعجز عنها ولا يسقط الواجب فيو عدى بدونها كما سيأتي قريبا وإذا بقي وجوب الواجسب مع العجز عن مقدمته صحت تسميتها مقدمة له ولو كانت معجوزاً عنها ساقطا وجوبها عن المكلف ،وإذا صح ذلك فلا معنى لصرف عدم القدرة عن المعجوز عنه مما سوى الإرادة المذكورة والعزيمة •

القسم الثاني: ما يدخل تحت قدرة المكلف كقطع المسافة في و المحب و والجمعة وغسل جزاً من الرأس مع الوجه في الوضوا ، وإساك جزاً من الليل في الصيام وهذا القسم هو المعني بالبحث في هذه الرسالة ، وقد تقدم ما قيل في معنى القدرة عند ابن الحاجب وبيان الصواب فيها •

<sup>(</sup>١) وذلك مثل اشتراظ البلوغ للتكليف فإنه لاحق له أي أن التكليف يقع عند حصول هذا المشرط ، ومثل حولان الحول على المال الذي بلغ نصابا ، ومثل الإستطاعة في الحج وغير ذلك .

والتقسيم بهذا الاعتبار هو طريقة الجمهور من الاصوليين •

### د فع الاعتراض عن هذا التقسيم:

يرى شيخ الاسلام ابن تيميه (٢) \_ رحمه الله \_ أن هذا التقسيم خطأ وأن الذهاب إليه غلط ، ووجه هذا الإعتراض : أن ما لا يتم الواجب إلا به إما أن يتوقف عليه وجوبه ،وما ذكروه من الا مثلة كالقدرة ،والأعضا وفعل الفير هي سا يتوقف عليه وجوبه أي فليع من هذه السألة ، ولهذا اختار التقسيم باعتبار التقييد والإطلاق للواجب دون التقسيم باعتبار القدرة ، فما لا يتم الواجب إلا به إما ان يتوقف عليه وجوب الواجب أو وجوده \_ كما تقدم \_ والقسم الا ول غير مراد في هذه السألة ،وله لذا قال: " وهذا التقسيم خطأ فإن هذه الا يتم الواجب الا به وما لا يتم الوجوب إلا به الوجوب والمقصود الفرق بين ما لا يتم الواجب الا به وما لا يتم الوجوب إلا به وهذا الذي ذكره شيخ الاسلام ابن تيميه هو مذهب جده مجد الدين ابي الهركات كما في المسودة (١) ،وقواعد ابن اللحام ،

<sup>(</sup>۱) انظر المحصول جدا ق ۲ ص ۳۱۷ ، والإحكام للآمدي ۱۰۷/۱ ، ۱۰۸، ۱ ، ومختصر ابن الحاجب معشر العضد حاشية السعد والسيد ۱۲٤٪۱ ، والمنتهى لابن الحاجب ايضا ص ۳۲ ، والمنهاج للبيضاوي معشر السبكي ۱۰۹/۱ ومعشرحي الاسنوى والبدخشي ۱۸۸۱ ، ۹۹، ومع شرح الحاربردى لوحة رقم ۱۷ ( مخطوط ) ولالمسودة ص ۲۰وغيرها .

<sup>(</sup>٢) انظر محموعة الفتاوى ٢٠/٢٠ ٠

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزا والصفحة .

<sup>(</sup>٤) أنظر المسودة ص ٢٠٠٠

<sup>(</sup>٥) انظر القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٤ - ١٠٤٠

#### منا قشة هذا الاعتراض:

(١) اشتراط القدرة في جميع أمور التكليف أمر متفق عليه بين علما المسلمين

قال القرطبي - رحمه الله - على قوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعما ﴾ سورة البقرة آية : ٢٨٦ ، هذا خبر جزم نص الله تعالى على أنه لا يكلف العباد من وقت نزول الآية عبادة مسن أعمال القلب أو الجوارح إلا وهي في وسع المكلف وفي مقتضى إدراكه وبنيته ، وبهذا اتكشف الكرب عن المسلمين في تأولهم أمر الخواطر " ثم قال في المسألة الخامسة : " اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعا في الشرع وأن هذه الآية آذنت بعدمه " ثم ذكر الخلاف عن ابسي الحسن الاشعري وجماعة من المتكلمين ( الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢ ٢ ، وقال الشيخ محمد بن الا مين الشنقيطي -رحمه اللـــه -تالمستحيل الذاتي اجمع العلماء على أن التكليف به لا يعلمهم شرعا لقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعمها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ ( سورة التغابن آية : ١٦) ونحــو ذلك من أدلة الكتاب والسنة " ثم مثل له بقوله : "كوجمود شريك لله سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا وكاجتماع النقيضين والضدين في شيء واحد في وقت واحد من جهة واحدة ( مذكرة أصول الفقه ص ٣٦ ، ٣٦ ) والذي يظهر أن حمل الآية على المستحيل الذاتى فيه نظر ، فإن الله سبحانه قد رفع الحسر عن الأعرج والأعسس والمريض في أن يجاهدوا بأنفسهم فقال تعالى ﴿ ليس على الاعسى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج \* ( ســـورة الفتح آية ١٧٤ ) أَى في ترك الجهاد ، ومعلوم أن رفع الحرج يعني رفع الإثم على الترك و معناه عدم الوجوب عليهم ، والجهـــاد بالنسبة لهو لا و ليس مستحيلا لذاته بل هو جائز الوقوع -عقلا-منهم كما حدث في قصة عبربن الجموح الانصاري رضي الله عنه ،

إلا طائفة قليلة ذهبت إلى القول بجواز التكليف بما لا يطاق وهــــم (١) محجوجون بنصوص الكتاب والسنة \_ كما تقدم \_ وقد تقدم أن الواجــب

وابن أم مكتوم فعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : أتى عمروبن الجموح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرأيت إن قاتلت في سبيل الله حتى أقتل أمشي برجلي هذه صحيحة في الجنة \_ وكانت رجله عرجا ً \_ نقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم فقتل هو وابن اخيم ومولى لهم قمر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كأني أنظر إليك تمشي برجلك هذه صحيحة في الجنة " ( الفتح الرباني لترتيب المسند ٣٣٣/٢٢، ٣٣٤) وأما الإستدلال بقصة أبي لهب من أنه مكلف بالإيمان وهو مستحيل منه لخبر الله عنه أنه من أهل النار فالخبر لا يعارض التكليف لا نه أخبر بمقتض علمه أنه يموت كافرا وقد استمسرت الدعوة له ولا مثاله بعد نزول هذا الخبر فكان في هذا معجسزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما يأتي من عند الله عالـــم الغيب والشهادة وليس فيه ما يوقع في الحيرة لهذه الا مة ،وأما الاستشهاد بأمره سبحانه للمصور أن يحيبي ما خلق فذلك مسسن باب التعذيب للإحماع على أن التكليف انقطع بالموت وما روي عن أصحاب الفترة ونحوهم فذلك قاصر عليهم مع الخلاف الدائسسر بين أهل العلم في ذلك وخلاصة القول أن ما لا يطاق هو غير المستطاع فعله سوا لذاته أولفيره -

(١) انظرص ٢٥، ٢٠، من هذه الرسالة .

المطلق هو : " ما لا يتوقف وجوبه على مقدمة وجوده " أي أنه لم يكسن مقيدا وجوبه بوجود مقدمته كالصلاة - مثلا - فإنها وأجبة وجوبا مطلقا بالنسبة إلى الطهارة وقد جعلت الطهارة من شروطها فمن عجز عنها لم يعتبر عاجزا عن الصلاة ولا تسقط الصلاة بذلك ولهذا قالوا عن من لم يستطع أن يتطهر بالما ولا يتيمم بالصعيد الطيب أنه يصلي على حسب حاله ولا إعادة عليه ، ولا تسقط عنه الصلاة وإن سقطت عنه المقدمة على القول الراجح عند أهل العلم، إذا علم هذا فإن ما اعترض به شيخ الإسلام ابن تيميه ومن تقدمه كأبي البركات \_ رحمهما الله \_ على الا صوليين الوجود في اعتبارهم القدرة المعجوز عنها من مقدمات / ليس وجيها لان المسراد باشتراط القدرة هنا إنما هو اشتراطها للمقدمة لا للواجب المطلق وقد تقدم فقل الإعفاق أو الاجماع على أنه لا يجب تحصيل مقدمة الوجوب كالنصاب للزكاة فكيف يسوى بين مقدمة يجب تحصيلها بقدر الإمكان وبين مقدمة لا يجب تحصيلها ، وفعل الفير هومقدمة وجود لا مقدمة وجوب حتى في الجمعة الجمعة المنافع ا بدليك عدم رفع الإثم عنه الغير الذي يتمبه الواجب ولا يسقط الإثم حتى يعمل المكلف ما في وسعه لا دا عدا الواجب من الا مربالمعروف وإن كان ذا سلطة تعين عليه إحضارهم شم إنها لا تسقط بل تصلى ظهـــرا عيند جمهور أهل العلم و من العلما عن قال هي ظهريوهها فلو كانت هذه المقدمة مقدمة وجوب لسقطت بعدم القدرة ولما وجب تحصيلها ،ولهذا قالوا عن المرأة المكلفة التي تجد زادا وراحلة ووجدت محرما ولم يسافسر معمها لا وا فريضة الحج إلا بأجرة وجب عليها دفع أجرة مثله لا أن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به كذلك قالوا عن الا عس يجد قائدا ولو بأجرة يجب عليه دفعها لحضور الجمعة والجماعة ،وكذلك جاهل طريق مكة وأمثلة ذلك

<sup>(1)</sup> انظر المفني لابن قدامة ١٠٩/١

كثيرة ستأتي في القسم الثاني من هذه الرسالة-إن شا الله تعالى- وأما الأعضاء فإن كان الوجوب قد تعلق بها مثل تعلميق الاكل والشهرب باليمين فمن ذهبت يده اليمني سقط عنه الوجوب وجازله الاكل بيساره م (١) لان الله تعالى يقول ﴿ فَاتقوا الله ما استطعتم ﴾ وفي الحديث: " راذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم " وبناء على هندا فالتمثيل بها غير وجيه من هذه الحيثية لا نها من شروطها الوجوب للواجب الا صلي • وما كان شرطا للوجوب لا يجب تحصيله اتفاقا ،أما إن تعلق بها وجود الواجب فقط كالمشى إلى الجامع لا داء فريضة الجمعة \_ مثلا\_ فإن الواجب لا يسقط إلا أن يتعذر وجود بديل من ركوب و نحوه كمن عجز عن المشي إلى الجامع فوجد من يحمله إلى الجامع بلا مشقة ولوباً جرة وجب عليه ذلك على ما مربيانه ومعلوم أن المراد بالقدرة هنا ما يشمل النوعين الظاهرة كسلامة الجوارح ونحوها وهي التي لا تكون الا سابقسة على الفعل ،والحقيقية وهي التي تكون مقارنة للفعل ( اي القوة التي يحصل بها الفعل ) فالا ولى هي : " مناط الا مروالنهي وهي المصححة للفعل " والثانية هي " التي يجب معها وجود الفعل" فكذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - ويدل قوله في الا ولي بأنها المصححة للفعل أنها لا تكون إلا كذلك ولعله يريد في الفالب والا فإن من شروط التكليسف ما هو شرط للإيجاب دون الصحة كالاستطاعة في الحج فلو تكلف العاجـــز فحج صح وتأدى به الواجب به

<sup>(</sup>١) سورة التغابن : ١٦٠

<sup>(</sup>٢) رواه البخارى في كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة ،باب الاقتداء بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ٢٥١/١٥٦ مع فتح الباري .

<sup>(</sup>٣) انظرص ١٢٢ من هذا البحث.

<sup>(</sup>٤) أنظر ميزان الأصول في نتائج العقول ٢٠١، ٢٠١، مع حاشية

المحقق د . عبد المك السعدى .

<sup>(</sup> ٥٠) انظردر عمارض العقل والنقل لشيخ الاسلام ابن تيميه ١٠/٠٠

### الباب الثانسي

# في حكم ما لا يتم الواجم، والا بمه

ويتكون من تمهيد، وأربعة فصول :

الفصل الا ول : في القول بعد م الوجوب مطلقا ٠

الفصل الثاني : في القول بالوجوب مطلقا .

الفصل الثالث : في القول بالتفصيل / والتوقف .

الفصل الرابع : في ذكر النتيجة التي تم التوصل اليها بعد المناقشة ،وبيان الراجح من الا توال مع ذكر

ما يوء يده من النصوص .

#### : مہید

تبين ما تقدم أن الواجب المطلق ، إما أن يتوقف وجوده على سببه ، أوعلى شرطه ، أو على انتفاء الموانع ، فهذه ثلاثة أمور ، والرابع : أن يتوقف العلم بتحقق الواجب على ما ليعن كذلك مما لا يمكن استيفاء الواجب الا معه إما لا لتباس أو مجاورة ، وقد سبق بيان كل واحد منها ، وبقسي الكلام في حكمها عند الا صوليين ، وهو محل البحث في هذا الباب .

وقد وقع خلاف شديد في حكم هذه القاعدة ،حتى قال الا مدي \_ رحمه الله \_ مع جلالة قدره ،وعلو منزلته في هذا الفن \_ : " وبالجملة فالمسألة وعرة ،والطرق ضيقة ،فليقنع بمثل هذا في هذا المضيق " ( ( ) وسيتض\_\_\_\_\_\_\_ مصداق ما قاله من خلال فصول هذا الباب \_إن شا الله تعالى \_ .

وبالتتبع لا قوال الا صوليين في هذه القاعدة وجدت أن لكل منها منحى خاصا ،وله جوانب يلتقي فيها بغيره ، لذا فقد رأيت أن أجمع هذه المذاهب في أربعة فصول ، فما كان منها مستقلا في رأيه ، ومنهجه خصصت له فصلا مستقلا ،وما كان منها ذا علاقة بغيره ، كأن يكون بمثابة النوع جمعتها في فصل واحد ثم جعلت لكل مذهب بحثا خاصا به ، شم أستخلص من هذه المذاهب ما تمخض عنه النقاش وساندته الا دلة مسل الكتاب والسنة ،والآشار المروية عن سلف هذه الا مة فجعلت ذلك في فصل مستقل ليكون بمثابة النتيجة لما دار في هذا الهاب من خلاف مينا أنه القول المختار والله المستعان ،والهادى الى سوا السبيل .

<sup>(</sup>١) الإحكام للآمدي ١/٩٥١٠

# الفصل الا ول

# في القول بعدم الوجود مطلقـــا

ويتكون من مبحثين:

السحث الا ول : في بيان حقيقة القول بعدم الوجوب مطلقا .

البحث الثاني : في ذكرأدلة هذا القول ومناقشتها .

# السحث الا ول : في بيان حقيقة القول بعدم الوجوب مطلقا :

قد يبدو هذا المذهب غريبا جدا ، لظهور التناقض بين القول بإباحة أو استحباب الوسائل ، والقول بو جوب المقاصد ، لأن الإباحة ، والاستحباب لاحتم فيهما ، والوجوب لاخيرة فيه (1) . هذا بالإضافيية والاستحباب لاحتم فيهما ، والوجوب الإجماع أو الاتفاق على وجوب التوصيل إلى أن من أدلة القائلين بالوجوب الإجماع أو الاتفاق على وجوب التوصيل إلى الواجب \_ كما سيأتي \_ إلا أنه مع هذا كله ثابت النسبة إلى أصحابه ، فقد نسبه الزركشي \_ رحمه الله \_ إلى المعتزلة ، والشافعية (٢) ، وقيال لا ننكر مينا وجه القول بهذا المذهب عند أصحابه \_: " واعلم أننا لا ننكر ون الصلاة تقتضي الطهارة بالدلالة ، وإنما ننكر كونه من حيث الصيف مقتضية له ، وقد قال أصحابنا : إن الصلاة بصيفها تدل على الدعاً فقط ، وما زاد على الدعاً ثبت بالدليل الشرعي لا من جهة الصيغ (١٤)

<sup>(</sup>۱) ولا يعترض بالخيرة الموجودة في الواجب المخير فإنهاليست مطلقة وقد سبق تفصيل القول في ذلك عند الكلام على أقسام الواجيب في الباب الا ول م انظر ص ٣٧ من هذه الرسالة .

<sup>(</sup>٢) أنظر البحر المحيط ١/٠٧ ، ٧١٠ (مخطوط مصور) .

<sup>(</sup>٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب كونها .

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه والجزء والصفحة •

ولعل هذا التوجيه هو السبب الذي جعل الشيخ عبد العلي الانصاري يقول: "والظاهر أن النافيين لا ينكرون هذا بل إنما أنكروا الوجوب صريحا فالنزاع لفظي " فواتح الرحموت ١/٦٦ مع المستصفى وإلى كونه نزاعا لفظيا مال الاستاذ محمد سلام مدكور في كتابه مباحث الحكم عند الاصوليين ص ٩١٠

وهذه النسبة ليست على عمومها فإن من المعتزلة كأبي الحسين البصري (1) وكثيرا من الشافعية كالرازي والهيضاوي والغزالي ،والا سنوي وغيرهم (7) يرون الوجوب مطلقا ،والمشهور عن بعض الشافعية القول به في اللـــوازم العقلية فقط دون العادية والشرعية (7) عن القاضي عبد الجبار ما يفيد مخالفته لهذا المذهب فإنه قال في مسألة إيقاع الطلاق على امرأة من نساعه بعينها ثم تذهب عليه عينها • "الاقوى عندي أن تحرم الكل لان التحريم قد كان تعين فلا يو من إذا استمتع عندي أن تحرم الكل لان التحريم قد كان تعين فلا يو من إذا استمتع بواحدة منهن أن تكون هي المطلقة " (3)

إذا تبين هذا ،فإن الخلاف هنا حقيقي وليس لفظيا ،لان قول الزركشي في شأن الصلاة ("تدل على الدعاء فقط ،وما زاد على الدعاء ثبت بالدليلل ألم يجب الشرعي لا من جهة الصيغ "(٥) أي ثبت بدليل شرعي آخر لولاه لم يجب يدل على أن الذي يجب بالدليل هو الواجب فقط ويوء كد هذا بالسوء الله الذى أورده ،وقال عنه لم أر من تعرض له وهو: "أن ذلك الشرط هلنصفه بالندب لائه طريق إلى تحصيل أمر واجب أو بالا باحة "(٦) م قسال:

<sup>(</sup>۱) انظر المعتمد ۹۳/۱ - ۹۸۰

<sup>(</sup>٢) انظر المحصول جرا ق ٢ ص ٣١٨،٣١٧ والمنهاج للبيضاوي ١٩٧٨، ١٠ . ١٩٧٨ مع شرح الا سنوي وحاشية المطيعي ،والمستصفى ١٩١/١ ، ٢٢٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر المستصفى للفَزالي ١/١٨ ، وتخريج الفروع على الا صول للزنجاني

<sup>(</sup>٤) المعتمد ٩٧/١ والمتبصرة للشيرازي ص٩٠٠٠

<sup>(</sup>ه) البحر المحيط ١/ ٧٠ ، ٢١٠

<sup>(</sup>٦) المصدرنفسه ٧١، ٧٠/١ (مخطوط مصور) ٠

"ويشبه أن يكون على الخلاف في استحباب النذر ،واباحته "(۱) فهدا السوال وما أورده جوابا عليه يجعل الخلاف في محل النزاع : وهدو الدلالة الإلتزامية أو التضمنية ، لا نُ كلامه هذا ينطبق على الشرط الشرعي فقط، لكنه أورده مورد التمثيل فيشمل الجميع - وما يواكد أن الخلاف حقيقي استدلالهم : بالبراءة الاصلية ، فإن من المعلوم أن صاحب هذا الدليل لا يقول بالوجوب ، لا بالمطابقة ، ولا بالتضمن ، ولا بدلالة الالتزام ، بل إن النظر في جملة أدلتهم يرشد إلى هذا ، لذلك صدر الغزالي كلا مده على هذه القاعدة بقوله : " اختلفوا فيما لا يتم الواجب الا به هل يوصف بالوجوب؟ " وقد صح شيخ الاسلام ابن تيميه - رحمه الله - بأن : ومثله قال الآمدي . وقد صح شيخ الاسلام ابن تيميه - رحمه الله - بأن : "ما يواد دي به الواجب لا يفتقر إلى إيجاب ولا إلى إباحة ، بل يكني أن لا يكون منهيا عن الإمتثال به " وسيأتي أنه يريد ما عدا الشرعيات مدن

<sup>(</sup>۱) البحر المحيط ۲۱، ۲۰ ( مخطوط مصور ) والخلاف في النذر أيص ويتحريمه وكراهته ، (أنظر سبل السلام ۱٤٤٧، ١٠٤٨ ) الم المراهب المراهب المراهب المراهب المراهب المراهب المراهب المراهب المراهب النذر أن النذر قد ورد النهي عنه وبناء على الخلاف في دلالة النهي على ضده هل هو أمر بضده فيكون واجبا او مستحبا او لا فيكون مباحا، فمن قال بالوجوب حرم النذر ،ومن قال بالاستحباب كرهه ومن قال بالإ باحة أما من قال بأن النذر مستحب فوجهه أن الله اثنى على المومنين

<sup>(</sup>٢) ومن نسب هذا القول إلى المعتزلة مجد الدين أبو البركات ابن تيميه في المسودة ص ٦٠، ،وذكر الطوفي في شرح مختصر الروضة ما يفيد موافقتهم للقائلين بالوجوب انظر شرح مختصر الروضة ص ١٤٨٢ مخطوط مصور ٠

<sup>(</sup>٣) المستصفى ١/١١٠ (٤) الإحكام للآمدي ١/٢٥١٠

<sup>(</sup>ه) مجموعة الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيميه ٢٠١/٢١ ، وانظرالفتاوى الكبرى المصرية له ٢٠ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ٠

وهذه الجملة تصور لنا حقيقة هذا المذهب ، لا أن اصحابه لا يرون ترك الواجب بل يقولون بوجوب التوصل إليه بتلك الوسائل إلا أنه معهذا يرون أن هذه الوسائل باقية على الاصل وهوالإباحة حين التوصل بها إلى الواجب، قال القاضي طلاء الدين الكتاني (١) بعد أن ذكر سألة اشتباه الا خت أو الزوجة بالا جنبية أو الميتة بالمذكاة وأنه "لا يباح أكل واحدة من الشاتين . الخ "(٢) وأن تحريم إحداهما بالا صالة والا خرى بعارض الاشتباه قال: " وقيل تباح المذكاة ، والا جنبية لكن يجب الكف عنهما وهو تناقض بلا أن حقيقة قولنا يباح الشيء ويجب الكف عنهما وهو تناقض بلا أن حقيقة قولنا يباح الشيء ويجب الكف عنه يباح ويحرم إذ لا معنى للحرمة إلا وجوب الكف ، ولعل هذا القائل يعني أن المذكاة والزوجة مباحان في نفس الا مر ، وأن تحريمهما عرضي يعني أن المذكاة والزوجة مباحان في نفس الا مر ، وأن تحريمهما عرضي وتحريم الا خريين أي الا خت والميتة ثابت في تفس الا مر موبو (أصليي) في تنقيد في نالخلاف إذاً لفظي " وذكر الشيخ مظفر التبريزي في تنقيد في تنقيد في تنقيد في تنقيد في تنفس الا أمر ، وأن تعريمها في تنقيد في تنفس الا أمر أواً لفظي " " وذكر الشيخ مظفر التبريزي في تنقيد في تنفس الا أمر فهو والمنته في تنفس الا أمر فهو والمنته في تنفس الا أمر فهو والمنته في تنفس الا أمر فهو والمنت في تنفس المؤلف إذاً لفظي " " وذكر الشيخ مظفر التبريزي في تنقيد في تنفس في تنفس الا أمر في تنقيد في تنفس في تنفس الونوبة في تنفس في تنفس المؤلف إذاً لفظي " " وذكر الشيخ مظفر التبريزي " في تنقيد في تنفس في تنفيد في تنفس في ت

<sup>(</sup>۱) هنو عصلا الدين علي بن محمصد بنن علي بن عبد الله بن ابي الفتح بن هاشما الكناشي العسقلاني العنبلي كان فاضبلا متواضما ديناً عفيضا تصوفي سمستنة / ٢٧٦ه وقيل / ٢٧٧ه وهو الراجح ( ائظمار شاذرات الذهب ٢٤٣/٦ ) وسنواد الناظلار ١٣٠/١)

<sup>(</sup>٢) سوادرالناظر ١/٨٦

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>٤) هو الشيخ أمين الدين مظفر بن أبي الخير بن اسماعيل بن على الواراني التبريزى من تصانيفه التنقيح في أصول الفقه • كان من أجل مشايخ العلم في ديار مصر فقيها أصوليا عابدا زاهدا ولد سنة ٨٥٥ه ، وتوفي سنة ٢٢١ه بشيراز • انظر طبقات الشافعية ٢٦١ه • ١٥٦/٠

أن ذلك " غلط نشأ من توهم أن الأحكام صفات للا فعال والمحـــال استمدادا من قاعدة التحسين و التقبيح وقد بان بطلانها فلا معنى لكون المرأة حلالا إلا أنه حل وطواها بمعنى أنه لا حرج على فاعلمه فالجمع بينه وبين التحريج بوطئها متناقض بل هما طرفان أحدهما أصلا بعلمة الاُ جنبيــة والا خرى تبعا بعلة الاشتباء فإذاً الاختلاف في العلمة لا في الحكم " وللشيخ مجد الدين أبي البركات ابن تيميه توجيه آخرفي هذه المسألة فهو يرى أن الواجب له معنيان : " احدهما: الطلب الجازم ، والثاني المعاقبة والذم على الترك : قال "والوجوب عند الجمهور من أصحابنا وغيرهم يتصور بمجرد القسم الأول " ويرى أن وجوب هذه اللوازم طلبس و ليس عقابيا بمعنى أنه غير معاقب على تركمه قال: " وعلى هذا فقول من قال: يجب التوصل إلى الواجب بما ليس بواجب صحيح ليس كما أنكره أبو محمد متابعة للفزالي وغيره " ويو كد هذا بقوله: " وقد يقال أيضا : هذه اللوازم تجب وجوبا عقليا لا وجوبا طلبيا ولا علىابيا فإن هذا نوع ثالث كما يجب لمن أراد الاكل تحريك فمه ،أو لمن أراد الكلام تحريك آلته فهذا وجوب عادي لا شرعي ،وهذا الوجوب لا ينكره عاقل ،كما أن الوجوب العقابي لا يقوله فقيه ، يبقى الوجوب الطلبي - وهو محل النزاع - وفيه نظـــر ويشبه أن يقول : هو مطلوب بالقصد الثاني لا بالا ول" فظهر بهدا

<sup>(</sup>١) قوله "الا خرى " هكذا في الا صل ولعل الصواب "الآخر "بالتذكير،

<sup>(</sup>٢) تنقيح محصول ابن الخطيب في أصول الفقه ١٨٢/١ (دراسية وتحقيق د ٠ حمزة زهير حافظ ) وقوله : " أحدهما أصلا " هكذا في الأصل والتقدير "حرم " ومعناه تحريما أصليا ٠

<sup>(</sup>٣) المسودةني اصول الفقه ص ٢١٠

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه والصفحة •

<sup>(</sup>٥) المصدرنفسه والصفحة -

أن القول الأخير ضعيف عنده وأن مذهبه القول بالوجوب الطلبي بمعنى (1)

أنه غير معاقب على تركه فليس هو إذاً وجوبا شرعيا عنده فصار متغقا مع أصحاب هذا المذهب في المعنى ولهذا صحح العبارة المتقدمة على هذا النحو وقد نبه الطوفي على قول ابن قدامة في هذه العبارة أنه تناقض ، فنفسس أن يكون فيها تناقض لان شرط التناقض اتحاد الجهسة وهي هنا غيسر متحدة فإن قوله: "يجب" المراد حين توقف الواجب الأصلي عليه وقوله "ما ليس بواجب "أي قبل توقف الواجب عليه فهوبيان للحال التي وقسع الانتقال عنها "، وهذا التوجيه هو الصوب ان شاء الله له ما قالسه مجد الدين أبو البركات .

وهذا الذى ذهب اليه مجد الدين هو ما أخذ به شيخ الا سلام المن تيميه كما تقدم نقل ذلك عنه و الا ان شيخ الاسلام يرى ان الوجوب فيها عقلي بينما يراه المجد طلبيا والنتيجة عندهما واحدة وهي عدم العقاب على الترك والخلاف في اللفظ اذ هو عقلي عندهما وانما يسميه المجسد طلبيا بينما يسميه شيخ الاسلام عقليا ٠

<sup>(</sup>۱) والدليل على ان مراده بالطلبي العقلي قوله: " وسا يوضح الفرق بين الوجوب الطلبي والعقابي: ان من قال: " يجب بالعقل توحيد الله وشكره ،ويحرم به الكفر والزنا والطلم والكذب " لا يلزمه ان يقول يعاقب عليه في الآخرة للنصوص السمعية وإن كان تاركا للواجب وفاعلا للمحرم " ( المسودة ص ٦٢) وعليه فيكون اعتراضة على القول الأخير من حيث التقسيم الثلاثي لا نه يرى أن العقلي والطلبي بمعنى واحد .

<sup>(</sup>٢) انظر شرح الطوفي على مختصر الروضة ص١٤٧٩ (مخطوط مصور) ٠

<sup>(</sup>٣) أي في هذا البحث. انظر ص ١٣١ من هذه الرسالة.

وهذا المنحى في توجيه الحكم على هذه المقدمة هو السبب الرئيسي الذي حمل أصحاب هذا المذهب على التصريح بعدم الوجوب إذ لامعنى لعدم العقاب على الترك إلا الإباحة أو الندب •

\*

# السحث الثاني: في أدلة هذا الفريق ومناقشتها:

وقد استدل هذا الفريق من العلما على ما ذهبوا إليه من القول بعدم وجوب ما لا يتم الواجب إلا به مطلقا بالا مور الاتية:

ا ـ البرائة الأصلية حيث قالوا الا صل برائة الذمة فلا ينتقل (٣) عنه إلا بناقل شرعي ولم يوجد ، فيبقى على مقتضى الاصل وهو عدم الوجوب، والجواب: أن كون مقدمة الواجب المطلق باقية على هذا الاصل

ممنوع من وجهين :

الوجه الأول : أن هذه المقدمة على نوعين ؛ أحدهما : شرعبي ، والآخر غير شرعي • ( ؟ ) عقلي أو عادي ) ، فما كان منها شرعيا ،

- (١) أي في جعل الوجوب وجوبا عقليا أو طلبيا لا عقابيا على قول مجداله ين
  - (٢) أي والندب لا بد فيه من دليل ولا دليل فبقي على الاصل وهــو آلاِ باحة وسيأتي في الفصل الثاني تحقيق الكلام على مذهب ابن تيميه •
  - (٣) هذه قاعدة فقهية حيث قال الفقها ": " أن الذمم خلقت بريئة غير مشفولة بحق من الحقوق " انظر شرح القواعد الفقهية للحموى المصرى ٩/١ ه والاشباه والنظائر لابن نحيم الحنفي ص ٦٢ ، والاشباه والنظائر للسيوطي ص٣٥٠ وللاستشهاد بهذه القاعدة أنظر الفصول لابن دحيم الامامي ١٨٩١ ( مخطوط ) ، وأصول الفقه لحمد ابو النور زهير ١٢٤/١٠
    - (٤) وهو ما جعله الشارع سببا أو شرطا لواجب بدليل مستقل أومصرها به في دليل الواجب الاصلي كجعل الطهارة شرطا لصحة الصلاة •

بأن ورد الدليل الصحيح على جعلها أسبابا ،أو شروطا للواجب المطلق ، فإن هذا الدليل هو الناقل الشرعي عن هذا الأصل ، فلا يقال بعد هذا ببقا وهذه المقدمة (أى الشرعية ) على أصل البراءة ، لا نه يلزم منه تعطيل ذلك الدليل وهو منوع .

فإن قيل إن جعل هذا النوع شرطا ،أو سببا من الشارع لا يدل على وجوب تحصيله ،وإنما يدل على أن الواجب يجب عند حصوله ، أجيب عن ذلك بأنه إنما يصح هذا لو كان الوجوب مقيدا بها و نحن نشت سرط في وجوب تحصيل هذه المقدمة أن يكون الواجب مطلقا .

وقد يرد هنا ما قاله بعض الا صوليين من أن الدلالة على وجوب المقدمة الشرعية إنما هي بالدليل الخارجي لا بدلالة دليل الواجب الاصلي ، وقد ذكرنا هنما ان الناقل عن "قاعدة البرائة "هوالدليل الخارجون فيكون هوالدال على وجوب المقدمة ، والجواب : أن هذا الدليل دل على لزوم فعلها إذا أريد فعل المشروط سواء أكان المشروط واجبا أم مندوبا ، فصار بذلك بمنزلة اللوازم المقلية والعادية لا سبيل إلى انفكاك أحدهما عن الآخر شرعا بلا عذر شرعي فأما كونها واجبة أومندوبة فهي تابعة للمشروط في حكمه وليس لهذه التبعية معنى سوى الاشتراك في دلالة دليل المشروط .

فإن كان غير شرعي (بأن كان عقليا أوعاديا) فإن الدلالة عليه من دليل الواجب الأصلي التزامية وهي دلالة لفظية عند بعض الاصوليين وعقلية

<sup>(</sup>١) وسيأتي مزيد ايضاح لهذا عند الكلام على مذهب الواقفية، انظر ص٢٢٤٠٠

<sup>(</sup>٢) سيأتي مزيد بحث في هذا القول عند الكلام على مذهب الواقفية -

<sup>(</sup>٣) سيأتي مزيد بحث في هذا القول عند الكلام على مذهب القائلين بالوجوب فيما عدا الشرط الشرعي • انظر ص ٢١٧٠.

عند آخرين ،وهي دلالة اللفظ على لا زم مسماه الخارجي ، والصواب أنها لفظية وذلك ظاهر من تقسيم الأصوليين للدلالة اللفظية ،وإذا كان كذلك فالذي أخرجها عن هذا الاصل هو دليل الواجب نفسه ،وذلك لاستحالة انفكاك المقدمة العقلية أو العادية عن الواجب الذي جائمصرها به (٢) ، وبهذا يكون دليل الواجب الأصلي هو دليل وجسوب المقدمة لا قتضائه إياها ،وإذا فلا وجه للقول ببقاء المقدمة على هذا الأصل

الوجه الثاني: ان الإجماع قد انمقد على وجوب التوصل الى الواجب \_ كما قال الا مدي وغيره \_ ولا يكون ذلك الا بفعل ما يتمكن به من أدائه من المقدمات المقدورة التي توقف وجوده عليها والإجماع دليل شرعيس فهو صالح للنقل من هذا الاصل .

٢ - أن مقدمة الواجب مسكوت عنها مواله المقصد دون أن يتعرض لوسائله بنفي ولا اثبات بأ بي نوع من أنواع الدلالة فيبقى على ظاهره ، لان إدخال الوسائل في الحكم على هذا الوجه تحميل للفظ بما لا يحتمله ظاهره وذلك منوع.

<sup>(</sup>۱) انظر تقريرات الشربيني على شرح الجلال ۱۹۳/۱ ، وشرح المنار لابن ملك ص ٧٤ه و مجموعة الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيميه ١٦٩/٢٠٠

<sup>(</sup>٢) انظر شرح الطوفي على مختصر الروضة ١٤٨٠/١ ( مخطوط مصور) ٠

<sup>(</sup>٣) سيأتي بيان وجه ترتب هذا على القول بعدم الوجوب قريبا ·

<sup>(</sup>٤) انظرالا حكام للامدى ١٥٨/١ ، ١٥٩ ، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٤٤/١ ، ٢٤٦٠٠

ه) انظر شرح الجلال على جمع الجوامع ١٩٣/١،١٩٤٠

ويستشهد لهم بقوله صلى الله عليه وسلم: "وما سكت عينه فهو عفو" (١) والجواب على هذا أنه في معنى الحجة الا ولى ،وهو منوع إلا إذا أريد بقولهم: "مسكوت عنها " دلالة المطابقة فسلم ،ولم يقل بهيا أحد وعليه يكون الخلاف لفظيا (٢) ،لان الدلالة المدعاة هي دلالية الإلتزام . وهي إحدى الدلالات اللفظية (٤) وإن كانت عقلية عند البعض لكون الدلالة عليها من اللفظ غير صريحة ،وبهذا أجاب جماعة من الاصوليين (٥) ويو يد القائليسن بالوجوب بطريق الدلالة الإلتزامية قوله تعالى : ﴿ مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الا رض ﴿ (١) فإن لا زم النفور في سبيل الله عدم التثاقل عنه إلى الا رش فلو لم يكن هذا الخطياب والا على وجوب لا زمه وهو عدم التثاقل لما حسن الإنكار والتوبيخ لا نه يكون

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود في كتاب الأطعمة ،باب ما لم يذكر تحريمه ٢٥٤/٣ والترمذي في باب ما جاء في لبس المفراء من أبواب اللباس ٢٢٩/٢ مع عارضة الاحوذي . قال الحاكم حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي (انظر المستدرك مع تلخيصه للحافظ الذهبي ١١٥/٤)

<sup>(</sup>٢) انظر فواتح الرحموت ١/٥٥، ٩٦، مع المستصفى للفزالي ٠

<sup>(</sup>٣) انظر تقريرات الشربيني على شرح الجلال ١٩٤/١، ١٩٥٠

<sup>(</sup>٤) انظر شرح الكوكب المنير ١٢٦/١ ،١٢٧٠

<sup>(</sup>ه) انظر فواتح الرحموت ١/٩٥، ٩٦، مع المستصفى للفزالي ، وتقريرات الشربيني على شرح الجلال ١٩٤/١ ، ١٩٥، مع حاشية البناني وغيرهما .

<sup>(</sup>٦) سورة التوبة : ٣٨ ، ٣٩٠

حينئذ قبل التكليف وهو غيروا رد فلما وقع ذلك تبين دخول في الطلب بهذه الدلالة (٢) أي دلالة الالتزام) وبهذا ،وماتقدم في الحجة الا ولى يسقط الاستدلال بهذه الحجة على ما ذهبوا إلي من القول بعدم الوجوب مطلقا .

٣ - أن من شأن الواجب أن يعاقب على تركه فلما كانت مقدمة الواجب المطلق لا يعاقب على تركها دل ذلك على أنها غير واجبات فان من ترك الحج أوالجمعة لم يعاقب على ترك المشي اليهما ولكات يعاقب على ترك المشي اليهما ولكات يعاقب على تركها فقط .

وقد أُجيب عنه بجوابين:

أحدهما: أنه معاقب على تركها كما أنه مثاب على فعلها مثل الواجب الأصلي (٤) وقال ابن قدامه \_رحمه الله \_" ومن أنبأكم ان ثواب القريب إلى البيت في الحج مثل ثواب البعيد وأن الثواب لا يزيـــــــ بزيادة العمل في الوسيلة ، فأما العقوبة فإنه يعاقب على ترك الوضو والصوم ولا يتوزع على أجزا الفعل فلا معنى لاضافته إلى التفصيل (٥) مــع ما ترك من عسل جـر من الراس في الوضو، وصوم جز من الليل مع النهار .

<sup>(</sup>١) أي قبل التكليف المتحتم٠

<sup>(</sup>٢) وتفصيل الكلام على هذه الاية في الفصل الرابع من هذا الهاب أنظر ص ٢٥٩

<sup>(</sup>٣) انظر شيح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٤٥،٢٤٤/١ ، ٢٤٥٠ والإحكام للآمدي ٩/١ وغيرها .

<sup>(</sup>٤) انظر روضة الناظر ص ٣٣، ٣٣ وشرح الكوكب المنير ١/٨٥٣٠

<sup>(</sup>٥) روضة الناظر مع نزهة الخاطر ١٠٩/١

قال ابن بدران : " ويشهد لمثل هذا ما في الصحيحين من حديث أبي موسى عبدالله بن قيس مرفوعا " اعظم الناس أجرا أبعدهم فأبعدهم ممشى " الحديث فهذا يدل على أن الثواب يزيد بزيادة العمل في الوسيلة ،وأما العقاب فإنه لا يعاقب على جز منه لترك الاصل وجز لترك الوسيلة " وهذا الجواب لا تثبت به الدعوى إلا إذا قيل بأن ما يثاب على فعلــــه يعاقب على تركه مطلقا ولا قائل به ،فإن المندوبات يثاب على فعلم ـــا ولا يعاقب على تركها ،وأما كون العقاب لا يتوزع على اجزا الفعل فإن القائلين بوجوب المقدمة والقائلين بعدمه لا يقولون بأن مقدمة الواجب جزئ منه بــل هي غيره ولكن يتوقف عليها في وجوده أو العلم بوجوده ،وقد بين الطوفي في اعتراضه على هذه الحجة بأنها مبنية على تقدير الانفكاك بين الواجب ومقدمته وهو محال في العادة " لا نُ الفصل بين حد الرَّاس والوجه ،والليل والنهار تحقيقه بحيث يمكن استيعاب كل واحد منهما بحاله دون جزئ من مجاوره مما لا قبوة للبشر على تحقيقه وإذا كان محالا في العادة جاز أن يلزمه محال عادي وهوعدم التوصية بتركه فيكون عدم التوصية بتركسه محالا لا زما لمحال . . . أو يقال: الواجب شرعا على وزان الواجب عقلا ، وكما أن الواجب عقلا تارة يكون وجوبه لذاته ،وتارة لفيره فكذلك الواجب شرعا تارة يجب قصدا بالنظر إلى نفسه وتارة يجب تبعا بالنظر إلى غيره وما لا يتم الواجب إلا به من هذا التفصيل فإن غسل جزَّ من الرأس ونحوه ليس

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب الصلاة باب فضل صلاة الفحر في جماعة المهاري المعاري ، ورواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة ه/١٦٧ معشر النووي ، ولفظ الحديث للبخاري .

<sup>(</sup>٢) نزهة الخاطر شرح الروضة ١٠٩/١

<sup>(</sup>٣) " تحقيقة " هكذا في الاصل والطاهر أنها زائدة ال الكلام بدونها مستقيم .

واجبا بالقصد بل تبعا لفسل الوجه ما لم يتحقق غسله رالا به فإذا أمكن استيعاب غسل الوجه بدونه انتفت الجهة التي من أجله وجب وجب وعاد رالي جهته الأصلية وهي عدم الوجوب وحينئذ يكون عدم وجوب بتقدير الانفكاك محل وفأق خارجا عن محل النزاع لائه حينئذ غير واجب وإنما الكلام فيما لا يتم الواجب إلا به ما دام كذلك " (١) ومعنى جواب الثاني : أنه متى ما قدر الانفكاك بين الواجب ومقدمته خرج عن محل النزاع لا ننها تكون حينئذ غير واجبة .

انه یجوزعقلا التصریح بعدم وجوب المقدمة كأن یقول أوجبت علیك غسل الوجه دون ما زاد علیه ،ولو كانت واجبة لما جاز دلك (۲) "لانه یتاقش الحكم بكون الواجب مستلزما لوجوبه "٠")

والجواب أن جواز التصريح بعدم وجوب المقدمة ممنوع ، لا أن بين الواجب ومقدمته من التلازم ما لا يمكن معه انفكاك احدهما عن الاخسر سوا كان هذا التلازم عقليا أم عاديا ، أم شرعيا ، وإن جوز ففي مقدمات الصحة لا الوجود وتكون بذلك قد خرجت عن محل النزاع فلم تكن حيئذ مقدمة له (أي شرطا) ، أما مقدمات الوجود فلان التصريح بعدم وجوبها من لا زمه القول بجواز ترك الواجب وهو باطل (ع) ، فدل ذلك علسي أن

١) شرح الطوفي على مختصر الروضة ص ١٤٨٠ (مخطوط مصور) ٠

<sup>(</sup>٢) انظر الإحكام للآمدي ١٥٩/١ ،ومختصر ابن الحاجب معشر العضد وعاشيتي السعد والسيد الجرجاني ٢٤٤١ ،٥٤٦ ،وفواتح الرحموت المختصر الأصفهاني ١/ ٢٧١ وفيرها .

<sup>(</sup>٣) بيان المختصر للاصفهاني ١/١٧١٠

<sup>(</sup>٤) انظر المصادر السابقة عدا الا خير٠

المقدمة وإن كان وجوبها تبعيا فإنها جارية مجرى الواجب الاصلي في عدم جواز التصريح بعدم الوجوب •

والمثال المضروب (وهو قسولهم: أوجبت عليك غسل الوجه دون ما زاد عليه ) خارج عن محل النزاع ، ران تصورت القدرة على الإتيان بالواجب دون المقدمة وحينئذ لم تكن بالنسبة اليه مقدمة للواجب، ولهذا قال كثير من الأصوليين في القدر الزائد على المواجب غير المقسدر: إن الواجب هو أدنى قدريتاًدى به الواجب فقط أما الزائد على ذلك فليس بواجب .

والمثال المذكورغير صحيح في صورته ، فإن الواجب هو غسل الوجه دون ما زاد عليه فأما الزيادة التي يفعلها المتطهر من غسل جزء من الرأس فلتوقف العلم بتمام فعل الواجب عليها .

ان الآمر كثيرا ما يذهل عن العقد مات فيمتنع تعلق طلبسه
 (٣)
 بها ،لاستحالة إيجاب الشيئ مع الذهول عنه .

<sup>(</sup>١) انظر فواتح الرحموت ١/١١ مع المستصفى ٠

<sup>(</sup>۲) انظر الاحكام للامدى (/۹٥١ والتمهيد لا بي الخطاب ١/٢٦٦-، ٣٣٠ ،والمحصول ج١ ق ٢ ص ٣٣٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٤٦، ٢٤٦، ونهاية الوصول الى علم الاصول لابن الساعاتي ١٦٩/١ (تحقيسق سعد السلمي )، وبيان المختصر للاصفهائي ٢٢١/١ (بتصرف يسير).

<sup>(</sup>٤) انظر البرهان ٢٥٨/١ ، ولا لمصادر السابقة نفسها والجز والصفحة .

والجواب على ذلك من وجوه:

ألوجه الاول: أن مقدمة الواجبانكانت شرعية امتناع الذهولعنها لاستحالة الذهول على الشارع ووقوع التلازم بين الشرط والمشروط بحيث لايخفى على السامع فإذا قال حجل شأنه \_ (أقيموا الصلاة )انصرف الذهان إلى الصلاة الشرعية وهي لا تكون إلا بشروطها ،ولهذا ذهب امام الحرمين إلى ان الدلالة على وجوب الشرط الشرعي من دليل الواجب تضمنيه ، لا نها صارت بدليل الشرطية كالجز من الواجب \_ كما سيأتي بحث ذلك عند الكلام على مذهب القائلين بالوجوب في الشرط الشرعي فقط \_ (1)

الوجه الثاني: أن المقدمة العقلية نوعان:

أحدهما: ما كان منها نقيضا للواجب منافيا لماهيته (٢) فهدا لا يمكن الذهول عنه بوجه من الوجوه ككون الاثر بالقيام أمرا بترك القعود .

وثانيهما: ما كان مستلزما لمنافاتها فهذا النوع يمكن الذهول عنه إذا كان الخطاب من البشر ،والسكوت عنه من الباري من حيث التفصيل لا لإجمال وذلك لحكم جليلة منها تعدد الوسائل واختلافها رحمة بالمكلفيين لا ختلاف قدراتهم فكل مكلف على قدر طاقته العقلية والجسدية والعلميسة وذلك مثل الواجب المخير فإن الواجب فيه واحد لا بعينه إلا أنه في أشياء محصورة والمقدمة غير محصورة العين ولكنها محصورة الصفة وهي أن يتأتسى بها الواجب بالشروط المعتبرة للعمل بهذه القاعدة .

<sup>(</sup>۱) انظر البرهان ۲۵۷/۱

<sup>(</sup>٢) انظر المحصول للرازى جا ق ٢ ص ٣٣٧٠

<sup>(</sup>٣) انظر المصدر نفسه والجز والصفحة -

الوجه الثالث: ان المقدمات العادية هي مثل اللوازم العقليـــة من حيث السكوت عنها في خطاب الهاري \_ سبحانه \_والذهول عنها فـــي خطاب الهشر أي أنها مقصودة إجمالا لا تفصيلا .

الوجه الرابع: أن وجوب المقدمة وجوب تبعي فلا يلزم من ذهبول (٢) (١) الأمر عنها أو سكوته عدم الوجوب وهذا في غير الشرعيات.

٦ أن المقدمة لوكانت واجبة لوجبت نيتها إذ النية مــــن
 لوازم الواجب ، وهي غير واجبة بالاتفاق في غسل الثياب وستر العورة .
 (٣)
 وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم .

#### والجواب من وجهين:

الوجه الأول : أن النية إنما تجب في الأعمال الواجبة بالأصالة الابالتبسع والمقدمة إنما وجبت تبعا لوجوب الواجب الأصلي ، فلا تلسنم فيها النية ، وهذا عند القائلين بعدم وجوب النية في الوسائل (٤)

- ٢٦) [نظر قواتح الرحموت [/ ٩٦،٩٥ مع المستصفى ٠
- (٢) أي ما دام قد توقف عليها وجود الواجب وآمكان حصول الذهول من حيث التفصيل بالنسبة لغير الله اما هو فلا يخفى عليه شي وسكوته عنها للحكمة المذكورة من قبلُ في الوجه الثاني .
- (٣) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٤٦/١ ، وفواتح الرحموت المراحموت (٣) ١٩٦، وفيان المختصر للأصفهاني ٣٢٢/١ ، وشرح الطوفي على مختصر الروضة ص١٤٨٠ ( مخطوط مصور)، ونهاية الوصول الى علم الأصول ١٢٠٠١ .
- (٤) وهم الحنفية فإنهم يرون عدم وجوب النية في الوضو مثلا ويحملون حديث "إنما الاعمال بالنيات "على الحكم الا خروي وهو الثواب والعقاب دون الدنيوي وهوالصحة والفساد (انظر الاشباه والنظائر لابن نجيم معشر الحموى ٣/١٥ ٠

وأجاب الهعض بأن النية إنما تسقط في بعض الواجبات بالنسبة إلى الخروج عن حقوق الآدميين أما بالنسبة إلى كونه عبادة يترتب علي النسبة الثواب والعقاب فعلا أو تركا فلا (1)

الوجه الثاني: أن الوسائل نوعان:

أحدهما: "يحصل مقصوده والمراد منه بنفس وقوعه" كأدا الديون ورد الا مانات وإزالة النجاسات فلا تلزم فيه النية ،لا نه بمحسرد حصوله تبرأ الذمة نوى أولم ينو وهذا هوالنوع الذي تقول عنه الحنفيسة بأنه " يتحقق بوجوده ما لا جله كان حسنا " (٣) وهو أحد نوعسس الحسن لفيره ، قالوا: " وحكم هذا النوع أنه يسقط بالا دا وبانعسدام المعنى الذي لا جله كان يجب " أي سوا نوى ذلك المكلف أم لا ه

والثاني: " ما لا يحصل مراده والمقصود منه بمجرده " بل لا بد فيه من النيةليكون معتبرا شرعا كالتيسم ،وهذا النوع من الوسائسل له جانبان :

أحدهما: تعبدي محض ٠

والآخر: حسي كالوضوء مثلا ، فإن كونه يوء تى به على هيئه معينة وبنظام معين تعبدي محض ، وكونه تطهيرا للأعضاء وتنظيفا لها حسي لهدًا كان لا بد فيه من النية لقوله صلى الله عليه وسلما :

<sup>(</sup>١) شرح ألطوفي على مختصر الروضة ص١٤٨٠ ( مخطوط مصور ) •

<sup>(</sup>٢) مقاصد المكلفين ص٣٠٣٠

<sup>(</sup>٣) أصول السرخسي ١/٠٦٠

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه ص٦٢٠

<sup>(</sup>٥) أنظر مقاصد المكلفين ص ٣٠٣٠

<sup>(</sup>٦) انظر المرجع نفسه ص٥٠٩٠

" إنما الا عمال بالنيات " وفي رواية "الا عمال بالنيات " •

وقد صرح غير واحد من أهل العلم أن المراد بالاعمال فـــس الحديث: الا عمال الشرعية ورجحوا التقدير بالصحة لعتعلق الجسل والمجرور ، وهذا التقدير ينزل على الاعمال بحسب مراتبها من الأمر فإن كانت وسيلة محضة وليس فيها من الجانب التعبيدي سوى حسن النية فإنه يكون المراد بالصحة ترتب الثواب على فعلها وبعدمها عدمه وذلك كالهجرة فإنها وسيلة محضة "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ،ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه " ذلك لان المقصود منها النصرة لدين الله والفسرار من الفتنة (والفتنة أشد من القتل ) وهذا حاصل بالسير إلى المدينسة فإن كانت نيته وجه الله والدار الآخرة كان سيره هذا هجرة إلى اللسه ورسوله فيتاب على ذلك ثواب المهاجرين وان كانت لا مور مباحة كالحصول على أمر من أمور الدنيا فإنه لا يحصل على ثواب الهجرة لعدم صحتهـــا وليس له من هجرته إلا ما نواه كما نصعليه الحديث ومثل ذلك السعيين إلى الجسمع والجماعات بخلاف الوضو فإنه إذا لم يصح لم تصح الصلاة واذا انتقض بأي نوع من أنواع الأحداث الناقضة له شرعاً فإنه يبطـــل

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب بد الوحي ۹/۱ مع فتح الباري ،ومسلم في كتاب الإمارة باب قوله صلى الله عليه وسلم: إنما الأعمال بالنيات ٢ في كتاب الإمارة باب قوله على الله عليه وسلم: ١/١٤ مع شرح النووي .

<sup>(</sup>۲) فتح البارى ۲/۱،۱۲/۱

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه ص٣(٠)

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه ص١٣٠

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة : ١٩١٠

ولا تصح به الصلاة ولوكان أثر الفسل باقيًا على الا عضا ، فظهر بهذا أنه لا حجة في هذا الدليل للقائلين بالنفي المطلق لوجوب المقدمة لا أن لزوم النية مطلقا إنما هو في الواجب بالذات وأما الواجب بالتبعيم فكما سبق ، منه ما يلزم فيه ذلك لملحظ تعبدي ومنه ما لا يلزم فيه لكونه وسيلة محضة مع اتفاق الجميع على اشتراط النية لتحصيل الثواب ،

γ أن القول بوجوب المقدمة يلزم منه القول بمذهب الكمبي (١) في نفي المباح ، وهو باطل بالإجماع ، والجواب :

أن شبهة الكعبي فيما ادعاه من نفي العباح احتجاجا بهده القاعدة قد حيرت كثيرا من أهل العلم حتى كانوا على أربعة أصناف:

الصنف الا ول (٢): الذين بان لهم الا مرفعلموا منشأ الشبهة عنده وقالوا: إن القاعدة لا غارعليها فهي صحيحة ثابتة لا تقوم حجة على نفيها ومع هذا فلا حجة فيها على نفي العباح ، الأننا نقول: إنسا يجب العباح حال كونه مقدمة لواجب من فعل أو ترك ولا تقول بوجوب مطلقا فالسفر من بلد إلى بلد آخر مباح وهو واجب إذا توقف عليه فعل واجب كالهجرة قبل الفتح إلى المدينة ومن بلد الكفر الذي لا يأمن المومن فيه على دينه إلى بلد الاسلام الذي تقام فيه حدود الله ويأمن فيه على دينه ونفسه وأهله وماله و والا غتسال بالما عباح وهو لرفع الحدث واجب بينه ونفسه وأهله وماله والا غتسال بالما عباح وهو لرفع الحدث واجب بينه وناك كثيرة (٣)

<sup>(</sup>۱) انظر المحصول جاق ۲ ص ۳۲۹-۳۳۹ ،والمنهاج للبيضاوي ۱/ ۹۰ معشرهي الاسنوي والبدخشي وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب الرحموت ۱/ ۹۵، ۹۵ وبيان المختصر للاصفهاني ۲۲۶ وفواتح الرحموت ۱/ ۹۵، ۹۵ وبيان المختصر للاصفهاني ۱/ ۳۷۳ وغيرها .

<sup>(</sup>٢) انظر المصادر المتقدمة ٠

<sup>(</sup>٣) مجموعة الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيميه ٢٠/٥٥ (٣)

الصنف الثاني : الذين ثبت لديهم صدق القاعدة كما ثبت لديهم بطلان مذهب الكعبي إلا أنهم لم يتوصلوا إلى جواب مقنع بردون به هذه الشبهة فوقفوا حائرين حتى قال الآمدي - رحمه الله - مع جلالة قدره " عسى أن يكون عند غيري حله ".

الصنف الثالث : الذين ثبت لديهم بطلان هذا المذهب ورأوا أن لا سبيل إلى رده إلا برد ما استند عليه وهو هذه القاعدة ، فقالوا بعدم وجوب ما لا يتم الواجب إلا به مطلقا وهم أصحاب هذا المذهب ولهذا كان من حجتهم الملازمة المدعاة بين القول بوجوب المقدمة و مذهب الكعبى .

الصنف الرابع : الذين ثبت لديهم بطلان هذا المذهب ورأوا أيضا أنه لا سبيل إلى دفع هذه الشبهة إلا بنفي هذه القاعدة لكنهم يرون أن ما ثبت بدليل شرعي لا يدخل في هذه الشبهة ولذا قالوا: بوجوب المقدمة فيما كان شرعيا حكما سيأتي - وبهذا يعلم أنه لا حجدة في هذه الشبهة على القول بعدم وجوب المقدمة يل إن هذه القاعدة بألفاظها كافية لرد هذا المذهب فلوكان الا مركما قال الكمبي من أنه لا ساح في الشريعة لما احتيج إليها ولصار المعنى ما لا يتم الواجب إلا به

<sup>(</sup>١) انظر الاحكام للامدي ١٧٨/١ ، والوصول إلى علم الا صول ١٦٩/١

<sup>(</sup>٢) الإحكام للآمدي ١١٨٨١٠

<sup>(</sup>٣) انظر شرح الجلال ١٩٣/١ ومابعدها وشرح العضد ١٩٤/١ ومابعدها ومابعدها •

من الواجبات واجب ،وهو عبث لا يصح القول به •

وقد صح غير واحد من الا صوليين أن الكعبي حين ذهب إلى نفي الساح في الشريعة إنما كان ذلك بالنظر إلى ما يستلزم ،لا بالنظر إلى ذات الفعل أي أنه لا ينكر أن يكون من الا أنعال ما هو مباح بالنظر إلى ذات لكته تصور أن جمع المباحات إنما تقع ذرائع اما لواجب أو محسرم أو مكروه أو مندوب فتأخذ حينئذ أحكامها وإذا كان كذلك لم يبسق في الواقع فعل يصح وصفه بالإباحة بحيث لا يكون ذريعة لواحسد من الا حكام الأربعة فمن هذا المنطلق قال لا مباح في الشريعة وهو غلط إذ يلزم أن يكون مأمورا به أو منهيا عنه مطلقا وليس كذلك إلا حالة كونسه وسيلة لواجب أو مندوب أو محرم أو مكروه .

والجواب: أن النسخ رفع ما يقتضيه النص الوارد بالمشروط، والقول بوجوب المقدمة ليسرافعا لمقتضاه الذي هو وجوب المشروط بل هو باق على حاله من الوجوب ولزم منه وجوب مقدمته ، ولو كان يلسرم

<sup>(</sup>۱) انظر الموافقات للشاطبي ١/١١/١-١٣٢ والوصول إلى الاصول لابن برهان ١٦٧/١-١٦٩ ، والبرهان ١/٤٢ وغيرها .

<sup>(</sup>٢) أنظر الاحكام للآمدي ١/٩٥١ ،والمنتهى له أيضا ص ٢٦ حيث نقل هذا الدليل عن القائلين بنغي وجوب المقدمة .

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزاوا لصفحة •

من إيجاب المقدمة نسخ الواجب الأصلي لم تكن حينئذ واجبة بالتبسع بل تكون واجبة بالذات وهذا لا يقول به أحد ،وإن قلنا ببقا تبعيت فإن القاعدة الفقهية تدل على أن التابع يسقط بسقوط المتبوع واذا سقطت المقدمة خرجت عن محل النزاع ،وهنا لم يسقط الواجب لعدموجود الناسخ ولزم له ما توقف عليه وجوده او صحته من المقدمات وجو باتبعيا ولا وجه لدعوى الملازمة بين وجو بالمقدمة ووقوع النسخ لما تقدم ويمكن أن يجاب أيضا : بأن الزيادة المذكورة من نص آخر بخلاف المقدمة فيان عدى حكمها من نفس دليل الواجب وذلك بدلالة الالتزام وإذاً فلا يصدق عليها أنها زيادة على النص .

٩ ـ أن المقدمة لو كانت واجبة لكانت مقدرة ، لان التكليف بغير المقدر من التكليف بما لا يطاق ، وهوممنوع عقلا وشرعا ، أو شرعا فقط ، والحال أنها ليست مقدرة ، فليست بواجبة .

والجواب: بمنع كونها غير مقدرة لأنّ المقدمة إما أن تكون مسا يتوقف عليها وجود الواجب ،أو تكون مما يتوقف عليها صحته او العلــــم بذلك .

فأما النوع الأول والثاني: فهما مقدران لأن الواجب منها ما يتوصل به إلى فعل الواجب الأصلي وسيأت أنهما منفكان عن الواجب من حيث نوع الفعل لا من حيث التلازم في الوجود والعدم ،وما كسان كذلك فهو مقدر ، فان من أمر بأن يأتي بشي من سطح الهيت مثلا كان

<sup>(</sup>١) أنظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٦٣/١ معشر الحموي،

<sup>(</sup>٢) أنظر الإحكام للآمدي ١٥٩/١ ،و نهاية السول إلى علم الأصول ١٧٠/١

عليه أن يأتي بالسلم ليصعد عليها إذ لا سبيل إلى فعل المأمور إلا بذلك ، (١) ومعلوم أن الإتيان بالسلم والصعود عليها فعلان مقدران •

وأما النوع الثالث: فإنه مقدر أيضا إلا أن الضابط في تقديره حصول العلم أو غلبة الظن بفعل الواجب الاصلي وهو مقدر إما بالزسان كالصوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمين أو بالمكان كفسل الوجه أو نحو ذلك فالذي يجب من هذا النوع ما يتأدى به الواجب الاصلي دون مازاد عليه وهذه المقدمة لا يمكن تمييزها عن الواجب لا من حيث نوع الفعلل ولا من حيث التلازم ولو تصور ذلك خرجت عن محل النزاع فلا تكلون حينئذ مقدمة له .

١٠ ان المقدمة لوكانت واجبة لما سقط وجوبها عن مسن منسه (٣)
 القدرة على أداء الواجب بدونها والتالي باطل فالمقدم مثله •

والجواب ما قاله الا مدي ( ؟ ) وهو : "ان الوجوب إنما يتحقق بالنسبة إلى العاجز عن الإتيان بالمشروط دون الشرط لا القادر " ومعناه أن من تصور منه الإتيان بالمشروط بدون الشرط فهو قادر عليه أي ان المشروط في حقه غير متوقف على هذا الشرط فليس شرطا بالنسبية إليه ،واذا كان كذلك فليس بواجب، أما من عجز عن الإتيان بالمشروط بدون الشرط فهذا واجب عليه فعل الشرط لا نه متوقف عليه فعل الواجب،

<sup>(</sup>١) انظر الإحكام للامدي ١/٩٥١ وميزان الأصول في نتائج العقول ٢٠٤/١ تحقيق عدالمك بن عدالرحمن السعدى ه

<sup>(</sup>٢) شرح الطوخي على مختصر الروضة ص ١٤٨٠ ( مخطوط مصور) ٥ (٣)و(٤) الإحكام للا مدي هذه الحجة واجاب عليها ) ٠

وهذا التصور المفترض لا يرد في الشروط الشرعية البتة لا نه لا اعتبار للمشروطات بدون شروطها الشرعية ، وبهذا تكون هذه الحجة غير صالحة للإحتجاج بها على نفي وجوب المقدمة ،

ومن هذه المناقشات لا دلة أصحاب هذا المذهب يتضح عدم نهوضها للإحتجاج ببها على ما ذهبوا اليه من القول بعدم وجوب مقدمة الواجب ، وعليه يكون أما مهم ثلاثة أمور :

الا ول : أن يقولوا بلزوم المقدمة عقلا فيقال لهم الفعل لا يوجب (١) شيئا من عند نفسه •

الثاني: أن يقولوا بنغي الإجماع على أن التوصل إلى الواجب واجب فهو محال لا نه لا أحد من المسلمين يقول بعدم وجوب التوصل إلى الواجب وهو إنما يكون بفعل ما يتمكن به منه •

الثالث : أن يقولوا بلزومها شرعا ، وهذا هو المطلوب وبه تسقط الدعوى .

<sup>(</sup>١) انظر أصول السرخسي ١٠٦٠/

#### الفصل الثانسي

## في القول بالوجوب مطلق

وتحته المباحث التالية :

المبحث الأول: في بيان حقيقة هذا المذهب،

المبحث الثاني: في المراد بالمقدمة عند هو الا •

السحث الثالث : في أدلة أصحاب هذا المذهب ومناقشتها .

### السحث الأول: في بيان حقيقة هذا المذهب:

الذين ذهبوا إلى القول بالوجوب مطلقا منقسمون بالنظر إلى ما المقدمة إلى فريقين :

احدهما: قال بوجوب ما لا يتم الواجب إلا به مطلقا ولكن لا بدلالة إيجاب الواجب وإنما بدلالة اللزوم المقلي ، وهذا ما أشار إليه الأستاذ محمد سلام مدكور \_ رحمه الله \_بقوله: " وقالوا إن مقدمة الواجب تجـــب بإيجاب آخر غير ما وجب به الواجب نفسه ، وأطلقوا القول في مقدمة الوجبود التي هي مقدورة " ووجه ذلك أن هذه المقدمة لا يمكن تأتي الواجب إلا بها عقلا إذ يجد المكلف نفسه مسئولا عن إيجادها عقلا لا نه يسرى أن امتثالة للواجب الشرعي لا يتأتى إلا بايجادها فالاسمربها ضرب من العبث وهذا هو الذي رجمه شيخ الاسلام أبن تيميه مرحمه الله - فإنه قال : والتحقيق : أن وجوبه بطريق اللزوم العقلي لا بطريق قصد الآسسر بل الاتمر بالفعل قد لا يقصد طلب لوازمه وان كان عالما بأنه لا بد سن وجودها . وان كان من تجوز عليه الففلة فقد لا تخطر بقلبه اللوازم " وقال أيضا: "ولوازم الواجب ومقدماته ليست في الحقيقة واجبة وجوبا شرعياً مقصودا للاتمر فإن الاتمر لا يطلبها ولا يقصدها بحال ،وقد لا يشعب بها إذا كان من المخلوقين ،والمأمور لا يعاقب على تركهـــا " (٤)

<sup>(</sup>۱) انظر شرح الجلال ۱۹۶/۱ مع حاشية البناني و تقريرات الشربيني •

<sup>(</sup>٢) مباحث الحكم عند الاصوليين للائستاذ محمد مدكور ص ٩١٠

<sup>(</sup>٣) انظر مجموعة الفتاوى ٢٠/٢٠ • 🔄

<sup>(</sup>٤) الفتاوى الكبرى ٣/٩٩/٠

وقد احتج على ما ذهب إليه \_ اضافة إلى ما تقدم \_ بما يأتي :

الما اذا كان متنجسا ولم يعلم المكلف بذلك فتطهر لصلاته منه فهل يتأدى بذلك الواجب في الظاهر والباطن ،أو في الظاهر دون الباطن ؟

فأما الأول فلا يصح إذ هو في الباطن غير مأمور به لا نه نجس فتعين الثاني وهو كونه يتأدى به الواجب في الظاهر دون الباطن ويكون انتفاء مقتضى مخالفة الا مر في الباطن من العقوبة والذم لوجود العسذر وهو عدم العلم فكان ذلك لانتفاء شرطه لا لعدم مقتضيه (١) ، فالعمل بعلمه مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب عقلا لا شرعا إذ لوكان واجبا شرعسا لكان مأمورا به ولوكان مأمورا به لتأدى به الواجب في الباطن والظاهر والطاهر والعادم عنو والعلم به الواجب في الباطن والظاهر والطاهر والكان مأمورا به ولوكان مأمورا به لتأدى به الواجب في الباطن والظاهر والكان مأمورا به لتأدى به الواجب في الباطن والظاهر والكان مأمورا به لتأدى به الواجب في الباطن والظاهر والكان مأمورا به لتأدى به الواجب في الباطن والظاهر والكان مأمورا به لتأدى به الواجب في الباطن والظاهر والكان مأمورا به لتأدى به الواجب في الباطن والظاهر والكان مأمورا به لواديا شريا المرا به لواديا شريا به لواديا به لواديا شريا به لواديا به لواديا شريا به لواديا شريا به لواديا شريا به لوديا شريا به لوديا به لوديا شريا به لوديا به لوديا شريا به لوديا به لوديا شريا به لوديا شريا به لوديا شريا به لوديا بوديا به لوديا بوديا بوديا بوديا بوديا بوديا

7 ـ سألة اشتباق الاخت بالا جنبية ،والسبية بالمذكاة . وكل موضع اشتبه فيه الحلال بالحرام على وجه يجب اجتنابها جميعا ،وكذلك مسألة اشتباه الواجب بغيره كمن نسي احدى صلاتين لا يعلم عينها فإنه لو تناولها معالم يعاقب عقوبة من فعل محرمين بل من فعل محر مساواحدا وكذلك من لم يفعل الصلاة المشتبهة إنما يعاقب على ترك صلاة واحدة فهذا يدل على أن المحرم في الهاطن واحد وأن الواجب فسي السألة الثانية واحد كذلك (٢) وعليه يكون ترتب العقاب والذم مواداكان الأمر هكذا فإن المراد بايجاب ما يتم به الواجب الوجوب العقلي دون الشرعي إذ لوكان شرعيا لكان مأمورا به أومنهيا عنه باطنا وظاهرا والواقسع خلافه .

٣ ـ " ان عدم العلم انما يو "شرفي الأحكام ظاهرا لا باطناعند (٣) عامة الناس " "

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى ٣/٩٩/٠

<sup>(</sup>٢) انظر المصدر نفسه ٢٨٨/٣٠

<sup>(</sup>٣) انظر العصدر نفسه ٢٨٩/٣

٤ ـ ان "الا سباب لا بد منها في وجود المسببات بمعنى أن الله لا يحدث المسببات ويشا ها الا بوجود الا سباب لا بمعنى أن الله أمر بالا سباب شرعا ودينا فما لا يتم الواجب إلا به مما هو سابق له أو هو لا زم لوجوده راذا لم يكن للشارع فيه طلب شرعي فإنه يجب وجـــوده وجوبا عقليا إذا امتثل العبد الا مر الشرعي " •

ه ـ انه يلزم على القول بالوجوب شرعا القول بأن كل مجتهد الاولى الله ولى المحيف، فالجواب عن المسائل الثلاث / ان كون الظاهر مخالفا في الحكم لما في الباطن فيما ذكر من الصور لا ينفي وجوب ما لا يتم الواجب الا به شرعا لمثلاثة أمور :

الا مر الا ول ؛ الإتفاق على وجوب التوصل إلى فعل الواجب وانما يكون بفعل ما يتمكن به منه ،

الا مرا لثاني: أن الواجب على العبد فعل المستطاع لقوله تعالى \* لا يكلف الله نفسا إلا وسعها \* وقوله تعالى : \* فاتقوا الله ما استطعتم \* وفعل ما يحصل معه العلم أو غلبة الظن بأداء الواجب هو مقتضى الا مربتقوى الله ما استطعنا فيكون وجوبه شرعيا .

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى ٣/٢٩٦/٠

<sup>(</sup>٢) انظر المصدر نفسه والجزء ص ٢٩٨٠

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة : ٢٨٦٠

<sup>(</sup>٤) سورة التفاين: ١٦٠

الا أمر الثالث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن علمي ما استيقن "وفي رواية " فليتحر الصواب فليتم عليه " فقوله " فليطرح "و " وليبن "و" فليتم "(١) كلها أوامر شرعية أفيقال بعد هذا أن وجوبها وجوبا عقليا ؟ .

وقد تقدم ان مقدمات العلم بوجود الواجب لا يتصور انفكاك الواجب عن محسل عنها ولو تصور ذلك لخرجت عن أن تكون مقدمة علم فتخرج عن محسل النزاع وتقدم الجواب بتمامه في الفصل الا ول ه

وأما الجواب عن المسألة الرابعة فإن قوله " إن الله لا يحدث المسببات ويشا ها إلا بوجود الا سباب لا بمعنى أن الله أمر بالا سباب شرعلل ودينا " إن أراد بذلك المشيئة القدرية فإن القول بأنه لا يقصد الا سباب حين أمر بالمسببات شرعا تناقض وظاهر عارته بل صريحها يدل على أنسبه يريد هذه المشيئة فانه قال : " فينبغي ان يفرق بين الوجبوب الشرعي الا أمري القصدي ،وبين الوجوب المعقلي الوجودي القدري " .

وأما إن أراد بالمشيئة ؛ الشرعية فإن هذه الا سباب تكون حينئذ مقدمة وجوب لا مقدمة وجود فتخرج عن محل النزاع .

وأما الجواب عن السألة الخاسة : فإننا لا نقول إنه مصيب وان أخطأ ولكن نقول يجب عليه الاجتهاد ليصل إلى الصواب ولو بغلبة الظن

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٥/٠٠٠

<sup>(</sup>٢) الفتاوى الكبرى ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧٠

فإذا فعل ذلك فقد امتثل الا مر حين بذل جهده بغية الحق فسيان أخطأ بعد ذلك لم يعاقب على خطئه لا نه معذور بعدم العلم بعسد بذل الجهد أما إن أخطأ من غير أن يبذل جهده لتحري الصواب فإنه آثم وهذا يعني أن الاجتهاد واجب شرعا وهو مما لا يتم الواجب إلا به .

فظهر بهذا أنه لا دلالة فيما احتج به رحمه الله على مذهبه وقد ذكر فيما عرض من المسائل التي تتعلق بمقدمة العلم أن المكلف مأسور بهذه المقدمة في الظاهر أما في الباطن فقد لا يكون مأمورا بروس وبنى قوله هذه على قاعدة مما لا يتم الواجب إلا به ومعلوم أنه لا آسر للمكلف بالشرائع إلا الشارع وما كان كذلك فهو أمر شرعي وظاهر كلام هو الا أنهم يريدون المقدمات العقلية والعادية دون الشرعية فالوجوب فيها وجوب شرعي قال الشربيني على هذا المذهب: والقول بأن هذا وجوب عقلي

فيه نظر لما بينا من دلالة الدليل عليه لزوما " يريد بذلك قوله: " فيكفيه كونه لا زما للواجب الشرعي لعدم تأتيه إلا به وهذا هو معنى دلالله دليل الواجب عليه لزوما فلا يجوز تركه شرعا " (٢)

وهذا المذهب أشار إليه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامسع بقوله : " وقيل لا يجب بوجوب الواجب مطلقا ، لا أن الدال على الواجب ساكت عنه " (٣)

قال العطار موضعا هذه العبارة : "أي إنما يجب بدليل آخر" يريد اللزوم العقلي كما أشار الى ذلك السعد والسيد في حاشيتهماعلى شرح العضد •

<sup>(</sup>١) أنظر الفتاوى الكبرى ٣/٢٩٦٠

<sup>(</sup>٢) تقريرات الشربيني على شرح الجلال ١٩٣/١٠

<sup>(</sup>٣) شير الجلال ١٩٤/١ مع حاشية البناني ٠

<sup>(</sup>٤) حاشية العطار على شرح الجلال ١/٢٥٢٠

<sup>(</sup>٥) أنظر شرح العضد مع حاشية السعد والسيد ١/٤٤٦-٢٤٦٠

وعند التأمل لقول هو الا يظهر أنهم يتفقون مع القائلين بعدم الوجوب ويريدون الوجوب في المعنى دون اللفظ الأنهم يطلقون عليها لفظ الوجوب ويريدون العقلي وقد بينوا بأنه وجوب لا يعاقب على تركه وهذا شأن المباحات والمندوبات ولا مندوب هنا لعدم الا مر الشرعي فبقي المباح .

وأولئك لا يطلقون عليها الوجوب مطلقا لا عقليا ولا شرعيا بسل يقولون إنها باقية على أصل الإباحة ،

الفريق الثاني: قال أيضا بوجوب ما لا يتم الواجب إلا به مطلقا ولكن بدلالة دليل الواجب الأصلي نفسه وهو ولا اختلفوا في وجه هذه الدلالة هل هي لفظية ،أو تضمنية ،أو التزامية (١) ؟

والعراد بالدلالة اللفظية: دلالة المطابقة وهي موافقة اللفظ للمعنى • والعراد بالتضمنية : دلالة اللفظ على جزء مسماه • (١)

والعراد بالالتزامية : دلالة اللفظ على لا زم مسما ، الخارجي ،

فأما القول الأول : فقد ذكره الزركشي وقال : " اشار اليه ابن السمعاني " ثم ضعفه ووجه التضعيف ما ذكره عن ابن برهان من قوله : " لم يدل عليه من حيث اللفظ وإنما دل عليه من حيث المعنى لا أن الدلالة اللفظية ما كان مسموعا في اللفظ " (٥) والذي يظهر لي أن مراد صاحب

١) انظر البحر المحيط ١/٠٧٠

<sup>(</sup>٢) و (٣) و (٤) انظر شرح الكوكب المنيز ١/ ١٢٥ - ١٣٠ ه

<sup>(</sup>٥) البحر المحيط ٢٠/١ ، ٢١٠

هذا القول الدلالة التي منشوعها اللفظ وحيث لم تكن دلالة مطابق قد كما هو واضح فهي إناً إما أن يريد بها الدلالة التضمنية أو الالتزامية إذ أن الدلالات الثلاث المتقدمة يطلق عليها دلالات لفظية وذلك واضح فيما تقدم من المعنى المراد بكل منها .

وأما القول الثاني: وهو كونه بالدلالة التضمنية وهو ما صرح بسه إمام الحرمين في البرهان (1) وهو مشكل لأن الدلالة التضمنية ـ كما مر أن يدل اللفظ على جزء مسماه ،وهنا لم يكن كذلك وقد حاول الزركشـــي توجيه هذا القول حيث قال: "وإيضاحه أن إيجاب الطهارة دل عليــه قوله تعالى ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاضلوا وجوهكم ﴾ الآية فالصلاة وجبت مقيدة بالفسل الذي هو الوصف فاذا استقر ذلك ثم ورد قولـــه وجبت مقيدة بالفسل الذي هو الوصف فاذا استقر ذلك ثم ورد قولـــه تعالى ﴿ واقيموا الصلاة ﴾ وجب حمله على الصلاة المعمودة وهـــي المقيدة بالطمهارة ،والدال على الصلاة المقيدة دال على قيدها بالتضمــن كقولك : اعتق الرقبة الموء منة ثم تقول اعتق الرقبة فمطلق الرقبة دال على الإيمان بالتضمن " (٤)

وهذا التوجيه هسو الذي تدل عليه عارته في البرهان وهسو موافق لمذهبه ومن تابعه في حصرهم الوجوب في المقدمة الشرعية إذاكانت شرطا سوا كان قصدهم به ما سوى الشروط العادية والعقلية ،والأسبطب بأنواعها ام كان قصدهم ما يشمل المتوقف عليه شرعا من الشروط والاسباب

<sup>()</sup> انظر البرهان لإمام الحرمين ١/٢٥٠ ٢٦٠٠٠

<sup>(</sup>٢) سورة المائدة آية ١٠٠٠

<sup>(</sup>٣) سورة المزمل آية : ٠٢٠

<sup>(</sup>٤) البحر المحيط ٢١، ٧٠/١ (مخطوط مصور) ٠

- كما سيأتي - ولكنه لا يتمشى معسائر صور المقدمات عند القائلين بالوجوب مطلقا أي سوا كانت أسبابا أم شروطا أم غيرها .

وسياتي أيضاً أن الصواب القول بالدلالة الالتزامية في جميسي أنواع المقدمات لان الدليل الشرعي إنما أفاد التلازم الشرعي ولم يصير المقدمة جزا من الواجب وفي القول بالتلازم حمل له على المقيقة دون المجاز وتقدم طرف من ذلك أيضا .

وأما القول الثالث: وهو كونه بالدلالة الالتزامية فهو مذهبيب الجمهور (1) من الأصوليين ورجعه الشربيني حيث قال: "انا لا نريب بتعلق خطاب الشارع الا دلالته عليه لزوما وهو موجود كما عرفته ولو مع الذهول عنه ، نعم لا يصح التصريح بعدم وجوب ذلك اللازم مع إيجاب الملزوم لمنافاة التصريح دلالة الإلتزام وإن جوّز ذلك في شرح المقاصد أيضا ولعله بناه على اعتبار القصد في دلالة الإلتزام "(٢) ثم قال: "وبهذا يظهر أن القول بأنه مدلول التزامي هو الحق دون القول بالتضمن لما عرفت أنه إنما دل عليه لعدم تأتي الفعل إلا به "(٣) وقال فيسبي موضع آخر: "قد عرفت أنا إنما ندعي أنه يدل عليه التزاماعلى ماهوالقول الصحيح" (٤)

<sup>(</sup>۱) أنظر جمع الجوامع مع شرح الجلال وحاشية البناني و تقريرات الشربيني (۱) انظر جمع الجوامع مع شرح الجلال وحاشية البناني ص ٣٣ ، والبحر المحيط للزركشي (۱/۱۷ (مخطوط مصور) ، والتحرير مع التقرير ۲/۲۲ وتيسير التحرير ۲/۲۱۲ ، ۱۲۷ ، وحاشية العطار على شرح الجلال (۱/۱۵۰ ، واصول الفقه لمحمد ابو النور زهير (۱/۲۰ ، ۱۲۰ ،

<sup>(</sup>٢)و (٣) تقريرات الشربيني على شرح الجلال ١٩٣/١.

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه والجزع ١٩٥٠

وقال العطار: " فقوله: وفاقا للا كثر مرتبط بقوله واجب بوجوب الواجب وقال العطار: " فقوله: وفاقا للا كثر مرتبط بقول هل وجوب ذلك الشيء متلقى من نفس صيفة الا مربالا صل فتكون دلالتها عليه تضمنية أو من دلالية الصيفة فالتزامية ذهب الى هذا الجمهور ونصره ابن برهان " (١) وهسدا هو الراجح في نظرى لها تقدم الما تقدم ا

ж

# السحث الثاني: في المراد بالمقدمة عند هو ً لا ً جميعا ( أَي القائلين السحت الثاني التعاملين المستحدد المستحدد المستحدد المستحد المستحدد ال

تقدمت الاشارة إلى أن من الا صوليين من حصر المقدمة في السبب والشرط باعتبار أن ما عداهما دا خل فيهما ،ومنهم من أضاف إليهها انتفاء المانع بهذا الاعتبار أيضا ،ومنهم من أضاف إليها مقدمة العلموبود الواجب وهي ما توقف عليه العلم بوجوده كفسل جزء من الرأس لفسل الوجه في الوضوء وعلى هذا يمكن تصنيفهم إلى أصناف ثلاثة :

الصنف الأول: من يرى حصرها في السبب والشرط ومن هو الأول (٢) (٣) الرازى والبيضاوى وغيرهما .

الصنف الثاني ؛ من يرى حصرها في ثلاثة أمور هي ؛ الاسباب، (٤) والشروط وانتفا الموانع ومن هو لا القرافي ه

<sup>(</sup>١) حاشية العطار على شرح الجلال ١/١٥١٠٠

<sup>(</sup>٢) انظر المحصول جا ق ٢ ص ٣١٧- ٣٢٧٠

<sup>(</sup>٣) انظر المنهاج مع شرحي الأسنوي والبدخشي ١/ ١٥،٩٦٠

<sup>(</sup>٤) انظر شرح التنقيح ص٧٩، ٧٨٠

الصنف الثالث : من حصرها في أربعة أمور هذه الثلاثة والرابسع (٢) (٢) مقدمة العلم بوجود الواجب ومن هو الأأبو الحسين البصري والزركشي على ما سيأتي تفصيله .

وكل هو "لا " يقولون بالوجوب مطلقا فأما من حصرها في السبب والشرط بأقسامهما كالبيضاوى والا "سنوي والسبكي والفتوحي وغيرهم " ، فإنهم يرون أن ما عداهما داخل في مسمى الشرط قال السبكي في الإبهاج : "قوله: ما لا يتم الشي "الا به: يشمل بالوضع ثلاثة أشيا ": الجسز" ، والسبب ، والشرط لكن الجز ليس مرادًا هنا لان الا مر بالكل أمر بسه تضمنا ولا تردد في ذلك وإنما المراد السبب والشرط " ( ؟ )

وأما من حصرها في السبب والشرط وانتفاء المانع فبناء علي انتفاء المانع لا يدخل في مسمى الشرط قال الشربيني: "فان قليست قد يجعلون انتفاء المانع شرطا في ثبوت الحكم وهو مناف لكون تحقيق المانع بعد تحقق الشرط، قلت انتفاء المانع ليس شرطا لوجود الحكم بل لتأثير السبب فيه إما بمجرد الترتب عليه أو لما فيه من المناسبة ،و بالجملة المانع إنما يكون بعد ما يكفي في ترتب الحكم لولاه " وتقدمت عارته

<sup>(</sup>١) أنظر المعتمد ٩٣/١٠

<sup>(</sup>٢) انظر البحر المحيط ٢/١١٠

<sup>(</sup>٣) انظر المنهاج ١/٥٥ ، ٩٦ و نهاية السول ٩٨/١ والتمهيد ص٨٨ والابهاج والابهاج ١٩٣/١ وجمع الجوامع ١٩٣/١ وشرح الكوكب المنير ١/٩٥ والمستصفى ٢٢، ٢١/١ .

<sup>(</sup>٤) الإبهاج ١٠٩/١٠

<sup>(</sup>ه) مثل القرافي كما في عبارته الاتية .

<sup>(</sup>١) حاشية البناني مع تقريرات الشربيني على شرح الجلال ١٩٢/١

هذه عند الكلام على المانع ، قال القرافي : " فيما تتوقف عليه الأحكام وهي ثلاثة : السبب ، والشرط ، وانتفاء المانع " ثم قال في الشلات ولا يوجد متوقف عليه وهو كمال ما يتوقف عليه إلا أحد هذه الثلاث في المعقليات والشرعيات ، والعاديات " فوضح السبب في هذا الحصر وهوعدم وجود ما يتوقف عليه الحكم غيرها ، وأما من حصرها في الا ربعة الا مور (٢) علان الرابع ليس مما يتوقف عليه وجود الواجب ولكنه يتوقف عليه العلم بوجوده ، وأياً كان فحاصل كلام الجميع واحد وهو وجسوب ما لا يتم الواجب إلا به مطلقا ، وجوبا عقليا عند البعض أو شرعيا عند البعض ما لا يتم الواجب إلا به مطلقا ، وجوبا عقليا عند البعض أو شرعيا عند البعض ما لا يتم الواجب إلا به مطلقا ، وجوبا عقليا عند البعض ما مر تفصيله ،

米

#### السحث الثالث: في ذكر أدلة القائلين بالوجوب مطلقا ومناقشتها:

وقد استدل من قال بالوجوب مطلقا سوا منهم من قال باللزوم العقلي أو الشرعي بالا مور الآتية:

الا مر الا ول : أن مقدمة الواجب لولم تجب لجازتركه . أي أن الواجب متوقف عليها في وجوده أو العلم بتحققه إجماعا والقول بعد موجوبها من لا زمه القول بجوازتركه ، لا نه لا سبيل إلى فعله والا مع مقدمته ، ولو ساغ تركه لم يكن واجبا (٣) وهذا معنى قول الشيرا زي : " لولم يلزمه ما يتم به

<sup>(</sup>۱) شرح التنقيح ص ۲۸۰

<sup>(</sup>٢) انظرالمعتمد ٩٣/١ ،٩٤٠

<sup>(</sup>٣) انظر المنهاج للبيضاوى (/ ٩٦ مع شرحي الأسنوي والبدخشي والإبهاج (٣) ١١٢/١ والإحكام للآمدي (/ ١٥٨ ، ١٥٩ وجمع الجوامع مع شـرح الجلال وحاشية البناني و تقريرات الشربيني ( ١٩٣/١ ، ١٩٤ وحاشية العطار على شرح الجلال (/ ٢٥١ وغيرها .

الفعل المأمور به أسقطنا الوجوب في المأمور "() أى لزمنا القول بعدم وجوب البقدمة باطل كذلك ،والقول وجوب الواجب وهو باطل فالقول بعدم وجوب المقدمة باطل كذلك ،والقول بوجوبه مع عدم المقدمة تكليف بما لا يطاق وهو سنوع ،ولذا قال البيضاوي "لنا أن التكليف بالمشروط دون الشرط محال "(٢) قال البدخشي في تقرير هذا الدليل : " إنه لولم يكن الا أمر المطلق بالشي وأمراً بشرائطه لجاز تركها فذلك الشي على تقدير الترك يبقى واجبا ومأمورا به أولا المعلى الثاني : يلزم كون ذلك الا مر مقيدا والمقدر اطلاقه وعلى الأول: فعلى الثاني : يلزم كون ذلك الا مر مقيدا والمقدر اطلاقه وعلى الأول: إما أن يكون مأموراً بالإتيان به مع الشروط أو بدونها والا ول يستلسرم التكليف بالإتيان بالشي حال عدمه ،والثاني يقتضي أن لا يكون الشرط شرطا "(٣) قال : " وعلى اصل الدليل اعتراضات :

أما أولا : فانا لا نسلم أنه لو لم يكن الا مر بالشي أمرا بشرطه عاز تركه لجواز وجوبه بأمر آخر .

وأما ثانيا : فلعدم لزوم الترك من جواز وقوعمه حتى يلزم منه

وأما ثالثا: فلان قوله: فعلى الثاني يلزم كون الأمر مقيدا ممنوع، وانما يكون لو علق الموجوب به ٠

وأما رابعا : فلا نه إن أراد بقوله يستلزم التكليف بالشي عال عدمه:

<sup>(</sup>١) اللمع لا بي إسحاق الشيرازي ص١٠٠

<sup>(</sup>٢) المنهاج للبيضاوي ١/١٩ مع شرحي الأسنوي والبدخشي ٠

<sup>(</sup>٣) شرح البدخشي مناهج العقول ٩٦/١ مع شرح الأسنوي ٠

لزوم التكليف بالشرط حال عدمه فمسنوع بل التكليف بالمشروط و ولو سلم فلا استحالة و أو التكليف بالشي لا يكون إلا كذلك لا متناع استحصال الحاصل و و أراد لزوم التكليف بالمشروط مع وجوب عدمه لعد/ شرطه ففاسد أيضا إذ وجوب عدمه إنما هو بشرط ترك الشرط والتكليف أوجب الاتيان و بالمشروط في الجملة لا بشرط ترك الشرط " (١)

وقد أجيب عن الا ول بأن المراد بالنظر إلى ايجاب الواجب وقد أجيب عن الا ولي مذا الجواب نظر و وذلك ان قول المعترض الا صلي وليس مطلقا ( ) وفي هذا الجواب نظر و وذلك ان قول المعترض "لجواز ان يكون واجبا بدليل آخر " يفهم منه جوا زان لا يكون كذلي وفي هذه الحال إما أن يكون المراد أنه واجب بدليل الواجب الا صلي ولا يكون واجبا مطلقا بأن لا يأتي ما يدل على وجوبه وفي هذه الحال يقع المحذور وهو الجمع بين النقيضين و فالجواب المذكور إنما يصرح لو كان الاعتراض هكذا : " لا نا نقول بوجوبه بدليل آخر " وهذا قرول من ذهب إلى القول بالتلازم العقبلي دون الشرعي إذ الذين قالوا بالتلازم المقبلي دون الشرعي إذ الذين قالوا بالتلازم المقبلي دون الشرعي قالوا بأنها واجبة بدليل الواجب الا صلي و

وعليه فالجواب على هذا الاعتراض من وجهين :

الوجه الأول ؛ أن المقدمة إذا كانت واجبة بدليل مستقل فه حينئذ راما أن يقال إنها واجبة بالذات لكونها مقصودة بدليل مستقل كما أن الواجب مقصود بدليل مستقل ،أو أنها واجبة بالتبع بمعنسى أن

<sup>()</sup> شرح البدخشي مناهج العقول ١/١٩ معشر الأسنوي،

٢) انظر الصدرنسية ١/١٩ مع شرح الأسنوي على المنهاج .

وجوبها كان مقصودًا لا على الواجب الا صلى لا لذاتها ، فإن كان المسراد الا ول : فما معنى كونها مقدمة للواجب فإن قيل معناه أن ذلك الدليل حمل الواجب موقوفا أداو ، على هذه المقدمة رد بأن هذا شأن الشروط وهسس تأخذ أحكام مشروطاتها إن كان وجوبا أوغيره أي أنها تأخذ صفيحة الملازمة من ذلك الدليل وتأخذ الحكم من دليل وجوب الواجب فقول الله عزوجل ﴿ ياأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المسرافق \* الآية ، غاية ما في هذه الآية أن من أراد القيام إلىسى الصلاة وجب عليه هذا التطهر أما من لم يرد ذلك فليس بواجب عليه فإذا نظرنا إلى الصلاة وجدنا أن الله فرضها في أوقات معينة ﴿ إِنَّ الصلاة كانت على المو منين كتابا موقوتا ﴿ أَي مفروضا في أُوقات محددة فعلم بهذا أن الصلاة قد توقفت صحتها على الطهارة بذلك الدليل - وهذا معنى الشرطية - واقتضى وجوب الصلاة وجوب الطهارة - وهذا مأخذ الحكم للمقدمة ، فيلحظ من جانب دليل الوجوب ودليل الشرطية أن الشرط واجب مقيد الوجوب وقد ثقدم نقل الإتفاق على أن الواجب المقيد لا يجسب تحصيل شرطه . وأن المشروط واجب مطلق وما كان كذلك واجب تحصيله اتفاقا كما مر وسيأتي فلزم على القول بأن الشرط مقصود بالذات وانه واجسب بدليل مستقل لا بدليل الواجب أن يكون المشروط شرطا ، والشرط مشروطا وصار المشروط غير واجب بناء على قاعدة عدم وجوب تحصيل شرط التكليف. فلزم إذاً أن يكون وأجبا بوجوب الواجب ، وهذا في المقدمة الشرعية ، أما المقلية ،والعادية فإن غاية ما تدل العقول و العادة عليه وجود التلازم

<sup>(</sup>١) سورة المائدة آية رقم: ٦٠

<sup>(</sup>٢) سورة النساء آية رقم: ١٠٣٠

بين الفعل ومقدمته بحيث لا يحصل هذا إلا بذاك ، أما هل تجب المقدمة أم لا ؟ فذلك منظور فيه إلى المقصود الا صلي فإن كان وا جبا وجبت موجوبه وإلا لم تجب لان المقل والعادة لا يوجبان شيئا استقلا لا .

أماران كان المراد أنهماواجبة بالتبع أي بمعنى أنها وجبت من أنها وجبت من لذلك أجل تحصيل الواجبون كان وجوبها بدليل مستقل فإنه لا معنى لذلك سوى التبعية في الحكم وهذا هو المدعى .

ويرد هنا إشكال في كون الشرط الشرعي يتبع في حكمه مشروطه وذلك لان الصلاة بالنسبة للطهارة لا تصح الا بها وهي نوعان كما هو معلوم:

أحدها : واجب كالصلوات الخمس والمنذورة م)

والاخر: غير واجب كسائر الصلوات التطوعية والطهارة واجبسة في كلا النوعين فلا تصح صلاة إلا بها سوا كانت واجبة أم غير واجبة \_ كسال نعى على ذلك الحديث: "لا يقبل الله صلاة بغير طهور " \_ قــال شيخ الاسلام ابن تيميه \_ رحمه الله \_ : "ذلك (اى الطهارتان الفسلل والوضو ) واجب للصلاة بالكتاب والسنة والإجماع فرضها و نقلها " . "

وقال الفزالي: "وهو (أي الشرط الشرعي) كبعض أجزائها بعد أن ثبت أنه شرطها "(٤) فهل يصح إطلاق القول بأن وجسوب الشرط الشرعي إنما كان وجوبا تبعيا للواجب الأصلي أي فإن كان الفعل المشروط واجبا وجب وإلا فلا أو لا يصح ذلك ؟ .

<sup>(</sup>١) أنظر اصول السرخسي ١٠/١ (بالنسبة للعقل ،والعادة من باب

<sup>(</sup>٢) تقدم الكلام على ذلك في اقسام الشرط، ص ١٠٣٠

<sup>(</sup>٣) مجموعة الفتاوى ٢٦٨/٢١٠

<sup>(</sup>٤) المنخول ص ١١٢٠

لقد تقدم في (1) كلام الزركشي حين توجيهه لرأي إمام الحرمين حيث قال بالدلالة التضنية أن الشرط الشري صاربدليل الشرطيــــة كالـجز بالنسبة للـشروط ودلالة اللفظ على جز مسماه تضنيه وهذا ما جرى عليه الفزالي في عارته السابقة ،وعليه فلا إشكال فالجز يتبــــع الكل ولا ينفصل عنه فرضا كان أو نفلا . و تقدم أيضا أن الصواب (٢) في المقدمات الشرعية أن الدلالة عليها من دليل الواجب الأصلي التزاميــــة وأنها بدليل الشرطية صا رت بمنزلة اللوازم العقلية بالنسبة للمشروط فـــلا انفكاك بينهها سوا كان المشروط فرضا أو نفلا وعليه فلا يقال إنه إذاكان المشروط نفلا قالشرط كذلك بمعنى أن للمكلف أن يأتي بالمشروط بدونه المشروط لا يصح بدون الشرط نفلا كان أو فرضا كما أن الواجب المتوقف وجوده على إحدى مقدمات الوجود لا يمكن وجوده بدونها فكذلك الشأن في الشروط الشرعية •

الوجه الثاني: أن محل المنزاع في هذه القاعدة عند هو "لا إما أن يكون في الوجوب بدليل الواجب كما هو مذهب البعض ، أو في الوجوب مطلقا كما هو مذهب البعض الآخر فإن كان النزاع في الا ول لم تصح هذه الحجة دليلا على ما ذهبوا اليه لتساوي النتيجة في الا مرين إذ هـــي واجبة في كلا الحالين لا أن المعنى يكون هكذا: هي واجبة إ ما بدليـل وجوب الواجب أو بدليل مستقل ولذلك ذهــب من يرى هذا إلى أن الخلاف لفظي ، وإن كان محل النزاع في الوجوب مطلقا فقد تقدم بيانه في الوجه الا ول .

<sup>(</sup>١) أي أول هذا الفصل ص ١٥٨٠

<sup>(</sup>٢) أَى في الفصل الأول من هذا الباب ص ١٣٤٠

وقد أجيب عن الثاني : " بأن وقوع الترك لما استلزم محسالا كان باطلا فلم يجزشرعا " أي القول بجواز وقوع الترك للمقدمة ،وإن لم يكن محتما لوقوعه فإنه مستلزم في حال وقوعه عمالا وهو أن ترك المقدمة مستلزم لترك الواجب ، فإذا قلنا بجواز ترك المقدمة مع القول بوجوب فعل الواجب وهو متوقف عليها عكان ذلك باطلا إذ لا يمكسن حصوله بدونها شرعا ،أو عقلا ،أو عادة ، فكان محالا وهو تكليف ما لا يطاق ،

وأما الثالث فقد أجيب عنه: " بأنه لما لم يبق مأمورا به على تقدير عدم الشرط علم أن الوجوب تعلق به شرعا " أي أنه لم يكن الواجب حينئذ واجبا مطلقا بل كان مقيدا والنزاع إنما هو في مقدمــة الواجب المطلق دون العقيد للإتفــاق على عدم وجوب تحصيل مقدمــة الوجوب .

وأما الرابع فقد أجيب عنه " بأن التكليف يقتضي إيجاب الفعسل على كل حال إذ الكلام في الواجب المطلق فيلزم الوجوب على كل التقادير ومنها تقدير عدم شرطه المستلزم وجوب عدمه "" أي أن الكلام هنا عسن الواجب المطلق وهو ما لزم فعله على كل حال فإذا قلنا بأن شرطسسه ليس بواجب وقدر ناعدمه لزم وجوب عدم الواجب أي لزم سقوط الواجسب كما قال الشيرازي وهو ممنوع للزوم فعله على كل حال وفعله مع عدم شرطه مصال .

<sup>(</sup>١) مناهج العقول ١/١٠٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه (٢)

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجز والصفحة -

وهناك اعتراض آخر ذكره الرازي عن الواقفية كما ذكره أيضا كل من الهيضاوي والأصفهاني في بيان المختصر وهو قولهم " التكليف وان كـــان مطلقا لا يتعرض للتكليف بالشرط ولكنه يختص بوقت وجود الشرط فلا يلزم وجود المشروط بدون شرطه "(١) أي فلا يرد الاعتراض بالزامنا القول بوجود المشروط بدون شرطه حين قلنا بعدم وجوب الشرط.

وأجيب عنه بأن هذا شأن الواجب المقيد والكلام في المطلسة وهو الذي لا يتوقف وجوبه على مقدمة وجوده (٢) ، وقولهم : بأن التكليف وإن كان مطلقا لا يتعرض للتكليف بالشرط إن أرادوا أن المشروط لا يجب الا إذا وجد الشرط فهو حينئذ واجب مقيد \_كما تقدم آنفا \_ وان أرادوا أنه واجب ولكنه لا يتعرض للتكليف بشرطه إلا وقت وجوده فهو تناقض لائن قولنا يجب مطلقا معناه يلزم فعله على كل حال فإذا قلنا مع هذا بأنه لا يتعرض لشرطه بالتكليف لزم أن يكون تحصيل شرطه غير واجب فإن قلنا إنه يو خر الواجب لحين وجود الشرط فهذا شأن الواجب المقيد والكلام في المطلق ،وإن قلنا إنه يجب فعله بدون شرطه فهو محال ، وأيضا فإن هذا التقييد بوقت وجود الشرط خلاف الظاهر لائن الواجب هنا مطلق ،وسل ذكرتموه إنما يصح لو كان الواجب مقيدا ، واعترضوا أيضا بأن ما قلنا إذا كان مخالفا للظاهر فإن القول بوجوب المقدمة خلاف الظاهر و ليس تحسل الحدى المخالفتين بأولى من الثانية .

<sup>(</sup>۱) مناهج العقول ۱/۹۹ وانظر المحصول جدا ق ۲ ص ۳۲۲،۳۲۱ و وييان المختصر للأصفهاني ۱/۳۲۱ ۳۲۲ والمنهاج للبيضاوي وييان المختصر للأصفهاني والبدخشي ٠

<sup>(</sup>٢) انظر المحصول جدا ق م ٣٢٢، ٣٢١ وبيان المختصر للاصفهاني - ٢٦٠ مر ٣٢٠ وسيان المختصر للاصفهاني - ٣١٠٠ مر ٣٢٠٠ وسي ٣٢٠٠ وسي ١/٩٧٠٠

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسها والجزء والصفحة •

فأحيب بأن مخالفة الظاهرإنما تكون بإثبات ما بنفيه اللفسط أونني ما يثبته اللفظ وهنا لم يتعرض اللفظ للمقدمة بنفي ولا إثبـــات " فلم يكن إيجابها لدليل منفصل مخالفة للظاهر " والدليل المنفصل المراد به دلالة العقل أو الشرع بدليل منفصل وهذا جواب من يقسول باللزوم العقلى أما من يقول باللزوم الشرعى فإنه يقول كما قال البيضاوى: " فإن اللفظ لم يدفعه " والمعنى أن لفظ الا مربالواجب لم يمنسسع وجوب مقدمته وانما استلزمها والمخالفة إنما تكون باثبات ما ينفيه اللفظ أونفي ما يثبته وليس هنا كذلك بل هي إثبات لما يثبته أُونفي لما ينفيه لكـن بدلالة الالتزام . ووجه الملازمة ما قاله الا سنوي في تقرير دليل البيضاوي المتقدم من أنه " إذا كان مكلفا بالمشروط لا يجوز له تركه ، وإذا لم يكن مكلفا بالشرط جازله تركه ،ويلزم من جواز تركه جواز ترك المشروط ،فيلزم الحكم بعدم جوازترك المشروط بجوازتركه وذلك جمع بين النقيضين وهسو محال" (٤) ومعنى هذا أننا إذا قلنا بوجوب المشروط فإن ذلك يعنسي عدم جواز تركه ، فإذا قلنا بعدم وجوب شرطه فقد أجزنا تركه ، وإذا أجزنا ترك الشرط لزمنا أن نجيز ترك المشروط وقد قلنا بعدم جواز تركه فكأننا حينئذ قد حكمنا على المشروط بعدم جواز تركه وبجوازه وهو محال لا نسه جمع ممن النقيضين كما قال الا سنوي .

<sup>(</sup>۱) انظر المحصول جدا ق ۲ ص ۳۲۲، ۳۲۱ ، وبيان المختصر ۱/۳۷۱، ۳۷۷ ، وشرحي الا سنوى والبدخشي على المنهاج ۱/۲۱-۱۰۰۰

<sup>(</sup>٢) المحصول جدا ق٦ ص ٣٢٢٠

<sup>(</sup>٣) المنهاج ٩٧/١ معشرهي الأسنوي والبدخشي .

<sup>(</sup>٤) نهاية السول ١٩١١ •

الأمر الثاني: أن الإجماع منعقد على وجوب التوصل إلى الواجب (١) ولا يمكن ذلك إلا بفعل مقدمته وهذه الحجة هي التي لختارها الآمسدى وقال: "الا قرب في ذلك أن يقال: انعقد إجماع الا مة على إطلاق القول بوجوب تحصيل ما أوجبه الشاع، وتحصيك إنما هو بتعاطي الا مور الممكنة من الإتيان به "(٢)

وقد اعترض على هذه الحجة باعتراضين:

أحدهما : لابن الهمام ومن وافقه فإنه قال بخروج هذه الحجة عن محل النزاع ،لان محل النزاع عنده هو وجوب المقدمة بوجوب الواجب الأصلي لا الوجوب مطلقا والإجماع دليل خارجي و ليس الأمر كذلك ، فإن الإجماع لم ينعقد على وجوب المقدمة فيكون دليلا خارجيا ، وإنما انعقد على وجوب الواجب أي على تحصيله وهو معنى الوجوب المطلق .

ثانيهما: لابن الحاجب ومن وافقه ، فإنهم قالوا إن ارادوا بذلك لا بد منه قمسلم وإن أرادوا أنه مأمور به شرعا فممنوع ، وهو المدعسى فأين دليله ؟

وإن سلم [أي جدلا] ففي الاسباب لدليل خارجي لا لا نها

<sup>(</sup>۱) أنظر الإحكام للآمدي ١٥٨/١ ،١٥٩ ،وشرح العضد ٢٤٤/١ ، دول القطر الإحكام للآمدي ٢٦٥ ، والمنتهى للآمدي ص٢٦ ، والمنتهى للآمدي ص٢٦ ، واللمع ص١٠ ،وشرعها ص٨٩ ، ٩١٠

<sup>(</sup>٢) الإحكام للآمدي ٩/٩٥١٠

<sup>(</sup>٣) تيسير التحرير ٢١٦/٢٠

<sup>(</sup>٤) أنظرشن العضد ٢٤٤/١٠

وقد فسر الجرجاني المراد بالدليل الخارجي بأنه كون الوجوب لا يتعلق بالمسببات أصلا لعدم تعلق القدرة بها أما مع عدم الاسسباب فلامتناعها وأما معها فلكونها لازمة لا يمكن تركها بوجه فإذا تعلسق الائمر حظاهرا بهسبب فإن المراد في الحقيقة هو السبب فهو الواجب حقيقة لد خوله تحت قدرة المكلف .

وقد ذكر السعد ثلاثة (٢) أقوال في المراد بالدليل الخارجين

احدها : الإجماع ، قال ورد بأن العراد دليل داع إلى الإجماع، والثاني : ضرورة الجبلة " بمعنى أن التوصل بالسبب عند امتثال المسبب من ضرورات الجبلة " قال : " ورد بأن جميع ما لا بد منه كذلك مع أنه لا يفيد الوجوب بمعنى خطاب الطلب " (٤)

والثالث : وهو الذي فسره به الشريف الجرجاني وهو أنه "ليس في وسع المكلف إلا مباشرة الا سباب فيتعلق الخطاب بها قطعا " ، وهو الذي ارتضاه .

وبالتأمل في هذه الحجة وما عورضت به يتضح مايلي :

أولا: الإختلاف في محل النزاع بين أصحاب هذه الحجـــة وبين المعارضين ، فاصحاب هذه الحجة محل النزاع عندهم هو أن المقدمة هل توصف بالوجوب أم لا ؟

<sup>(</sup>۱) انظر حاشية السيد الجرجاني على شرح العضد ٢٤٧/١٠ (٢)، (٣)، (٤) و (٥) حاشية السعد على شرح العضد ٢٤٧/١٠

ولهذا صدر الأمدي حديث عن هذه القاعدة بقوله: "ما لا يتم الواجب إلا به هل يوصف بالوجوب؟ "(١) وقال الغزالي " اختلفوا فيما لا يتم الواجب إلا به هل يوصف بالوجوب؟ "(١) وإذا عدنا لما سبق أن ذكرناه من عبارة المزركشي في المحروهي قوله: " ذلك الشرط هل نصفه الآن بالندب لا نه طريق إلى تحصيل أمر واجب أو بالا باحة " فهمسنده العبارات من هو "لا "الا عنه تدل على أن محل النزاع عند الجمهور إنما هو في وجوب المقدمة أو عدمه و لهذا قال الغزالي أيضا ": "ما لا يتوصل إلى الواجب الا به وهو فعل المكلف فهو واجب وهذا أولى من أن نقول يجب التوصل إلى الواجب بما ليس بواجب راذ قولنا يجب فعل ما ليس بواجب متناقض وقولنا ما ليس بواجب صار واجبا غير متناقض فإنسه واجب لكن الاصل وجب بالإيجاب قصدا إليه والوسيلة وجبت بواسطسة وجوب المقصود " ومثله قال ابن قدامة في الروضة (٤)

أما عند المعارضين فمحل النزاع هو الوجوب بوجوب الواجب لا الوجوب مطلقا ولهذا قال ابن الهمام: ان هذه الحجة خارجة عن محلل النزاع وليس كذلك لما بيناه .

<sup>(</sup>١) الإحكام ١٠٢١٥٠

<sup>(</sup>٢) المستصفى ١/٠٧٠

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه ١/ ٢٠/٠

<sup>(</sup>٤) انظر روضة الناظر ١٠٨/١ مع نزهة الخاطر لابن بدران ٠

ثانيا : أن المعارضين لهذه الحجة لا ينكرون لزوم المقد مطلقا وإنما ينكرون أن يكون بوجوب الواجب ويرون أنه من باب اللــــزوم المعقلي ولا دلالة لإيجاب الواجب عليها وما كان كذلك لا يوصف بالوجــوب لعدم الموجب الشرعي ويرى الجمهور: أن القول بعدم وجوب المقدمـــة مع التسليم بكونها لا بد منها لا داء الواجب تناقض إذ أن ما لا بد منه معناه واجب فكأنهم قالوا تجب ولا تجب ،ولئن كانوا يقصد وان بالنفـــي الوجوب الشرعي ،وبالاثبات اللزوم العقلي فإن " كل ما لا بد منه متنـــع تركه ،وكل ما هو معننع تركه فهو واجب وكل واجب فهو مأمور به "(١) ان العقل لا يوجب شيئا من عند نفسه فصح إطلاق الوجوب عليها ولو لم يرد بها خطاب مستقل إذا كان الواجب المطلق متوقفا عليها في وجوده أو صحته و وجوبها بدليل وجوب الواجب المطلق متوقفا عليها التناميــة وهي إحدى الدلالات اللفظية كما مر وسيأتي أن الا سباب نوعان:

احدهما: اسباب تكون هي المقصودة أصالة بالطلب وهي ماكانت مسبباتها لا قدرة للعبد على تحصيلها بل هي من فعل الله وليست ما يدخل تحت كسب العبد •

وثانيهما : اسباب تكون مقصودة بالتبع ،والمقصود بالآصالة إنما هو المسببات وذلك فيما إذا كانت المسببات تحت قدرة العبد واستطاعته . وهذا النوع هو المقصود هنا ،

<sup>(</sup>١) بيان المختصر للأصفهاني ١/ ٣٧٥٠

الا مرالثالث: أن المقدمة لولم تكن واجبة لصح وقوع الواجب الا صلي بدونها ، والتالي باطل فالمقدم مثله ، ووجه الملازسة أن الذي يأتي بالواجب يكون قد أتى بجميع ما وجب عليه ولا يكون كذلك إلا إذا كان الفعل صحيحا ، ووقوعه صحيحابدون مقدمته باطل فالقول بعدم وجوبها مثله ، وإذا أمكن فعله صحيحاً بد و نها فليست حينئذ مقدسة وجود ولا صحة وخرجت عن محل النزاع ، وإذا لم يصح الواجب بدونها لنم التكليف بالمحال وهو باطل (١)

وقد أجيب عن هذا بأنهم إن ارادوا بقولهم لا يصح الواجسب بدونه أن ما لا يتم الواجب الا به لا بد منه في تحصيل الواجب فمسلم ولكن يجوز ان لا يكون مأه بد مع أنه لا يكون مأهورا به ، وان ارادوا انسه مأهور به فأيسن الدليل على هذا ؟

ورد هذا بأن كل ما لا بد منه منتبع تركه ، وكل ما هو منتبع تركه فهو واجب وكل واجب فهو مأمور به • واما الدليل على وجوب المقدمسة فهودليل الواجب بالدلالة الالتزامية •

الا مر الرابع: أن من شأن الواجب أن يعاقب على تركه والمقدمة كذلك فتكون واجبة قال الفتوحي: " ( ما لا يتم الواجب العطلق ) إيجابه ( الا به ، وهو ) أي والذي لا يتم الواجب العطلق الا به ( مقدور لمكلف \_ فواجب ، يعاقب ) المكلف ( بتركه ، ويثاب بفعله ) كالواجـــب

<sup>(</sup>۱) انظربيان المختصر للأصفهاني ۱/۲۲۶ وشرح العضد (۱) ۲۲۲ مع حاشيتي السعد والسيد .

<sup>(</sup>٢٢) المصادر نفسها والجز والصفحة .

<sup>(</sup>٣) بيان المحتصر ١/٥٧٥٠

الأصلى " • وقد تقدم أن من القائلين بالوجوب مطلقا من أجا بعلى دعوى النافين للوجوب واستدلالهم على ما ذهبوا اليه بعدم العقاب على تركه أن ذلك غير مسلم بل هو معاقب على تركها كالواجب الا صلى وقسد يعتضد قولهم هذا بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مسن دعا إلى هدى كان له من الا عجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ،ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل أثام من تبعه لا ينقسص دلك من آثامهم شيئا " وبقوله صلى الله عليه وسلم في حديث هرقل: " فإن توليت فإن عليك إثم الاريسيين " قال الخطابي : " أراران عليك راثم الضعفا والأتباع إذا لم يسلموا تقليدا له ، لا ن الا صاغر أتباع الا كابر (٤٠) وقال ابن حجر : "ولا يعارض بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وا زرة وزر أُخرى ﴿ لان وزر الإثم لا يتحمله غيره ،ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين • جهة فعله وجهة تسببه "فهذا يدل على أن العقوبة حصلت على ترك الوسيلة ،كما حصلت على ترك الاصل إلا أنه سيأتـــــى أن السبب نوعان :

(١) شرح الكوكب المنير ٨/١،٥٠٠

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب العلم ،باب من سن سنة حسنة ،ومن دعا الى هدى أو ضلالة ٢٢٧/١٦ مع شرح النووى ،

<sup>(</sup>٣) رواه البخارى في كتاب بد الوحي ١/ ٣٢ مع فتح البارى ٠

<sup>(</sup>٤) فتح البارى ٢٩/١ وفي غريب الحديث للخطابي هكذا "يريد الضعفاء والأتباع فيهم " دون بقية الكلام فلعل ابن حجر نقله عنه من كتاب آخر كشرحه لصحيح البخارى (انظر غريب الحديث للخطابي ٤٩/١) ط اسنة ٢٠١ه / ١٩٨٢م تحقيق عبد الكريم ابراهيم العنزاوى).

<sup>(</sup>٥) صدرانيا ١٩/١٥ مع فتح البارى .

احدهما: ان يكون المسبب في مقدور العبد و في استطاعته تحصيك كالا مربالوضو فانه يقتضي تحصيل الما وهذا يقتضي نصب البكرة والحبل والد لو وهو السبب وإن كان لا ذكر للسبب في الا مرولكن حتى يحصل الما الذي يتوضأ به لا بد من فعل هذا السبب لتحصيله (١) ، ومن هذا السوع ما جا في قصة حاطب بن أبي بلتعة ـ رضي الله عنه ـ قال علي رضي الله عنه : " بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد فقال: (انطلقوا حتى تأتوا روضة خاح فإن بها ظعينة معها كتاب فخذوه منها فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى أتينا الروضة فإذا نحن بالظعينة قبلنا اخرجي الكتاب ، قالت ما معي كتاب ،قلنا لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب قال : فأخرجت الكتاب من عقاصها ،فأخذ نا الكتاب فأتينا به رسول الله عليه وسلم : فإذا فيه : من حاطب ابن أبي بلتعة إلى أنساس من المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله عليه وسلم : فإذا فيه : من حاطب ابن أبي بلتعة إلى أنساس من المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله عليه وسلم فقال

قال: لا تعجل علي ، إني كنت امراً ملصقا في قريش ولم أكسن من أنفسهم وكان من معك من المهاجرين لهم قرا بات يحمون أهليه مكة فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ فيهم يدا يحمو ن بها قرابتي ، وما فعلت ذلك كفرا ولا ارتدادا عن ديني ولا رضا بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه صدقكم ، فقال عمر: دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المعليه وسلما. إنه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله اطلع إلى أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم "(٢٠)

<sup>()</sup> انظر التمهيد لائبي الخطاب ١/٣٢٤٠

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي في أبواب التفسير ،من سورة المعتحنة ١٩١/١٢ مع عمارضة الأحوذي قال الترمذي "هذا حديث حسن صحيح ".

والشاهد من هذه القصة في موضعين :

الموضع الأول : قو ل على ومن معه ـ رضي الله عـنهم ـ للظعينة: لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب فهذا التهديد بالقاء الثياب إذا لم تخرج الكتاب لم يرد في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه لا بد منه لإنفاذ أمر رسول الله عليه وسلم إخراج الكتاب كما هو واضح مـن أمر رسول الله عليه وسلم فهو سبب إخراج الكتاب كما هو واضح مـن القصة .

الموضع الثاني: في فعل حاطب هذا حيث أن الوا جب كتمان هذا الخبر لأن ذلك من أسباب النصر ،والا خذ بأسباب النصر واحسب، هذا الخبر لان ذلك من أسباب النصر ،وربما كان سببا لعدم النصر على المشركيين لولا عنايسة الله تعالى ، وجا في الحديث أن هذا الفعل قد اعتبر زلة غفرها الله له بسبب شهوده بدرا وهذا يعني أنه فعل يعاقب عليه ، ويذم فاعله ،قال ابن العربي: "إن دلسة حاطب على النبي عليه السلام بما كتب به إلى أهل مكة من جملة المعاصي الكبائر ،والذتوب الفواحسش لكنها لم تخرجه من الإيمان لما كانت من معاصي الا عمال ،وكان قلبسه خالصا لكنه توهم أمرا عصى بفعله لا جله وكان في كتابه تعظيم الاسلام ، فإنه قال فيه : إن رسول الله عليه وسلم وارد عليكم بجنسود كالسيل في الليل " ،

وثانيهما : أن يكون المسبب من فعل الله تعالى ،ولا قدرة للعبد على تحصيله كالهداية ،والإضلال كما قال تعالى ﴿ من يهد الله فهـو المهتد ، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا ﴾ فهذا النوع مـــن

<sup>(</sup>١) عارضة الاحوذ ى ١٩٢/١٢٠

<sup>(</sup>٢) سورة الكهف : ١٧٠

المسببات تكون أسبابه هي المقصودة بالذات فأسباب الهدى واجبة ، وأسباب الضلال محرمة بالذات ،وعلى هذا فالحديثان محمسولان على هذا النوع فلا دلالة فيهما على إثبات العقوبة على ترك الوسائل ،

والجواب الشاني ؛ أن وجوب المقدمة انما هو بالتبع لا بالذات والمعصية إنما تكون في مخالفة الا مروهوهنا ترك الواجب الأصلي ،ولا ينظر إلى الا سباب والشروط إذ النظر إليها يترتب عليه تعدد المعاصي وذلك يتطلب الدليل ولا دليل عليه .

وهذا هموما اختاره شيخ الإسلام ابن تيميمه -رحمه الله - بناء على مذهبه في كون الوجوب في المقدمة عقليا .

والراجح التفصيل بين ما توقف عليه وجود الواجب ،وما توقف عليه العلم بوجوده ،فالا ول له حالان:

الحال الأولى: أن يكون المكلف مريدا لترك الواجب الأصلي فهذا مخالف لا صل الا مرفائسة أشد وأعظم وإن كان قاصرا على تسرك الواجب الأصلي ،وفي الحديث "العهد الذي بيننا وبينهم الصليدة فمن تركها فقد كفر أو اشرك "(٤)

ووجه ذلك أن الترك هنا كان بسبب الاستناع عن الواجب الأصلي ولم يكن لترك الوسيلة فقط ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ومن يقتل مو منا متعمدا فجزاو و جهنم خالدا فيها ﴾ الاية و فلم يكن للوسائل التي توصل بها

<sup>(</sup>١) المراد حديث "من دعا الى هدى " وحديث هرقل •

<sup>(</sup>٢) انظر فواتح الرحموت ١/ ٥٥ مع المستصفى ٠

<sup>(</sup>٣) انظر مجموع المفتاوى ٢٠/١٥٩-١٦١٠

<sup>(</sup>٤) رواه احمد من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه انظر الفتح الرباني ٢/٢٢ وهو عند مسلم بلفظ: " بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة " ٢/ ٢٠ ، ٢١ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٥) سورة النساء: ٩٣٠

الى فعل القتل ذكر لكونه مريدا لفعل الحرام الواجب تركه ،ولهذا لما انتفت هذه الارادة عوقب على الوسيلة بقدرها في قتل الخطأ وشبه العمد حيث سقط القصاص •

الحال الثانية : أن يكون المكلف مريد الاواجب لكن ذلك توقف على وسيلة ولم يفعلها وكان ياستطاعته ذلك ، فإنه يعاقب على تسرك الواجب لا أنه ترك وسيلته أي أن إرادته لفعل الواجب لا تكفي لدفع العقاب عنه راذا قصر في فعل مقدماته والدليل على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله في قصة صاحب الشجة: " قتلوه قتلهم الله ، أنم يكن شفا العي السو الل ؟ . " (١) فدل هذا على ان الدعا بالقتل ( وهوالهلاك ) وقع عليهم لتركهم الواجب في الفتوى وهو العلم وبين أنه كان عليهم أن يسألوا ليعلموا فيفتوا إن أفتوا بعلم ، والمعنى أنه لا عذر لهم في الفتوى بغير علم ، لذلك استحقوا هسذا الدعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال تعالى ﴿ إِن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كتم قالوا كنا مستضعفين في الا رض قالوا ألم تكن أرض الله واسعست فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وسائت مصيرا ، رالا المستضعفيان من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا . فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا ﴾ وقد بين

<sup>(</sup>١) رواه ابو داود في كتاب الطهارة باب المجروح يتيم ٩٣/١ وقد حسنه الالباني كما في تخريج احاديث المشكلة ١٦٦/١ كتاب الطهارة باب التيم ٠

۱۹۹-۹۲ سورة النساء: ۹۹-۹۲ •

أهل العلم - رحمهم الله - ان العلة في وجوب الهجرة هي الفرار بالدين من الفتن ، وتعلم الشرائع ، وتكثير المسلمين ، فهذه الا مور كلها واجبة والسبيل إليها بالهجرة فلما لم يفعل هو ولا وهذه الوسيلة عوقبوا على تركهم الواجب ( ظالمي أنفسهم ) لتركهم الوسيلة وهي الهجرة ( قالوا كنا مستضعفين في الا رض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتها جروا فيها ) قالت عائشة أم المو منين رضي الله عنها : " كان المو منون يفر أحدهم بدينه إلى الله تعالى ، والى رسوله صلى الله عليه وسلم مخافة أن يفتن عليه فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام ، واليوم يعبد ربه حيث شا ولكن جهاد ونية " (٢).

قال الحافظ ابن حجر \_رحمه الله \_ "أشارت عائشة إلى بيان مسروعية الهجرة وأن سببها خوف الفتنة والحكم يدور مع علته فمقتضاه أن مسن قدر على عادة الله في أي موضع اتفق لم تجب عليه الهجرة منه وإلا وجبست، ومن ثم قال الماوردي إذا قدر على اظها رالدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت به دار إسلام فالإقامة فيها أفضل من الرحلة منها لما يرتجسس من دخول غيره في الاسلام "(٣) وقال أيضا: "قال الخطابي وغيره: كانت الهجرة فرضا في أول الإسلام على من أسلم لقلة المسلمين بالمدينسة وحاجتهم إلى الإجتماع فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجها فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به

<sup>(</sup>۱) أنظرفتح البارى ۳۸/٦ ،و ۲۲۹/۲٠

<sup>(</sup>٢) رواه البخارى في كتاب مناقب الانصارى ،باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة ٢٢٦/٧ مع فتح البارى •

<sup>(</sup>٣) فتح البارى ٢٢٩/٧٠

أو نزل به عدو (انتهى) وكانت الحكمة أيضا في وجوب الهجرة على من اسلم ليسلم من أذى ذويه من الكفار فإنهم يعذبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه (٢)

ووجه الاستدلال بهذه النصوص من وجهين:

الوجه الا ول : وقوع الذم على من تركها ،والذم على الترك من شأن الواجب ولهذا قال الفتوحي على تعريف الواجب بقولهم : " ما ذم شرعا تاركه قصدا مطلقا ": " فالتعبير بلفظ " ما ذم " خير من التعبير بلفظ " ما يعاقب لجواز العفو عن تاركه " "

الوجه الثاني: أن تركها قد كان هو العلة في وقوع العقاب على ترك الواجب الأصلي كما هو مين في النصوص السابقة وغيرها ، ووقوعها كيذلك دليل على أنها صارت واجبة اذلو كانت باقية على اصل الإباحة حال كونها مقدمة للواجب لما علل وقوع العقاب بتركها ، ولهذا لما كان ترك مقدمة الواجب من المنافقين مبنيا على إرادتهم تركه جمل الله تركها علامة على عدم إرادتهم لفعل الواجب كما في قوله تعالى ﴿ ولو أرادوا الخروج لا عدوا له عدة ﴿ فلم يكن ترك هو الا والواجب بسبب تركهم لمقدمته وإنما لا متناعهم عن فعله (٥) . ولما قال المنافقون ﴿ لا تنفسروا في الحر ﴿ قال الله لنبيه ﴿ قل نار جهنسم أشد حرا لو كانوا يفقهون • فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا جزا بما كانوا يكسبون ﴾ وبين الله قبل ذلك

<sup>(</sup>١) أي كلام الخطابي ومن معه . (٢) المصدر نفسه ٢/٨٠٠

<sup>(</sup>٣) شرح الكوكب المنير ١/٥٣١، ٣٤٦٠

<sup>(</sup>٤) سورة التوبة : ٢٦٠ (٥) أي فعل الواجب الاصلي ٠

<sup>(</sup>٦) سورة التوبة : ٨١٠ (٢) سورة التوبة : ٨١٠ (٦)

أنهم فرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله فكان هذا توضيحا للآية السابقة ﴿ ولسو ارادوا الخروج لا عدوا له عدة \* ويتضح المقام كثيرا بما جا ويتضح قصة الثلاثة الذين خلفوا في غزوة تبوك بلا عذر والذين تخلفوا بعسدر فأما الثلاثة فقد كان سوءال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حدهم وهمو كعب بن مالك " ألم تكن قد ابتعت ظهرك " " وهذه هي المقدمــة فأخبر أنه فعل ذلك وأنه لم يكن له عدر حين تخلف إلى آخر جوابــه رضى الله عنه وصدق كذلك سائر الثلاثة فهو ً لا ً لم يكن تخلفهم عـــن الجهاد كراهة في أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ولـــم يفرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكتها زلة ثم تذكروا فقوطعوا خمسين ليلة عقوبة لهم ثم نزلت توبتهم والثناء عليهم بصدقهم ، فعلم بهذا أنهم أعدوا العدة للجهاد ،وعنها وقع السوء ال التقريب ري المتقدم ومع هذا لم يخرجوا معه صلى الله عليه وسلم فعوقبوا على ترك الخروج للجهاد دون أن يعلل ذلك بترك المقدمة لا نه تم تحصيلها ،وله ــــذا نفى الله الحسرج عن عجز عن تحصيل الوسيلة بعد أن سعى في تحصيلها قال تعالى : ﴿ ليس على الضعفا ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم. ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون \* ونفي الحرج

<sup>(</sup>١) سورة التوبة: ٦١٠

<sup>(</sup>۲) رواه البخارى في كتاب المغازى باب حديث كعب بن مالك ١١٣/٨ مع فتح البارى ،ورواه مسلم في كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه ٨٢/١٧ مع شرح النووى ٠

<sup>(</sup>٣) سورة التوبة: ٩١، ٩٢٠

الحرج يدل على تعلق الوجوب وأنه سقط بهذا العذر ،ولكن بشرط أن ينصحوا لله ورسوله وبهذا الشرط يشا ركون المجاهدين في الا جر وقد دكر الأصفهاني هذا الوجه فقال: " لا أن الواجب بالذات لا يتم بدونه فيكون تركمه سببا للعصيان " (1)

وهذا في غير المتروك والمقدمات الشرعية ، فإن هذين النوعين يعاقب على ترك المقاصد ، فأما التروك فلحديث ابن عاس رضي الله عينه قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينية أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبو رهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم " يعذبان ومايعذبان في كبير ثم قال بلى كان أحدهما لا يستثر من بوله وكان الآخر يمشى بالنميمة " قال ابن دقيق العيد في الوجه الثاني من وجهي المراد بالاستتار من البول : "الثاني وهسو الأقرب أن تحمل على المجاز ويكون المراد بالاستتار ي التتره عن البول المنافي به كانتقاض والتوقي منه ، إما بعدم ملابسته أو بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به كانتقاض

<sup>(</sup>۱) بيان المختصر ۱/۳۷۳

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتاب الوضو باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ٣١٧/١ مع فتح الباري ورواه مسلم في كتاب الطهارة باب نجاسة البول ووجوب الاستبرا فيه ٣/٠٠/ مع شرح النووي .

<sup>(</sup>٣) هو محمد بن علي بن وهب بن ابي الطاعة المنفلوطي الأصل المصرى المالكي ثم الشافعي ولد سنة ٢٥٥ هـ وصنف الإلمام في أحاديث الأحكام وشرح مقدمة المطرزى في أصول الفقه و بعض مختصر ابن الحاجب في الفقه توفي سنة ٢٠٠٧هـ ( انظر ترجمته في الدرر الكامنة ١/١٥ - ٩١ )٠

الطهارة ،وعبر عن التوقى بالاستتار مجازا ، ووجه العلاقة بينهما أن المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب وذلك شبيه بالبعد عن ملا بسللة البول " وقال الصنعاني : " قوله : التنزه من البول والتوقسي منه . أُقول : أي لم يجعل بينه وبين بوله سترة يعني لا يتحفظ من اصابته بدنه او ثوب صلاته فيوافق رواية يستنزه ، ورواية يتوقى ، فان الاستنزاه مأخوذ من التنزه وهو الابعاد والتوقي " فدل هذا الحديث على أن هذا الميت قد عذب على عدم توقيه من البول ، ومعلوم أن ذلك لوجوب الطهارة ،من النجاسة ،وقد استدل به الحافظ ابن حجر على وجـــوب إزالة النجاسة مطلقا قال: "خلافا لمن خص الوجوب بوقت إرادة الصلاة" وأما المقدمات الشرعية فقد جاء عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عنا في سفرة سافرناها ، فأدركنا وقد أرهقنا العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فنسادى بأعلى صوته " ويل للا عقاب من النار " مرتين أو ثلاثا " والأعقاب ال جمع عقب وهي مو خر القدم قال البغوى : " أى لا صحاب الاعقاب

( ٥) هو الحسين بن محمد البلوى صاحب التفسير وشرح السنة كان دينا هيا

<sup>(</sup>١) الاحكام شرح عمدة الاحكام ١/ ٢٧١ ، مع العدة للصنعاني .

<sup>(</sup>٢) العدة على احكام الاحكام ٢٦٩/١، ٢٧٠٠

<sup>(</sup>۳) فتح البارى ۳۲۱/۱ ۳

<sup>(</sup>٤) رواه البخارى في كتاب الوضو باب غسل الرجلين ولا يسح على القدمين ١/ ٢٦٥ مع فتح البارى ورواه مسلم في كتاب الطهارة باب وجوب غسل الرجلين بكمالها ١٢٨،١٢٧/٣ مع شرح النووى

المقصرين في غسلها " ومعلوم ان الطهارة من شروط الصلاة وقد حصل الوعيد بالعقوبة على ترك جزء من الرجلين بدون طهارة فهي على تسرك الكل من باب أولى .

وأما ما يتوقف عليه العلم بوجود الواجب المطلق فإن الصواب فيه ما تقدم نقله عن الطوفي وهو: ان القول بالعقوبة على ترك هذا النوع من المقدمة مبني على تقدير الانفكاك بينها وبين الواجب وذلك مستحيل على المكلف علمه ،ولو علمه لم تجب ولمذا قالوا إن الواجب هنا هو القدر الذي يتأدى به الواجب الأصلي فقط وما زاد فهو ندب على المراجح من أقوال أهل العلم فيما زاد على الواجب مما لم يكن مقدرا ، والمسراد بالعلم هنا ما يشمل غلبة الظن ، والأصل في وجوب هذا النوع قول ملى الله عليه وسلم : "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتيل قبل أن يسلم "(٢) وفي رواية : " فليتحر الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين" وذكر النووي (٤) والحافظ (٢) ابن حجر في الجمع بين الروايتين ان تحرى الصواب يكون بالبناء على ما استيقن .

<sup>===</sup> ورعا عابدا صالحا توفي سنة ١٦ه ه وقيل سنة ١٠هه (انظر ترجمته في الهداية والنهاية لابن كثير ١٩٣/١٢)٠

<sup>(</sup>١) شرح السنة للبغوي ١/٩/١٠

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٥/ ٦٠ مع شرح النووى ٠

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزء ص ٦٢٠

<sup>(</sup>٤) انظر شرح مسلم للنووى ٥/٣٥٠

<sup>(</sup>٥) انظر فتح البارى ١/١٠٥٠

#### وجه التفريق بين هذه المقدمات من حيث العقاب على الترك:

والسبب الذى جعل المقدمات الشرعية ،ومقدمات التروك يعاقب عليما ولا يعاقب على ما عداها من المقدمات ،وان اشترك الجميع في الذم من وجوه :

الوجه الا ول : أن المخالفة في التروك بالفعل فيكون قد فعل الوسيلة وفعل الحرام • وتعدد الفعل يترتب عليه تعدد العقباب ان كان منهيا عنه او الثواب ان كان مأمورا به . اما في المأمورات فإن المخالفة تكون بالترك ، والترك لا تعدد فيه وانما ينظر فيه لا عمال القلوب فقدد يكون عن امتناع وكراهية لا واا الواجب ، وقد يكون لتفريط فيه ، وقد يكون لمجز يعذربه ، فالا ول عقابه أشد والثاني يعاقب لتفريطه والثاليث معذور لا حرج عليه ويوضح ذلك أن التروك إنما يثاب على تركها إذا كان امتثالا لله تعالى وخوفا منه كما في قصة أصحاب الصخرة حيث قال احدهم: " اللهم انه كانت لي ابنة عم كنت أحبها كأشد ما يحب الرجال النساء فأردتها على نفسها فامتنعت مني حتي المت بها سنة مسن السنين فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلى بيني وبين نفسها ففعلت حتى إذا قدرت عليها قالت : اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه فانصرف عنها وهي أحب الناس إلى وتركت الذهب الذي أعطيتها اللهم إن كنت (١) فعلت ذلك ابتغا وجهك فافرج عنا ما نحن فيه فانفرجت الصخرة غــيـر أنهم لا يستطيعون الخروج منها ".

<sup>(</sup>۱) رواه البخارى في كتاب الإجارة ،باب من استأجر أجيرا فترك أجره فعمل فيه المستأجر فزاد أو من عمل في مال غيره فاستفضل ٤ / ٩ ٤ ٤ مع فتح الباري ،ورواه مسلم في كتاب الرقاق ،باب قصة اصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال ١٩ / ٥ ٥ - ٨ ٥ مع شرح النووى ٥

الوجمه الثاني : ان الشروط الشرعية هي مقدمات صحة و ليست مقدمات وجود كما هو شأن سائر المقدمات ولهذا اذا عجز عنها المكلف لا يسقط الواجب الأصلي بسقوطها بل يو دى بد و نها لقوله تعالى : لا يسقط الواجب الأصلي بسقوطها بل يو دى بد و نها لقوله تعالى : لا ناتقوا الله ما استطعتم \* فمن عجز عن الطهارة بالما والتيسم صلى بدونها ومثال ذلك من اجريت له جراحة لا يستطيع معها القيام من سريره ولا استعمال الما ولا أحد عنده يساعده بأن يأتي له بالما ويوضئه أو يأتي إليه بتراب ليتيم به فإنه يصلي على حاله للآية المذكورة ذلك لا ن المقدمات الشرعية يمكن الإنفكاك بينها وبيين مشروطها فتى فعل المكلف الواجب الأصلي وترك أو قصر في شرطه بلا عذر شحرعي عوقب على ذلك كما جا في الحديث المتقدم ولم يقبل منه الواجب الذي فعله لتخلف شرطه وهذا بخلاف مقدمات الوجود فإنه لا يمكن الإنفكاك بينها وبين الواجب الأصلي .

الوجه الثالث: أن المقدمات التي يتوقف عليها العلم بوجود الواجب أو استيفاعه لا يتمكن المكلف من تعييزها عن الواجب ولذلك وجبت أما سائر المقدمات فإنها متميزة عن الواجب وإن لم يمكن فعل الواجب بدونها لذا كانت مقدمات العلم يعاقب على تركها مع الواجب اذ يترتب على الإخلال بها الاخلال بالواجب وعندما يفعلها المكلف لا يكون ذلك على أنها منه ولذا من نسي صلاة من الصلوات الخمس فقد ذكر بعض الفقها أنه اذا نسي عينها وجب عليه ان يصليب

<sup>(</sup>١) سورة التغابن : ١٦٠

### الفصل الثاليث

# في القول بالتفصيل والتوقسي

### ويشتمل على المباحث التالية:

السحث الا ول : في القول بالوجوب في السبب والشرط الشرعيين •

السحث الثاني : في القول بالوجوب في الشرط الشرعي فقط •

السحث الثالث : في القول بالوجوب في السبب فقطه

المبحث الرابع: في القول بالوجوب فيما عدا السبب •

المبحث الخامس : في القول بالوجوب فيما عدا الشرط الشرعي •

المبحث السادس: في القول بالتفصيل من حيث التلازم الذهني وعدمه .

المبحث السابع: في القول بالتوقف •

## السحث الا ول : في القول بوجوب الشرط والسبب الشرعيين :

ذكر هذا القول ابن الحاجب في المنتهى حيث قال: " مالا يتسلم الواجب إلا به واجب إن كان مقدورا للمكلف غير لا زم عقلا كترك أضدا المأمور به ،ولا عادة كجز من الرأس في الوضو ، وحاصله ماجعله الشلمي من مكنات المكلف فهو واجب وقيل والسبب " ( ) أي وقيل والسبب الشرعي كالشرط الشرعي ويرى ابن السبكي أنه مذهب إمام الحرمين وابن الحاجب والذي حمله على هذا ما قاله في الإبهاج ( ٣ ) وشرح المختصر من أنه لم يقل والذي حمله على هذا ما قاله في الإبهاج ( ٣ ) وشرح المختصر من أنه لم يقل أحد بالوجوب في الشرط دون السبب ،وهذا توجيه منه لكلامي إمام الحرمين في البرهان ،وابن الحاجب في المختصر حيث قال في قول ابن الحاجب : " ما لا يتم الواجب إلا به وكان مقدورا شرطا واجب " ( ) : " ربعا أوهسم إطلاق المصنف أن السبب لا يجب ،وإن وجب الشرط الشرعي وهذا لا يقوله أحد فإن السبب أولى بالوجوب بلا شك ،وإنها مراده أعم . يجب الشسرط الشرعي دون ما عداه من الشروط العقلية والعادية ،وهو رأى إسسام الحرمين وانها أطلق في الكتاب قوله "شرطا" ولم يقيد بالشرط الشرعي ، المحمين " ( ) ) الحرمين وانها أطلق في الكتاب قوله "شرطا" ولم يقيد بالشرط الشرعي ، ( ) ) الحرمين المقلية والعادية ،وهو رأى إمسام الحرمين " ( ) )

<sup>(</sup>١) المنتهى لابن الحاجب ص ٣٦٠

<sup>(</sup>٢) انظر رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ج١ لوحة رقم ٢٠ (مخطوط)

<sup>(</sup>٣) أنظر الابهاج ١/ ١٠٩ ١٠١٠٠

<sup>(</sup>٤) مختصر ابن الحاجب معشر العضد (٤)

<sup>(</sup>٥) رفع الحاجب جرا لوحة رقم ٢٠ ( مخطوط )٠

وما جاء في المنتهى لا يساعد على هذا التوجيه بالنسبة لا بـن الحاجب ، لا ن صيفة التمريض في قوله: " وقيل والسبب " تقتضى أن مختار المتكلم ماعدا مدخولها وهو الشرط الشرعي ،وسيأتي في العبحث الآتـــى تفصيل الكلام في مذهب ابن الحاجب - ان شاء الله تعالى - •

### تحقيق نسبة هذا القول إلى إمام الحرمين:

الذي نقله أكثر الا صوليين أن مذهب إمام الحرمين القول بالوجوب في الشرط الشرعي دون العقلي والعادي ،ودون السبب بأنواعه الثلاثة • ولتحقيق هذه النسبة لا بد من الرجوع لنص عبارة إمام الحرمين في البرهان ، ثم النظر في كلام من نسبه إليه ، ومن نفاه عنه لتتضح الروعية .

قال في البرهان: "الا مربالشي ويتضمن اقتضا ما يفتقر المأمور به إليه في وقوعه فإذا ثبت في الشرع افتقار صحة الصلاة إلى الطهارة فالا مر بالصلاة الصحيحة يتضمن أمرا بالطهارة لا محالة ،وكذلك القول في جميسع الشرائط وظهور ذلك يفني عن تكلف دليل فيه ، فإن المطلوب من المخاطب إيقاع الفعل الصحيح ، والإمكان لا بد منه في قاعدة التكليف ولا تمكن مسن إيقاع المشروط دون الشرط " . قال جلال الدين المحلي : "وسكت الإمام عن السبب وهو لا ستناد المسبب إليه في الوجود كالذي نفاه فلا يقصده الشاع بالطلب فلا يجب كما أفصح به ابن الحاجب في مختصره الكبير مختـــارا

انظر شرح الجلال على جمع الجوامع ١٩٥/١ مع حاشية البناني ()و تقريرات الشربيني ونزهة المشتاق على اللمع ص ٩١ والإبهاج لابن السبكي ١/٠/١ والمسودة في اصول الفقه ص ٦٠ وغيرها ٠

البرهان ۲۰۷/۱ ۲۰۸۰۰ (T)

ومأَّخذ النفي لهذين النوعين هو قول إمام الحرمين: " ما يتعلق بالا مكان وليس مقصودا للشارع ،ولا مشروطا ،ولا شرطا ،ولكنه في حكم الجبلة يضاهى الشرط وإن لم يكن شرطا شرعا ، وهذا له التفات إلى الإنكفاف عن أضداد المأمور به في محاولة امتثال الا مر كما تقدم ذكره \_ فليس الإنكفاف مقصود الآمر ولكن لا بد منه في إيقاع المأمور به "والذي تقدم ذكره هو قولــه: "الا مربالشي و لا يقتضي النهي عن أضداده " ووصف هذا القول بأنه: "الحق المبين " • وقال البناني على قول الجلال : " فلا يقصده الشـــارع بالطلب: أي لا نه لا يقصد بالطلب إلا ما يمكن حصول صورة الشي بدونه كالوضو وفإن صورة الصلاة تحصل بدونه بخلاف غسل جز من الرأس فإن غسل الوجه لا يحصل بدونه وكذا ترك ضد الواجب كالقعود مثلا لا يحصل الواجب كالقيام مثلا بدونه " فتبين من هذا أن الجلال المحلي ومن وانقه مسن نفى نسبة هذا المذهب إليه رأوا أن السبب سا يتعلق بالإمكان وليسس مقصودا للشارع ولا مشروطا ولا شرطا إذ لا وجود للمسبب بدون السبب

<sup>(</sup>۱) <u>شرح الجلال</u> على جمع الجوامع ١٩٥/١ مع حاشية البناني وتقريرات الشربيني •

<sup>(</sup>٢) هو عبد الرحمن بن جاد الله البناني المفربي فقيه أصولي مسن مو لفاته حاشية على شرح الجلال المحلى في اصول الفقه توفى سنة ١١٩٨ هـ (أنظر ترجمته في الاعلام للزركلي ٣٠٢/٣)٠

<sup>(</sup>٣) حاشية البناني على شرح الجلال (/ ١٩٥٠

<sup>(</sup>٤) البرهان ١/٨٥٦، ٢٥٥٠.

<sup>(</sup>٥) المصدرنفسه والجزء ص٢٥٢٠

<sup>(</sup>٦) حاشية البناني على شرح الجلال ١/ ١٩٥، ١٩٦٠

فهو كالشرط العقلي والعادي المنفيين في كلام إمام الحرمين بل هو أولى . وهناك توجيه آخر لسكوته عن السبب ذكره الجلال أيضا بقوله : " قـــال بعـضهم القصد بطلب المسببات الا سباب لا أنها التي في وسع المكلف (١) أي أن الا سباب مقصودة بالذات ، فالطلب وإن توجه ظاهرًا إلى المسببات فهو في الحقيقة متعلق بالا سباب لا أنها التي في وسع المكلف . أما من أثبت له هذا المذهب فحجته أن: " السبب أولى بالوجوب من الشـــرط الشرعي "(٢) وهذه الجملة قالها ابن السبكي دفعا لما توهمه عبارة ابن الحاجب في المختصر من أنه يريد بالشرط الشرعي نفي ما عداه من الشروط والأسباب بأنواعها (٢) فأثبت أن السبب الشرعي أولى بالوجوب من الشـرط والأسباب بأنواعها (٢) فأثبت أن السبب الشرعي أولى بالوجوب من الشـرط الشرعي أي فيكون داخلا في المراد بالشرط الشرعي ،ويكون معنى الشـرط الشرعي أي فيكون داخلا في المراد بالشرط الشرعية (٤) . وقد قــــال

<sup>(</sup>۱) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب جدا لوحة رقم ۲۰ (مخطوط) وانظر شرح الجلال على جمع الجوا مع ١٩٦/١٠

<sup>(</sup>٢) شرح الجلال على جمع الجوامع ١/٥١٠

<sup>(</sup>٣) تقدم نص عبارة ابن السبكي في أول هذا السحث ص

<sup>(</sup>٤) الذي ذكره ابن السبكي إنما هو توجيه لكلام ابن الحاجب و ليس قطعا منه أنه مذهبه فقد صرح في الإبهاج ان مذهبه ،ومذهـــب إمام الحرمين القول بالوجوب في الشرط الشرعي و نصعارته : "وفي المسألة مذهب رابع ارتضاه امام الحرمين واختاره ابن الحاجب ان وجوب الشيء مطلقا بوجب الشرط الشرعي دون العقبلي والعادى" (١/١١) وفي جمع الجوامع : ( ١/١٩١) وقال إمام الحرمين إن كان شرطا شرعيا لا عقليا أو عاديا " نعم قد يقال إن السبب هنا مسكوت عنه في العبارتين فأقول : المقام هنا مقام تعداد المذاهب وقد ذكر منها القول بالوجوب في السبب فقط، فدل ذلك على عدم ارادت له بذكر الشرط هنا .

في شرح المنهاج: " وان أُثبت ذلك في الشرط ففي السبب بطريق أولى فإن من قال بوجوب الشرط قال بوجوب السبب من غير عكس " . وما وقع لإمام الحرمين في إطلاق عبارة "الشرط" وقع للرازى والبيضاوى \_ كما سيأتي تفصيل ذلك \_ ومحصله أن الشرط قد يطلق ويرادبه المتوقف عليه فيشمل السبب ، وهذه الا ولوية التي أطلقها إبن السبكي منعها الجلل إذ قال: " وقول المصنف في دفعه : السبب أولى بالوجوب من الشرط الشرعي منوع . يو يد المنع أن السبب ينقسم كالشرط إلى شرعي كصيفة الاعتاق له ،وعقلي كالنظر للعلم عند الإمام الرازى وغيره وعادى كحز الرقب للقتل " قال البناني : " وجه التأييد [أي للمنع] أن السبباذاكان ينقسم كالشرط إلى شرعي وعقلي وعادي . فالسبب العقلي والعادي كالشرط العقلي والعادي بل أولى فلا يطلق القول بأن السبب أولى كما فعـــل المصنف " أي ابن السبكي • وقال الشربيني : " وجه كون السبب الشرعي أولى ظاهر من جهة أن الربط بين السبب والمسبب الشرعيين من طرفيي الوجود والعدم والربط بين الشرط والمشروط الشرعيين من طرفى العدم فقط أي والمصنف أطلق ولم يقيد بالسبب الشرعي " ( ؟ ) وهذا المنع وما أيده به مع توجيه كل من البناني والشربيني يدل على الموافقة لما ذهب راليه ابن السبكي في السبب الشرعي فقط على أنه أولى بالوجوب مسل

<sup>(</sup>١) الإبهاج ١١٢/١٠

<sup>(</sup>٢) شرح الجلال على جمع الجوامع ١/٥٥١ ،١٩٦١ مع حاشية البناني .

<sup>(</sup>٣) حاشية البناني على شرح الجلال ١/٥٥١ ١٩٦٠

<sup>(</sup>٤) تقريرات الشربيني على شرح الجلال ١/٥٥٠٠

الشرط الشرعي ، لا أنه المراد عند إمام الحرمين ووابن السبكي إنما يريد بالا ولوية السبب الشرعي لا مطلقا بدليل ما قاله عن إمام الحرمين وابسن الحاجب من أنهما لا يطلقان لفظ الشرطية على العقليات والعاديات . وعليه فلا وجه لا عتراض الجلال عليه في هذا الإطلاق، ويدل نفي القسول بعدم الوجوب في السبب الذي قطع به ابن السبكي على أنه يرى دخوله في مفهوم الشرط من عارة إمام الحرمين على التفسير المتقدم غير أن هسذا النفي لم يسلم له فقد نقل ابن الحاجب أن من الا صوليين من يقول بعدم الوجوب مطلقا سوا كان ذلك في الا سباب أو الشروط (٢) . فظهر مسا تقدم أن عبارة إمام الحرمين تحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون المراد بالشرط المتوقف عليه فيدخل السبب الشرعي في مفهوم الشرط وهذا هوا لذي اختاره ابن السبكي .

وثانيها : أن يكون مراده بالشرط الشرعي نفي ما عداه من الشروط والا سباب بأنواعها الشرعية والعقلية والعادية ، على أن يكون التوجيه هـو أن ما عدا الشرط الشرعي يكون التوقف عليها من حيث الإمكان ، فلا يمكن حصول الواجب لا في الصورة ولا في الحقيقة إلا بها فهي لا بد منها فليست مقصودة للشارع في الطلب وهذا هو التوجيه الا ول لسكوت إمام الحرميـــن عن السبب كما ذكره الجلال ،

وثالثها ؛ أن يكون المراد هذا لكن لا لكون الاسباب كالشروط العقلية والمادية فيما ذكر بل لكونها هي المقصودة بالذات في الطلب الشرعـــي

<sup>(</sup>١) انظر رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب جا لوحة رقم ٢٠ ( مخطوط) ٠

<sup>(</sup>٢) انظر مختصر ابن الحاجب معشر العضد ٢٤٤/١ ،والمنتهــــن أيضا ص٣٦٠

لا أنها هي التي في وسع المكلف دون المسببات وهذا الوجه ذكره الجلال أيضا . وأقرب هذه الا وجه الا ول لشيوع إطلاق الشرط على العتوقف عليه من الا سباب والشروط على لسان الا صوليين (١) . ولا أن الله المتنثاه من الوجوب هو ما كان من ضروريات الجبلة فيدخل في ذلك العقليات والعاديات من الشروط والا سباب ويبقى الشرعيات منها فيكون السبب الشرعي مراد الا أن القول في أحدهما كالقول في الآخسر من حيث الحجة .

# بيان ما استند إليه أصحاب هذا المذهب:

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالا مور الاتية:

ا ـ أنه لو لم يجب الشرط لجازترك المشروط لجوازترك شرطه فلما لم يجز ترك المشروط وكان وقوعه صحيحا بدون شرطه محالا كان القول بعدم وجوب الشرط جمعا بين النقيضين وهو محال .

٢ - أنه لولم يكن مكلفا بالشرط صح بدونه وحينئذ لا يكون (٣) شرطا وهو محال لا ننا قد فرصناه شرطا •

٣ أننا لوقلنا بوجوب غير الشرط لزم تعقل الموجب له وهوالطلب (٤) الشرعي لاستحالة ايجاب الشيء مع الذهول عنه •

<sup>(</sup>۱) انظر المحصول جا ق۲ ص۳۱۷ ، واللمع للشيرازى ص ۹۱ مع نزهة المشتاق •

<sup>(</sup>٢) أنظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٤١- ٢٤٦ ، ونهاية السول ٩٩/١ .

<sup>(</sup>٣) انظر مختصر ابن الحاجب معشرح العضد (٣)

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

٤ ـ اننا لوقلنا بوجوب غير الشرط لزم تعلق الوجوب لنفسه أى لنفس الوجوب أو لنفس ذلك الفير ( أعني غير الشرط الشرعي ) لتوقف حينئذ على التعلق بملزومه ولا يعقل تعلق الطلب بغير المطلوب وذلك أن كل واجب متعلق الخطاب فما ليس بمتعلق الخطاب ليس بواجب والشأن في الواجب المطلق أنه متعلق الخطاب دون المقدمة إذ هسو المطلوب ، وعلى هذا فهو يعود إلى معنى الحجة الثالثة .

ه \_ أنه لو وجب غير الشرط لا متنع التصريح بجوازه وهو غير ستنع (١) للقطع " بصحة إيجاب غسل الوجه دون ما زاد عليه •

٦ أنه لووجب غير الشرط لكان من تركه عاصيا ٠
 ٢ )
 ٢ أنه لوكان غير الشرط وا جبا للزمت نيته ٠

ر أنه لوكان غير الشرط واجبا لزم منه القول بمذهب الكعبي في نفي المباح وهو باطل بالإجماع وقد تقدمت مناقشة هذه الادلة في الفصل الأول (٥) بما يفني عن الإعادة هنا والمراد بالشرط هنا المتوقف عليه فيدخل السبب على هذا الإصطلاح وسيأتي فيما بعصد تفصيل القول في السبب عند الكلام على مذهب القائلين بالوجوب فسي السبب خاصة والسبب خاصة والمراد المنافع والسبب خاصة والسبب خاصة والسبب خاصة والسبب خاصة والسبب خاصة والسبب خاصة والمنافع والسبب خاصة والمنافع والسبب خاصة والسبب خاصة والمنافع والسبب خاصة والمنافع والم

<sup>(</sup>۱) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٤١-٢٤٦ ، وانظر حاشية السعد على شرح العضد .

<sup>(</sup>٢) انظر المصدر نفسه والجز والصفحة •

<sup>(</sup>٣) انظر العصدر نفسه والجزء والصفحة ،والمنتهى لابن الحاجب ص ٣٦٠

<sup>(</sup>٤) انظر المصدر نفسه والجزء والصفحة ، والاحكام للامدى ١٥٩/١، وفواتح الرحموت ١٥٩/١، ٩٦٠٠

<sup>(</sup>ه) أي من الباب الثاني وذلك عند مناقشة همج القائلين بعدم الوجوب مطلقا •

## السحث الثاني: في القول بالوجوب في الشرط الشرعي فقط:

القول بالوجوب في الشرط الشرعي فقط دون السبب بأنواعه ودون الشروط العقلية والعادية هو مذهب امام الحرمين ،والفزالي في المنخول وابن الحاجب في المنتهى والمختصر و تبعهم على ذلك الطوفي فأسا امام الحرمين فقد مضى تحقيق مذهبه ،وان الأقرب دخول السبب الشرعي في مسمى الشرط الشرعي عنده إذ هو بمعنى المتوقف عليه ه

واما الغزالي ، فقد قال في المنخول: "الا مربالشي امربما لا يتم الواجب إلا به ، إذا ثبت أن صحة الصلاة موقوفة على الطهارة ، فالا مسسر المطلق بالصلاة الصحيحة أمر بالطهارة خلافا لبعض العلما و ودليله: أن المأمور لا يكون مستثلا الا بفعل الطهارة ، فإذا وجبت فلا مستنسب لوجوبها إلا الا مر بالصلاة ، فإنه من ضرورة الصلاة الصحيحة ، وهو كبعسف أجزائها بعد أن ثبت أنه شرطها و ليس هذا يعود إلى الجبلة من تسرك القعود وتوقف القيام عليه فإنا لوقد رنا عدم الاستحالة على فعل القيسام مع القعود كان مستثل ، والمقتصر على الصلاة غير مستثل للا مر بصلاة صحيحة "فقوله: " وهو كبعض أجزائها بعد أن ثبت أنه شرطها "يدل على أن مراده الشرط الشرعي فقط دون ما عداه من الشروط والا سباب والمثال الذي ضربه وهو الطهارة للصلاة يزيد في وضوح هذه الدلالة إلا أن قوله: "وليس هذا يعود إلى الجبلة . . . الت" يفيد ما أفادته عارة إمام الحر ميسن من دخول السبب الشرعي في مسمى الشرط الشرعي لا أن الدلالة عليسه

<sup>(</sup>١) أنظر مختصر الروضة ص ٢٠٠

<sup>(</sup>٢) انظرص ١٩١ من الرسالة •

<sup>(</sup>٣) المنخول ص١١٧٠ -

ليست كذلك بل هي بالدليل الشرعي فظهر بهذا أن مذهبه في كتابه هذا هو القول بالوجوب في الشرط والسبب الشرعيين - كما هو مذهب إسام الحرمين على التحقيق المتقدم - أما ما عداهما فظاهر كلامه أنه لا يجب لا أنه ليس مقصود المخاطب وبغيته فقد قال: " والا مر يتلقى من فحوى (١) لا أنه ليس مقصود المخاطب وبغيته " والا أمر يتلقى من فحوى (١) الخطاب لا مما يقع من ضرورة الجبلة وليس ذلك مقصود المخاطب وبغيته "أما مذهبه في المستصفى فهو موافق لمذهبه في المنخول بالنسبة للشرط والسبب الشرعيين فقد قال: "فالشرعي كالطهارة في الصلاة يجب وصفها بالوجوب عند وجوب الصلاة فإن إيجاب الصلاة ايجاب لما يصير به الفصل صلاة "(١) واما ما عداهما فيرى أنه واجب أيضا ولكن بالدلالة العقلية فإنه قال: "وعلى هذا فالذي صح عندنا بالبحث النظر (٤) أن الأمر الكلام النفسي أن الأمر بالشيء ليس نهيا عن ضده لا بمعنى أنه عينه ، ولا بمعنى أنه يتضمنه ولا بمعنى أنه يتنف أنه الله يتوصل ولا بمعنى أنه الله يتوصل

<sup>(</sup>١) فحوى الخطاب المراد مفهوم الموافقة •

<sup>(</sup>٢) المنخول ص ١١٤٠

<sup>(</sup>٣) المستصفى ٢٢٠٧١/١

<sup>(</sup>٤) الكلام النفسي يقصد به المعنى القاعم بالنفس والقول به مذهـــب فرقة من المبتدعة وقد بنوا عليه كثيرا من المسائل منها قولهـــم لاصيفة للا مروالنهي فخالفوا الكتاب والسنة وأهل اللفة والعرف أنظر تفصيل القول على هذه المسألة في مجموع الفتاوى لشيح الاسلام ابن تيميه ٢/١٦٦-٣٠٢ ،وروضة الناظر ٢/١٦٢،٥٠ معشرح ابن بدران) ه

<sup>(</sup>ه) المستصفى ٨٣/١.

إلى الواجب إلا به فهو واجب ولا يتوصل إلى فعل الشي و إلا بترك ضده فليكن واجبا قلنا و نحن نقول ذلك واجب وإنما الخلاف في إيجابه هل هو عين اليجاب المأمورية ،أو غيره فإذا قيل اغسل الوجه فليس عين هذا إيجابا لغسل جز من الرأس ولا قوله: صم النهار إيجابا بعينه لإمساك جز من الليل ولذلك لا يجب أن ينوى إلا صوم النهار ولكن ذلك يجب بدلالية المقل على وجوبه من حيث هو ذريعة إلى المأمور لا أنه عين ذلك الإيجاب فلا منافاة بين الكلامين ((١))

فظهر بهذا أنه يريد به الوجوب العقلي دون الشرعي ، لا أنه صح بنفي الدلالات الثلاث ( العطابقة ،والتضمن ،والالتزام ) فللله الله الله الله الله الله العقلية وقد تقدم أن من الا صوليين من نسلله القول بالوجوب في الشرط والسبب الشرعيين إلى إمام الحرمين ،وابن الحاجب، وتقد م أن هذه النسبة مبنية على فهم المراد من الشرط هل هو المتوقف عليه فيدخل فيه السبب أولا فيخرج ، فبالا ول أخذ ابن السبكي ،وقال عليه فيدخل فيه السبب أولا فيخرج ، فبالا ول أخذ ابن السبكي ،وقال السبب من غير عكس "(٢) وقال : " فإن السبب أولى بالوجوب بلا شك" (٣) ومثل هذا قول الجار بردي في شرح المنهاج : " وإذا وجب الشرط وجسب السبب إذ القول بوجوب الشرط دون السبب منتف اجماعا "(٤) فإذ انظرناإلى

<sup>(</sup>۱) المستصفى ۱/۲۸۰

<sup>(</sup>٢) الإبهاج شن المنهاج ١/١٠،١٠٩

<sup>(</sup>٣) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب جرا لوحة رقم ٢٠ ( مخطوط) وأنظر شرح الجلال على جمع الجوامع ١/٥٥١ مع حاشية البنانسي وتقريرات الشربيني ٠

<sup>(</sup>٤) السراج الوهاج في شرح المنهاج لوحة رقم ١٠٧ ( مخطوط) ٠

ما احتج به ابن الحاجب في المختصر رأينا أن منها قوله: " وفي غيسره (أى الشرط الشرعي) لو استلزم الواجب وجوبه لزم تعقل الموجب لــه ولم يكن تعلق الوجوب لنفسه " أي لنفس ذلك الغير او لنفس الوجوب لتوقفه حينئذ على التعلق بملزومه والثاني باطل لا فن الطلب لا يتعسلت بغير المطلوب ، فالحجمة الا ولي وهي تعقل الموجب ان قلنا انه لا يريد السبب الشرع فكيف يمكن اخراجه عن الشرط الشرعي وقد استويا في هذه الصفة (أي في تعقل الموجب لهما ) ويلزم على القول بإخراج السبب الشرعى نقض الحجة به والظن به عدم الففلة عن هذا ،وأما الحجـــة الثانية ومعناها أن الخطاب إنما تعلق بالواجب الأصلي ولا بد -إن أردنا الحكم على ما لا يتم الواجب إلا به بالوجوب \_ من خطاب يتعلق به لنفسه يدل على ذلك لان العقل لا دخل له في الإيجاب والنص لا اشعـــار فيه إلا بوجوب الأصل و هذه الحجة تعود إلى معنى الا ول وهو لـزوم تعقل الموجب لكن ما تقدم نقله عن ابن الحاجب في المنتهى يدل على أنه يريد بالشرط الشرعي ما ليس كذلك من الاسباب بأنواعها والشروط بنوعيها العقلي والعادي وإذ قوله "قيل والسبب " أي قيل والسبب الشرعي مثل الشرط الشرعي فعزو هذا القول لغيره يدل على عسدم ذهابه إليه وأنه لا يريده وسيأتي بيان وجه ترك القول بالوجوب في السبب بأنواعه في البحث الآتي .

وفهم ابن السبكي لتلك العبارة بما ذكر ليس غريبا في أسلوب الا صولييت فهذا الشيرازى يقول في اللمع: "وإن كان الا مرمطلقا

. 155/1

<sup>(</sup>١) مختصر ابن الحاجب معشرح العضد و حاشيتي السيد والسعد

وذلك كالطهارة "(1) قال الشلاح: " والمصنف رحمه الله -لم يتكلم الا على المقدمة التي هي شرط شرعي فقال: (كان ذلك الا مربالفعل المأموربه (وبما لا يتم) ذلك الفعل المأمور (إلابه) أي بذلك الشرط الشرعي فيحتمل أن يكون موافقا للقائلين بايجاب مقدمة الواجب المطلق مطلقا سببا كانت المقدمة أو شرطا شرعيا كان كل منهلل أو عقليا أو عاديا ويكون المراد في قوله: الشرط والمشروط ههنا الموقو ف عليه والموقوف أواكتنى بذكر الدليل في الشرط عن ذكره في السبب لجريانه فيه أيضا ويكون موافقا للقائلين بايجاب مقدمة الواجب المطلق

وقال البيضاوى: "لنا أن التكليف بالمشروط دون الشرط محال وقال البدخشي: "قال الجاربردي: ويعلم من تخصيصه الدليل بالشرط أن العراد "بما "في قوله "ما لا يتم إلا به " الشرط دون السبب وأقول: العراد أعم وأراد بالشرط والمشروط همنا الموقوف عليه والموقوف أو اكتفى بذكر الدليل في الشرط عن ذكره في السبب لجريانه فيه على ان القصول بوجوب الشرط دون السبب منتف إجماعا" (٥) وهمذا موافق لكسلم

<sup>(</sup>۱) اللمع ص ۱۰ (۲) نزهة المستاق ص ۹۱،

<sup>(</sup>٣) المنهاج ١/١٦ مع شرحي البدخشي والا سنوى ٠

<sup>(</sup>٤) والذى رأيته في شرح الجاربردى هو قوله: "لنا على المذهب المختار وهو أن وجوب الشيئ يوجب وجوب مقدمته سوائكانت سببا أو شرطا والتبيين في الشرط فنقول لولم يجب شرط الواجب المطلق لجازتركه (وقد) وجب المشروط لكونه واجبا مطلقامع عدم الشرط فيلزم التكليف بالمحال إن وجود المشروط بدون الشرط محال وإذا وجب الشرط وجب السبب إن القول بوحوب الشرط دون السبب منتف إجماعا " (السراج الوهاج في شرح المنهاج بد لوحة رقم ١٧) مناهج العقول ١٩٦/ معشرح الأسنوي و

السبكي الذي سبق نقله عنه وفي نقل الإجماع نظر - كما سيأتي - •

وقد أُخذ بالتفسير الثاني العضد في شرح المختصر واكشـــر الا صوليين -كما تقدم - وسند العضد في اختياره لهذا التفسير ما جاء في المنتهى من قوله : " ما لا يتم الواجب إلا به واجب إن كان مقد ورا للمكلف غير لا زم له عقلا كترك أضداد المأمور به ولاعادة كجيز من الرأس فــــي الوضوء ، وحاصله ما جعله الشارع من مكنات المكلف فهو واجب ، وقيــل والسبب " وهي تدل على أن من الا صوليين من ذهب إلى القـــول بالوجوب في السبب والشرط الشرعيين فأضافوا إلى ما ذهب إليه من القول بالوجوب في الشرط الشرعي السبب الشرعي ووجه ذلك عطفه على مااختاره من وجوب الشرط الشرعي بل إنه زاد في إيضاح المراد بقوله "وقال الا كشر في اللازم أيضا " (٢) ومعلوم أنه يقصد باللازم ما لزم عقلا أو عادة مــن الا سباب والشروط وقوله "أيضا" أي إضافة إلى وجوب السبب والشـــرط الشرعيين الذين ذهب الى القول بوجوبهما أصحاب القول الثانى وقال في المختصر "والا كثر وغير شرط " فهذا يدل على أنه يريد الشرط الشرعي دون السبب الشرعي ،ودون العقلي والعادى من كل منهما . وعلى العرضم من هذا البيان الذي أورده في المنتهى ،فإنه قد أورد فيه أيضا الحجتين المتقدمتين إلا أنه اقتصر في المختصر على ذكر ثلاثة مذاهب ليس منها القول بوجوب الشرط والسبب الشرعيين فيحتمل أنه أراده بذكر الشرط على ما ذهب إليه السبكي ،ويكون بذلك قد رجع عن ما ذهب اليه في المنتهي

<sup>(</sup>١)، (١) المنتهى لابن الحاجب ص٢٦٠

<sup>(</sup>٣) مختصر ابن الحاجب ٢٤٤/١ معشن العضد .

ويكون قد اسقط من المذاهب ما كان يذهب اليه وهو قصر الوجوب على
الشرط الشرعي ويحتمل أنه أراد ما أراده في المنتهى فيكون قد اسقط
هذا القول لضعفه عنده وعليه يكون قد فرق في الحجة بين متماثلين حيث احتج على أحدهما بما يصلح لهما معا وهو تعقل الموجب ،والاحتمال
الأول هو الأقرب لقوله في المختصر عن السبب: "وإن سلم (اي الإجماع
على وجوب التوصل إلى الواجب) ففي الأسباب بدليل خارجي) فهذا
الدليل الخارجي إن كان المراد به أن الخطاب الذي تعلق بالمسببات إنما
المراد منه الأسباب لا أنها التي تدخل في قدرة المكلف لم يصح وصف بأنه دليل خارجي، وإن كان المراد به دليل العقل خرج بذلك السبب الشرعي إذ هو بدليل خطاب الواجب الأصلي كالشرط الشرعي سسوا الشرعي إذ هو بدليل خطاب الواجب الأصلي كالشرط الشرعي سسوا المسابق (۱) فلا حاجمة السابة السابق المادة السابق المادة السابقات المادة السابة المادة السابق المادة السابق المادة السابة الواجبة المادة السابق المادة السابق المادة السابة الواجهة المادة السابة المادة المادة السابة المادة المادة السابة المادة المادة السابة المادة الماد

\*

## السحث الثالث: في القول بالوجوب في السبب فقط:

(٣) وهذا القول نسبه الرازي والى الواقفية وتبعه على ذلك القرافي، (٤) (٥) والجاربردي وقال الزركشي : هو اختيار صاحب المصادر،

<sup>(</sup>١) وهم القائلون بالوجوب في السبب والشرط الشرعيين •

<sup>(</sup>٢) انظر المحصول جا ق ٢ ص ٢١٧٠

<sup>(</sup>٣) انظر شرح التنقيح ص١٦٠٠

<sup>(</sup>٤) انظر السراج الوهاج للجاربردي لوحة رقم ١٧ ( مخطوط)

<sup>(</sup>٥) انظر البحر المحيط ١/٠٠ (مخطوط مصور)٠

وذكر هذا القول كثير من الا صوليين لكنني لم أجد من نسبه غير هو الا و والمراد بالسبب العلة قاله المطيعي في حاشيته على شرح الا سنوي ، وقال البدخشي " كأنه أريد بالسبب العلة التامة لا المفضى في الجملمة ، والفرق ضعيف لاستوائهما في امتناع تحقق الواجب بدونهما " " وقال المطيعي: " وأما إذا أريد به المفضي إلى الشيء فهو كالشرط فلا يقول بوجوبه من قال بعدم وجوب الشرط " والعلة التامة هي: "ما و حد عنده الحكم لا محالة ،وهو المجموع المركب من مقتضى الحكم وشرط\_\_\_ و محله وأهله " فإذا كان المراد بالسبب هو هنذا فقد دخسل الشرط ضمنا ويكون بهذا قد دخل في مذهب الجمهور القائلين بالوجوب مطلقا وإن كان المراد الثاني وهو الإفضاء في الجملة -كما هو معناه فــــي (٦) اصطلاح المنفية \_ فوجهه : " أنه أشد ارتباطا بالمسبب من الشرط بالمشروط" قالوا: " لا ن وجود السبب يستلزم وجود المسبب بخلاف الشرط " ( ٢ ) كما في تعريف كل منها ،إلا أن هذا لا يدل على ما ذهبوا إليه من حصر الوحوب في السبب لا أنه : " كما يمتنع وجوب المسبب بدون وجوب سببه فكنذا

<sup>(</sup>۱) انظر البحر المحيط ۱/۰۷ (مخطوط مصور) والمنهاج ۱/۱۹، وجمع الجوامع ۱/۱۹۱ مع حاشية البناني ،وفواتح الرحموت ۱/۹۹، وجمع الجوامع المستصفى ،والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ۹۶ وغيرها .

<sup>(</sup>٢) حاشية المطيعي على شرح الأسنوي ١٩٩/١٠

<sup>(</sup>٣) مناهج العقول ١/١٩ مع شرح الأسنوي .

<sup>(</sup>٤) حاشية المطيعي على شرح الأسنوي (/٩٩١٠

<sup>(</sup>ه) شرح الكوكب المنير ١/١٤٤٠

<sup>(</sup>٦) <u>شرح الجلال</u> على جمع الجوامع ١٩٤/١ ، ١٩٥٠ ، وانظر السراج الوهاج لوحة رقم ١٧ ( مخطوط ) ٠

<sup>(</sup>٧) نهاية السول ٩٨/١ معشر البدخشي ٠

يمتنع وجوب المسروط بدون وجوب شرطه " ( 1 ) ولا أن قولهم السبب أشدد ارتباطا بالمسبب من الشرط بالمشروط يدل على أن الشرط أيضا شديد الارتباط بالمشروط لكن السبب أشد وهو لا يدل على أنهم يرون عدم الارتباط بالمشروط لكن السبب أشد وهو لا يدل على أنهم يرون عدم الوجوب في الشرط ،وقد صح جمع من الا صوليين ( ٢ ) بأن المراد بده العلة وتقدم أن كل علة سبب وليس كل سبب علة ،ولهذا قلل البدخشي " والفرق ضعيف " ( ٣ ) أي بين المعنيين .

\*

# السحث الرابع: القول بالوجوب فيما عدا السبب:

ذهب بعض الا صوليين إلى أن "ما لا يتم الواحب إلا به "
واجب ما لم يكن سببا وغير السبب ما يتوقف عليه الواجب في وجوده إما أن
يكون المراد به الشرط وانتفاء المانع و غيرهما مما يتوقف عليه العلم بوجود
الواجب أو يكون المراد الشرط فقط عند من يرى دخول ما عداه فيه
وعلى كل حال فإن الحكم واحد في الإجمال والتفصيل (٦) . إذ يصدق عليها

<sup>(</sup>١) السراج الوهاج لوحة رقم ١٧ ( مخطوط ) ٠

<sup>(</sup>٢) انظر مناهج العقول للبدخشي ١/ ٩٦ ونزهة المشتاق ص ٩١٠

<sup>(</sup>٣) مناهج العقول ١/٩٦/

<sup>(</sup>٤) انظر الفصول لابن دحيم ١/١٩٠٦٠٠

<sup>(</sup>ه) تقدم الكلام على ذلك في الباب الأول عند الكلام على أنواع المقدمة ص ٦٦ من الرسالة .

<sup>(</sup>٦) أي عند القائلين بالوجوب ٠

الشارع بخطاب الطلب وإن تعلق ظاهرا بالسبب ، وبيان ذلك من

وجهين:

التي الموجه الأول : أن الاسباب هي/في وسع المكلف دون المسببات واذاً فهي متعلق الإيجاب في الحقيقة (٢) لقوله تعالى: ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعما \* وقوله عزشانه \* ولا نكلف نفسا إلا وسعما \* •

الوجه الثاني : أن الا سباب لم تجب بوجوب الواجب الا صلي وانما وجبت بدليل خارجي وهو إما الإجماع ،أو الضرورة الجبليـــة أو المقل واذاً فهو خارج عن محل النزاع لا ف النزاع في الوجوب بإيجاب الواحب الأصلي (٦) لا في الوجوب مطلقا ،هكذا يرى من نفي الوجيوب عن السبب •

وهذا المذهب لم يذكره سوى ابن دحيم في كتابه الفصول وهو من متأخري الإمامية ولم يعزه إلى أحد معين ويبدو أنه ناشي ً عن فهم عبارات بعض الأصوليين كالرازي ، والبيضاوي رحمهما الله

انظر تيسير التحرير ٢/٥/٦ ، والتقرير والتحبير ٢/٢٧ وحاشية ()) السعد والشريف الجرجاني على شرح العضد ٢٤٧/١٠

انظر المراجع السابقة مع حاشية البناني ١/١٩٥٠ (7)

سورة البقرة آية رقم ٢٨٦٠ ( T)

سورة الموع منون آية رقم ٦٢٠ ( ( )

انظر المراجع السابقة • (0)

أى عند القائلين بالوجوب • (7)

انظر النصول لابن دحيم ١١٨/١، ١٩٠٠ (Y)

هومحمد حسين من عبد الرحيم الطهراني فقيه اماميتوفيسنة /١٢٦١ه(انظر ترجمتهفيالاعلام للزركلي ٢/١٠٤ ، والفتح المبين١٤٩/٣) (人)

انظر المحصول جا ق ٢ ص ٣١٧٠ (9)

<sup>(</sup>١٠) انظر المنهاج ١٩٨١

ففي المحصول: " الا مر بالشي و أمر بما لا يتم الشي و إلا به بشرطين:

أحدهما : أن يكون الا مر مطلقا .

والآخر : أن يكون الشرط مقدورا للمكلف " •

وفي المنهاج "لنا أن التكليف بالمشروط دون الشرط محال" (٢) فقد يتبادر إلى الذهن أن هذين الإمامين يريان الوجوب في الشرط دون السبب كما وقع فعلا لبعض الا صوليين وتقدم أن البدخشي ذكر عن الجاربردي قوله: "ويعلم من تخصيصه [يعني البيضاوي] الدليسل بالشرط أن المراد "بما "في قوله: ما لا يتم الواجب إلا به الشرط دون السبب " فإذا كان منشأ هذا المذهب هو هذا وقد تقدم بيان ضعفه وجواب البدخشي عليه فإنه يكون داخلا في حقيقة القول بالوجوب مطلقا إذ أن مراد أولئك بالشرط المتوقف عليه فيشمل السبب والشرط معا على ما مرذكوه وإن لم يكن ناشئا عن هذا الفهم فه منده من عيث التفصيل في جهة الإيجاب من السبب والشرط والخلاف لفظي (٤) حكما ترى وإذ السبب واجب على كل حال عندالجميع على رأي السبكي ومن تبعه ه

<sup>(</sup>١) المحصول جا ق ٢ ص ٣١٧٠

<sup>(</sup>٢) المنهاج معشرحي الاسنوي والبدخشي ١/٩٦٠

<sup>(</sup>٣) شرح البدخشي ١/١٩ مع نبهاية السول وتقدم نقبل عبارة الجابردى ١٠٥ ٥٠٠)

<sup>(</sup>٤) وهذا هو الذي جعل الانصاري في فواتح الرحموت يستظهر لفظية الخلاف (١/ ٩٥ ، ٩٦ مع المستصفى ) .

# حجة أصحاب هذا القول ومناقشتها:

لننظر الآن فيما احتج به هو ًلا ً على فرض أنه مذهب مستقل لنرى هل تقوم لهم حجة على ما ذهبوا إليه من التغريق بين السبب والشرط حيث قالوا بالوجوب في الشرط دون السبب ؟

قالوا: إن السبب هو المقصود للشارع بخطاب الطلب لا أنسه هو الذي في وسع المكلف فعله أما المسببات فليس في مقدوره فعلم فالا أسباب هي متعلق الإيجاب في المقيقة دون المسببات وإن تعلق بها فلا أسباب هو الجواب: أن المسببات التي ورد بها الا أمر نوعان:

النوع الأول : سببات لا دخل للعبد في فعلها وإنا هي مسن فعل الخالق سبحانه فالا مر بها أمر بأسبابها في الحقيقة وفي هذا النوع يقول الشاطبي (١) \_ رحمه الله \_ : " والدليل على ذلك ما ثبت في الكلام من أن الذي للمكلف تعاطي الا سباب وإنما المسببات من فعل الله وحكمه لا كسب فيه للمكلف وهذا يتبين في علم آخر (٢) والقرآن والسنة دالان عليه فما يدل على ذلك ما يقتضي ضمان الرزق كقوله تعالى : \* وأمر أهلسك فما يدل على ذلك ما يقتضي ضمان الرزق كقوله تعالى : \* وأمر أهلسك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك \* وقسولسسسه : وابعة في الا وض إلا على الله رزقها \* وقسولسسسه :

<sup>(</sup>١) الموافقات في أصول الشريعة ١٩٠/١

<sup>(</sup>٢) وهو علم أصول الدين المسمى عند المتأخرين بعلم الكلام.

<sup>(</sup>٣) سورة طه الآية رقم ١٣٢٠

<sup>(</sup>٤) سورة هود الاية رقم ٥٦

﴿ (١) إِلَىٰ آخر الْأَبِياتُ، وقوله ﴿ ومن يتق ﴿ وَفِي السَّمَاءُ رِزْقُكُم ومَا تُوعِدُ وِنَ ﴾ إِلَىٰ آخر الآبياتُ، وقوله ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾ الآيل إلى غير ذلك ما يدل على ضمان الرزق و ليس المراد نفس التسبب إلى الرزق بل الرزق المتسبب إليه ولو كان المراد نفس التسبب لما كان المكلف مطلوبا بتكسب فيه على حال ، ولو بجعل اللقمة في الفم ومضفها أو ازدراع الحب أو التقاط النبات أوالثمرة المأكولة لكن ذلك باطل باتفاق فثبت أن المراد إنما هو عين المسبب إليه " إلى أن قال: "وانما جعل إليهم العمل ليجازوا عليه ثم الحكم فيه لله وحده . واستقراء هذا المعنى من الشريعة مقطوع به ، وإذا كان كذلك دخلت الاسباب المكلف بها في مقتضى هذا العموم الذي دل عليه العقل والسمع فصارت الا سباب هي التي تعلقت بها مكاسب العباد دون المسببات فإذاً لا يتعلق التكليف وخطابه إلا بمكتسب فخرجـــت (ه) المسببات عن خطاب التكليف لا نها ليست من مقدورهم ولو تعليق بها لكان تكليفا بما لا يطاق وهو غير واقع كما تبين في الأصول " ومن (Y) دلك قوله تعالى ﴿ ياأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نسارا ﴿

<sup>(</sup>١) سورة الذاريات آية رقم ٢٢٠

<sup>(</sup>٢) سورة الطلاق آية رقم ٠٢

<sup>(</sup>٣) أي بل المراد الرزق المتسبب إليه •

<sup>(</sup>٤) أي فهو الذي يجعل تك الأسباب صالحة أو غير صالحة لمسبباتها ، ويجازى العبد على عله في أخذه بالاسباب .

<sup>(</sup>٥) أي فصار المقصود به الأسباب على المقيقة دون المسببات .

<sup>(</sup>٦) الموافقات (/ ١٩١٩) ١٩١

<sup>(</sup>٧) سورة التحريم آية رقم ٠٦

فإن المراد من ذلك وقايتهم بفعل الا سباب التي يقي الله بها مسن النار من تعليم العلم النافع وبيان الفرائض والسنن أمرا ونهيا وإطعامهم الحلال دون الحرام و نحو ذلك فكل هذه الا مور جعلها الله أسبابا للوقاية من عذابه وأما الوقاية من النار فلا تحصل إلا من الله عزوجل \* فمن زحن عن النار وأدخل الجنة فقد فاز \*

النوع الثاني: مسببات هي من كسب العبد وفي وسعه فعلها ، فهذا النوع يتعلق به خطاب الطلب بالأصالة كما يتعلق بلوازم من الشروط والا سباب بطريق التبع فمن أبصر غيقا وقدر على انقاده وجب عليه ذلك إما وجوبا عينيا أو كمفائيا ولا يمكن أداء هذا الواجب إلا بفعل أسبابه التي يتوقف عليها وجوده من العدم واستسصحاب مايلزم لمثل هذا العمل بقدر الطاقة فكل هذا يصير واجبا حتى يتأدى الواجب الا صلي فإذا تأدى عادت هذه الا سباب إلى حكمها الا ول وهو الإباحة أو الاستحباب فلو كانت واجبة بالا صالة لما زال هذا الحكم عنها شان المقاصد الواجبة .

ومن هذا النوع ما جائني قصة كعب بن الأشرف طاغوت اليهود (٢) في زمانه ، فقد روى البخاري ومسلم عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما

<sup>(</sup>١) سورة آل عمران آية رقم ١٨٥٠

<sup>(</sup>۲) صحیح البخاری ۲۶ - کتاب المغازی ۱۵ - باب قتل کعب ابن الاشرف ۳۳۲، ۳۳۲ مع الفتح ،وصحیح مسلم ۳۲ - کـتـاب الجهاد ۲۶ - باب قتل کعب ابن الا شرف طاغوت الیهود ۱۱۳-۱۲۰ معشرح النووی ۰

قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لكعب بن الا شرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله " • فقام محمد بن مسلمه فقال: يا رسول الله • أتحب أن أقتله ؟

قىال : "نعم " قال فىأَّذَنْ لِي أَنْ أُقُولَ شـــيئــا٠

(۱) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٣٣٧/٧ ) قال ابن اسحاق وغيره كان عربيا من بني نبهان وهم بطن من طيء وكان أبوه أصاب دما في الجاهلية فأتى المدينة فحالف بني النضير فشرف فيهمم وتزوج عقيلة بنت أبي الحقيق فولدت له كعبا وكان طويلا جسيما ذا بطن وهامة وهجا المسلمين بعد وقعة بدر و خرج إلى مكة فنزل على ابن وداعة السهمي والد المطلب فهجاه حسان وهجا امرأته عاتكة بنت أسيد ابن أبي العيص ابن أمية فطردته فرجمع كعب إلى المدينة و تشبب بنساء المسلمين حتى آذاهم " قسال: "وذكر ابن سعد أن قتله كان في ربيع الاول من السنة الثالثة " أي

- (٢) قال الحافظ: "وفي رواية محمد بن محمود بن محمد بن مسلمة عسن جابر عند الحاكم في الإكليل" فقد آذانا بشعره وقوى المشركين" قال: وأخرج ابن عائذ ٠٠٠من طريق أبي الأسور عن عروة "أنه كان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ويحرض قريشا عليه سم وأنه لما قدم على قريش قالوا له: أديننا أهدى أم دين محمد ؟قال دينكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم "من لنا بابن الأشرف فإنه قد استعلن بعداوتنا".
- (٣) قال الحافظ: وفي رواية ابن اسحاق: "قال فافعل إن قدرت على ذلك " وذكر في رواية أنه قال له: "إن كنت فاعلا فلا تعجل حتى تشاور سعد بن معاذ ،قال فشاوره فقال له: توجه إليه واشك إليه الحاجه وسله أن يسلفكم طعاما ".

قال: "قل " فأتاه محمد بن مسلمه فقال: إن هذا الرجل قد سألنا صدقة ،وإنه قد عنبانا (٢) ، وإني قد أتيتك أستسلفك قال: وأيضا (٣) والله لتملنه ، قال: إنا قد اتبعناه فلا نحب أن ندعه حتى ننظر إلسى أي شيء يصير شأنه ، وقد أردنا أن تسلفنا وسقا أو وسقين فقال نعم (٤) أرهنوني . قالوا: أي شيء تريد ؟

قال: ارهنوني نسائكم • قالوا كيف نرهنك نسائنا ،وأنت أجمل (٦) العرب

قال: فأرهنوني أبنا كم وقالوا: كيف نرهنك أبنا نا فيسبب أحدهم فيقال رهن بوسق أو وسقين ، هذا عار علينا ،ولكنا نرهنك اللائمة (يعني السلاح) (٢) فواعده أن يأتيه ، فجا و ليلا و معسه

- (١) قال الحافظ: كأنه استأذنه أن يفتعل شيئا يحتال به ٠
  - (٢) عنانا: أي اتعبنا من العناء ، وهو التعب،
- (٣) قال الحافظ: "عند الواقدي : أن كعبا قال لابي نائلة : أخبرني ما في نفسك ما الذي تريدون في أمره ؟
  - قال : خدلانه والتخلي عنه قال سررتني ".
- (٤) قال الحافظ: "في رواية عروة عنه قال أين طعامكم ؟ قالواأنفقناه على هذا الرجل وعلى أصحابه ،قال ألم يأن لكم أن تعرفـــوا ما أنتم عليه من الباطل "٠
  - (٥) أي ادفعوا لي شيئا يكون رهنا على التمر الذي تريدونه ٠
- (٦) قال الحافظ: لعلهم قالوا ذلك له تهكما وإن كان هو في نفسه كان جميلا زاد ابن سعد من مرسل عكرمة: ولا نأمنك وأي امرأة تمتنع منك لجمالك .
  - (γ) القائل " يعني السلاح " هو سفيان الثوري كما في صحيــح البخارى ه

أبو نائلة (1) وهو أخو كعب من الرضاعة قدعاهم إلى الحصن فنسزل إليهم ، فقالت له امرأته أين تخرج هذه الساعة ؟ فقال : إنما هو محمد بن مسلمة وأخي أبو نائلة قالت : أسمع صوته كأنه يقطر منه الدم . قال إنما هو أخي محمد بن مسلمة ورضيعي أبو نائلة ، إن الكريم لو دعي إلى طعنة بليل لا جاب ، قال : ويدخل محمد بن مسلمة معه رجلين (٣) فقال : إذا ما جا فإني قائل بشعره فأشمه ، فإذا رأيتموني استمكنت من رأسه فدونكم فاضر بوه ، وقال مرة : ثم أشمكم فنزل إليهم متوشحا ، وهو ينفت منه ربح الطيب فقال : ما رأيت كاليوم ربحا أبي طيب ، قال : عندي أعطر نسا العرب وأكمل العرب ، فقال : أتأذن لي أن أشم رأسك قال نعم، فشمه ثم أشم أصحابه ثم قال أتأذن لي ؟ قال نعم ، فلما استمكن منه قشمه ثم أشم أصحابه ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه " .

<sup>(</sup>١) اسمه سلكان بن سلامة قاله الحافظ،

<sup>(</sup>٢) قال الحافظ: في رواية الكلبي: فتعلقت به امرأته وقالت "مكانك فوالله إنى لا رى حمرة الدم معالصوت " وقال: وعند ابناسحاق فهتف به أبو نائلة \_وكان حديث عهد بعرس \_ فوثب في ملحفته فأخذت امرأته بناصيتها وقالت: أنت امر محارب لا تنزل في هذه الساعة فقال إنه أبو نائلة لو وجدني نائما ما أيقظني فقالت والله إنى لا عرف من صوته الشر ".

<sup>(</sup>٣) الذين مع محمد بن مسلمة أربعة • وهم : أبو نائلة ،وابو عيسى بن جبر ،والحارث بن أوس و عباد بن بشر فصاروا خمسة ( أنظرالفتح ٢٣٩/٧) •

فهذه مجموعة من الوسائل عملها محمد بن مسلمة رضي الله عنسه من أُجل التوصل إلى أدار الواجب وهو قتك كعب بن الا شرف اليهسودي الذي آذى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وأشدها القول فيه صلى الله عليه وسلم وأشدها القول فيه الله عليه وسلم الذي يعد كفرا في غير هذه الحال وأمثالها فهذه الوسائلوهي:

أولا: القول في رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يفرح العدو٠

ثانيا: اصطحابه لا بي نائلة أخي كعب بن الا شرف من الرضاع،

ثالثا: اصطحابه رجلين آخرين وادخالهما الحصن •

رابعا: دعوة كعب بن الا شرف للنزول إليهم في الحصصت ومجيئهم إليه ليلا .

خامسا: الحركة التي قام بها محمد بن مسلمه بعد نزول كعـب المركة التي قام بها محمد بن مسلمه بعد نزول كعـب

وهذا النوع لا تتعين وسائله غالبا نظراً لكثرتها واختلافها مسن شخص لآخر وإنما ينظر فيه إلى طاقات المكلفين وقدراتهم العقلية والجسدية ، فحيث تيقن أو غلب على ظنه الوصول إلى أدا الواجب بسبب "ما "وجب عليه ذلك لكنه إن تعارض سبب مع واجب آخر وجب سو ال أهل العلم قبل الإقدام عليه لئلا يتعطل بفعله واجب أعظم كما فعل محمد بن مسلمه رضي الله عنه حيث استأذن الرسول في القول فيه ولا يقال إن ذلك أمر شخصي بل ديني إذ الطعن فيه صلى الله عليه وسلم كفر إلا في هذه الحال وأمثالها كما تقدم وفي هذا من الرحمة والحكة ما فيه .

فأما النوع الا ول فقد تكفل الهاري ببيانه حيث أعلمنا أن ذلك إليه فعلمنا أن الذي علينا إنما هو فعل الأسباب فإذا توقفت هــــــذه الاسباب على أسباب أخرى وجبت بالتبع وتلك بالا صالة .

وأما النوع الثاني ، فهو واجب بالا صالة إن هو مقصود الشارع وتجب أسبابه وجوبا تبعيا وعليه فلا يقال إن فعل المسببات ليس في مقدور العبد لا نه لا يمكن ذلك إلا بفعل أسبابها حيث أن جميع الوسائل التي يتوقف عليها وجود الواجب هي بهذه المثابة فالقول بوجوب الشرط دون السبب تفريق بين متماثلين \_بل إن السبب أولى كما صرح به التاج السبكي \_ فلا يصح استنادا على هذه الحجة .

وقالوا أيضا : إن الا سباب واجبة ولكن وجوبها بدليل خارجي وهو : ( الا جماع ، أو الشرع ،أو العقل ،أو الضرورة الجبلية ) علــــــى الخلاف المتقدم بيانه وما كان كذلك فهو في غير محل النزاع إذ محل النزاع هو الوجوب بوجوب الواجب الا صلي .

والجواب : أن الإجماع إن أريد به إجماع الا مة على وجسوب التوصل إلى أداء الواجب فهذا يستوى فيه سائر مقدمات الوجود .

وكذلك القول عن الضرورة الجبلية وإن أريد به "دليل داع إلى الإجماع" فلا يخلو إما أن يكون المراد به خطاب الشارع الذي انعقد على مقتضاه الإجماع أو الضرورة العقلية فإن كان الا ول فلا يخلو إما أن تكون المسببات التي ورد الخطاب بأسبابها من النوع الا ول أو الثانسي وقد علم مما سبق الحكم فيها حيث أنها في الثاني تجب بالتبع لا بالا صالة وهو المقصود هنا ه

وإن كان المراد الثاني أي الضرورة العقلية فما يقال في الأسباب هو كذلك في سائر المقدمات فلا وجه للتغريق •

<sup>(</sup>١) كما قال السعد في حاشيته على شرح العضد ١/٤٢/١٠

### المبحث الخامس: في القول بالوجوب فيما عدا الشرط الشرعي:

ذكر ابن دحيم في فصوله أن من الا صوليين من ذهب إلى القول بالوجوب فيما عدا الشرط الشرعي وهي الاسباب بأنواعها الثلاث والشروط العقلية والعادية وهكذا المحال فيما توقف عليه العلم بوجود الواجب.

وظاهر كلام الشيخ أبي زهرة يقتضيه (٢) فإنه قسم مقدمة الواجسب

"أحدهما: ما نص الشارع على أنه شروط فهذه يثبت وجوبهــا
مستقلا بمقتضى إثبات الشرطية ولا حاجة لان يقال إنها وجبت بإيجابــه
لا أنها وجبت بإيجاب خاص ٠

والثاني: أمور أخرى لا يمكن أن يوجد الواجب الوجودها فهسي أسباب من أفعال الإنسان المقدورة لا يتحقق أداء الواجب إلا بهاكالسعي للذهاب إلى الا راضي المقدسة لا داء فريضة الحج فهذه إيجابها يبست لا بداء الواجب نفسه فثبتت تبعا فتكون واجبة بوجوب أصل الا مر "(") إلاان الخلاف الذي وقع في فهم المراد بالشرط عند الا نمة ورحمهم الله ويلزمنا التأمل في حقيقة هذا المذهب إذ قد يطلق الشرط ويراد ما يعم الشرط والسبب فيكون بمعنى المتوقف عليه وكما تقدم وقد يطلق ويراد بسه ما عدا الا سباب فأي الاطلاقين يراد هنا ؟

<sup>(</sup>١) أنظر الفصول ١/٦٩،٦٨/١

<sup>(</sup>٢) أصول الفقه لا بي زهرة ص١٨٠٠

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه والصفحة •

أما من نقل هذا المذهب فمراده الإطلاق الثاني -كما مر قريبا-ولكنه لم يعين أحدا من قال به حتى تتمكن من مراجعة أقواله ،ولم أجد أحدا قال به من المتقدمين ولا من المتأخرين سوى الشيخ أبى زهرة وكلامه يحتمل الا مرين ، والا أستاذ على حسب الله فإنه قال: " والخلاصـــة أن ما يتوقف وجود الواجب عليه من الأسباب والشروط العقلية والعاديسة يكون واجبا بالدليل الذى دل على وجوب الواجب من غير حاجة إلى دليل آخر " وقال عن الشروط الشرعية : " أما الشروط فإن كانت شرعية فإنها لم تكن كذلك إلا بدليل شرعي كالوضو وللصلاة فإن وجوبه إنما كان بقوله تعالى: \* فا غسلوا وجوهكم \* لا بقوله: \* أُقيموا الصلاة \* ولا حاجة إِذًا إلى تطبيق هذه القاعدة عليها . وإن كانت عقلية أوعادية فإنها تكون واجبة بايجاب ما يتوقف وجوده عليها " وقال عن الا ســـباب " أما الا سباب فلا شك في أنها هي المطلوبة للشارع حين يأمر بالمسببات لأنّ الاسباب هي التي تدخل في قدرة المكلف أما المسببات فهي مسن (٣) الشارع فلا وجه للخلاف هنا في أن سالا يتم الواجب إلا به فهو واجب وحيث قد أخرج في العبارة السابقة الأسباب العقلية والعادية وقال إنها واجبة بوجوب الواجب الا صلي فيكون المعنى بالأسباب هنا ( في هــــذه العبارة ) الاسبباب الشرعية دون العقلية والعادية وعلى هذا فمذهبه القول بالوجوب على هذه القاعدة فيما عدا الشرط والسبب الشرعيين فعلي القول بأن الشرط يشمل النوعين فهو مذهبه ،وعلى التغريق يكون مذهبا جدیدا ه

<sup>(</sup>۱)، (۲)، (۳) أصول التشريع الاسلامي للأستاذ علي حسب الله

وأما على الإطلاق الا وله وهو كون المراد بالشرط المتوقف عليه من الشروط والا سباب وهو الذي جرى عليه كثير من الا تعة \_رحمهم الله \_ قإنه مع كونمه مخالفا لمراد الناقل إلا أنه الا وفق من حيث الحجـــة إذ التفريق بين الشرط الشرعي والسبب الشرعي تفريق بين متماثلين •

\*

### حجة هو الا ومناقشتها:

ويستند هذا القول على أمرين :

الا مرالا ول: أن الشرط الشري إنها وجب بالدليل الخارجي (١) الذى لولاه لما كان شرطا كالطمارة للصلاة فإنه يمكن عقلا وعادة الإتيان بالصلاة بغير طمارة لولا خطاب الشارع الذي تعلق بالشرط فدل هذا على أن الشرط الشري لم يعرف وجوبه إلا بالدليل الخارجي وما كان كذلك فوجوبه به لا بدليل المشروط.

والجواب على هذا من وجهين:

الوجه الا ول : أن الشرط الشرعي حينما جعله الشارع شرطا ربطه بمشروطه وبهذا الربط يكتسب قوئه في اللزوم فعندما قلا النبي صلى الله عليه وسلم "لا تقبل صلاة بغير طهور " لم نفهم وجوب

<sup>(</sup>١) وتقدم كلام الشيخ أبي زهرة وكلام على حسب الله •

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة ١٠٢/٣ من شرح النووي ورواه البخاري في كتاب الوضوء باب لا تقبلل صلاة بفير طهور بلفظ "لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ" ك (٤) ب (٢) (٢) ٢٣٤/١ من الفتح ٠

وجوب الطهارة إلا من وجوب الصلاة فلولم تكن الصلاة واجبة لما جساز فظهر للم نقول بوجوب شرطها إذ أن للوسائل حكم غاياتها/بهذا أن الشرط الشرعي قد توارد عليه دليلان متعاضدان اكتسب الوجوب من أحدهما والشرطية من الآخر (أي من الدليل الخارجي) .

الوجه الثاني: أن الشارع إذا شرط أمرًا لواجب من الواجبات ثم أمر بدلك الواجب أمرا مطلقا فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه يريده بشرطه المعهود كقوله تعالى: ﴿ أقيموا الصلاة ﴿ فإن المرا دإقامتها بشروطها المعهودة كما صرح بذلك جمع من المفسرين (١) ، وعليه يكون دليل الواجب قد دل عليه نصا وعلى شرطه تضمنا على ما ذهب إليه إمام الحرمين .

ولكن يرد على هذين الوجهين الإشكال المتقدم وهو أن دلالة التضمن : هي دلالة اللفظ على جزئ مسماه والشرط ليس كذلك والجواب: أنه صار كالجزئ من المشروط لا ينفك عنه على مأ فادته عارة الزركشي - كما تقدم - والصواب أنه صار بدليل الشرطية كاللوازم العقلية والعادية حيث لا يمكن إنفكاك أحدهما عن الآخر .

الا مر الثاني: أن ما عدا الشرط الشرعي لا يمكن أن يتأتى العمل الواجب بدونها ولو صورة بخلاف الشرط الشرعي ،وهذا يدل على أن وجوبه لم يكن بوجوب الواجب الا صلي .

۱) انظر تفسیر ابن کثیر ۲/۱ ۰٤۲

<sup>(</sup>٢) انظرص ١٥٨ من الرسالة •

والجواب: أن تأتي الفعل بدون الشرط الشرع صورة لا يعني عن الحقيقة شيئا ، لا ن الكلام عن الحقائق الشرعية والصلاة لا يمكسن أن تتحقق بدون الطهارة شرعا فكانت في قوة اللوازم العقلية والعادية أو أشسد ولا يعنينا الخوض في الخلاف الجاري بين الا صوليين في جواز إطلاق الاسم الشرعي على الصورة دون المسمى الحقيقي وإذاً فلا فرق بين الشسرط الشرعي وبين غيره في أن كلا منهما لا يمكن أن يتأتى الواجب بدو نسه وإذا كان كذلك فما قيل في غير الشرط الشرعي يقال فيه .

وهذا كله على فرض أن المراد بالشرط الشرعي غير العقلي والعادي وغير السبب بأنواعه وأما إذا قلنا بأن الشرط الشرعي يشمل الشمل الشميين فإن الحجة واحدة والجواب عنها واحد أيضا ،أعنسي أن ما قيل في الشرط الشرعي يقال فيه وفي السبب الشرعي حجة وجوابا ويزيد هو لا عجة أخرى ،وهي أن الذي في وسع المكلف إنما هسسو الأسباب دون المسببات فالا مربها إنما يقصد به الأسباب في الحقيقسة وإن تعلق بها ظاهرا ، والجواب عليه ما تقدم في المذهب السابق .

ذهب بعض الا موليين إلى القول بالتفصيل من حيث التلازم الذهني وهو تفصيل في مصدر الإيجاب (اي الحكم) فقالوا: "إن كان ما لا يتم الواجب إلا به ملازما في الذهن بحيث أن المكلف حال استماع الا مسرين نقل ذهنه إلى ذلك الشيء ويعلم أن الاتيان به (أي المأمور به) متنع بدون الإتيان بتلك المقدمة فهو واجب وإن لم يكن ملازمول بل تتوقف عليه عقلا أو شرعا فلا يكون الا مرواجبا من تلك الصيغ بل مسن المركب من الا مروالعقل أو من الا مروالدليل الشرعي "(١) ومعنى هذا أن ما لا يتم الواجب إلا به إما أن يكون متلقى من الصيفة فقط وهو ما لازم الذهن حال سماع الأمر بحيث ينتقل ذهنه إليه ويعلم امتناع حصول المأمور به بدونه كالا مر بالقتل الواجب فانه يتوقف على الضرب بالألية القاتلة المخصوصة وذلك ملازم للذهن حال سماع الا مرواعا أن يكسبون متلقى منها ومن غيرها معا وهو نوعان:

النوع الا ول : ما توقف عليه وجود الواجب بدليل شرعيب مستقل كالا سباب والشروط الشرعية فهذا النوع يتلقى وجوبه من الصيغة أي من دليل الواجب الا صلي ومن الشرع أي من الدليل الشرعي الخارجي •

النوع الثاني: ما توقف عليه وجود الواجب عقلا كالا سباب والشروط العقلية فهذا النوع يتلقى وجوبه من الصيفة والعقل معا .

<sup>(</sup>١) البحر المحيط ١/ ٧٠ ( مخطوط ) ٠

#### حجة هو الا ومناقشتها:

لم يذكر الزركشي -رحمه الله -حجة لأصحاب هذا المذهب وهو الناقل له ويمكن استخلاص حجتهم من عارة التفصيل السالفة الذك

ا ـ أن السمة المارزة في الدلالة اللفظيمة هي كون المعنى ملازما للفظ فينصرف الذهن إلى المعنى حين سماع اللفظ فإذا لا زميت المقدمة الذهن حين سماع خطاب الشارع المتعلق بالواجب الا صليي دل ذلك على أنه مستفاد من الصيفة نفسها .

٢ - أن ما لم يكن كذلك وجاء الشرع وجعلها ملازمة للواجسب
 بحيث لا يتم إلا بها فالوجوب متلقى من الشرع وهي حجة القائلين بالوجوب
 في الشرط الشرعي فقط ٠

٣ ـ أن ما لم يكن ملازما للذهن ولم يأت الشرع باشتراطه وإنما عرف ذلك بالعقل والعقل لا يستقل بالحكم في شيء من الشريعة فمسلم مصدر الإيجاب يكون هو المركب من الشرع لكونه أوجب اداء الواجسب والعقل حيث عرف به توقف الا داء عليه .

وهذه حجتهم على التفصيل وهم يشاركون القائلين بالوجسوب (١) مطلقا فيما استندوا اليه وقد تقدمت مناقشته وأما هذه التي فهمت من عارتهم فالجواب عنها كمايلى :

<sup>(</sup>١) انظرص١٦٢ من هذه الرسالة ،

ا ـ الحجة الا ولى منوعة ووجه المنع أن ما أشاروا إليه مسن لا لله المطابقة لا يصح إذ أنها تعنى مطابقة المعنى للفظ ولوكانت كذلك لكانت واجبة بالا صالة ،وليست أيضا دلالة تضمن إذ هي دلالة اللفظ على جز معناه وهي ليست جز أمن الواجب حقيقة ولا حكما كما في الشروط الشرعية على ما تقدم فظهر بهذا عدم صحة هذه الحجسة

٢ - والحجة الثانية تقدم بيان الوجه الصحيح فيها ٠ ٣ - والحجة الثالثة تقدم أيضا بيانها وهي في حقيقتها تو ول إلى القول بالتلازم وهو قول القائلين بالوجوب مطلقا وهم جمهور (٢)

\*

## السحث السابع: في القول بالتوقف وبيان حقيقة مذهب الواقفية:

التوقف في إصدار الأحكام حتى يستبين الأمر ويحصل العلم (٣) أمر مطلوب شرعا فهل القول بالحكم في هذه القاعدة من الغمسوفي بحيث يجب التوقف فيه ؟ هذا ما سنعرفه \_إن شاء الله \_بعد الكلم في بيان حقيقة هذا المذهب ، جاء ذكر هذا المذهب في بعض كتب

<sup>(</sup>١) انظرص ١٩٨٨ من هذه الرسالة ٠

<sup>(</sup>٢) انظرص، ١٦ من هذه الرسالة ٠

<sup>(</sup>٣) لقوله تعالى: ﴿ قل إِنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منهاومابطن والإِثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴿ • سورة الأعراف: ٣٣٠

الا صول كالمحصول ،والتنقيح على وجه لم وفي البحر المحيط على وجه لم وفي البحر المحيط على وجه آخر.

فأما الوجه الا ول فهو الذي ذكره الرازي في المحصول بقوله : " قالت الواقفية : إن كانت مقدمة المأمور به سببا له كان ايجاب المسبب إيجابا للسبب ، لا أن عند حصول السبب يجب المسبب ، فيمتنع أن يوجب المسبب عند اتفاق وجود السبب ، أما إذا كانت المقدمة شرطا فحينئ لل لا يكون المشروط واجب الحصول عند حصول الشرط فها هنا لا يكون الا مر بالمشروط أمراً بالشرط كالصلاة مع الوضو " وقد تبعه على ذلك القرافي في التنقيح وقال مبينا وجه القول بهذا المذهب: " وأما وجه الفرق بين الا سباب فتجب وغيرها من الشروط وانتفاء الموانع فلا تجب عند الواقفية ، فلا أن السبب يلزم من وجوده الوجود بخلاف الشرط وعدم المانع لا يلهزم منهما وجود الواجب " فهذا يدل على أنهم يقولون بمذهب مسلن يرى الوجوب في السبب دون غيره من الشروط وانتفاء الموانع الذي تقدم بيانه ،ولا يخفى أن هذا ليس توقفا فقد أوضحوا الحكم في كلا النوعيـــن حيث أثبتوا الإيجاب في السبب و نفوه عنما عداه ومنن ذكر هذا المذهب بهذا الوجه الجابردي في شرح المنهاج (٦) ولعل وجه ذكر هـــــذا

<sup>(</sup>١) انظر المحصول جا ق ٢ ص ٣١٧ ، ٣١٨٠

<sup>(</sup>٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١٦١، ١٦١٠

<sup>(</sup>٣) انظر البحر المحيط ١/١٧ (مخطوط مصور) ٠

<sup>(</sup>٤) المحصول جا ق ٢ ص ٢١٨، ٣١٧٠

<sup>(</sup>ه) شرح التنقيح للقرافي ص ١٦١ ،١٦٢٠

<sup>(</sup>٦) السراج الوهاج لوحة رقم ١٨٠٠

المذهب بهذه الصفة ما ذكره جماعة من الأصوليين كابن الحاجب وابن السبكي (٢) وغيرهما من أنه لم يقل أحد بنغي إيجاب السبب فحملواالقول بالتوقف عنما عداه ،وهذا بالنسبة لجانب السبب ، أما غير السبب فق ـــــد تابعوا فيه أبا الحسين البصرى حيث احتج على المخالف بايجاب السبب وان كان الا مر بالمسبب ومعلوم انه لا حجمة في ذلك إلا أن يكسون هناك اتفاق على وجوب السبب فتقوم الحجة لتماثل الأمرين وذكــــر أيضا أن المخل لف احتج بأن إيجاب المقدمة خلاف الظاهر لا نسسه "إيجاب ما لا ذكر له في الأمر" وهي الحجة التي ذكرها الرازي وتقدمت مناقشتها ،إلا أن أبا الحسين البصري لم يذكر أن هذا مذهب الواقفية ويمكن حمله على مقتضى التوقف فيما عدا السبب وهو ان يكسسون المراد بنفي إيجاب ما عدا السبب نفي الجزم بالإيجاب أى لا نقول بأنه واجب لا بمعنى أنه مباح ولا مندوب ولكن نقول بالوقف لعدم ظهور دلالة الإيجاب في الائمر لكن قولهم الذي أورده الرازي يدل على خلاف ذلك وهوأنه غير مأمور به واذا كان كذلك فهو مباح لائن مقتض التوقف أن لا يجزموا بعدم دلالة الامرعلى المقدمة فلما جزموا بذلك تبين أنهم علس خلاف التوقف .

<sup>(</sup>١) أنظر مختصر ابن الحاجب ٢٤٤/١ مع شرح العضد ٠

<sup>(</sup>٢) أنظر الابهاج ١١٠٩/١٠١٠

<sup>(</sup>٣) انظر المعتمد لا بن الحسين البصرى ١ / ٩٦٠٠

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ولالجزء والصفحة •

وأما الوجه الثاني فهو ما ذكره الزركشي عن أبي الحسين الهصري وقال في بيان حجتهم: "لا نهلاياً من أن يكون أمراً بشرط تحصيل المقدمة ، ولا يأمن خلافه فيجب الوقف "(١) وهذا وجه موافق لمقتضى التوقف وقولهم : إنهم "لا يأمنون أن يكون أمرا بشرط تحصيل المقدمة أي بان يكون واجبا مقيداً وقولهم : "ولا يأمنون أن يكون خلافه "أي بأن يكون إما واجبا مطلقا أو مندوبا أوباحا فالا مر يطلق ويراد به واحدا مسسن هذه المدلولات ولسيس هناك ما يحدد المراد .

والجواب على الشق الا ول: أن للتقييد صيغا معلومة إذا خسلا الا مرعنها فهو الا مرالمطلق فإذا كان للوجوب فهو وجوب مطلق بمعنى أنه يلزم فعله ولا يمكن إلا بفعل مقدمته فتجب ولا وجه مع ذلك للإحتمال المذكور لا نُ دلالة الصيغة في الواجب المطلق عدم التقييد .

والجواب على الشق الثاني : بأن الأمر وإن ورد في المدلولات المذكورة إلا أن معرفة كل مدلول منها إنما تكون بقرينة فإن تجرد الأمسر عن القراعن استقرعلى الأصل وهو الإيجاب والكلام هنا في الواجب المطلق بعد أن تقرر أنه كذلك وفعله متوقف على فعل مقدمته فما الذي يخرج هذه المقدمة من حكم ذلك الأمر المطلق بعد أن ثبت أنها من لوازمه شرعسا أو عقلا أو عادة فإن قيل إن دلالته على المقدمة لا تخلو إما أن تكسسون للإيجاب أو الندب أو الإباحة شأن الامسر والجواب : أنه تقدم أن الامر إذا تجرد عن القراعن واستقرعلى الأصل فيهو الإيجاب ثم إن كان مجسردا عن القراعن واستقرعلى الأصل فيهو الإيجاب ثم إن كان مجسردا

<sup>(</sup>١) البحر المحيط ١/١٧ (مخطوط مصور) ٠

والمقدمة قد قامت القرينة على أنها للإيجاب وهي وجوب الواجب الا صلي فتجب بوجوبه وأصل هذا المذهب مبني على الخلاف في الا سر والنهي هل لهما صيفة أو لا ؟ وهي متفرعة عن مسألة الكلام النفسي فنفت الواقفية (١) أن يكون لهما صيفة وترتب عليها الخلاف في دلالتهما وقد قال ابن قدامة المقدسي رحمه الله : " فخالفوا الكتاب والسنة وأهل اللفة والعرب . أما الكتاب فإن الله تعالى قال لزكريا لا آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا ، فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم الناس مدوا بكرة وعشيا لا فلم يسم إشارته إليهم كلاما "(٢)

وبهذا يتضح بطلان هذا المذهب والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

<sup>(</sup>١) أنظر المعتمد ١/٠٥ -٥٥ ،والبرهان ١/٢١٢-٢٠٣٠

<sup>(</sup>٢) سورة مربم : ١٠٤١١

<sup>(</sup>٣) روضة الناظر ٢/٤/٥٥ معنزهة الخاطر لابن بدران ٠

## الفصل الموابسي

في ذكر النتيجة التي تم التوصل إليه والله بعد المناقشة وبيان الراجح من الا تسوول الكتاب وذكر ما يوء يد القول المختار من نصوص الكتاب والسنة والآثار المروية عن سلف هذه الا مستة

ويتكون من المباحث التالية:

السحث الا ولى على القول المختار • على القول المختار •

السحث الثاني : في ذكر ما يوء يد هذه القاعدة من نصوص السنة المطهرة على القول المختار •

المبحث الثالث: في ذكر ما يوعيد هذه القاعدة من الآثار المروية عن السلف على القول المحتار،

لقد رأينا في الفصول المتقدمة من هذا الباب ما وقع في حكم هده القاعدة من الدخلاف ، ووقفنا على ما أدلى به كل فريق من الا دلة وما أجيب به عليها ، وذكرنا هنالك بعضا من النصوص التي تساند بعض تلك الا دلة وإن لم ترد في كتبهم رغبة في جلاء الحجة ، وبيان صحة الاستدلال ، فأسا الذين ذهبوا إلى النفي المطلق لوجوب ما لا يتم الواجب إلا به فقد بسان ضعف أدلتهم لما وقعوا فيه من التناقض وكان من أدلتهم ما لا يعدو أن يكون شبهة كُشِف النقاب عنها ، وأما الذين ذهبوا إلى القول بالوجسوب المعقلي دون الشرعي فقد جاءت النصوص الشرعية مبطلة لما استدلوا به من عدم العقوبة على الترك مع أنهم قد اثبتوا الثواب على فعلها ولا ثواب الا على عمل شرعي ، وإذا ثبتت شرعيته فكيف يكون الشيء الواحد شرعيسا من حيث الفعل وغير شرعي من حيث السعوك ؟

لدنك لم يصح هذا القول إذ لم تنهض حجته على هذه الدعوى وأما الذين ذهبوا إلى القول بالوجوب في الشرعيات دون العقليات والعاديات فقد بين النقاش أن ذلك تفريق بين المتماثلات فالشرعيات نزلت بالدليل الشرعي منزلة العقليات والعاديات فصارت غير قابلة للإنفك المبينها وبين الواجب الأصلي في الحقيقة الشرعية وهي المعتبرة هنا علما بأنهم يقولون عن المقدمات العقلية والعادية بأنه لا بد منها لتحصيا الواجب وهو تناقض فاتضح ضعف هذا القول ، ومثل ذلك يقال عن القول بالوجوب في الشرط الشرعي فقط .

وأما الذين ذهبوا إلى القول بالوجوب فيما عدا السبب محتجين بأن السبب مقصود بالذات بالطلب وإن توجه في الظاهر إلى المسبب لأن فعل السبب هو الذي في وسع المكلف فقسد بين النقاش أن هذا

ليس شاملا لكل المسببات فإن من المسببات ما تكون من فعل الله ولا كسبب للعبد فيها وهذه هي التي يكون طلبها طلبا لا سبابها ومنها ما تكون من كسب العبد وفي استطاعته فعلها فهذا النوع هو المراد هنا في هدف القاعدة حيث يتوجه الطلب إلى المسبب فيكون مقصودا بالذات وتدخلل الا سباب في الطلب دخولا تبعيا فتأخذ حكم مسبباتها ، فاتضح بذلك ضعف هذا القول .

وأما الذين ذهبوا إلى القول بالوجوب فيما عدا الشرط الشرعي فقد وضح النقاش أن الذي اكتسبه الشرط من دليل الشرطية إنما هــــو التلازم أما الحكم فيأخذ حكم مشروطه من دليك فلا وجه للتفريق •

وأما الذين ذهبوا إلى القول بالوجوب في السبب دون ما عداه فقد التصح بالنقاش أن المقصود العلة التامة وإذا كان كذلك فقد دخلت سائر المقدمات ويكون موافقا للقول بالوجوب مطلقا ٠

وأما الذين ذهبوا إلى الوجوب مع ملاحظة التلازم الذهني وعدمه فيحكم لبعض المقدمات بالوجوب الشرعي المتلقى من العيغة والبعض الاخصر بالوجوب المتلقى من العيغة والدليل الشرعي، اوهبو مع العقصصال فقد أبان النقاش ضعف هصدا القول لضعف ما استند إليه من الحجة •

وأما الذين ذهبوا إلى القول بالتوقف نقد تبين أن له جانبيسن الحدهما التوقف عنما عدا السبب فأما السبب فيقولون بوجوبه لا تسمه أشد ارتباطا بالمسبب من الشرط بالمشروط .

وثانيهما: التوقف عن الجميع وقد تبين بالنقاش ضعف هــــذا القول بجانبيه أيضا .

وأما الذين ذهبوا إلى القول بالوجوب مطلقا بوجوب الواجسب

الا صلي وأنه وجوب شرعي فهو القول الذي سلمت حجته من النقسف ، واستقام حكمه على المحجة الهيضا وهو القول المختار وفيما يلي ذكر ما يو يد هذا القول من نصوص الكتاب والسنة والآثار المروية عن سلف هسذه الا مة وذلك في ساحت ثلاثة:

أحدها : ني ذكر نصوص الكتاب،

وثانيها: في ذكر نصوص السنة .

وثالثها: في ذكر الآثار.

\*

السحث الا ول : في ذكر ما يو يد هذه القاعدة من نصوص الكتاب الكريم

## على القول المختار •

النص الا ول :

قول الله تعالى ﴿ ياأيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الا رض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل و إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئا والله على كل شي و قدير ﴿ ( )

قال ابن كثير - رحمه الله -: "هذا شروع في عتاب من تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك حين طابت الثمار والظللال في شدة الحر وحمارة القيظ "(٢) فذكر أنها نزلت بعد غزوة تبوك في شأن من الفير تخلف عنها ، وقال رحمه الله في / قوله تعالى

<sup>(</sup>١) سورة التوبة آية : ٣٩،٣٨٠

<sup>(</sup>۲) - تفسیر ابن کثیر ۲/۲ه۳۰

\* انغروا خفافا وثقالا \* الاية "قال سغيان (٢) الثوري عن أبيه عن أبي الضحى (٤) مسلم ابن صبيح : هذه الآية \* انغروا خفافا وثقالا \* أول ما نزل من سورة براء ة " وقال البخاري : " باب وجوب النغير وما يجب من الجهاد والنية " ثم ذكر هذه الآية أولا ثم ذكر آية العتاب قال المحافظ ابن حجر : " وكأن المصنف قدم آية الا مرعلى آية العالب لعمومها وقد روى الطبري (٢) من رواية أبى الضحى قال : أول ما نزل من بسر اءة انغروا خفافا وثقالا \* وقد فهم بعض الصحابة من هذا الا مر العمسوم فلم يكونوا يتخلفون عن الغزو حتى مات منهم أبو أيوب الا نصاري (٨)

<sup>(</sup>١) سورة التوبة آية: ١٠٠

<sup>(</sup>٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى أبو عبدالله الكوني كان إماما من أُئمة المسلمين وعلما من أعلام الدين ولد سنة ٩٩هـ وتوني بالبصرة سنة ١٦١هـ أنظر ترجمته في تهذيب التهـذيب ١٦١٠٠

<sup>(</sup>٣) هو سعید بن مسروق الثوری الکونی تونی سنة ۱۲۸ه وقیل سنة ۲۸ اها نظر ترجمته نی تهذیب التهدیسب ۸۲/۱ درجمته نی تهذیب التهدیسب ۸۲/۱ درجمته نی تهذیب التهدیسب

<sup>(</sup>٤) هو مسلم بنصبيح الهمداني مولاهم أبو الضمى الكوني العطسار تابعي ذكره ابن حبان في الثقات توفي سنة (١٠٠هـ) انظسر ترجمته في المصدر السابق ١٣٢/١٠

<sup>(</sup>ه) تفسیرابن کثیر ۲/۹۵۳۰

<sup>(</sup>٦) صحيح البخارى ٣٨٥ ٣٨٥ مع فتح البارى٠

 <sup>(</sup>۲) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملى الطبري أبوجعفر الإمام
 ولد سنة ۲۲۶ه بآمل وتوفي سنة ۲۰۳ه ببغداد من مو لفاته تفسير
 القرآن و تهذيب الآثار (أنظر ترجمته في طبقات المفسرين للداود ٢٠/٠/١٠

<sup>(</sup>A) هو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة الا نصاري الخزرجي رضي الله عنه شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة • هه وقيل ٢ ه ه وقيل ٢ ه ه (أنظر تهذيب التهذيب ٣ / ٩٠) •

والمقداد (۱) بن الا سود وغيرهم" فعلى هذا يكون الشاهد من مجموع هذه الآيات أنهم أمروا بالنغير فلما تخلف من تخلف جا الإنكار والتهديد الذي ذكره لمن تخلف ولهذا قال الزمخسري أي / قوله تعالى ﴿ الا تنفروا ﴿ الذي ذكره لمن تخلف ولهذا قال الزمخسري أي / قوله تعالى ﴿ الا تنفروا ﴿ شرط عظيم على المتثاقلين حيث أوعدهم بعذاب آليم مطلق يتنساول عذاب الدارين وأنه يهلكهم ويستبدل بهم قوما آخرين خيرا منهم وأطوع وأنه غني عنهم في نصرة دينه لا يقدح تثاقلهم فيهاشيئا فلو لم يكسن التثاقل منهيا عنه بطريق اللزوم للا مر الوارد بالنفير لما وقع هذا التوبيخ الشديد ومن الفوائد التي ذكرها ابن القيم من هذه الفزوة قوله:

"إن الإمام إذا استنفر الجيش لزمهم النفير ،ولم يجزلا مسينه التخلف إلا بإذنه ولا يشترط في وجوب النفير تعيين كل واحد منهم بعينه بل متى استنفر الجيش لزم كل واحد منهم الخروج معه "(٤) ويوء يد هذا ما حدث لكعب بن مالك وصاحبيه (٦)

<sup>(</sup>۱) هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة البهراني الكندي أبو الأسود الزهري المعروف بالمقداد بن الاسود كان حليفا للأسود بن عبد يفوت الزهري فتبناه الاسود فنسب إليه إسمام قديما وشهد بدرا والمشاهد توفي سنة ٣٣ه (أنظر المصدر السابق ١٠/٥٨٠) •

<sup>(</sup>۲) فتح البارى ۳۸،۳۲/۱

<sup>(</sup>۳) تفسیر الزمخشری (الکشاف) ۱۸۹/۲ ،۱۹۰۰

<sup>(</sup>٤) زاد المعاد في هدى خير العباد ٣/٨٥٥٠

<sup>(</sup>ه) هو كعب بن مالك بن عبرو بن القين الانصارى السلمي ابو عبدالله أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم واحد السبعين الذين شهدوا العقبة توفي سنة (ه ه (انظر ترجمته في تهذيب التهذيبب

<sup>(</sup>٦) هما مرارة بن الربيع العامرى ،وهلال بن أميه الواقفي من شهد درا رضي الله عنهما .

حيث كانوا من تخلف عن الفزو في هذه الفزاة وصدقوا فهجروا خمسين ليلة لا يكلمهم أحد حتى نزلت توبتهم وقصتهم معروفة مشهورة وقسال ابن كثير " قال ابن عباس : استنفر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا سن العرب فتثاقلوا عنه فأمسك الله عنهم القطرفكان عذابهم "(١) اما سا ذكره ابن العربي -رحمه الله - من الإستدلال بهذه الآية على أن الا مر لا يقتضي سوى الفعل دون العقاب على الترك ووافقه على ذلك القرطبي فيكفي في الجواب عنه ما تقدم و نص عبارة ابن العربي هي: " و مسلت محققات مسائل الا صول أن الأسر إذا ورد فليس في وروده اكثر من/الفعسل فأما العقاب عند الترك فلا يو خذ من نفس الا مر ولا يقتضيه الإقتضا وإنما يكون العقاب بالخبر عنه ،كقوله ؛ إن لم تفعل كذا عذبتك /كما ورد فسي هذه الآية فوجب بمقتضاها النفير للجهاد ،والخروج إلى الكفار لمقاتلتهم على أن تكون كلمة الله هي العليا" ومعلوم أن مذهب ابن العربي في باب الا مر أنه ليس للوجوب حتى يقترن به ما يبين المساراد وما تقدم يكفي في الجوابعن كلام ابن العربي وأما الاستطراد في اثبات دلالة الائمر على الوجوب فليس هذا محله .

### النصالثاني:

قوله تعالى : ﴿ وأُعدوا لهم ما استطعتم من قوة ،ومن رباط الخيل - (ه) ترهبون به عدوالله وعدوكم ﴿ •

<sup>(</sup>۱) تفسیر ابن کثیر ۲/۸۰۳۰

<sup>(</sup>٢) أنظر الجامع لا حكام القرآن ١٤١/٨ ١٤٢٠

<sup>(</sup>٣) احكام القرآن لابن العربي ٩٤٩/٢

<sup>(</sup>٤) انظر احكام القرآن لابن العربي ٣/١٤١٢٠

<sup>(</sup>ه) سورة الانفال آية .٠٦٠

قال ابن كثير - رحمه الله -: "أمر تعالى بإعداد آلات الحرب لمقاتلتهم حسب الطاقة والإمكان والاستطاعة فقال : ﴿ وأعدوا له ما استطعتم ﴿ أي مهما أمكنكم " (١) وقد دلت الآية على وجوب الإعداد بحسب الإمكان وإنما ذلك لتوقف إرهاب أعدا الله على ذلك كما قلل تعالى ﴿ ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ كما دلت على أن القدرة شرط في التكليف بالوسائل أيضا فهي من أدلة القائلين باشتراطها في القاعدة .

النصالثالث:

قوله تعالى : ﴿ ولو أُرادوا الخروج لا عدوا له عدة ولكن كره الله المعاشم فبطهم ﴾ الاية .

قال ابن كثير - رحمه الله -: "يقول تعالى \* ولو أرادوا الخروج \* أي معك إلى الفزو \* لا عدوا له عدة \* أي لكانوا تأهبوا له \* ولكن كره الله انبعائهم \* أي أبغض أن يخرجوا معك قدرا \* فثبطهم \* أي أخرهم \* وقيل اقعدوا مع القاعدين \* (٣) فدلت الآية على أن الذي لا يعسد العدة للحرب لا يريد الخروج للقتال لا ن من لا زم القتال إعداد العددة والتأهب للخروج وكون ذلك من أوصاف المنافقين يدل على المنع منسه ووجوب الإعداد للحرب لا رهاب اعداء الله واعدائنا كما قال الله في الآية السابقة ، وهو مما لا يتم الواجب إلا به ،

<sup>(</sup>۱) تفسیرابن کثیر ۲/۱۲۳۰

<sup>(</sup>٢) سورة التوبة: ٢١٠٠

<sup>(</sup>٣) سورة التوبة: ٠٤٦

#### النص الرابع:

قول الله تعالى : ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا (١) الله عدوا بغير علم ﴿ ٠

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ ب " فحرم تعالى سب آلهة المشركين مع كون السب غيظا وحمية لله وإهانة لا آلهتهم لكونه ذريعة إلى سبهم الله تعالى وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على المنع من الجائز لئلا يكون سببا في فعل ما لا يجوز " " وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: " يقول الله تعالى ناهيا رسوله صلى الله عليه وسلم والمو منين عن سب آلهة المشركين وانكان فيه مصلحة إلا أنه يترتب عليه مفسدة أعظم منها وهي مقابلة المشركين بسب الله المو منين وهو ( الله لا اله إلا هو ) كما قال علي بن ( " ) أبي طلحــة عن ابن عباس في هذه قالوا: يا محمد لتنتهين عن سبك آلهتنا أو لنهجون ربك فنهاهم الله أن يسبوا أوثانهم لا فيسبوا الله عدوا بغير علم لا فقد دلت الآية على أن سب آلهة الكفار وهي الا وثان ما حرم إلا لما يترتب عليه من المهناسد وهو سبهم الله سبحانه و تعالى ه

#### النص الخامس:

(٥) قوله تعالى: ﴿ ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴿ قال ابن القيم \_رحمه الله \_ "فمنعهن من الضرب بالا وإن كان جائزا في نفسه لئلا يكون سببا إلى سمع الرجال صوت الخلخال فيثير ذلك دواعي الشهوة منهم اليهن "٠

<sup>(</sup>١) سورة الانمام آية ١٠٨٠

<sup>(</sup>٢) اعلام الموقعين ٣/١٤٩٠٠

<sup>(</sup>٣) هوعلي بن أبي طلحة سالم بن المخارق الهاشمي روى عن ابن عاس مات سنة ٢٤ ه على الصحيح انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٠٣٣٩/٧

<sup>(</sup>٤) تفسيرابن كثير ١٦٤/٢

<sup>(</sup>٥) سورة النور آية : ٣١٠ (٦) اعلام الموقعين ٣/٩٩٨

فبين رحمه الله ان الضرب في نفسه جائز وإنما نهبي عنه لا قترانسه بالمفسدة \* ليعلم ما يخفين من زينتهن \* وهي الخلخال فدل ذلسك على أن ما أدى إلى الحرام حرام وهو ما تعنيه هذه القاعدة \* ( ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ) •

النصالسادس:

قال الجصاص: " قيل فيه أن لا تلين القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن من أهل الريبة ،وفيه الدلالة على أن ذلك حكم سائر النساء في نهيهن عن إلانة القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهسن ويستدل به على رغبتهن فيهم ،والدلالة على أن الا حسن بالمرأة أنلا ترفع صوتها بحيث يسمعها الرجال ، وفيه الدلالة على أن المرأة منهية عسن الا دان وكذلك قال أصحابنا " فهذه الآية كسابقتها في الدلالة ،

النص السابع:

قوله تعالى : ﴿ يَاأَيهَا الذينَ آمنُوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة (٣) فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴿ • فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم

قال ابن كثير - رحمه الله - : " وقوله تعالى ﴿ وَذَرُوا البِيعِ ﴾ أي اسعوا إلى ذكر الله واتركوا البيع إذا نودي للصلاة ولهذا اتفق العلما " -

<sup>(</sup>١) سورة الاحزاب آية ٢٢٠٠

<sup>(</sup>٢) احكام القرآن للجصاص ٩/٣ ٥٣٠

<sup>(</sup>٣) سورة الجمعة آية : ٩٠

رضي الله عنهم على تحريم الهيع بعد الندا الثاني "(1) وقال السعدي:
"قد أرشد القرآن إلى المنع من الا مر المباح إذا كان يفضي إلى ترك
واجب أو فعل حرام " وقال: " فالا مور المباحة هي بحسب ما يتوصل
بها إليه فإن توسل بها إلى فعل واجب أو مسنون كانت مأمورا بهـــا
وإن توسل بها إلى فعل محرم أو ترك واجب كانت محرمة نهيا عنها "(٣)
وقد استدل على ما ذكره بالآيات السابقة ، وبهذا القدر اكتفي لائن تتبع
ذلك في الكتاب يغضي إلى التطويل ،

米

المبحث الثاني: في ذكر ما يوء يد هذه القاعدة من نصوص السنة المطهرة

تقدم من الآيات القرآنية الكريمة ما يدل على أن هذه القاعـــدة معتبرة شرعا و في هذا السحث سنرى كيف كان رسول الله صلى الله عليــه وسلم يراعي هذه القاعدة في كثير من المواقف الشرعية وذلك بذكر نصـوص من السنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم،

(۱) تفسیر ابن کثیر ۳۲۲/۶

<sup>(</sup>٢) هو عبد الرحمن ناصربن عبد الله السعدى التميمي من علما الحنابلة ولد سنة ١٣٠٦هـ وتوفي سنة ١٣٧٦هـ بعنيزة (انظر ترجمته في الاعلام للزركلي ٣٤٠/٣)٠

<sup>(</sup>٣) القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ١٩١٠

النص الا ول : قوله صلى الله عليه وسلم :

" اذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر حتى تختلطوا (١) بالناس من أجل أن ذلك يحزنه ".

قال الصنعاني: "فيه النهي عن تناجي الإثنين إذا كسان معهما ثالث لا إذا كانوا أكثر لانتفاء العلة التي نصعليها وهي أنسه يحزنه " وقال الحافظ ابن حجر: "وهو بلفظ الخبر ومعناه النهي " وقال أيضا (؟) وإنما قال يحزنه لا نه قد يتوهم أن نجواهمسسا إنما هي لسوء رأيهما فيه أو لدسيسة غائلة له " ( ٥ )

<sup>(</sup>۱) رواه البخارى ومسلم من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (انظر صحيح البخارى -كتاب الاستئذان ،باب لا يتناجى اثنان دون الثالث ،وباب اذا كانوا اكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة ۸۰، ۲۹/۸ ،وصحيح مسلم -كتاب السلام ،باب تحريم مناجـــاة دون الثالث بفير رضاه ١٦٧/١٤ من شرح النووى .

<sup>(</sup>٢) سبل السلام ١٥١٨/٤٠١٠

<sup>(</sup>٣) فتح البارى ٢١١/١١٠

<sup>(</sup>٤) نقلا عن الخطابي ٠

<sup>(</sup>ه) المصدرالسابق (۸۳/۱)

<sup>(</sup>٦) هو ابو الحسن علي بن خلف بن عبد العلك بن بطال القرطبي يعرف باللجام الا مام الحافظ المحدث مات سنة ٤٤٤ أو ٩٤٤هـ (انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص ١١٥٠)

<sup>(</sup>Y) هو ابو عبر اشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي المعافرى فقيه ثبت ولد بمصر سنة ١٠٥هـ وتوفي سنة ١٠٥هـ (انظر ترجمته في ترتيب المدارك ٢/١) وشجرة النور الزكية ص ٩٥٠)

قال: لا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة لا نه قسد نهي أن يترك واحدا ،قال : وهذا مستنبط من حديث الباب لا ن المعنى في ترك الجماعة للواحد كترك الإثنين للواحد قال: وهذا من أحسسن الآدب لئلا يتباغضوا ويتقاطعوا وقال المازري ومن تبعه : لا فسرق في المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى في حق الواحد ، زاد القرطبي : بل وجوده في العدد الكثير أمكن وأشد فليكت المنع أولى ، وانما خص الثلاثة بالذكر لا أنه أول عدد يتصور فيه ذلك المعنى فمهمسا وجد المعنى فيه الحق به في الحكم، قال ابن بطال: وكلما كثر الجماعة معالذي لا يتناجى كان أبعد لحصول الحزن ووجود التهمة فيكون أولى" وقال ابن العربي : " اذا كانوا ثلاثة حرم التناجي نصًّا بيد أنه يجــوز له أن يستأذنه لان ذلك صربح حقه " وقال أيضا : " قال جماعــة ، هـ ذا في السفر حيث يخاف المكرو، ولا يجد النصرة قلنا هذا خبر عام اللفظ عام المعنى والعلة ، فإنه علل بالحزن وذلك موجود في الموضعين فوجب أن يعمها النهى جميعا " فوضح هو ولا والعلما عكم هذا النهــــ

<sup>(</sup>۱) هو أبو عبد الله محمد بن أبي الفرج المازري المعروف بالذكي صقلي الأصل كان فقيها حافظا مدركا نبيلا فهما متقدما في علم المذهب المالكي وفي علم اللسان متفننا في علوم القرآن ولد سنة ۲۷۶ هـ ومات سنة ۲۱ هه (انظر ترجمته في ترتيب المدارك ۲۲۲۲، وشجرة النور الزكية ص ۱۲۵)

<sup>(</sup>۲) فتح البارى (۲/۸۱، ۸۲،

<sup>(</sup>٣) عارضة الاحوذ ي ٢٦٢/١٠٠

<sup>(</sup>ع) المصدرنفسه ٢٦٨/١٠

وأنه للتحريم وبين الحديث العلة في ذلك وهي قوله: "أن ذلك يحزنه" وبين العلما سبب الحزن وهو ظن الإيقاع به وبينوا أيضا أنه يترتب عليه التباغض والتقاطع فتبين بهذا وغيره مما ذكروه أنه لما كان التناجب وسيلة لهذه المحاذير من ادخال الحزن في قلب المو من وحمله على الظن السو وحمله على الظن السو وحمله على الناباب المو حمله على أناً سباب المو حمرام كما قرره الا صوليون على القول الراجح .

النص الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم:

"إذا مرأحدكم في مسجدنا أو في سوقنا و معه نبل فليمسك على نصابها أو قال فليقبض على نصابها بكفه أن يصيب أحداً من المسلمين منها بشيء "(١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: "قوله: (اذا مرأحدكم الخ) فيه أن الحكم عام في جميع المكلفين " . . . وقوله (فليقبض بكفه) أى علم النصال ، وليس المراد خصوص ذلك بل يحرص على أن لا يصيب مسلما بوجه من الوجوه كما دل عليه التعليل بقوله (أن يصيب أحدا من المسلمين منها بشي ") وقوله: (أن يصيب بها) بفتح أن والتقدير كراهية " وقال أيضا: "وفي هذين الحديثين (أي هذا الحديث وحديث جابربن عدالله

<sup>(</sup>۱) اخرجه البخارى في كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلام فليس منا ٢٤/١٣ مع فتح البارى ،واخرجه مسلم ايضا في كتاب البر والصلة والآداب باب من مربسلاح في مسجد او سوق او غيرهما من المواضع الجامعة للناس ان يسك بنصابها ١٦٩/١٦ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>۲) فتح البارى شرح صحيح البخارى ۱۳/۲۰۰

"أن رجلا مر في المسجد بأسهم قد بدا نصولها ، فأ مره أن يأخسد بنصولها لا تخدش مسلما ") تحريم قتال المسلم وقتله و تغليظ الا مسر فيه ، وتحريم تعاطي الا سباب المفضية إلى أذيته بكل وجه ، وفيه حجسة للقول بسد الذرائع "(١) وقال النسووي: "وفيه اجتناب كل ما يخاف منه ضرر " (٢)

فيين هذان الإمامان أن إيجاب القبض على النصال لمن دخل المساجد أو أماكن تجمع الناس من أجل أنها أسباب مغضية إلى أذية المسلم وهسي حرام فوجب كفه عنه وهو هنا بقبض النصال .

النص الثالث: قوله صلى الله عليه وسلسم:

" من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة " (٣) شبر ا فيموت إلا مات ميتة جاهلية " •

قال الحافظ ابن حجر : "قال ابن أبي جمرة : "المراد بالمفارقة السعي في حل عقد الهيعة التي حصلت لذلك الا مير ولو بأدنى شي " ، فكنى عنها بمقدار الشبر ، الأن الا خذ في ذلك يوول إلى سفك الدسا ولي بفير حق " ( 3 ) وقال البغوى رحمه الله : "وقال ابن مسعود : عليك بالطاعة والجماعة ، فإنها حبل الله القى أمر به ، وأن ما تكره وسون

<sup>(</sup>۱) فتح البارى شرح صحيح البخارى ٢٦/١٣٠

<sup>(</sup>٢) شرح النووى على مسلم ١٦٩/١٦٠

<sup>(</sup>٣) اخرجه البخارى في كتاب الفتن ـباب قول النبي صلى الله عليه وسلم: سترون بعدى أمورا تنكرونها ٩/٩ه ، واخرجه مسلم في كتــاب الا مارة باب الا مربلزوم الجماعة عند ظهور الفتن ١٢/٠٤٢ مع

شرح النووى •

<sup>(</sup>٤) فتح البارى ١٣/١٣٠

في الجماعة خير سا تحبون في الفرقة " وقال القسطلاني: "وفـــي الحديث أن السلطان لا ينعزل بالفسق إذ في عزله سبب للفتنة واراقــة الدما و تفريق ذات الهين فالمفسدة في عزله أكثر منها في بقائه " • "

فبين هو الأ أنة \_رحمهم الله \_ أن الصبر على الولاة فيما يرى منهم من مكروه الفعال إنما وجب دفعاللفتنة وحقنا لدما المسلمين حتى لا تراق بفير حق ولا سبيل إلى ذلك في هذه المواطن إلا بالصبر فكان واجبا ونصعلى ذلك للإهتمام به •

النص الرابع: قوله صلى الله عليه وسلم:

" لا تسافروا بالقرآن فإني لا آمن أن يناله العدو " •

قال الحافظ ابن حجر: "قال ابن عبد البر: أجمع الفقها أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصفير المخوف عليه واختلفوا فلي الكبير المأمون عليه: فمنع مالك أيضا مطلقا ، وفصل أبو حنيفة ،وأدار الشافعية الكراهة مع الخوف وجودا وعدما وقال بعضهم كالمالكيية واستدل به على منع بيع المصحف من الكافر لوجود المعنى المذكور فيه وهو التمكن من الإستهانة به ،ولا خلاف في تحريم ذلك ، وإنما وقع الاختلاف هل يصح لو وقع ويو مر بازالة ملكه عنه ام لا ؟

<sup>(</sup>١) شرح السنة للبغوى ١٠/١٥٠

<sup>(</sup>۲) أرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ١٦٩/١٠٠

<sup>(</sup>٣) اخرجه البخارى في كتاب الجهاد والسير ـباب كراهية السفر بالمصاحف الى ارض العدو ١٣٣/٦ مع فتح البارى ،واخرجه مسلم أيضل فسي كتاب الا مارة ـباب النهي ان يسافر بالمصحف الى أرض الكفار اذا خيف وقوعه بأيديهم ١٣/١٣ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>ع) هكذافي الاصل وصواب العبارة \_ في نظرى \_ هكلذا : وانما وقع الاختلاف فيما لو وقع هل يصح ويو مر باز القملكه عنه أم لا ؟

واستبدل به على منع تعلم الكافر القرآن : فمنع مالك مطلقا ،وأجاز الحنفية مطلقا ، وعن الشافعي قولان ،وفصل بعض المالكية بين القليل لا جل مصلحة قيام الحجة عليهم فأجازه ، وبين الكثير فمنعه " وقسال النووي: " فيه النهبي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار للعلــــة المذكورة في الحديث وهي خوف أن ينالوه فينتهكوا حرمته فإن أمنت هـــذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين عليهم فلا كراهة ولا منع منه حينئذ لعدم العلة هذا هو الصحيح " وقال القسطلاني : " واستدل به على منعبيع المصحف من الكافر لوجود العلة وهي التمكن من الاستهائسة به وكذا كتب فقه فيها آثار السلف بل قال السبكى : الا مسن أن يقسال كتب علم وان خلت عن الآثار تعظيما للعلم الشرعي • قال ولده الشيخ تــاج الدين وقوله: تعظيما للعلم الشرعي يفيد جوازبيع الكافر كتب علوم غيسر شرعية وينبغي المنعمن بيعما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة "" وقال العينى : "قال ابن سحنون قلت لا بن الماز بعض العراقيين الفزو بالمصااحف في الجيش المكبير بخلاف السرية ، قال سحنون لا يجوز ذلك لعموم النهى وقد يناله العدو في غفلة . فتبين من هذا النصو كسلام هو الا الا تعمة عليه أن منع السفر بالمصحف إلى أرض العدو إنما كان خسوف الاهانة والابتذال له ولذا أخذ هو الا العلما عبهذه العلة وعدوها إلى سائر كتب العلم الشرعى ذلك لائن أسباب الحرام حرام .

<sup>(</sup>۱) فتح البارى ٦/١٣٤٠

<sup>(</sup>٢) شرح النووى على مسلم ١٣/١٣٠

<sup>(</sup>٣) ارشاد السا رى لشرح صحيح البخارى ه/١٣٤٠

<sup>(</sup>٤) عددةالقارى شرح صحيح البخارى ١٤٣/١٤٠

النص الخامس: قوله صلى الله عليه وسلم:

" مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلهها إذا استقوا من الما مروا على من فوقهم و فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نو ذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وإن أخذوا على قيديهم نجوا ونجوا جميعا ".

قال العيني: "وفيه أنه يجب على الجار أن يصبر على شي من أذى جاره خوف ما هو أشد " وقال الحافظ ابن حجر: " وفيه استحقاق العقوبة بترك الا مر بالمعروف ، و تبيين العالم الحكم بضرب المثل ، ووجوب الصبر علس أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا ، وأنه ليس لصاحب السفل أن يحدث على صاحب العلو ما يضربه ، وأنه إن أحدث عليه ضررا لزمسه أن يحدث على صاحب العلو منعه من الضرر" .

فتبين بهذا النصوما قاله هذان الامامان فيه أن المصلحة الخاصة إذا ترتب عليها مفسدة عامة حرمت وانه يدفع اشد الضررين بأهونهما وكلل ذلك مما ينبني على هذه القاعدة وقد أرشد إليها هذا النص •

<sup>(</sup>۱) اخرجه البخارى في كتاب الشركة ـ باب هل يقرع في القسمة ؟ واستهام فيه ه/ ۱۳۲ مع فتح البارى .

<sup>(</sup>٢) عمدة القارى شرح صحيح البخارى ١٣/١٥٠

<sup>(</sup>٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى ه/٩٦/٥

النص السادس: قوله صلى الله عليه وسلم:

" ان من اكبر الكبائر ان يلعن الرجل والديه • قيل يا رسول الله كيف يلعن الرجل والديه ؟ قال يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه ". (١)

قال ابن القيم -رحمه الله -: " فجعل رسول الله صلى اللـــه عليه وسلم الرجل سابا لاعنا لا بويه بتسببه إلى ذلك وتوسله إليه وإن لم يقصده " (٢)

وقال الحافظ ابن حجر: " فبين في الجواب أنه وإن لم يتعاط السب بنفسه في الا على الله المكثر لكن قد يقع منه التسبب فيه وهو ما يمكن وقوعه كثيرا . قال ابن بطال : هذا الحديث أصل في سد الذرائع ويو "خذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل وإن لم يقصد إلسى ما يحرم والا صل في هذا الحديث قوله تعالى \* ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله \* الآية واستنبط منه الماوردي منع بيع الثوب الحرير مسن يتحقق أن يلبسه والفلام الامرد وسن يتحقق أنه يفعل به الفاحشة والعصير من يتحقق أنه يتخذه خمرا ، وقال الشيخ أبو محمد بن ابي جمرة : فيه دليل على عظم حق الا بوين ، وفيه الممل بالفالب لا أن الذي يسب أبا الرجل يجوز أن يسب الآخر أباه ويجوز أن لا يفعل لكن الفالب أن يجيبه بنحو قوله " ("))

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخارى في كتاب الانب باب لا يسب الرجل والديه ١٠ ٢/ ٢٠ ٥ مع فتح البارى ، واخرجه مسلم في كتاب الايمان باب بيان الكبائر واكبرها ٨٣/٢ مع شـرح النووى على مسلم ولفظ الحديث للبخارى ٠

<sup>(</sup>٢) أعلام الموقعين ٣/٥٠٠٠

<sup>(</sup>٣) فتح البارى ١٠ ٤٠٤، ١٠٠٠

فتبين بهذا النص وما قيل حوله أن للوسائل حكم الفايات فما لا يتم الواجب إلا به واجب.

النص السابع: قوله صلى الله عليه وسلم:

" يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم ـ قال ابن الزبير : بكفر ـ لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين : باب يدخل الناس وساب يخرجون " . ( 1 )

قال الحافظ ابن حجر: "وفي الحديث معنى ما ترجم له لأن قريشا كانت تعظم أمر الكعبة جدا فخشي صلي الله عليه وسلم أن يظنسوا لا أجل قرب عمدهم بالاسلام أنه غير بنا ها لينفر د بالفخر عليهم فسي ذلك ، ويستفاد منه ترك المصلحة لامن الوقوع في المفسدة ،ومنه إنكار ترك المنكر خشية الوقوع في أنكر منه ،وأن الإمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا ما لم يكن محرما "(٢)

النصالثامن : حديث حميد بن هلال قال :

" قال أبو رفاعة انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهـــو يخطب قال : فقلت يا رسول الله رجل غريب جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه وقال : فأقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم و ترك خطبتـــه

<sup>(</sup>۱) رواه البخارى في كتاب العلم باب من ترك بعض الاختيار مخافـــة ان يقصر فهم بعض الناسعنه فيقعوا في أشد منه ۲۲٤/۱ مع

فتح البارى • (٢) مساكسيدا في الاصل ولعل صواب العبارة هكذا: ومنه ترك انكار المنكر (٢) فتح البارى ١/ ٢٢٥ •

<sup>(</sup>٣) هو حميد بن هلال بن هبيرة ويقال ابن سويد بن هبيرة المدوى ابو نصر البصرى روى عن عبدالله بن مفضل وابي رفاعة المدوى وغيرهما كان في المديث ثقة قاله ابن ابي حاتم ( انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/٥ ، ٢ ، ٥ ) ٠

قال النووى: " فيه المبادرة إلى جواب المستفتي و تقديم أهـــــــــــق الا مور فأهمها ولعله كان سأل عن الإيمان وقواعده المهمة وقد اتفــــق العلما على أن من جا عسأل عن الإيمان وكيفية الدخول في الإســــــلام وجب إجابته و تعليمه على الفور " ( ٢ )

\*

السحث الثالث: في ذكر ما يوءيد هذه القاعدة من الآثار المرويـــة

### عن السلف على القول المختار •

الا تر الا ول : قال البخارى \_ رحمه الله \_ :

" كان ابن سيرين يفسل موضع الخاتم إذا توضأ "

قال الحافظ ابن حجر: "هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسماعيل عن مهدى بن ميمون عنه ، وروى ابن أبي شيبية عن هشيم عن خالد عنه " أنه كان إذا توضاً حرك خاتمه " والإسنيادان صحيحان فيحمل على أنه كان واسعا بحيث يصل الما والى ما تحتييه بالتحريك " (٤)

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة باب التعليم في الخطبة ١٦٥/٦ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٢) شرح النووى على صحيح مسلم ٦/ ١٦٥٠

<sup>(</sup>٣) صحيح البخارى -كتاب الوضوء -باب غسل الا عقاب ٢٦٧/١ مع فتح البارى •

<sup>(</sup>٤) فتح الباری ١/٢٦٢٠

الا ثر الثاني : ما رواه الامام مالك وغيره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال : قدم على عسر بن الخطاب رجل من أهل العراق فقال : لقد جئت لا مر ماله رأس ولا ذنب ، فقال عمر : ما هو ؟

قال شهادات الزور ظهرت بأرضنا فقال عدر: أوقد كان ذلك ؟
قال نعم، فقال عدر: والله لا يو سر رجل في الإسلام بفير العدول ((1))
وروى عنه أنه قال: " لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين أي شهم ((7))
ففي هذين الا شرين وجوب الا خذ بالاحتياط عند خوف الجور والظلم لا أن العدل في الحكم واجب ولا تبرأ ذسة الحاكم إلا إذا احتاط في حكمه وتحرى العدل جهده وهذا هو المستطاع في مثل هذه الا مور في الفالب .

الا أثر الثالث: قال الامام البغوى:

" وعن الشعبي قال: خرج ناس من أهل الكوفة إلى الجبانية يتعبدون ،واتخذوا مسجدا ،وبنوا بنيانا ،فأتاهم عبدالله بن مسعود ، فقالوا: مرحبا بك يا أبا عبدالرحمن لقد سرنا أن تزورنا ،قال: ما تتتكم زائرا ولست بالذي اترك حتى يهدم مسجد الجبان ، إنكم لا هدى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟! .

أرأيتم لوأن الناس صنعوا كما صنعتم من كان يجاهد العدو ، ومن كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ،ومن كان يقيم الحدود ،ارجعوا

<sup>(</sup>١) الموطأ ـباب ما جاء في الشهادات ه/١٨٩ مع المنتقى للباجي •

<sup>(</sup>٢) نفس المصدر والجزء والصفحة •

فتعلموا من هو أعلم منكم وعلموا من أنتم اعلم منهم · قال : واستسرجع فما برح حتى قلع أبنيتهم وردهم " ·

فبين رضي الله عنه في هذا الاثر المحاذير التي تترتب علمدود فعلهم مع أنه عادة وذلك من تعطيل واجبات الجهاد وإقامة الحمدود والاثمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولذا شدد النكير عليهم وهمسم بنيانهم الذي بنوه لتلك العبادة وأعادهم ودلهم على ما يجب عليهمم من التعلم والتعليم الذي به تستقيم الحياة ويعظم الاثجر،

الا أثر الرابع: قال اسحاق بن ابراهيم بن هاني :

" سئل ابو عبدالله عن بيع العنب من اليهودى والنصراني •قال: (٢) لل يبيعه من يتخذه خمرا " •

الا أثر الخامس: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

ما أنت محدثا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهـــم فتنة " (٣)

قال الشاطبي \_رحمه الله \_ : " قال ابن وهب : وذلك أن يتأولوه غير تأويله ويحملوه على غير وجهه "•

<sup>(</sup>۱) شرح السنة للبغوى ۱۰/٤٥،٥٥٠

<sup>(</sup>٢) مسائل احمد ابن حنبل رواية اسحاق بن ابراهيم بن هاني النيسابورى ٠٥/٢

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم في باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ٢٦/١ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٤) الاعتصام ٢/١١٠

الا تر السادس: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

مد ثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟

قال الحافظ ابن حجر: "وسن كره التحديث ببعض دون بعض أحد في الا حاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في الماديث الصفات ،وأبو يوسف في الغرايب ،ومن قبلهم ابوهريرة كمية تقدم عنه في الجرأبين وان المراد ما يقع من الفتن ،ونحوه عن حذيف وعن الحسن أنه انكر تحديث انس للحجاج بقصة القرنيين لا نه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من البالفة في سفك الدماء بتأويله الواهي وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة وظاهره في الا صل غير مراد ، فالإ مساك عنه عند من يخشى عليه الا خذ بظاهره مطلوب (٢٠)

الاثر السابع : قال أبو هريرة رضي الله عنه :

"حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين : فأما أحدهما فبثثته ،وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم " وهذا الأثر هو المشار اليه في كلام الحافظ بقوله : "كما تقدم عنه في الجرابيت ".

الا تر الثامن : عن علي رضي الله عنه ،أنه جاء ه رجل فقال ياأمير الموء منين أريد أن اتجر فقال له : الفقه قبل التجارة ،إنه من اتجر قبلل أن يفقه ارتطم (٤) في الربا ثم ارتطم "٠

<sup>(</sup>۱) رواه البخارى في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهة ان لا يفهموا ١/٥٢٠

<sup>(</sup>۲) فتح البارى ۱/٥٢٢٥

<sup>(</sup>٣) رواه البخارى في كتاب العلم باب حفظ العلم ٢١٦/١ مع فتح البارى .

<sup>(</sup>٤) يقال ارتطمعلى الرجل أمره: سدت عليه مذاهبه قاله ابن فارس في مجمل اللغة مادة "رطم".

<sup>(</sup>ه) كتاب الفقيه والمتفقه صه٠٠٠

قال: ان لا يقدم الرجل على الشيّ الا بعلم يسأل ويتعلم فهذا الذى يجب على الناس من تعلم العلم ( وفسره ) قال: لو ان رجلا ليس له مال لم يكن عليه واجبا ان يتعلم الزكاة فإذا كان له مائتا درهـــم وجب عليه أن يتعلم كم يخرج و متى يخرج وأين يضع ،وسائر الا شيــا على هذا "(1)

وختاما لهذا الفصل يطيب لي أن أنقل ما قاله ابن عبد البسر في شأن تعلم العلم: قال رحمه الله: قد أجمع العلماء على ان مسن العلم ما هو فرض متعين على كل امرىء في خاصته بنفسه و منه ما هسو فرض على الكفاية اذا قام به قائم سقط فرضه على أهل ذلك الموضع من والذى يلزم الجميع فرضه من ذلك ما لا يسع الانسان جهله من جملة الفرائض المفترضة عليه (٢)

<sup>(</sup>١) كتاب الفقيه والمتفقه ص٥٤٠

<sup>(</sup>٢) جامع بيان العلم وفضله ص١٠٠

# القسم الثانييي

# في تطبيق قاعدة ما لا يتم الواجب إلابه على بعض المسائل الفقهية

#### وبعض المسائل المعاصرة

ويتكون من بابين:

الباب الا ول : في تطبيق هذه القاعدة على بعض

المسائل الفقهية عند الفقها ،

الباب الثاني: في تطبيق هذه القاعدة على بعيض

المسائل المعاصرة ونحوها .

#### : مہیسد

في هذا القسم من الرسالة يتبين ما لهذه القاعدة من الأهمية حيث إنه لا يخلوباب من أبواب الفقه عن مسائلها ،بل لا يتعلق بذمــة المكلف واجـب إلا تبعـه من مسائلها ما يتأدى به ذلك الواجــب، وقد تكون مسائلها مستجدة بحسب ما يستجد من الوسائل في كل عصـر كما سيتضح ذلك في الهاب الثاني من هذا القسم -إن شا الله -وعندئــذ يحتاج الناظر فيها إلى هذه القاعدة .

ولما كان النظرإلى الخلاف في كل مسألة من مسائل هذا القسم على سنن ما تم بيانه في القسم الا ول سيحتاج إلى وقت أطول بكثير عن ما هو مقرر لمثل هذه الرسالة اقتصرت على إيراد أمثلة من غالب أبواب الفقه واتبعت ذلك بصور من التعليم بأنواعه والادارة والاقتصاد مراعيا القسول المختار في كل مسألة أوردها مستهدفا في كل ذلك بيان أثرها في الفقه الاسلامي قديما وحديثا وما يرتبط بهذا البيان من إظهار الشمول المذي يتسم به هذا الدين حكما قال تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شهر أ ﴿ مَا فرطنا في الكتاب من شهر أ

ولا غرابة في ذلك ، فإنه تشريع رب العالمين لا شريك له وهـو أرحم الراحمين .

<sup>(</sup>١) سورة الانعام: ٥٣٨

# البساب الا ول

# في تطبيق قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به على بعض المسائل الفقهية

# عند الفقم

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الا ول : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل

المتعلقة بالعبادات .

الفصل الثاني : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل

المستعلقة بالمعاملات

الفصل الثالث : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل

المتعلقة بالحدود والجنايات والا تضية

والدعاوى والهيئات وغيرها .

# الفصل الا ول

### في تطبيق قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به على بعض المسائل المتعلقة

#### بالعبادات

ويشتمل على المباحث التالية:

السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل التعلقة بالطهارة •

السحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصلاة •

البحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالزكاة .

السحث الرابع ير في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصوم •

السحث الخامس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحج .

البحث السادس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالجهاد .

# السحث الا ول: في ذكر بعض السائل المتعلقة بالطهارة .

السألة الأولى: في غسل كل شعر لا يتوصل إلى غسل ما تحتبه

(١)
من البشرة الا بفسله •

قال ابن قدامة ـرحمه الله : " وأما الحاجبان فيجب غسلهما لا أن من ضرورة غسل بشرته ما غسلهما الكل شعر من ضرورة غسل بشرته غسله فيجب غسله ضرورة أن الواجب لا يتم إلا به ،وإن قلنا بوجوب غسله فتـــرك غسل بعضه لم يتم غسله .

(۱) لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشرة" رؤاه أبو داود والترمذي وابن ناجه ،وقال الترمذي حديث الحارث ابن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه وهو شيح ليسس بذلك ،وقال أبو داود المحارث ابن وجيه حديثه منكر وهسوضعيف ( انظر سنسن ابي داود ۱/٥٦ رقم ۲٤٨ ،باب الفسل من الجنابة ،وسنن الترمذي معتحفة الأجوذي ١٦١٠١٦٠٠،

وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الما ويخلل بها أصول شعر الحديث ،

رواه البخاري في كتاب الغسل ، باب الوضو عبل الفسل ٢٢/١ ، ومسلم في كتاب الحيض باب صفة غسل الجنابة ٢٣٨/٣ ، ٢٣٠ من شرح النووى واللفظ للبخارى .

(٢) المفني لابن قدامه ٢٢٨/١ (بيروت: دار الكتاب العربي ، ط: بدون سنة ٣٩٢ (هـ) ه فبين رحمه الله أن إيجاب غسل هذا النوع من الشعركان يسبب توقف أداء الواجب عليه فلا يتم الواجب إلا به وما كان كذلك فهو واجسب على القول المختار .

المسألة الثانية : في وجوب إزالة ما يمنع وصول الما والى الرأس السائلة الثانية : في غسل الجنابة .

قال ابن قدامة في المرأة تغتسل من الجنابة ليس عليها نقسف (١) المراب المراب المرب الم

" إلا أن يكون في رأسها حشو أو سدر يمنع وصول الما والى ماتحته فيجب إزالته و وإن كان خفيفا لا يمنع لم يجب ، والرجل والمرأة في هذا سوا ورد المورد والمراة في هذا سوا ورد الما ورد الما ورد والمرد واجب ولا يمكن ذلك إلا بإزالة ما يمنع وصوله مماذكر فكان واجبا لا أنه مما لا يتأدى الواجب إلا به و

(۱) لحديث أم سلمة ـ رضي الله عـنها ـ قالي: قلت يا رسول الله إني أشد طغر رأسي أفأنقفه لفسل الجنابة ؟
قال: لا • إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ، شـم تغيضين عليك الما وتطهرين " رواه مسلم في كتاب الحيض ، باب حكم ضفائر المفتسلة ٤/١١ مع شرح النووي ، وأبو د اود في سننه باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الفسل ١/٥٦ والترمـــذي في سننه باب هل تـنقض المرأة شعرها عند الفسل ١/٥٦ والترمــذي مع عارضة الأحوذي وقال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة ولــم تنقض شعرها أن ذلك يجزيها بعد أن تغيض الما على رأسها "٠ المفنى لابن قدامة ١/٥٢٥

السألة الثالثة: في وجوب الدخال جزاً من الرأس في غسل الوجه .

قال السيد احمد الدردير

" ولا بد من ادخال جزئ من الرأس لا "نه مما لا يتم الواجب إلا به" (١) قال الصاوى (٢) في حاشيتيه (٣) : " أي فهو واجب " وهذه المسألية مما لا يتم تيقن الا داء إلا به ، لا أن تيقن أداء الواجب متى أمكن واجب وإنما يحصل هنا بفسل جزء من الرأس مع الوجه .

قال السيد أحمد الدردير:

" ما سقط من بيوت الكفار فمحمول عند الشك على النجاسة ، فيجب غسله إلا أن يخبر عدل (٤) عاضر معهم بأنه طاهر " وقــــال :

(١) الشرح الصفير مع بلغة السالك ١/٩٣ (بيروت: دار الفكر ،طيبدون) .

(٣) بلغة الساك ٣٩/١

(٤) قال الصاوى: " فيصدق وان لم يتغق معه في المذهب ولم يبين وجهها " أي لموافقة خيره للا صل في ذلك زهو أن الا صل نجاستها لما علم من عدم تنزههم عن النجاسات بخلاف ما لو أخبر بها عن ثياب وجدت تحت سقائف مسلمين أو مشكوك فيهم فيشت رط لقبول خبره بالنجاسة بيان وجهها أواتفاق المذهب " (أنظر بلغة السالك (/٣٠ بتصرف).

<sup>(</sup>٢) هو احمد الصاوى الخلوني من مو لفاته حاشية على تفسير الجلاليين وحاشية على شرح الدردير لا قرب المسالك وغير ذلك ، توفي بالمدينة سنة ١٦٤١هـ ( انظر شجرة النور الزكية ص ٢٦٤ ) ،

"(وإنما يجب الفسل إن ظن (١) إصابتها ، فإن علم محلها ،والا فجميع المشكوك (٢) ) لا يجب غسل المحل المصاب بالنجاسة ،بدن أو شهوب أو مكان أوإنا الا إذا ظن إصابة النجاسة له وأولى إن علم •

فإن علم (٣) المحل المصاب اقتصر عليه ،وإن لم يعلمه بعينه بأن حصل شك هل أصابت النجاسة المحققة أو المطنونة هذه الناحية أو هذا الكم أو الكم الآخر ، أو فردة الخف هذه ،أو الا خرى تعيين غسل جميع ما شك فيه ولا يكفي الاقتصار على محل واحد "(٤)

وهذه المسألة أيضا كسابقتها ، ووجه ذلك إن تيقن الطهارة من النجاسة في ثوب المكلف أوبدنه أو البقعة التسبي يصلي عليها شرط في صحة الصلاة ولا يحصل ذلك إلا بفسل جميع المشكوك فلمارته سواء ما كان منها ساقطا من بيوت الكفار وشك في طهارته أو ظن وقوع نبهاسة فيها وجهل موقعها ،وهذا الاستيعاب مما لا يتم الواجب وهو تيقن الطهارة - إلا به ،

<sup>(</sup>١) الظن : «هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ٢ (المعربيات الجرجاني ص ١٤٤)

<sup>(</sup>۲) الشك : «هو الترد د بين النقيضين بلا ترجح لا مدهما على الآخر عند الشاك » (المسرنث عدم ١٠٨)

<sup>(</sup>٣) العلم: هو الاعتقاد الجازم العطابق للواقع »(المصدرننه من ١٥٠)

<sup>(</sup>٤) الشرح الصفير معبلغة السالك ١٠/١ ٠

المسألة الخاسة: في نزع إلخاتم إذا لم يمكن إيصال الما والى مسا

قال ابن الهمام:

- " ولا يجب نزع الخاتم وتحريكه إذا كان واسعا ، والمختلل (١) ، في الضيق الوجوب " (١) ، وقال الكاساني :

هذه المسألة مما لا يتم الواجب إلا به وبيان ذلك أن الواجب فيسبب الوضو إيصال الما إلى جميع الا عضا الواجب غسلما ،وفي الغسل

<sup>(</sup>۱) فتح القدير ١٦/١ (بيروت: دارالفكــر،ط٢ سنة ١٣٩٧هـ -١٩٧٢م)٠

<sup>(</sup>٢) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد علا الدين الكاساني صاحب البدائع وغيرها مات في عاشر رجب سنة ١٨٥ هـ ( انظر ترجمته في الفوائسيد ص٥٣٥).

<sup>(</sup>٣) بدائع الصنائع ٢/١٦ (بيروت: دارالكتاب العربي ،ط٢ سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م) ٠

الواجب إيصاله إلى جميع الهدن ومن ذلك الإصبع التي بها الخاتم ، ف إذا لم يتمكن المكلف من إيصال الما والى ما تحته إلا بتحريكه وجب فإن لسم يتحرك وجب نزعه لا ن ذلك مما لا يتم الواجب وهو إيصال الما والى ما تحته والا به فهو وأجب .

قال ابن الهمام:

" قال الصفار ( 1 ) فيه [ أي الظفر ] ( 7 ) يجب الإيصال إلى سا تحته إن طال الظفر ،وهذا أحسن لان الفسل وإن كان مقصورا على الظواهر لكن إذا طال الظفر يصير بمنزلة الحائل كقطرة شمعة ونحوه لا نه عارض ( 7 ) وقد أورد ابن قدامة هذه المسألة فيما إذا وقع وسح تحت الظافر المكلف يمنع وصول الما ولي ما تحته هل تجب إزالته وال : " فقلل الناسح طهارته حتى يزيله لا نه محل من اليد استتربما ليس من

خلقة الا صل سترا منع إيصال الما والسيه مع إمكان إيصاله و عدم الضرر بسه فأشبه ما لو كان عليه شمع أو غيره ،ويحتمل أن لا يلزمه ذلك لا ن هسسندا يستر عادة فلو كان غسله واجبا لهينه النبي صلى الله عليه وسلم لا نه لا يجوز

تأخيره عن وقت الحاجة " •

<sup>(</sup>۱) هو إبراهيم بن اسماعيل بن أحمد بن إسحاق بن شيث بن نصر الا أنصاري الوائلي أبو اسحاق الفقيه المعروف بالصفار من بيت العلم والفضل ولد في حدود سنة ،٦٥ه ومات سنة ،٣٥ هـ ببخارى (انظر ترجمته في الطبقات السنية ١/٥٨١ / ١٨٦) •

<sup>(</sup>٢) الضمير في قوله (فيه) يعود الى الظفر المذكور قبل هذا المقطع وحيث لم يتم تقلبينية فقد بينت مرجعيه بين المعكوفتين •

رس فتح القدير لابن الهمام ١٦/١٠

<sup>(</sup>٤) المفني لابن قدامة (١١٠/١ مع الشرح الكبير ٠

وهذه المسألة ما لا يتم الواجب إلا به وبيان ذلك أن الظفر الدا وقع تحته وسخ منع وصول الما والى ما تحته وإيصال الما واليه واجب وكذا إذا طال الظفر ولا يتم هذا الواجب إلا بإزالة ذلك المانع وهو الوسخ أو ادخال الما والى ما تحته إن كان طويلا فكان واجبا وإيجابه بالا مر بالطهارة ولا يقال لم يبينه النبي صلى الله عليه وسلم لما علي هذه القاعدة من دخول لوازم الواجب في الطلب الأصلي بطريق التبع على ما تقدم بيانه في القسم الا ول ه

المسألة السابعة : في وجوب طلب الما عبل التيمم أو في أثنائه \_لمن جوز وجوده .

قال أبو يحيى زكريا الا نصاري:

" (ومن تيم لفقد ما تجوزه ( ١ ) لا في الصلاة ) ولوفي تحريسة (بطل ) تيمه لا نه لم يلتبس بالمقصود فصاركما لوجوزه في أثنا التيمم (بلا مانع ) من استعمال الما عقارن تجويزه فإن كان ثم مانع منه كعطسش وسبع ( ٢ )

<sup>(</sup>۱) أى جوز وجوده ·

<sup>(</sup>٢) أى خوف عطش وسبع كأن يكون الما ً قليلا فان توضأ به خاف على نفسه العطش أو يكون عند الما ً سببع فخافه فيكون الما ً حينئذ في حكسم المفقود .

<sup>(</sup>٣) فتح الوهاب ٢٤/١ (بيروت: دار المعرفة ،ط: بدون) •

ووهبه أن التيم بدل عن الطهارة المائية فلا يصح إلا في حال فقد الما عقيقة أو حكما (٢) فمن أراد الصلاة وليس عنده ما يتطهربه أو عنده ولكن لا يستطيع التطهربه لمرض وتحوه فإن التيم حيتئذ يقوم مقام الما ولكن بشرط أن يفلب على ظنه فقد الما أو حصول الضرر باستعماله فمن ظنن وجوده وجب عليه طلبه ولوكان هذا الظن بعد التيم وهذا الطلب مسللا يتم الواجب وهو حصول الطهارة - إلا به وهذا الواجب وهو حصول الطهارة - إلا به وهذا الواجب وهو حصول الطهارة - الله به الواجب وهو حصول الطهارة - الله به وهذا الواجب وهو حصول الطهارة - الله به الواجب وهو حصول الطهارة - الله به وهذا الواجب وهو حصول الطهارة - الله به ولوكان هذا الله به ولوكان هذا الله به ولوكان هذا الطه به ولوكان هذا الله ولوكان هذا اله ولوكان هذا الله ولوكان هذا الله ولوكان ه ولوكان هذا الله ولوكان هذا الله ولوك

المسألة الثامنة: في وجوب نزع الخاتم عند الضربة الثانية في

قال أبو يحيى زكريا الا نصارى:

(١) بأن لا يوجد عنده ما ٠

<sup>(</sup>٢) كأن يوجد عنده ما ولكن يخاف باستعمال حصول عطش أوزيادة مرض أو نحو ذلك .

<sup>(</sup>٣) أي للصلاة أسوا كان ذلك بالتيم فيما إذا لم يجد الما بعد الطلب أو بالما والما وجده .

<sup>(</sup>٤) التيم ضربة واحدة على الصحيح لحديث عاربن ياسرقال: جائر رجل إلى عمربن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فقال: إني أجنبت فلم أصب المائ فقال عار لعمر: أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمعكت فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنما يكفيك هكذا ، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه "رواه البخارى ولمسلم نحوه وفيه قال: إنما يكفيك أن تضرب بيديك الارض ثم تنفخ ثم تمسح بها وجهك وكفيك " (صحيح البخارى ، كتاب التيم ، باب هل ينفخ فيهما ١ / ٩٢ ، وصحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب التيم ٤ / ٢٢ معشرح النووي ،

"ويجب نزعه في الثانية اليصل التراب إلى محله ولا يكفسي (٢) تحريكت بخلاف الطهربالما ً لا نُ التراب لا يدخل تحته "٠

فالواجب هنا هو إيصال التراب إلى جميع الكفين فلما كـــان ذلك متوقفا على نزع الخاتم لا متناع وصول التراب إلى محله بدون نزعـــه وجب ذلك لا أنه مما لا يتم الواجب إلا به .

\*

# البحث الثاني: في ذكر بعض مسائل الصلاة التي بني الحكم فيهاعلى

#### هذه القاعدة م

المسألة الا ولى : في الصلاة المنسية اذا جهل عينها •

جـــا و الارادات

===

الى المرفقين وهجتهم في ذلك اهاديث رويت عن ابن عمر وجابر بن

عبدالله وعائشة رضي الله عنهم ولم يسخل طريق منها عن مقال فقد

ذكر ها الحافظ ابن حجر في التلخيص ( ١ / ( ٥ ١ - ٣ ٥ ١ ) وبين مافيها

من ضعف وكذلك فعل الزيلعي في نصب الراية ( ١ / ١٥٠ ( ١٥١ ) وقد

صحح الحاكم حديث جابر بن عبدالله و وافقه الذهبي على ذليك

( المستدرك ١ / ١ / ١ / ١ ) وصوب الدارقطني وقفه (سنن الدارقطني

- (١) لا نها هي التي تختص باليدين عندهم٠
  - (٢) فتح الوهاب ٢٤/١٠

وشرحه : " (ومن نسي صلاة ) واحدة (من يوم ) وليلة (وجهلها) أي عين المنسية (قضى خمسا ) ينوي بكل واحدة أنها الفائتة ، لا نُ اليقين شرط في صحة المكتوبة ولا يتوصل إليه إلا بذلك فلزمه " • "

هذه المسألة ما لا يتم تيقن الا دا والا به فالواجب قضا الصلاة المنسية بعينها إلا أنه بنسيانها صار ذلك متوقفا على قضا جميع الخميس ليحصل العلم بقضا المنسية فهو مما لا يتم الواجب وهو العلم بقضا عين المنسية \_ إلا به فكان واجبا .

<sup>(</sup>۱) شرح منتهى الارادات ۱/۰/۱ (بيروت: دارالفكر ،ط: بدون) وهذه المسألة قد اوردها الا صوليون الذطن تكلموا على هذه القاعدة في كتب الا صول والقواعد (انظر التمهيد للا سنوى والقواعد الأصولية لابن اللحام ص ۸۸ وغيرهما).

المسألة الثانية: في المسبوق (١) لا يجد مكانا في الصف ولا طريقا

جا ً في منتهى الإرادات وشرحه:

" وان لم يجد فرجة ووجد الصف مرصوصا ( فعن يمين الإمام) يقف إن أمكنه لا نبه موقف الواحد ( فإن لم يمكنه ) الوقوف عن يمين الإمام ( فله أن ينبه بنحنحة أو كلام ) كقوله : ليتأخر أحدكم أكسون معه صفا و نحوه ( أو ) ينبه ( بإشارة من يقوم معه ) صفا ليتمكسن من الإقتدا ا ( ويتبعه ) أي يلزمم المنبه أن يتأخر ليقف معه لا نالواجب لا يتم إلا به " . اذا كان ممن يرى عدم صحة صلاة المنفرد خلف العنف .

فالواجب هنا هو الإقتداء بالإمام والصلاة خلف الصف منفسردا (٣) لا يحصل معنها الاقتداء بل جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يفيمد بطلانها

<sup>(</sup>١) المسبوق هو الذي فاتته تكبيرة الاحرام فاكثر مع الامام ٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهي الارادات ١/٥٢٦٠

<sup>(</sup>٣) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث وابصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة "رواه أبو داود في كتابه الصلاة "باب الرجل يصلي وحده خلف الصف ١٨٢/١، ورواه الترمذي وقال: "حديث وابصة حسن " وقال أيضا : "وهذا عندي أصح من حديث عروبان مرة لا "نه قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن ابي الجعد عن وابصة " (سنن الترمذي مع عارضة الاحوذي ٢/٢٦-٢) وقد ناقش ابن القيم ما قيل في هذا الحديث من العلل وردها ثم قال : " فالحديث محقوظ " ( انظر شرح ابن القيم على سنسن قال : " فالحديث محقوظ " ( انظر شرح ابن القيم على سنسن

ولا سبيل إلى الاقتداء بالإمام إلا باستهابة بعض من في الصف ليقف معسه (١) ما لا يتم الواجب إلا به فتكون استجابة ذلك البعض واجبة .

السألة الثالثة: في وجوب السعي إلى الجمعة على الا عمى إذا \_\_\_\_\_\_ قدر على ذلك بنفسه أو بقائد ولو بأجرة •

يرى الحنفية أن العبى عذر مسقط لوجوب الجمعة وبنا على ذلك لم يوجبوا عليه السعي إليها سوا كان مستطيعا بنفسه أو بقائسد أو غير مستطيع ،بينما يرى الا أئمة الثلاثة (٣) أنه غير مسقط لوجوبها وأنسه متى قدر على السعي بنفسه أو بقائد ولو بأجرة وقدر عليها وجب عليسسه دفعها لا أنه يكون مما لا يتم الواجب إلا به .

دخول الوقت من شروط صحة الصلاة ،وسبب لوجوبها ،فإذا جهل وقت دخول الصلاة وجب عليه أن يجتهد في التعرف على ذلك بما يحصل به اليقين أو غلبة الظن من سوال ثقة أوعل بأمارة من قرائة حسزب و نحوه وذلك أن الصلاة تجب بدخول الوقت ولا يجوز تأخير ها عن الوقت

<sup>(</sup>١) إنما وجبت عليه الإستجابة مع أن الواجب يخص غيره لا نُ الواجب هنا إنما يقوم بالجماعة ولا تحصل إلا بالإستجابة فكانت واجبة .

<sup>(</sup>٢) انظر الهداية للمرغيناني ٢/٢/٢ مع فتح القدير لابس الهمام ٠

<sup>(</sup>٣) انظر الشن الصفير لا عمد الدردير ١٧٣/١ مع بلغة السالك و وفتح الوهاب شن منهج الطلاب ٧٣/١ ، وشن منتهى الارادات ٢٢٠٠ ٢٦٩/١ ،

ولا تقديمها عليه بل يجب إيقاعها فيه فلما جهل الوقت ولا سبيل إلى معرفته إلا بالا جتهاد وجب لا نه مما لا يتم الواجب إلا به وهذا ما قرره العلما من أنسمة المذاهب الا ربعة (١)

المسألة الخامسة : في استقبال القبلة •

استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ حَيَّتُ عَرْجَتَ فُولُوا وَجُوهُكُ سَطَر المسجد المحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكمم شطره ﴾ (٢) شطره ﴾ وللمصلي في ذلك ثلاث حالات :

الا ولى : أن يكون داخل المسجد الحرام فالواجب عليه إصابة عين الكعبة قال ابن قدامة " لا نعلم فيه خلافا " وفي هذه الحال إما أن يكون معاينا للكعبة وحينئذ فلا إشكال ، أو لا، بأن كان بينه وبين الكعبة حائل محدث كجدار و نحوه فيجب أن يعمل ما يحصل به اليقين لا ستقبال عينها (٤) ولا تكفي الجهنة فذلك مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

<sup>(</sup>۱) انظرفتح القدير ۱/۱۲۱ ، وكفاية الاخيار في حل غاية الاختصار ۱/۱) انظرفتح القدير ۱/۱۲۱ ، (ط: ۳ سنة: بدون ) ، والشرح الصفير ۱/۰۸، وشرح منتهى الارادات ۱۳۷/۱ ،

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ١٥٠٠

<sup>(</sup>٣) المفني مع الشرح الكبير ١/٢٥٤٠

<sup>(</sup>٤) أنظر المصدر نفسه والجزا والصفحة ،والشرح الصفير لا أحمد الدردير ١٠١، ١٠١/ مع بلغة السالك ،وفتح الوهاب شرح منهج الطلاب ٣٨، ٣٧/١ و فتح القدير ٢٦٩/١ و ٢٢٠٠

الثانية : أن يكون خارج المسجد الحرام داخل مكة فعند بعسمى الحنفية أن فرضه إصابة جهتها وهو الذي رجحه العرفيناني في التجنيس على ما حكاه عنه ابن الهمام ومنهم مسن يرى أن فرضه إصابة عينها وهو ظاهر عبارته في الهداية وعليه الاعمة الثلاثة ولا بد في ذلك من اليقين إذا أمكن ويحصل عند الحنابلة والشافعية بالاستدلال عليها بخبر مخبر عن يقين أومشاهدة ،أو بمحاريب أهل البلد وقبلتهم المنصوبة هذا إن لـــم يكن الحائل محدثا كما تقدم في من هو داخل المسجد الحرام وعنسد المالكية من أمكنه اليقين وجب عليه ولم يقبل منه سواه " فعليه أن يصعـــد على السطح أو مكان مرتفع ثم ينظر إلى الكعبة ويحرر قبلته " وقد مال إلى هذا ابن الممام من المنفية فإنه قال: "وعندي في جواز التحري مـــع إمكان صعوده [أي الجبل الحائل بينه وبين الكعبة ٢ إشكال لان المصير إلى الدليل الظني و ترك القاطع مع إمكانه لا يجوز " فيكون الطلب لمعرفة الجهة عند الحنفية ،والاستدلال بالخبر أو المحاريب عند الحنابلة والشافعية ، والصعود على المكان المرتفع لمعرفة عين الكعبة عند المالكية مما لا يتـــم الواجب إلا به .

الثالثة : من كان خارج مكة فإن كان ببلد فوجد به المحاريب وبه أهل علم و معرفة أو يكثر مرور الناسبه ،وجب عليه الاستدلال بها لا تنها

<sup>(</sup>١) انظرفتح القدير ٢٦٩/١، ٢٢٠٠

<sup>(</sup>٢) انظر الهداية مع فتح القدير ١/٢١٩٠

<sup>(</sup>٣) انظر المفني مع الشرح الكبير ١/٢٥٤، ١٥٩ والشرح الصغير ١/١٠١، ١٠٢ ، وفتح الوهاب ٣٨/ ٣٢/١

<sup>(</sup>٤) انظر المفني مع الشرح الكبير ١/ ٢٥٤، وهتح الوهاب ٣٨، ٣٧/١٠

<sup>(</sup>ه) الشر الصفير ١٠١/١٠

<sup>(</sup>٦) فتح القدير ١/٢٧٠٠

نصبت من قبل أهل علم ومعرفة و تتابع الناس عليها من غير إنكار فصار كالإ جماع، وعند المالكية والحنابلة أن هذا لغير (٢) المجتهد إلا أن تخفى عليه الادلة أو تلتبس عليه الجهات فيجب التقليد على النحو المتقدم ولا يجوز مع إمكان الاجتهاد فإن لم يجد من يقلده تحرى واجتهد وصلى عند الحنفية (٣) وعند الشافعية يجب ان يجتهد لكل صلاة إن لم يذكر الدليل (٤) ،أما المالكية فيرون أن من لم يعرف الجهات ولم يجد من يقلده صلى إلى والمهات المالكية فيرون أن من لم يعرف الجهات ولم يجد من يقلده صلى إلى المهات الاربع وقيل يصلى أربع صلوات كل صلاة إلى جهة ليحصل لها اليقين (٥) - (١)

وإن لم يكن ببلد به محاريب أو أهل علم ومعرفة بالقبلة اجتهدفسي طلب الجهة فإن كان من أهل الاجتهاد ففرضه أن يجتهد إن أمكن ذلك وإلا قلد ثقة إن وجد فإن لم يجد فعل ما تقدم عند التباس الجهات وخفاء الا دلة .

فالاستدلال بالمحاريب وسوء ال أهل الخبرة على القول الأول مما لا يتم الواجب الا به والاجتهاد على القول الثاني لمن أمكنه وسوء ال المجتهد عن الا دلة إن خفيت عليه مما لا يتم الواجب الا به ،والتحرى والاجتهاد عند خفاء الجهات أو الأمارات عند الحنفية والشافعية والصلاة إلى الجهال الا ربح أو فعل أربح صلوات كل صلاة إلى جهة عند المالكية كل ذلك مسالا يتم الواجب الا به بناء على مذهبهم في الواجب.

<sup>(</sup>١) أنظر فتح الوهاب ٣٨،٣٧/١ ،وفتح القدير ١/١٢٦-٢٧٣٠

<sup>(</sup>٢) انظر الشرح الصغير ١٠٢،١٠١، والمغنى مع الشرح الكبير ١/٢٥٦، ٥٢٠٥

<sup>(</sup>٣) أنظرفتح القدير ١/١٧١-٢٧٣٠

<sup>(</sup>٤) انظر فتح الوهاب ٣٨،٣٧/١

<sup>(</sup>ه) انظر الشرح الصفير ١٠٢/١٠

<sup>(</sup>٦) أنظر المصادر المتقدمة •

المسأّلة السادسة: في التشاغل عن سماع الخطبة يوم الجمعة بالكلام \_\_\_\_\_\_\_\_\_ \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_والا مُكل والشرب والكتابة •

اسمًا الخطبة يوم الجمعة واجبة نوجب الإنصات لها لقوله صلى الله عليه وسلم " من مس الحصى فقد لغى "(1) و" إذا قلت لصاحبك انصت يسوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت "(٢) والا كل والشرب والكتابة ومثلها المصافحة ونحوها مما يشغل المكلف عن سماع الخطبة والإنصات لها لذا قال بعض أهل العلم (٣) بحرمة ذلك ولو كان أمرا بمعروف أو نهيا عن منكسر وكذلك رد السلام والتسبيح وتشميت العاطس وعند الشافعية أن الإنصات سنة (١٤) لذا أوجبوا رد السلام وقالوا بسنية تشميت العاطس عنه اعتبار قال بوجوب الإنصات قال بكر اهة رد السلام ومنهم من أجاز ذلك باعتبار أنه مأذون فيه شرعا فلا يكون مكروها وسنة شرعا فلا يكون مكروها و التهاوي المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق الله المناطق المناطق

والشاهد هنا أن من قال بوجوب الإنصات قال بتحريم الكلام والا مُكل والشرب والكتابة . . الخ ومن أجاز شيئا من ذلك فلإذن شرعي ورد في كما تقدم ومن قال بعدم وجوب الإنصات لم يحرم الكلام . . الخ فالمنع مسن هذه الا مور مما لا يتم الواجب وهو الانصات للخطبة ـ الا به عند القائلي . . بالوجوب .

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم في كتاب الجمعة - ،باب فضل من استمع وانصت للخطبة ١٤٢،١٤٦/٦ مع شرح النووى ٠

<sup>(</sup>٢) رواه البخارى في كتاب الجمعة ،باب الانصات يوم الجمعة والامسام يخطب ٢/٤) مع فتح البارى ٠

<sup>(</sup>٣) انظر المفني لابن قدامة مع الشرح الكبير ٢/١٦٦-١٦٩ ، والشرح الصفير لا معد الدردير ١٩١١/١١١ ، وفتح القدير ٢/١٩١٦ •

 <sup>(</sup>٤) انظر فتح ألوهاب (٢٦/١٠)

<sup>(</sup>ه) انظر المصدر نفسه .

المسألة السابعة : وجوب تعلم قراءة الفاتحة لأداء الصلاة .

قرائة الفاتحة في الصلاة واجبةلقوله صلى الله عليه وسلم "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "(۱) فإذا كان المكلف غير عارف بقرائتها أو لا يحسنها وبإمكانه تعلمها وجبعليه أن يتعلمها ولوبأجرة لان الواجب \_ وهو قرائة الفاتحة في الصلاة \_ توقف أداوئه على تعلمها وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

المسأَّلة الثامنة: إذا اختلط موتى الكفار بموتى المسلمين ول\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ يتميزوا فكيف يصنع بهم ؟

الكافر لا يصلى عليه (٣) ولا يفسل (٤) ولا يدفن بمقابر المسلميين بخلاف المسلم فإن ذلك واجب له ، وهو من فروض الكفاية فإن حدث أن اختلط موتى الكفار بموتى المسلمين ولا أمارة تميز أحد الفريقين عن الآخر فإن العلما (0) مرحمهم الله ميرون أن واجب المسلمين لا يسقط بهدا الالتباس فيجب تعميم الجميع بالفسل والتكفين والصلاة والدفن في مقابر المسلمين على أن يقصد بذلك المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به ولي أن يقصد بذلك المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به ولي أن يقصد بذلك المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به ولي المسلمون منهم لل الله المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب الله و التكفيد والمسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب الله و المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب الله و المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب الله و المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب الله و المسلمون منهم لائن ذلك مما لا يتم الواجب الله و الل

<sup>(</sup>۱) رواه البخارى في كتاب الا أذان ،باب وجوب القبرا و للامام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهرفيها وما يخافت ١/٢٣٦، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ، مع فتح البارى ،ورواه مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قرا ة الفاتحة في كل ركعة ١/١٠٠ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٢) أنظر الشرح الصغير لا حمد الدردير ١٠٦/١ مع بلغة السالك ، والمجموع للنووى ١/٤٧٦ (بيروت: دار الفكر ،ط: بدون )وشسرح منتهى الارادات ١٣٦/١٠

<sup>(</sup>٣) انظر مفنى المعتاج ٢٤٨/١ (بيروت: دار الفكر ،ط: بدون) ٠

<sup>(</sup>ع) انظر شرح منتهى الارادات ١/ ٣٣٢، ٣٣٢، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٨، والشرح الصفير لا حمد الدردير ١/ ١٨١ وغيرهما •

<sup>(</sup>a) انظر الشرح الصفير لا تحمد الدردير ١٩١/١ مع بلغة السالك ، والمنهاج للنووى مع مفتى المحتاج ١٩١/١ والمفنى لابن قدامه ٢ / ٢٥٠٠٠

السحث الثالث: في ذكربعض المسائل المتعلقة بالزكاة .

المسألة الا ولى: في بعث السعاة لا خذ الزكاة .

الزكاة ركن من أركان الدين لحديث ابن عمر السابق "بني الاسلام على خمس " وفيه " وايتا الزكاة " ( ) والآيات والأحاديث في شأنها كثيرة جدا ءومن الواجب على إمام المسلمين أن يهتم بشأنها لا أن ذلك من حراسة الدين ،وتتعلق بها حقوق ( ٢ ) الفقرا والمساكين وغيرهم من ذكر الله في كتابه ومن المعلوم أن المسلمين فيهم الجاهل بأحكام الزكاة ومقاديرها وفيهم المتهاون بها ،وفيهم البخيل وحراسة الدين ( ٣ ) تقتضي تعليرا الجاهل وتأديب المتهاون وقهر البخيل وهذا لا يتأتى إلا ببعث السعاة لجبايتها من أربابها بالشروط المعتبرة ( ٤ ) فيهم ولهذا قال بعض أهل العلم ( هوجوب بعث السعاة لجبايتها وجعلوا ذلك من الحقوق الواجبة على الإمام لا أنه مما لا يتم الواجب وهو حراسة الدين وايصال الحقوق إلى أصحابها والا به وما كان كذلك فهو واجب المحابة الله به وما كان كذلك فهو واجب .

<sup>(</sup>۱) رواه البخاری فی کمّاب الایمان ، باب دعاؤ کم ایما کم ۱۹۸۸ با نفتح ، مرحلم فی کمّاب الایمان، باب دعاؤ کم ایما کم با باب ارکان الاسلام و وعاقه ۱۷۷۱ مع شر ۱ المؤوس . (۲) انظر شرح منتهی الارادات ۳۱۳/۱

<sup>(</sup>٣) انظر الاحكام السلطانية للماوردى ص ه ، ه ١ ( مصر: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ،ط: ٣ ،سنة ٣٩٣ (هـ - ١٩٧٣م) .

<sup>(</sup>٤) وهي ان يكون : "حرا مسلما عادلا عالما بأحكام الزكاة ان كان من عمال التفويض " انظر الاحكام السلطانية ص ١١٣٠

<sup>(</sup>ه) انظر المجموع للنووى ١٦٨،١٦٧/٦ ، وبلغة السالك لا مد الصاوى ١٦٨،١٦٧/١ ، وبلغة السالك لا مد الصاوى

# المسأَّلة الثانية : في تقويم عروض التجارة .

عروض التجارة ما يعد للبيع والشرائلا على الربح ، فإذا حال الحول عليها (٢) وجب إخراج زكاتها ومعلوم أن الزكاة حق مقدر بقدر المال بنسبة معينة شرعا فما لم يعرف قدر المال لا يتأتى إخراج الزكداة ولذلك أوجب العلما (٣) محمهم الله متويم عروض التجارة من أحسل إخراج الزكاة لتوقفها على ذلك فهو مما لا يتم الواجب إلا به و

السألة الثالثة : إذا جهل مقدار السقي بالكلفة في الزروع وجسب \_\_\_\_\_\_\_ اعتبار ما يحصل به اليقين .

إذا سقي الزرع بكلفة وبغيرها فإن عرف المقدار اعتبر في كل قسدر حكمه وهو العشر فيما سقي بلا كلفة و نصفه في الآخر أما إن جهل مقدارها فالواجب ما تبرأ به الذمة فعند بعض أهل العلم يجب تغليب العشر لا أنه الاصل وإنما يسقط بوجوب الكلفة فما لم يتحقق المسقط يبقى على الاصل ولا يثبت وجود الكلفة مع الشك فيه لا أن الأصل عدمها في الا كشر (٤) ويرى آخرون أنه يجب أن ينقص من العشر ويزاد على النصف فيو عذ اليقين ويوقف الهاقي إلي الهيان (٥) ومنهم من يرى أن يخرج ثلاثة أرباع العشر ويوقف حصول الميقين ببرا ولل ذلك لما يرون من توقف حصول الميقين ببرا والذمة

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الارادات ١٠٤٠٧/١

<sup>(</sup>٢) انظر المفني لابن قدامة معالشن الكبير ٢/٢٢/٠

<sup>(</sup>٣) انظر المجموع للنووي ٦٣/٦ ، وفتح القدير لابن الهمام ٢١٩/٠ ، ووشح مئتهى الإرادات ٢١٠١ ، والشرح الصفير معبلفة السالك ٢١٠١ ،

<sup>(</sup>٣) أنظر المفني لابن قدامة معالشن الكبير ٢/٠٥٥٠

<sup>(</sup>ه) انظر مغني المحتاج للخطيب الشربيني (/٣٨٦٠

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

من الزكاة الواجبة على إخراج هذا المقدار فهو عندهم سا لا يتم الواجب - وهو حصول اليقين برائة الذمة - إلا به فهو وأجب .

وهناك طائفة من أهل العلم يرون أن البرائة تحصل باعتبار الغالب إن كانت الكلفة أو غيرها ومنهم من يرى أن الاصل برائة الذمة من الزيادة فلا تثبت بالشك فيخرج نصف العشر •

الزكاة لا يجوز صرفها إلا على الذين ذكرهم الله في قوله : \* إنسا الصدقات للفقرا والمساكين ؛ الآية فإذا طلبها من لا يعرف حالب مدعيا أنه من أهل الاستحقاق المذكورين في الآية فإن كان ما ادعاه مسن الصفات الخفية كالفقر والمسكنة لم يطالب ببينة لعسرها إذ أنها صفات خفية لكنه إن كان قد عرف أن له مالا فادعى هلاكمه لم تدفع إليه إلا ببينة لسهولتها سوا كان هذا الهلاك بسبب خفي كالسرقة أوظاهر كالحريق وذلك أن دفع الزكاة إلى من يستحقها ومنعها من لا يستحقها واجسب وفي هذه الحال لا يحصل العلم أو غلبة الظن بالقيام بهذا الواجب إلا بطلب الهيئة فوجبت (٣) لا أنها مما لا يتم الواجب إلا به ه

<sup>(</sup>۱) أنظر مفني المحتاج للخطبيب الشربيني ٢/١٣، والشرح الصفير معبلغة السالك ٢٠١/١٠

<sup>(</sup>٢) سورة التوبة : ٠٦٠

<sup>(</sup>٣) انظر روضة الطالبين ٣٢٢/٢ (ط: ٢ سنة ه ١٤٠٥هـ) والشرح الكبير مع المفني ٢٠٦/٢٠

### المسألة الخامسة : من شك في أداء زكاته ماذا يصنع ؟

إخراج المزكاة من وجبت عليه واجب على التراخي (1) عند بعسف أهل العلم وعلى الفور عند آخرين (٢) ، وعلى كلا القولين لا بيد من تيقن إخراجها ، فمن شك هل أخرج زكاة ماله أو لا ؟

وجب عليه أن يخرجها "قالوا: "لا نه ثابت في ذمته بيقين فسلا يخرج عن العهدة بالشك " فحصول اليقين هنا أمر واجب ولا يتأتسى إلا بإخراجها فلزم ذلك لكونه مما لا يتم الواجب إلا به •

المسألة السادسة : من كان عنده نوعان من المال فأخرج زكاة أحدهما \_\_\_\_\_\_ ثم نسي عين المخرج منه فما الحكم ؟

من كان عنده نوعان من المال فأخرج زكاة أحدهما ثم نسي أي المالين أخرج زكات فإنه بنا على قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به يجب عليه أن يخسر ج زكات ما ليحصل له اليقين ببرا أة ذحته قال الاستوي: "إذا كسان عليه زكاة ولم يدر هل هي بقرة أم شاة فإنه يلزمه الجميع "(٦) وقد جعلواهذه الصورة كمن نسي صلاة من الخمس وجهل عينها •

(٥) التمهيدللا سنوى ص١٨٦٠

<sup>(</sup>۱) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ۱۹۹ (دمشق: دار الفكر بط: ۱ سنة ۲۰۶ هـ - ۹۸۳ م) ٠

<sup>(</sup>٢) أنظر المنهاج للنووى مع مفني المحتاج ١٣/١) ، والمفنى لا بـــن قد امة مع الشرح الكبير ٢/١) ه وغيرهما .

<sup>(</sup>٣) انظر غمز عيون البصائر ٢/٥٥ (بيروت: دار الكتب العلمية ،ط: ١ سنة ٥٠٤ (هـ - ١٩٨٥ م) ، والا شباه والنظائر للسيوطي ص٥٥ (بيروت: دار الكتب العلمية ،ط: ١ سنة ٤٠٣ (هـ - ١٩٨٣ م) وقد ذكر صورا من هذا النوع ٠

<sup>(</sup>٤) انظر التمهيد للأسنوى ص ٨٦، وقواعد الاحكام في مصالح الانام٢٠/٢٠ ( بيروت : دار الجيل ،ط: ٢ سنة ٠٠١ (هـ) والاشباه والنظائـــر للسيوطي ص ٥٦،٠

### المسأَّلة السابعة: زكاة المفشوش من الذهب والفضة •

اذا حال الحول على الذهب والفضة ، و بلغا النصاب وجب إخراج زكاتهما فإذا كانا مفسوسين وشك هل يبلغ خالصهما نصابا أو لا فيال العلماء يرون أن عليه في هذه الحال أن يسبكهما ليعلم خالصهما أو يحتاط فيخرج ما يجزيه إخراجه عنه بيقين لتبرأ ذمته (١) ووجهه أن حصول العلم ببراء ة الذمة من عهدة الواجب واجب وهو لا يتأتى إلا بأحد هذين الطريقين وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

صن المسألة الثامنة: في وجوب اخذ الزكاة من غيبها أو كتمها .

الذي يفيب ماله عن السعاق أو يكتمه عنهم فرارا من الزكاة فسإن على الإمام أن يبعث من يأخذ ها منه قهرا فإن لم يمكن ذلك إلا بقتالسه وجب (٢) " (على إمام وضعها) أي الزكاة (مواضعها ") " ووجه ذلك أن الزكاة قد تعلقت بها حقوق الآخرين وإيصال الحقوق إلى أصحابها واجب وأيضا فإنه لو ترك لا قتدى به من كان على شاكلته وتأثر به الجاهل فينتشر بذلك فساده وقطع مادة الفساد واجب إذا لم ينفع سواه وذلك الواجب وهسندا لا يتأتى حصولهما الا بقتاله فكان واجبا اذ هو مما لا يتم الواجب إلا به ه

<sup>(</sup>۱) انظر شرح منتهى الارادات ٤٠٢/١ ، ومغنى المحتاج ٢٩٠/١ والشرح الصفير لا معمد الدردير ٢٠٤١ معبلغة السالك .

<sup>(</sup>٢) انظر شرح منتهى الأرادات ١٩٢/١) ، والمجموع للنووى ١٩٣/٦ الا انه لم يذكر القتال وذكر الا جبار •

<sup>(</sup>٣) شرح منتهى الارادات ١٩/١١٠٠

<sup>(</sup>٤) أي ايصال الحقوق الى أصحابهاوهم الفقرا والمساكين ١٠٠٠ الخ٠٠

<sup>(</sup>٥) أنى قطع مادة الفساد التي تترتب على تركه من التأثير على العامة •

#### السحث الرابع: في ذكربعض المسائل المتعلقة بالصيام.

المسألة الا ولى: في تحريم دواعي الجماع على من ظن إنزالا .

الجماع مبطل للصوم ،ويجب على فاعله القضاء والكفارة إن كان فسي رمضان (١) ووتعمّد الإنزال مفسد للصوم أيضا (١٦) وقد جاء ت أحاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تفيد أنه كان يقبل وهو صائم (٣) والقبلة من دواعي الجماع ومقدماته وهو صلى الله عليه وسلم لا يفعل إلا مسايباح له لكن أم الموء منين عائشة رضي الله عنها نبهت على العلة في ذلسك بقولها : "وكان أملككم لا ربه " فدل ذلك على أن من لم يكن كذلك لا يأخذ بهذه الرخصة ولهذا قال بعض أهل العلم : " (تحرم ) قبلة ودواعي وطء بهذه الرخصة ولهذا قال بعض أهل العلم : " (تحرم ) قبلة ودواعي وطء المفطرات ومنها الإنزال فلما ظن حصوله بالقبلة ودواعي الوطء حرم عليه ذلك المفطرات ومنها الإنزال فلما ظن حصوله بالقبلة ودواعي الوطء حرم عليه ذلك المغطرات ومنها الإنزال فلما ظن حصوله بالقبلة ودواعي الوطء حرم عليه ذلك

<sup>(</sup>۱) انظر الغاية القصوى في دراية الفتوى ٢٣٢/١ ( السعودية : دار الاصلاح ،ط: بدون ) والشرح الصغير ٢٣٢/١ ،وكتاب القدورى مع اللباب ١٦٨/١٦٦/١ وشرح منتهى الارادات ١/١٥١ .

<sup>(</sup>۲) انظر شرح منتهى الارادات ۱۹۸۱ ، وكتاب القدورى ۱۱۵۱ وغيرهما .

<sup>(</sup>٣) ولفظه: عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لا ربه " رواه البخارى في كتاب الصيام ، باب الساشرة للصائم ٤/٩١ ورواه مسلم في كتاب الصيام ،باب بيان ان القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ١٥/٥١٦ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٤) شرح منتهى الارادات ١/٤٥١ ،وانظر مغني المحتاج ١/٣١/١

# السألة الثانية: في من خافت على ولدها-إن هي صامت - أن يتضور بصيامها •

يجوز للمرضع إذا خافت ضررا على ولدها بصيامها أن تفطر ،وقـــد . (1) . ويرى بعض أهل العلم أنها إذا وجدت ظئرا واستطاع والده أن يدفع الا جرة وجب استئجارها ولم يجز لها الفطر حينئذ لانتفاء الضــرر عن الرضيع المحكم يدور مع علته وجودا وعدما .

ووجه كون هذه المسألة مما لا يتم الواجب إلا به أن صوم أم الرضيع واجب ولا يترك الواجب إلا لواجب ولا يتم القيام بواجب الصوم والإرضاع مما إلا بدفع هذه الا جرة وما كان كذلك فهو واجب.

يجب على الظئر أن تقوم بارضاع الطفل على أكمل وجه تستطيعه وفا على التزمت به لوالده ، فإذا تأثر لبنها بصيامها تأثرا يضربه من نقص أو تغير لزمها الفطر ، وللمستأجر الفسخ دفعا للضرر ، وتجبر على الإفطار إذا طلب ذلك .

ووجه كون هذه المسألة من صور قا عدة ما لا يتم الواجب إلا بسه أن دفع الضرر عن الطفل واجب ولا يتم ذلك إلا بفطرها فكان واجبا ، ولا نُ الوفاء بما التزمت به في عقد الإجار واجب أيضا .

<sup>(</sup>۱) أنظر الفاية القصوى للبيضاوى ١/٥١٥، ١٦، ١١٠ ، الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/٢٣٦٠٠

<sup>(</sup>۲) انظر شرح منتهى الارادات ۱/٤٢، والشرح الصغير ١/٣٦٦ وفتح القدير ٢/٥٥٥،

<sup>(</sup>٣) انظر شيح منتهى الارادات ١/٥٤٤ ،والمجموع للنووى ٢٦٨/٦٠

المسألة الرابعة : ني وجوب الفطر على من إحتاج إليه لا نقاذ معصوم .

إذا تعرض معصوم الدم ( وهو السلم الذي لم يتعلق به قصاص ولا حد زنا وهو محصن ) لمهلكة من غرق أو حرق أو نحوهما وأمكن إنقلام وجب على من قدر عليه فإن احتاج إلى الفطر بأن شق عليه الصوم مع القيام بعمل الإنقاذ فقد قال بعض أهل العلم بوجوب الفطر ( ( ) " لا "نه يمكنه تدارك الصوم بالقضاء بخلاف الغريق ونحوه " ( ) "

ووجه كون هذه المسألة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا بـــه أن إنقاذ المعصوم من المهلكة واجب ولا يتم ذلك إلا بالفطر وإذا تـــرك فات بتركه فوجب الفطر لإمكان تدارك الصوم بالقضا .

المسألة الخامسة: من غلبه الجوع والعطش وخشي الهلاك لزمه الفطر.

الجوع والعطش للصيام أمران عاديان لا أنهما من لوازمه في الغالب لكنه إذا قوي الجوع ، واشتد العطش بحيث يخشى على نفسه إن صبر أن يه لك أو يحدث له ضرر فقد صرح بعض أهل العلم (٣) بلزوم الفطر و عليه القضاو وإن كان صحيحا مقيما لان إهلاك النفس لا يجوز لقوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ﴿ (٤) وقوله تعالى ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴿ ولا يندفع الهلاك إلا بالفطر والصيام يمكن تداركه بالقضاء بخلاف النفس إذا هلكت ـ كما تقدم ـ . .

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الارادات ١/٥٤٤ ،والمجموع للنووى ٦/٩/٦٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الارادات ١/٥٤٠

<sup>(</sup>٣) انظر المجموع للنووى ٢٥٨/٦ ، وشرح منتهى الارادات ١/٥٤٥، والشرح الصفير مع بلغة السالك ٢٣٦/١٠

<sup>(</sup>٤) سورة النساء: ٢٩٠

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة: ١٩٥٠

المسألة السادسة : فيما إذا اشتبهت الشهور على الاسير

إذا اشتبهت الشهور على الاسير والمحبوس في مطمورة أو غيرها وجب عليه أن يجتهد في معرفة دخول شهر رمضان لان صومه لا يصـــح إلا بنية ولا تنبني إلا على يقين أو ظن غالب ممن لا يستطيع سواه وهـــو لا يتأتى إلا بالا جتهاد والتحرى فهو مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإن صام بدونه لم يجرئه قال النووي "بلا خلاف "(٢)

المسألة السابعة : في لزوم التتابع في القضاء إذا ضاق الوقت.

قضا صيام رمضان واجب موسع في جميع شهور السنة السمين الوقت بقرب دخول رمضان الآخر فإذا بقي على المكلف صيام ستسة أيام مسلا مثلا مثلا ميسبق من انقضا شهر شعبان إلا بقدرها وجب القضا متابعا (3) لئلا يدخل الفرض الثاني قبل قضا ما بقي من الا ول ،وإنسا وجب التتابع في القضا في هذه الحال لا أن الواجب في القضا أن لا يأتسي الفرض الثاني إلا وقد فعل ما لم يمنع من ذلك مانع شرعي ولا يتأتى ذلسك الا بالتتابع فكان واجباً لا نه لا يتم الواجب إلا به ومثل هذه الصورة من بقي عليها شي من رمضان وهي ممن تأتيها العادة الشهرية في آخر كل شهسر عليها شي من رمضان وهي ممن تأتيها العادة الشهرية في آخر كل شهسر مثلا هذه التابع يجب عليها إذا بقي من حصول عادتها بقدر أيام القضا

<sup>(</sup>١) انظر المجموع للنووى ٦/٤/٦ ، وشرح منتهى الارادات ١/٢٤١ .

<sup>(</sup>٢) المجموع ٦/٤٨٦٠

<sup>(</sup>٣) أنظر شرح منتهى الارادات ١/١٥٤٠

<sup>(</sup>٤) انظر المصدر نفسه والجزء والصفحة والشرح الصفير مع بلغة السالك ٢٣٢/١

وهذا عند من يرى أن قضا ً صوم رمضان مو قت بما بين الرمضانين وأما عند غيرهم فلا .

المسألة الثامنة: من نذر أن يصوم بعض يوم فهل يجب عليه

صيام بعض اليوم لا يسمى صياما ـ شرعا ـ فالصوم لا يكون إلا لليسوم كله هذا في العرف الشرعي ، فإذا نذر مكلف أن يصوم بعض يوم ـ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم "من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذرأن يعصي الله فلا يعصه "(") ونذر صوم بعض اليوم من الطاعات ـ فهل يجب عليه صيام يوم كامل ؟ أو لا يلزمه شي ؟ ؟

ذهب بعض العلم إلى أنه يلزمه صوم يوم كامل "، لا أن صوم بعض اليوم سكن بصيام باقيه ، وقد التزم البعض فيلزمه الجميع بنا علي على هذه القاعدة وهذا هو المتجه "(٤) وذهب آخرون إلى أنه لا يلزمه شيي "(٥) لا أن صوم بعض اليوم " غير معتد به شرعا " وصحح هذا الا سنوي الذي يظهر لي رجحان الا ول لوجوب الوقا " بالنذر وإمكان ذلك بصوم باقيه بنا على قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به .

<sup>(</sup>۱) وهم المنابلة والشافعية والمالكية انظر شرح منتهى الارادات ١/٦٥٤ والشرح الصغير معبلغة السالك ٢٣٧/١ ومغنى المحتاج ١/١٤٤٠

<sup>(</sup>٢) وهو الحنفية ولذلك لا يوجبون على من تعمد تأخير القضاء عن الثاني فدية أنظر شرح العناية على الهداية للبابرتي مع فتح القدير ٢/٤٥٥،

<sup>(</sup>٣) رواه البخارى في كتاب الانيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ١٧٦/، ١٢٢، ١٢٢ ،

<sup>(</sup>٤) التمهيد للاسنوى ص ٨٨ ،وانظر شرح منتهى الارادات ٣/١٥٥٠

<sup>(</sup>ه) التمهيد للأسنوى ص٨٨٠

<sup>(</sup>٦) المصدرنفسه والصفحة .

#### السحث الخامس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحج:

المسأَّلة الا ولى: في حكم الاسباب التي يتحقق بها أدا الواجب.

الحج فريضة ثابتة على كل مكلف مسلم حر إذا استطاع إلى ذلك سبيلا في العمر مرة ، فمن جهل طريق مكة ،أو كان أعمى وله من المال ما يستطيع أن يستأجر به دليلا أو قائدا فهل يلزمه استئجاره أو لا ؟ .

ذهب بعض أهل العلم إلى أن من جهل الطريق أو كان أعس ووجد الجاهل دليلا ، والا عس قائدا يتبرع أو أجرة وهو قادر على دفعها أن (٢) مستطيع فيجب عليه أن يحج وأن يدفع الاجرة أو القائد بالا جرة بنا على هذه أي بالدليل والقائد ، ووجوب أخذ الدليل والقائد بالا جرة بنا على هذه القاعدة .

ويسرى البعض الآخر أنه لا يجب ولا تتم بهما الاستطاعة لا أن "ملائمة القائد والخادم وحصول المقصود معه منهم من الرفق غير معلوم والعجسيز ثابت للحال ، فلا يثبت الوجوب عليهم بالشك "(")

<sup>(</sup>۱) انظر شرح منتهى الارادات ٣/٢ ، و مغنى المحتاج ٢٦٨/١ ، والشرح الصغير معبلغة السالك ٢٤٦/١ ، وفتح القدير والشرح الصغير معبلغة السالك ٢/٦١٦ ، وفتح القدير والشرح المدينة ومنهم من الاستطاعة ومنهم من لم يعتبرها فلم يوجبها .

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الارادات ٢/٣٠

<sup>(</sup>٣) فتح القدير ٢/٢١٦٠

المسألة الثانية : من وجد طريقا يأمن فيه ويمكنه سلوكه ولو بحرا

وجب عليه سلوكه .

من شروط التكليف بالحج الاستطاعة و منها أمن الطريق ، فــإذا كان طريق مكة مخوفا بحيث لا يأمن على نفسه أو ماله فهو غير مستطيــــع وإن وجد الزاد والراحلة الصالحين لمثله ، فإن علم أن طريقا " ما "يمكنه سلوكه يأمن فيه وجب عليه سلوكه ولو بعد ولو كان بحرا (١)" لا أن في إيجاب الحج مع عدم ذلك ضررا وهو منفي " فسلوك طريق البحــــر أو الطريق الا بعد لا داء فريضة الحج مما لا يتم الواجب إلا به في هــذه الحال إذ لا يمكنه سلوك طريق سواه مع الا من على نفسه أو ماله وإنمــا وجب سلوك طريق البحر مع ما فيه من الخوف "لا نه يجوز ركو به مع غلبــة السلامة للتجارة حتى بأموال اليتامي " (٣) فلم يصح عذرا لإسـقــاط فريضة الحج ،

المسألة الثالثة : من ترك طواف الوداع وخرج من مكة لدون مرحلتين \_\_\_\_\_\_ فهل يجب عليه الرجوع ؟

طواف الوداع واجب عند بعض أهل العلم لقوله صلى الله عليه وسلم " لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت " فإذا خسرج

<sup>(</sup>۱) انظر شرح منتهى الإرادات ۳/۲ ،ومغنى المحتاج ۱/٥٦٤ ،وفتح القدير ۱/٨/٢٠٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الإرادات ٢/٣٠

<sup>(</sup>٣) مفني المحتاج ١/٥٦٥٠

<sup>(</sup>٤) رواه البخارى في كتاب الحج ،باب طواف الوداع ٣/٥٨٥ مع فتست الباري ،ورواه مسلم فيه أيضا ،باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ٩/٨٧ مع شرح النووى و لفظ الحديث لمسلم •

الحاج من مكة قبل أن يطوف نقد ترك واجبا فإن كان خروجه لدون مرحلتين لزمه أن يرجع ليو دي هذا الواجب والالم يجب ولزمه دم (۱) لا ن ما دون المرحلتين تقل المشقة عليه إذا رجع فلزمه ذلك لا نه قادرعليه بلامشقة بخلاف ما زاد على ذلك فالغالب المشقة فالرجوع هذا مما لا يتسم الواجب وهو طواف الوداع - إلا به فهو وا جب بنا على هذه القاعدة .

السألة الرابعة : إذا وجدت المكلفة زادا و راحلة ولم تجد مسن \_\_\_\_\_\_\_ \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_يسافر معها من محارمها إلا بأجرة لزمتها .

وجود المحرم للمرأة من شروط التكليف بالحج ، لا أنه من الاستطاعة ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ومعلوم أنه لا يجب عليه أن يحج معها إلا تبرعا (٣) ، فإن تبرع أو طلسب الا جُرة وباستطاعتها دفعها وجب عليها ذلك لا أنه ما لا يتم الواجب إلا بسه فهو واجب ، وإنما يجب عليها دفع الا جُرة إذا لم تزد عن أجرة المثل (٤) فهو واجب ، وإنما يجب عليها دفع الا جُرة وتصير في حكم من لم يجد محرما ،

<sup>(</sup>١) أنظر المجموع للنووى ٨/ ٢٨٥ ، وشرح منتهى الارادات ٢/ ٩٥٥ ،

<sup>(</sup>۲) و لفظ الحديث : " لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة الأو معها محرم " رواه البخارى في كتاب الجهاد ، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته أو كان له عدر هل يو نن له ۲ / ۱ ۲ / ۱ ۲ ۲ مع فتح البارى ، ورواه مسلم أيضا في كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم وغيره ۹ / ۹ / ۱ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٣) انظر مفنى المحتاج ٤٦٨/١ ، وشرح منتهى الارادات ٢/٢، ٨ وفتح القدير ٢/٢٢/١٠

<sup>(</sup>٤) انظر شرح منتبهي الارادات ٨/٢ ،ومفني المحتاج ١٨/١٠٠

<sup>(</sup>ه) انظر شرح منتهى الإرادات ٨/٨ ، وفتح القدير ٢/٢٢، ٢٣،٤٠٠

المسألة الخامسة: إذا كان الطريق مخوفا وعلم المكلف بوجود من \_\_\_\_\_\_\_ إذا استأجره أمن معه فهل يلزم ذلك ؟

إذا كان الطريق إلى مكة غير آمن ، ووجد المكلف من إذا استأجره أمن معه \_ غالبا \_ لزمه استئجاره عند بعض أهل العلم إذا أمكنه ذلك "لا نسها أهبة من أهب الطريق مأخوذة بحق فكانت كأجرة الدليل إذا لم يعرف الطريق إلا به " (٢)

ووجه كون هذه الصورة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به أن الحج فريضة مشروط وجوبها بالاستطاعة وقد وجدت إلا أن ذ لك لا يتم إلا بدفع الا جُرة لمن يأمن معه مخاوف الطريق فكان دفعها مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب شأنها في ذلك من لا راحلة له ولا زاد وعنده قيمتها فإنه لا يسقط عنه الحج ويعد مستطيعا ، ومن أهل العلم من يرى عدم لزومها ويقول إن دفعها رشوة ،

يرى بعض أهل العلم ان طواف القدوم واجب ،ويذهب آخرون الى أنه سنة وسوا كان واجبا أو سنة فانه اذا خشي بالتشاغل به فوات الحج وجب تركه عند الجميع لا دراك الحج الأنه يصير تركه سا لا يتم الواجب الا به .

<sup>(</sup>١) انظر مفنى المحتاج ١/٦٦٤ ،وفتح القدير ١٨/٢٠٠

<sup>(</sup>٢) مغنى المحتاج ١/٦٦٤٠

<sup>(</sup>٣) انظرفتح القدير ١٩٠٤١٨/٢ ، وشرح منتهى الارادات ٢/٣٠

<sup>(</sup>٤) وهم المالكية أنظر الشرح الصفير مع بلغة السالك ١/٥٥/٠

<sup>(</sup>ه) وهم الحنفية والشافعية والحنابلة أنظر فتح القدير ٢/٢ه؟ ،وفتـح الوهاب ١/١٥) ،وشرح منتهى الارادات ٧٣/٢٠

<sup>(</sup>٦) أنظر قواعد الأحكام لابن عدالسلام ١٦٩/١، والشرح الصفير ١٥٥/١٠ وا

## 

الإحرام من الميقات واجب لمن أراك الحج أو العمرة ، فمن تجاوزه وجب عليه الرجوع إن أمكنه بلا مشقة قال بعض العلما وإن دخل مكه ما لم يحرم ((٢) فإن أحرم بعد تعدي الميقات لم يلزمه الرجوع وعليه دم لتعديه حلالا فإن خاف برجوعه فوات الحج لم يلزمه حينئذ وعليه دم أحرم أو لم يحرم (٥) وقال بعضهم يحرمه الرجوع في هذه الحال ووجه كون هذه المصورة من صور ما لا يتم الواجب إلا به هو أن الواجب الإحرام من الميقات فلما تجاوزه بلا إحرام صارتاركا للوا جب ولا يتم فعل هذا الواجب من تجاوزه إلا بالرجوع إليه فصار لذلك واجبا لتوقف فعل الواجب عليه و

<sup>(</sup>٢) الشرح الصفير ١/٥٠٠٠

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزّ والصفحة ، فإن عاد بعد احرامه فقال بعضهم بسقوط الدم عنه وهو الذى صححه النووى في المنهاج وقلل المرون بلزوم الدم عاد أولم يعد ، أنظر مفنى المحتاج (/ ٥٧٥)

<sup>(</sup>٤) انظر مفني المحتاج ١/٤٢١ ، وشرح منتهى الإرادات ٢/١٠٠

<sup>(</sup>ه) أى تجاوزه للميقات •

<sup>(</sup>٦) أنظر مفني المحتاج ١/٤٧٤٠

## 

الطهارة شرط في صحة الطواف عند كثير من أهل العلم فإذا علم المتمع بعد فراغ عمرته و حجه أن احد طوافيه للعمرة والحج كان بدون طهارة أي كان فاسد وجهل أي الطوافين هو فقد قالوا (1) يلزمه الا شدوه والا موط أي اعتباره للعمرة وفي هذه الحال يكون قارنا فإن كان قد حلق لزم دم لغرض فساد طواف عمرته لانه محظور في إحرامه وكفاه الإفاضة عن التسكين الحج والعمرة لان القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد ، وإنما كان هذا الاعتبار هو الا شد لا نه لو جعل الفاسد طواف الإفاضة أعاده ولا شي عليه حلق أولم يحلق وجه كون هذه الصورة من صور ما لا يتم الواجب إلا به هو أن العلم ببرا ت الذمة أو حصول غلية الظن ببرا تها من عهدة الواجب الا بد منه شرعا ولا يتأتى ذلك إلا بهذا الاعتبار و

\*

السحث السادس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالجهاد:

المسألة الا ولى : من عليه دين ليس له أن يتطوع بالجهاد .

الوفا على المكلف دين وأرد الخروج للجهاد متطوعاً فإن بعض أهل العلم يرون حرمة سفره هذا سوا كان الدين حسالا أو مو جلا (٢) إلا أن يأذن صاحب الحق قالوا " لا أن الجهاد يقصد منسه

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الارادات ٢/١٥٠

<sup>(</sup>٢) انظرالمصدر نفسه ٢/٢ ، ومعنى المحتاج ٢١٢/٤ ٠

الشهادة فتفوت به النفس فيفوت الحق "(") أي على صاحبه وتفويته حسرام وأسباب الحرام حرام كما قرره الا صوليون عند الكلام على قاعدة ما لا يتسم الواجب إلا به (٢) ، ومن أهل العلم من قصر الحرمة على من عليه ديست حال أما المو على فلا "

المسأَّلة الثانية: في وجوب الاجتهاد في إخلاص النية لله تعالى •

لا يكون الجهاد في سبيل الله إلا إذا أريد به إعلا كلمة الله و لقوله صلى الله عليه وسلم "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو فسي سبيل الله " (3) لذلك يجبعلى المجاهد أن يبذل ما في وسعه " في إخلاص النية لله في الطاعات لا نُ الواجب لا يتم به " وهذا الاجتهاد واجب في سائر الطاعات لقوله تعالى : \* فمن كان يرجو لقا وه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا \* و

<sup>(</sup>۱) شرح منتهى الارادات ۲/۲،

<sup>(</sup>٣) انظر المنهاج للنووى مع مفنى المحتاج ١١٧/٤٠

<sup>(</sup>٤) رواه البخارى في كتاب الجهاد ،باب من قاتل لتكون كلمة الله هسي العليا ٢٨،٢٢/٦ مع الفتح ، ورواه مسلم في كتاب الا مارة ، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ١٩/١٣٤ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٥) انظر شرح منتهى الارادات ١٠٣/٢٠

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>٧) سورة الكهف: ١١٠٠

المسألة الثالثة : من عجز عن اظهاردينه بمحل فيه حكم كفر أو \_\_\_\_\_\_ بدع مضلة ماذا يفعل ؟

المسلم مطالب بإظهار دينه ما أمكنه ذلك لان به يتمكن مسن أداء الواجبات الظاهرة كصلاة الجمعة والجماعة والا ذان وصلاة العيسسة وغيرها من الشعائر الظاهرة ،وينشأ الا بناء على العزة لا على الذلسسة فإذا لم يتمكن المسلم من ذلك إما لغلبة حكم كافر ،أو أهل بدع مضلة كالاعتزال والغلو في التشيع وجب عليه أن يهاجر من ذلك المحل إلى دار الإسلام والسنة (۱) إن أطاق ذلك ،لا نه لا يتمكن من إظهار دينه وهو واجب إلا بالهجرة فهي واجبة لان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

المسألة الرابعة : في حكم قول الإمام أو نائبه : من أخذ شيئا \_\_\_\_\_\_ فهوله ٠

إشتفال المجاهد بأسباب النصر والظفر واجب فلا يجوز صرفهم عنه إلى شيء من أمور الدنيا فقد صح بعض أهل العلم أن الإمام لو قــــال "من أخذ شيئا فهوله " فقد ارتكب محرما قالوا: " لا نه يفضي الـــــــى اشتفالهم بالنهب عن القتال ،وظفر العدو بهم " (٢) وذلك لا يجـــوز وهذا بخلاف ما لوقال "من قتل قتيلا فله سطبه " فإنه جائز و ليس فيه

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الارادات ٢/١٩ ،والمنهاج مع مفنى المحتاج ١٣٩/٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الارادات ١١٦/٢ ٥

<sup>(</sup>٣) هو حدیث رواه البخاری في کتاب الجهاد ، باب من لم یخمص الاسلاب ۲۲۲۶ مع الفتح ، ورواه مسلم في کتاب الجهاد والسیر ،باب استحقاق القاتل سلب القتیل ۲/۱۲ه مع شرح النووی و نصه : " من قتل قتیل تا در ۲۷ مع شرح النووی و نصه : " من قتل قتیل له علیه بینة فله سلبه ".

ما يحمل على النهب والتشاغل عن القتال بل فيه تحريض على القتال وتشجيع عليه ولئن كان السلب من الدنيا فإنه معين على الطاعة المقصودة وهي سن كسبه لا نه هو قاتله مورى بعض آخر من العلما أن العبارة الا خيرة لا تجوز أيضا إلا بعد انقضا القتال " لا نه يصرف نيتهم لقتال الدنيا " (٢) والجمهور على أن إذن الإمام ليس شرطا في استحقا ق القاتل للسلب والجمهور على أن إذن الإمام ليس شرطا في استحقا ق القاتل للسلب

السألة الخامسة : إذا داهم العدو أرض المسلمين أو أطل عليهـم

نماذا يفعلون ؟

إذا داهم العدو محلة قوم مسلمين صار قتالهم فرض عين ووجب التأهب له بقدر الإمكان على جميع المسلمين في تلك المحلة قالوا: "يبجب الممكن حتى على فقير وولد ومدين وعهد بلا إذن "(٤) ومثل ذلك ما ليو (٥) أطل العدو عليهم "والنسا كالعبيد إن كان فيهن دفاع وإلا فلا يحضرن" ووجه كون هذه الصورة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به أن دفع الكفار عن محلتهم واجب لما يترتب على دخولهم من الضرر في الدين والدنيا ولا يتم هذا الواجب إلا بة أهب الجميع لقتاله فكان ذلك واجبا عينيا عليهم فسلا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

<sup>(</sup>۱) انظر فتح الباری ۲۲۲/۹-۲۶۹ ، وشرح النووی علی صحیح مسلم ۱۲۷۸ میراند. ۱۲/۹ میراند مسلم ۱۲۸ میراند مسلم

<sup>(</sup>٢) الشرح الصفير معبلفة السالك ٢٣٧/١

<sup>(</sup>٣) انظرفتح البارى ٢٤٧/٦-٢٤٩٠

<sup>(</sup>٤) المنهاج للنووى مع المفنى ١٩/٤٠

<sup>(</sup>ه) مفني المحتاج للخطيب الشربيني ١٩/٤

المسأّلة السادسة: من وقع في مهلكة وظن نجاته في فعل سبب \_\_\_\_\_\_\_ وجب عليه •

الله سبحانه رحيم بالمو منين ولذلك حرم عليهم أن يقتلوا أنفسهم قال تعالى : إلا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما إلى ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما الله ولا تقتلوا بأيديكم إلى التهلكة قال تعالى إلى والمنازأى بعض أهل العلم أن من وقع في مهلكة ظن هلاكه التهلكة الله ولهذارأى بعض أهل العلم أن من وقع في مهلكة ظن هلاكه بها ثم وجد سببا رجى نجاته به ولو مع ضيق وجب عليه الأخذ به والانتقال إليه وقد مثلوا لذلك بالانتقال من النار إلى البحر إن رجى في ذلك نجاة ولو بشك وهذا إذا لم يجد سببا أرجى له منه أنالوا جب في هك الصورة إنقاذ نفسه من الهلكة وإنما يكون ذلك بفعل الا سباب المنجيدة والذي يجب منها هو فعل المستطاع ففعل ذلك مما لا يتم الواجب إلا به والذي يجب منها هو فعل المستطاع ففعل ذلك مما لا يتم الواجب إلا به والمناب المنجيدة والذي يجب منها هو فعل المستطاع ففعل ذلك مما لا يتم الواجب إلا به والمناب المنتفيدة والمناب المناب المناب المنابع والذي يجب منها هو فعل المستطاع ففعل ذلك مما لا يتم الواجب إلا به والمناب المنتفيدة والمنابع المنتفيدة والذي يجب منها هو فعل المستطاع ففعل ذلك مما لا يتم الواجب إلا به والمنابع المنتفية والمنابع المنتفيدة والمنابع المنتفية والمنابع المنتفية والمنابع المنتفية والمنابع المنتفية والمنابع المنتفية والمنابع والمنابع

المسألة السابعة : من أسر من المسلمين وأمكنه الهرب وجب عليه .

من وقع في أسر الكفار من المسلمين فقد وقع في شرعظيم لشدة عداوتهم وعدم قيامهم بالعدل في تصرفاتهم ، فإذا وجد طريقا للتخلص منهم وجبعليه سلوكه قال النووى : " ولدوقددر أسير علم

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٢٩٠

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ١٩٥٠

<sup>(</sup>٣) انظر الشرح الصفير معبلغة السالك ١/٣٣٤٠

هرب لزمه "(۱) لا نه يتخلص به من قهر الا سر "سوا أمكنه إظهاردينه أملا " (۲) أملا " وبعضهم قيده بعدم التمكن من اظهاره .

ووجه كون هذه الصورة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا بـــه هو أن الواجب أن يخلص نفسه من أسر الكفار ما أمكنه ذلك فإذا قــدر على الهـرب وجب عليه لا نه ـبالنسبة إليه ـ ما لا يتم الواجب إلا بـــه إذ لا طريق له في نجاة نفسه سواه .

المسألة الثامنة : ماذا على المسلمين نحو تخليص من وقع منهـــم

في الا سر؟

المسلمون كالجسد الواحد ،وهم إخوة في الديسن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يو من أحدكم حتى يحب لا خيه ما يحسب لنفسه " فإذا وقع أحد منهم في الا سر فإن عليهم تخليصه بمسل يستطيعون فلو توقعسوا تخليصه بالنهوش إليهم وجب عليهم ذلك (٥)

<sup>(</sup>١) العنبهاج مع مفنى المحتاج ١٣٩/٤٠

<sup>(</sup>٢) مفنى المحتاج شرح المنهاج ١٣٩/٤٠

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه والجزا والصفحة •

<sup>(</sup>٤) رواه البخارى في كتاب الإيمان ،باب من الإيمان أن يحب لا خيه ما يحب لنفسه ٢/١ه مع فتح البارى ،ورواه مسلم في كتاب الايمان باب من خصال الإيمان أن تحب لا خيك ما تحب لنفسك ١٧،١٦/٢ مع شرح النووى ،ولفظ الحديث للبخارى ،

<sup>(</sup>٥) المنهاج للنووى ٤/ ٢٢٠ مع مفني المحتاج ٠

"لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار "وقد تقدم انه يجب الدفاع عنها • ووجه كون هذه الصورة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب الا به هو أن الواجب تخليصه من الائسر فاذا توقف ذلك على النهوض لقتالهم وتوقعوا تخليصه وجب عليهم لاً نه سا لا يتم الواجب الا يه ·

(١) معنى المحتاج ٤/٢٠٠٠

(٢) ولعل مما يشهد لهذه الصورة في تاريخ المسلمين ما جا عن سيرة عمربن عبد العزيز - رحمه الله وأعلى درجته - أنه "ارسل "الى صاحب الروم رسولا فأتاه وخرج من عنده يدور فمر بموضع فسمع فيه رجلا يقرأ القرآن ويطحن فأتاه فسلم عليه فلم يرد عليه السلام ـ مرتين أو ثلاثا ـ ثم سلم عليه فقال له وآني بالسلام في هذا البلد فأعلمه أنه رسول عبر الى صاحب الروم مفقال له : ما شأنك ؟ فقال انى أسرت من موضع كذا وكذا فأتى الى صاحب الروم فعرض على النصرانية فأبيت فقال لي : ان لم تفعل سملت عينيك فاخترت ديني على بصرى فسمل عينس وصيرني الى هذا الموضع يرسل الى كل يدوم بحنطة فأطحنها وبخبزة فآكلها فلما سار الرسول الى عمربن عدالعزين فأخبره خبر الرجل قال: فما فرغت من الخبر حتى رأيت دموع عمر قدبلغت ما بين يديه ثم أمر فكتب الى صاحب الروم: أما بعد فقد بلغني خبر فلان ابن فلان فوصف له صفته وأنا أقسم بالله لئن لم ترسله الى لا بعثن اليك من الجنود جنودا يكون أولها عندك وآخرها عندى فلما رجع اليه الرســول قال ما أسرع ما رجعت ، فدفع اليه كتاب عمرين عبد العزيز فلما قرأ ، قال : ما كينا لنحمل الرجل الصالح على هذا بل نبعث اليه به فأقمت انتظر حتسى يخرج به فأتيته ذات يوم فاذا هو قاعد قد نزل عن سريره أعرف فيه الكآبة فقال: تدرى لم فعلت هذا ؟ فقلت: لا ٥- وقد أنكرت ما رأيت - فقال: انه قد أتانى من بعض أطراف أن الرجل الصالح قد مات فلذلكُ ما رأيت م ثم قال أن الرجل الصالِّج أذا كَان بين القوم السوُّ لم يترك بينهم الأقليلا حتى يخرج من بين اظهرهم، فقلت له: أتأذن بي أن انصرف \_ وآيست من بعثه الرجل معي \_ فقال : ما كنا بنحيبه الى ما أمر في حياته شم نرجع فيه بعد ماته فطّرسل معه بالرجل " ( سيرة عمر بن عبد العزيزعلى رواية الامام مالك بن انس وأصحابه تأليف ابي محمد عدالله بن عدالحكم ت ٢١٤ هـ رواية ابنه ابي عبدالله محمد ت ٢٦٨هـ • بيروت: دار العلسم للملايين طه سنة ١٦٨٧هـ ١٩٦٧م ص١٦٨، ١٦٩١٠٠

### الفصل الثانسي

#### في تطبيق هذه القاعدة على بعض بعض المسائل المتعلقة

#### بالمعامــــلات

ويشتمل على المباحث التالية:

السحث الا ول و في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالبيوع،

السحث الثاني : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالوقف،

البحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالعتق والوصايا .

السحث الرابع : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالنكاح .

### السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالهيوع :

من ابتلي بولاية سفيه ،أو صبي فعليه القيام بحفظ مالهما وحسن النظر فيه ،وله ابتلاو هما بأن يأذن لهما بالتصرف في بعض المال ليعلم مدى الرشد الذي بلغاه لقوله تعالى ﴿ وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ﴾ ويرى بعيض أهل العلم أنه يحرم عليه الإذن لهما وإن كان الصبي معيزا بالتصرف في مالهما بلا مصلحة " لا نه إضاعة "(١) ووجه كون هذه الصورة من صور ما لا يتم الواجب إلا به أن الواجب على وليهما حفظ مالهما وإنما أذن له في ابتلائهما بما ذكر من أجل المصلحة فلما فقدت المصلحة من الإذن بالتصرف حرم لا نه حينئذ سبب لإضاعة المال الواجب حفظه وما كان كذلك فهسوحرام فصار ترك الإذن في هذه الحال مما لا يتم الواجب إلا به .

۱) سورة النساء : ۲٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الإرادات ١٤٢،١٤١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٣ (مصر: مطبعة دار الكتب ،تصوير عن الطبعة الثانية سنة ٣٢٢هـ) .

<sup>(</sup>٣) ويمكن أن يجعل وجه كون هذه الصورة من صورة قاعدة ما لا يتـــم الواجب إلا به من باب التروك فيقال: إضاعة مال السفيه والصبي حرام واذن الولي لهما بالتصرف فيه بلا مصلحة سبب من أسباب إضاعة المال وسبب الحرام حرام إلا أن ما ذكرته بأعلى الصفحة أوجه فــي نظري .

من باع شرا بعد بدو صلاحه أو زرعا بعد اشتداد حبه جاز مطلقا أو بشرط التبقية في الشر إلى الجذاذ ،والزرع إلى الحماد وعليه سقيه لائسه يجب عليه تسليمه كاملا (١) ولا يتم ذلك إلا بسقيه فهو "من تتمة التسليم الواجب كالكيل في المكيل والوزن في الموزون "(٢) فإن لم يفعل أجير على ذلك (٣)

ووجه كون هذه من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به هو أن الواجب تسليم العبيع كاملا ولما جاز الهيع في هذه الحال مطلقا و بشرط التبقيدة كان من لوازم هذا الواجب سقي شجره لئلا ينقص قبل التسليم فيكون قد في تسبب نقصان ما باعه وذلك لا يجوز فالسقي مما لا يتم الواجب إلا به ه

السألة الثالثة: منع البيع والشراء يوم الجمعة بعد النداء الذي \_\_\_\_\_\_\_ يلي دخول الإمام واذاتضايق وقت مكتوبه .

<sup>(</sup>١) أنظر شرح منتهى الإرادات ٢/٢١٢ ،ومفني المحتاج ١٩١/٢ ٠٩١

<sup>(</sup>٢) مفني المحتاج ١٩١/٢

<sup>(</sup>٣) أنظر شرح منتهى الإرادات ٢/٢١٢٠

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة: ٢٧٥٠

<sup>(</sup>٥) سورة النساء: ٢٩٠

<sup>(</sup>٦٦) أنظر شرح منتهى الإرادات ٢/٥٥١، ومغني المحتاج ١/٩٥١٠

ولم يصح عند بعض أهل العلم (1) فمثلا صلاة الجمعة يجب السعى إليها عند النداء الذي يلي صعود الإمام على المنبر فإذا تشاغل بالبيع أو الشراء فائه الواجب وهو ادراك الخطبة والضلاة مع الامام لــــذلك أمر الله عز وجل بترك البيع قال تعالى بإياً يها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع بالإلى وكذلك الشأن لو تضايق وقت مكتوبه ولو جمعه لم يوء ذن لمها إذا لم يتمكن من إدراكها الا بالسعي إليها قبل النداء المذكور لبعد المسافة (٢). فهذه الصور كلها مما لا يتم الواجـــب إلا به في الا به في المسافة (١٤).

المسألة الرابعة : منع البيع والشراء إذا ترتب عليه فعل محرم .

إذا ترتب على البيع والشراء فعل محرم ، فإن أهل العلم يرون حرسة (٥) وذلك كبيع العنب سن يتخذه خمرا ، والسلاح في الفتنة

<sup>(</sup>۱) وذلك أن النهي عندهم عقدهم القساد وانظر شرح منتهى الارادات: (۲) وذلك أن النهي عندهم القتضي الفساد وانظر شرح منتهى الارادات: (۲) و (۱) مورة الجمعة : ۹ و (۲)

<sup>(</sup>٣) انظر شرح منتهى الإرادات ٢/٥٥٠

<sup>(</sup>٤) قد يقول قائل إن هذه الصور من باب القياس على المنع من الهيع يوم الجمعة للنص المتقدم فأقول: القياس من شروطه الإشتراك في العلة وهي هنا في الاصل فوات الواجب بالهيع و معنى ذلك أن الواجب لا يتم إلا بتركه فكان واجبا وهو ما تقتضيه قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به ، فهذا النصأصل في هذه القاعدة ودليل من أدلة القائلين بها . كما تقدم .

<sup>(</sup>٥) انظر شرح منتهى الإرادات ٢/٥٥١، ومفنى المحتاج ٢/١٠٠٠

أو على الكافر فالخمر حرام ،وقتل المسلمين حرام وفي الهيع من هو والا إعانية لهم على ما حرم الله وترك إعانتهم على ذلك واجب ولا يتم هذا الواجسب إلا بترك الهيع عليهم فهو واجب أو يقال إنه سبب لفعل محرم فهو حسرام لا أن أسباب الحرام حرام .

\*

#### السحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالوقف:

المسأَّلة الا ولى: لا يجوز حفر بئر في مسجد ولا غرس شجرة فيه .

الساجد بيوت الله بها تقام صلاة الجمعة والجماعة ،ويرتفعل على مناراتها الندا بها ، فإذا أوقف شخص قطعة من الا رض ليقام عليها مسجد فأقيم فإن جميع البقعة تكون مستحقة للصلاة لا يجوز تعطيله أو تعطيل جز منها بشي ليس من شأنها ولهذا اعتبر بعض أهل العلم القيام بحفر بئر أو غرس شجرة في المسجد عدوان (١) قالوا "لائن البقعة مستحقة للصلاة فتعطيلها عدوان "(٢) وأمروا بطم البئر وقلع الشجرة .

ووجه كون هذه الصورة من صور ما لا يتم الواجب إلا به هو أن الواجب تغريسغ البقعة للصلاة ولا يتم ذلك إلا بطم البئر و قلع الشجرة فهسو (٣)

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الإرادات ١٧/٢ه٠

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ولالجزء والصفحة .

<sup>(</sup>٣) أي بعد وقوع الحفر والغرس وبالمنع من ذلك قبل وقوعه وكل ذلك من الواجب إلا به .

المسألة الثانية: في وجوب بيع الوقف إذا تعطلت منافعه .

القصد من الوقف استدامة المنفعة لمن أوقف عليه وذلك بحبس أصله وصرف ريعه لمستحقيه ،وقد ذكر النووي أنه المعني بالصدقة الجارية (۱) الحديث النبوي الشريف "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من شلث: صدقة جارية ،أو علم ينتفعه ،أو ولد صالح يدعو له "(۲) فإذا تعطلست منافع الوقف ولم يتمكن من تعميره فقد ذهب الفرض المقصود منه ، فوجسب عند غذ بيعه وشراء مكان آخر محله حفاظا على استمرار منفعته أو المناقلة به وجعه كون هذه الصورة من صور ما لا يتم الواجب إلا به أن الواجب على ناظر الوقف القيام بما يصلحه لتستمر منافعه المقصودة فلما عجز عسن إصلاحه ورأى أن منافعه تعطلت ولا يمكن تعميره إلا ببيعه وجب عليه (٤) المسألة الثالثة : ما يجب على ناظر الوقف .

ناظر الوقف من أسند إليه القيام بمصالحه من عمارة ،أو إجارة وتحصيل غلة وقسمتها على مستحقيها وهذا في حالتي الثغويض والإطلاق وفي بعضها في حالة التقييد ، والواجب عليه حفظ أصوله وغلاته والتصرف القائم عليه مراعاة المصلحة ولا يمكن ذلك إلا بأن يقيم تصرفاته فيه على الاحتياط" لانه ينظر في مصالح الفير فأشبه ولي اليتيم "(٦) فهو واجب لان ما لا يتلم

<sup>(</sup>١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١١/ ٥٨٠

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الوصية ، باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته ١١/ ٨٥ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٣) انظر شرح منتهى الإرادات ١٤/٢ه٠

<sup>(</sup>٤) أي لا نه لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

<sup>(</sup>٥٠) انظر مغني المحتاج ٢/٤ ٣٩٤

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

المسأَّلة الرابعة: فيما يجب أن يكون عليه الناظر من الصفات.

مراعاة حفظ الوقف مطلوبة شرعا وإذا لم يكن الناظر على الوقف متصفا بصفات تو هله لهذا الا من تعطلت منافعه مع إمكان عمارتها والصفلات التي يجب توفرها فيه هي:

الكفاية في التصرف مع الخبرة فيه والقوة عليه الكفاية في التصرف مع الخبرة فيه والقوة عليه الكفاية في التصرف مع الخبرة فيه والقوة عليه الصفات لم يمكنه مواعاة حفظ الوقف "(٢) فوجب أن تراعى هذه الصفات عند اختياره ووجه كون هذه الصورة من صور ما لا يتم الواجب إلا به هو أن الواجسب حفظ الوقف ولا يتم إلا بأن يكون الناظر متصفا بهذه الصفات وما لا يتسسم الواجب إلا به فهو واجب واجب الله فهو واجب الله فهو واجب واجب الله فهو واجب والحب الله فهو واجب الله فهو واجب والمنات والمنات والحب الله فهو واجب والمنات والمنات

米

البحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالعتق ، والوصايا .

السألة الأولى: من كان عليه حق ولا بينة عليه لصاحب الحق وجب \_\_\_\_\_ ذكره في الوصية •

جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

"ما حق امر 'مسلم له شي ' يوصي به يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه " فإذا تعلق بذمة المسلم حق لم يكن لصاحبه عليه بينــــة

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الإرادات ٢/٤٠٥٠

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري في كتاب الوصايا ،باب الوصايا ،وقول النبي صلى الله عليه وسلم "وصيته مكتوبة عنده " ٥/٥٥٥ مع فتح الباري ،ورواه مسلم ايضا في كتاب الوصية (١/٤/١ مع شرح النووى ٠

اكستفا بما يعلمه فيه من الصدق والا مانة والحرص على حفظ الحقوق وأدائها . وجب عليه أن يذكرها في وصيته لئلا تضيع فالواجب في هذه الصورة تبرئة ذمته من الحق الذي تعلق بها لصاحبه ولا يتم ذلك إلا بذكرها في الوصية ليقوم ورثته بإخراجه بعد موته وتسليمه لصاحبه وبذلك تبرأ ذمته فلولم يذكر ضاع لا نه لا بينة له على ذلك وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

السألة الثانية : من قال : آخر ملوك أشتريه فهو حرفما الحكم؟

العتق من القرب المرغب فيها فقد جا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: " من أُعتق رقية مو منة اعتق الله بكل ارب منها اربا منه سن النار حتى انه ليعتق اليد باليد والرجل بالرجل والفرج بالفرج " ويلزم اذا وقع ولو من هازل (٣) عند بعض أهل العلم ،وكذلك ان وقع معلقا عند من قال بصحة التعليق •

وعلى هذا القول من قال آخر مملوك اشتريه فهو حر " فمك أمه ، ثم ملك اخرى فانه لا يجوز له وط الثانية لا حتمال ان لا يشترى غيرها"

<sup>(</sup>١) أنظر شرح منتهى الإرادات ١/١٥٥٠

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتاب العتق ،باب في العتق وفضله ه/١٤٦، وكتاب
كفارات الأيمان ،باب قول الله تعالى ﴿ وتحرير رقبة ﴿ ٩٩/١١ ٥ م مع الفتح ، ورواه مسلم أيضا في كتاب العتق ،باب فضل العتق ــ مع اله مع شرح النووى ولفظ الحديث لمسلم .

<sup>(</sup>٣) انظر روضة الطالبين ٨/١٥٠

<sup>(</sup>٤) انظر قواعد ابن اللحام ص٩٩٠

<sup>(</sup>ه) المصدرنفسه والصفحة .

فالواجب في هذه الصورة هو أن لا يطأ إلا من تحل له بزواج أو مك يمين وحيث أن الا من إذا اعتقت صار حكمها حكم الحرة فلا تحل إلا بنك صحيح وهذه الا من مشكوك في حريتها فحرم وطو ها في هذه الحال فترك وطئمها مما لا يتم الواجب إلا به .

من أعتق في مرض موته المخوف ثلاثة أعد متساوية قيمهم وهو لا يمك غيرهم فإن كان عليه دين مستفرق لم يعتق أحد منهم لا ن في إعتاقهم تفويت حقوق أصحاب الديون والوفاء بها واجب ولا يمكن ذلك إلا بعسدم إنفاذ العتق .

أما لولم يكن عليه دين وليس له غيرهم وجب الا قراع بينه ليعتق أحدهم لا نه لا يجوز الوصية بأكثر من الثلث وإنما أقرع قطعلل للتنازع وعملا بالعدل إذ أن العتق نعمة تستشرف لها نفس كل واحسد منهم ولا مرجح لاستحقاق أحدهم دون الآخرين لذلك تعينت القرعة طريقا لمعرفة المعتق وهي طريق شرعي (٢) . فالواجب هنا فعل الممكن من العدل ولا يتم الا بطريق القرعة فهي واجبة لا نها مما لا يتم الواجب إلا به .

<sup>(</sup>۱) انظر مفني المحتاج ۱/۲۰۵ ، وشرح منتهى الارادات ۱۲۰/۲،

<sup>(</sup>٢) المصدران أنفسهما والجز والصفحة •

المسألة الرابعة: من أوصى أن يحج عنه تطوعا بألف فلم تكف للمسألة الرابعة: لا أن يحج عنه من بلده فما الحكم ؟

إنفاذ الوصية إذا كانت بالثلث فأقل واجب ما لم تكن في معصية فمن وصى أن يحج عنه بألف مثلا عنه أهل العلم يرون وجوب صرفها من الثلث إن كان تطوعا لمن يحج بها عنه من بلده فلو قدر أن هنذا المبلغ لا يكفي لأن يحج به عنه من بلده فإنه يحج به من حيث يكفي "لا أنه قد عين صرفه في الحج فصرفه فيه بحسب الإمكان "(٢) وهو لا يتم إلا بأن يحج به عنه من حيث تكفي وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب،

\*

السحث الرابع: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالنكاح .

الزواج سنة لا شيء على من تركه ، وتتأكد هذه السنية إذا قويست الرغبة ، فإن اشتدت حتى خاف معها الوقوع في الفاحشة وجب عليه حيئسند إن أمكنه ذلك لا نه لا يتم إعفاف نفسه إلا بالزواج وقد صرح بعسي أهل العلم بنفي الخلاف في وجوب الزواج على من تاقت نفسه إلى النساء

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الإرادات ١/٢٥٥٠

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه والجزا والصفحة •

<sup>(</sup>٣) أنظر شرح منتهى الأرادات ٣/٣ ، وبدائع الصنائع ٢٢٨/٢٠

<sup>(</sup>٤) بدائع الصنائع ٢٢٨/٢٠

"بحيث لا يمكنه الصبر عنهن وهو قادر على المهر والنفقة " لا "نسه يلزمه إعفاف نفسه وصونها عن الحرام وطريقه النكاح " وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

السألة الثانية : من علم أن بقا " زوجته أو طلاقها يوقعه في الحرام.

يرى بعنى أهل العلم (٣) أن من عجز عن نفقة زوجته من الحسلال وخشي إن بقيت عنده أن يحمله قدك على الإنفاق عليها من الحرام كالسرقة و نحوها أنه يجب عليه طلاقها ،وقال أيضا : " وقد يحرم (أى الطسلاق) كما لو علم إن طلقها وقع في الحرام كالزنا ولا قدرة له على زواج غيرها "(٤) وجه كون الصورة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به أن اكتساب المسال بالطرق المحرمه لا يجوز وانفاقسه على الزوجة والا ولا د لا يجوز أيضلل لما لمه من الا ثر السي عليهم فلما علم هذا أو غلب على ظنه أنه لا يمكن دفع هذا الفعل إلا بطلاق زوجته وجب عليه ذلك لا نه مما لا يتم الواجب إلا به أن المرام عن نفسه على ابقا وجته والصبر عليها فحرم طلاقها لا أن إبقا ها مما لا يتم الواجب إلا به .

<sup>(</sup>۱) بدائع المنائع ۲۲۸/۲۰

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الارادات ٣/٣.

<sup>(</sup>٣) ذكر ذلك الشيخ احمد الدردير أنظر الشرح الصفير ١٦/١،

<sup>(</sup>٤) الشرح الصفير ١٦/١٤ معبلغة السالك ٠

<sup>(</sup>ه) هذه الصورة لا تسح في نظري لعدم امكتان وقوعها وإن وقعيست اقترن بها ما يمنع جواز الطلاق وبيان ذلك أنه لا يخلو إما أن يكون له منها أولاد يكا هو ظاهرالصورة.

من تزوج بأكثر من واحدة وجب عليه أن يعدل بينهن في النفقة والمسكن والمبيت ونحوهما ما يدخل تحت قدرته لذا يرى بعض أهـــل العلم أنه يحرم على الزوج حينئذ أن يقيم بمكسن واحدة من زوجاته ويدعو الهاقيات إليه (١) "لان إتيان بيت الضرة شاق على النفس ولا يلزمهن الإجابة فإن أجبن فلصاحبة البيت المنع "(٢) ووجه كون هذه الصورة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به هو أن العدل واجب بين النوجات حكما تقدم - ولا يتم ذلك إلا بالاقامة عند كل واحدة في مسكنها زمسن نوبتها لا نه بإمكانه ذلك فهو واجب لان ما لا يتم الواجب إلا به فهسو

<sup>==</sup> فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان طعام الواحد يكني الإثنين ولا بدله من النفقة على نفسه فاندفع بذلك توقف الحاجة على الطلاق وإن كان له منها أولا د فنفقة الا ولا د واجبة عليه طلق أو لم يطلق واذا قدر على النفقة عليهم فلن يعجز عن النفقة عليها كما تقدم هذا من وجه و هناك وجه آخر وهو أن هذه الزوجة إن كسان أهلها اغنيا والصدقة على ذي الرحم صدقة وصلة وقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان عن من بات شبعان وجاره جائع وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمر من كان عنده طعام اثنين ان يذهب بثالث . . . الخ من اهل الصفة فليكن شأن هذا مثل هو الا من عضها لم يكن أهلها أغنيا فقد تتعرض المرأة بالطلاق إلى هتك عرضها

<sup>(</sup>١) انظرمفني المحتاج ٣/٥٥/٠

<sup>(</sup>٢) العصدر نفسه والجزء والصفحة •

الزوجة حلال لزوجها بمقتضى الزوجية ، والا جنبية حرام عليه فإذا حصل اشتباه بين زوجته واجنبية ولم يستطع التمييز بينهما بأي وسيلة من الوسائل المشروعة فإن بعض أهل العلم يرون وجوب الكف عن الجميع قالسوا: ومثله إذا اشتبهت محرمة باجنبيات محصورات فليس له أن يتزوج واحدة منهن " (٢)

ووجه كون هذه الصورة من صور قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به هـو أن اجتناب المرأة الا جنبية التي اشتبهت بزوجته أو المحرمة التي اشتبهت بالا جنبيات لا يتم إلا بالكف عن الجميع فكان ذلك واجبا لا نه ما لا يتم الواجب إلا به •

(١) أنظر التمهيد للأسنوى ص ١٥٠٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه والصفحة .

#### الفصل الثالث

# 

#### ويشتمل على المباحث التالية:

السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالجنايات.

المبحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحدود .

المبحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصيد والذبائح .

السحث الرابع : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالأيمان والنذور •

السحث الخامس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالقضاء والشهادات.

### البحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالجنايات .

المسأَّلة الا ولي : من شهر سيفه على المسلمين وجب دفعـ ولوبقتله .

دفع الضررعن المسلمين واجب بقدر الإمكان ، فمن شهر سيفه على المسلمين فقد قصد ما يترتب عليه إيقاع الضرربهم شعربه أم لم يشعر لذلك يرى أهل العلم وجوب دفعه ولو لم يمكن إلا بقتله وجب قتله وليس معنى ذلك أن عين القتل واجب بل الواجب هو دفع الضرر (٢) وقد توقف على قتله فصار واجبا لا أنه مما لا يتم الواجب إلا به .

المسألة الثانية: من قبض بيده على حية فقتلته فما الحكم ؟

نهى الله سبحانه وتعالى عن القاء النفس في التهلكة و هــــنه الزواحف الضارة فيها من الا دى ما قد يصل إلى حد القتل لذلك يـــرى بعض أهل العلم أن امساك الحية محرم وجناية لا نه القاء بالنفس الـــى الهلكة وقالوا " لو قتلت مسكها من مدعي مشيخة و نحوه فهو قاتل نفسه ومعظن أنهـــا لا تقتل شبه عمد بمنزلة من أكل حتى بشم ( بالكســر والبشم التخمة ) فلا شيء لورثته من دينه على عاقلته لقتله نفسه فيضيـــع هدرا كما لو تعمد ذلك " (٣)

فالواجب في هذه الصورة عدم القاء النفس في التهلكة لا أن ذلك حرام وامساك الحية باليد سبب من أسباب الهلاك وما كان كذلك فهو حسرام لا أن أسباب الحرام حرام .

<sup>(</sup>۱) انظررد المحتار على الدر المختار ٦/٥٥٥،٢٥٥ ط: ٢ سنة ١٩٦٦هـ.

<sup>(</sup>٢) انظر المصدر نفسه والجز والصفحة .

<sup>(</sup>٣) شرح منتهى الارادات ٣/٣/٣٠

المسألة الثالثة : من أمسك إنسانا لاخرحتى قتله حبس حتى الموت.

التعاون المشروع انما هو على البروالتقوى فاذا حدث ان قام انسان بامساك آخر لمن يريد قتله فقتله أو قطع طرفه فمات أو حتى سقاه سما فان اهل العلم ـ رحمهم الله ـ يرون ان يقتل القاتـــل وان يحبعن المسك حتى الموت .

ذلك لا نُ قتل المسلم المعصوم الدم حرام وامساكه لمن يريد قتلمه وسيلة اليه ووسائل الحرام.

المسألة الرابعة : من فصد عرقه فتركه ينزف حتى مات فلا ضمان \_\_\_\_\_\_

ذكربعض أهل العلم ان من جرح جرحا غير (٢) مهلك فتركه ولــم يعالجه حتى مات انه لا ضمان على الجارح لا نه هو الذي فرط في نفسه كذلك قالوا لو فصد عرق احد فتركه ينزف حتى مات انه لا ضمان على الفاصد لا ن بامكانه استبقا عياته بعصب العرق المفصود ـ الا أن يشا اللــه غير ذلك ـ فلم يفعل فذهب دمه هدرا لا نه الذي أهلك (٣) نفســـه ووجه هذه المسألة أن المحافظة على سلامة النفس من الهلاك واجــب وذلك لا يتأتى في هذه الحال إلا بعصب عرقه المفصود وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

<sup>(</sup>١) أنظر شرح منتهى الارادات ٣ / ٢٧٧٠

<sup>(</sup>٢) انظر مفني المحتاج ٧/٤ ٠٨٠

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>٤) وذلك ما لم تتعلق بها عادة لا يمكن أداو ها إلا بذلك كالجهاد في سبيل الله .

السحث الثاني : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحدود •

السألة الأولى: من اجتمعت عليه حدود تتعلق بحقوق آدمي

إذا تعلقت بالمكلف حقوق لا دي أو فيها ما يتعلق به و هـــذه الحقوق تتفاوت في استيفائها بحيث يكون منها ما لو قدم لضاع ما سو اهــا من الحقوق و لا بد من استيفائها جميعا لذلك يرى أهل العلم أن يبدأ في الأستيفاء (١) بالأخــف فالا خف وجوبا "فمن قذف وقطع عضوا وقتـل مكافئا حد أولا لقذف ثم قطع ثم قتل " فإن اجتمعت حقوق آدمي مــع حدود الله تعالى " فتستوفى كلها ويـبدأ بحق آدمي " فالواجــب استيفاء الحقوق جميعها ولا يتم ذلك إلا بأن يقدم الأخف فالا خـــف

المسألة الثانية: في المرأة التي يقام عليها الحد .

يرى كثير من أهل العلم ان العرأة إذا أريد إقامة حد الجلد عليها أقيم وهي جالسة مسوكة يداها وجوبا لئلا تنكشف ، ذلك لا نه يجب أن يحافظ على ستر عورة العرأة ولا سبيل إلى ذلك مع إقامة حد الجلد إلا بأن تكون على هذه الحال (٣) وان " تشد عليها ثيابها لئلا ينكشف شي من عورتها عند الضرب "(٤) فذلك مما لا يتم الواجب الا به •

<sup>(</sup>۱) انظر شرح منتهى الإرادات ٣٤١/٣ ، وبدائع الصنائع ٢/٦٢،٦٢٠٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الارادات ٣٤١/٣٠

<sup>(</sup>٣) انظر المفني لابن قدامة مع الشرح الكبير ١٠/٨٣٨٠

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه •

# المسأَّلة الثالثة: من شرب مسكراً لم يقم عليه الحد حتى يصحو.

الفرض من إقامة الحد على السكران زجره والتنكيل به وحصول هذا الفرض لا يتأتى الا في حال الصحولذا يرى كثير من أهل العلم أن السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحو من سكاره ليشعر بألم الحد فيحصل الفرض منه فإن أقيم عليه قبل ذلك وجب أن يعاد من أوله "إذا لم يحصل له إحساس حال الضرب أصلا وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أثنائه حسب من أول ما أحس " (٢)

فالواجب في هذه الصورة هو إشعار شارب الخمر بألم المجلود ولا يعلم حصول ذلك إلا بانتظار صحوه فوجب التأخير إلى حال يشعب معها بألم الجلد لا نه مما لا يتم الواجب إلا به فهو وا جب •

السألة الرابعة : إذا اشتد الحر والبرد أو كان المحدود مريضا \_\_\_\_\_\_ أو حاملا وجب تأخير الحد .

إقامة حد القطع على السارق يجب أن لا يتعدى العضو المقطوع فإذا اشتد الحر أوالبرد وخيف أن يفضي اقامة الحد عليه الى قتل الأن الزمان ربما أعان على ذلك "والفرض الزجر دون القتل " لم يقطع حتى تذهب هذه الشدة أو كان المحدود حاملا لم تقطع إلا بعدوضعه لل الله يفضي إلى تلفها وتلف ولدها " (٤) وكذلك الشأن في المريف.

<sup>(</sup>۱) أنظر المفني مع الشرح الكبير ١٠/ ٣٣٥ ، والشرح الصفير لأحمد الدردير مع بلغة السالك ٢/٢ ٠٤٠٠

<sup>(</sup>٢) بلغة السالك ٢/٦٠٤٠

<sup>(</sup>٣) المفني والشرح الكبير ١٠/٢٦٧٠

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه.

فالواجب في هذه الصور أن لا يتعدى حد القطع إلى القتل فلما ظن ذلك ولا سبيل إلى تيقن السلامة منه إلا بتأخيره وجب ذلك لا نه مما لا يتم الواجب إلا به ه

\*

السحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصيد والذبائح والأطُّعمة .

السألة الأولى: يجبعلى من اضطريالى أكل المحرم تقديمالسو ال والسألة لا تجوز الالواحد من ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له السألة حتى يصيبها ثم يسك ،ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماليه فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ، ورجل أصابته فاقه حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه يقولون : لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش فهو الا تحل لهم المسألة فإذا بلغيت الفاقة بأحد إلى حد الإضطرار إلى أكل الميتة وعنده من اذا سألهم اصابمنهم قواما من عيش ولو على سبيل الظن وأمكنه ذلك وجبعليه سو الهم قبل أن يقدم على أكل الميتة و لا المحرم الا بها صارت واجبة بالشرط المتقدم فإذا لم يتأتى اجتناب المحرم الا بها صارت واجبة (٢) لا أنها مسالا المتقدم فإذا لم يتأتى اجتناب المحرم الا بها صارت واجبة (٢)

<sup>(</sup>۱) لحديث قبيصة بن مخارق الهلالي قالتحملت حمالة فأتيلسورسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها فقال أقم حتى تأتينسا الصدقية فنأمر لك بها قال: ثم قال: يا قبيصة ان المسألة لا تحل إلا لا حد ثلاثة "ثم ذكرهم وقال: " فما سو اهن من المسألة يا قبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتا" رواه مسلم في كتاب الزكاة "باب من تحل له المسألة ١٣٤/١٣٢١ معشر النووى .

<sup>(</sup>٢) انظر شرح منتهى الإرادات ٣ / ٠٠٠٠٠

المسألة الثانية : من مرعلى صيد مجروح وأمكنه ذكاته وجبت عليه .

يرى بعض أهل العلم أن الصيد إذا جرح فإن كان قد أنفذ مقاتله حل أكله وإن وجد حيا لم تجب ذكاته بل تندب أما إذا لم ينفذ مقاتله لم يحل إلا بذكاة (۱) وفي هذه الصورة قالوا لو مر أحد من تصح ذكاتهم على صيد غير منفوذ المقاتل وهو حي وجبت عليه ذكاته فإن لم يفعل ضمنه (۲) "لتفو يته على ربه "(۳) كن ترك تخليص شيء ،مستهك من نفس أو مال اذا "قدر على تخليصه بيده أو جاهه أو ماله ،ويغرم في النقس الديسة وفي المال القيمة أو المثل وأولى في الضمان "(٤) ووجه كون هذه الصورة من صور ما لا يتم الواجب إلا به هو أن الواجب حفظ المال من الضياع والهلاك وهذا الصيد قد صار ملكا لصائده وقد أشرف على الهلاك ولا سبيل إلى تخليصه منه إلا بذكاته فهي واجبة لا نها منا لا يتم الواجب إلا به ه

المسألة الثالثة : إذا اشتبهت مسيتة بمذكاة فما الحكم ؟

الحيوانات المأكولة تحل بالذكاة فإذا حصل أن اشتبهت مذكاة بميتة ولم تتميز إحداهما عن الأخرى تميزا يحصل معه اليقين فإن أهل العلم يرون وجوب الامتناع عنها جميعا حتى يعلم المذكاة لان أكل الميتة مرام لقوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ ولا يمكن تركه في هذه الصورة إلا بالامتناع عنها جميعا فوجب لا نه مما لا يتم الواجب إلا به ه

<sup>(</sup>١) انظربداية المجتهد ١/٦٢٥- ٥٦٥ (القاهرة: مطبعة حسان، ط: بدون )، والشرح الصغير مع بلغة السالك ١٩٦/١٠

<sup>(</sup>٢) أنظر الشرح الصفير مع بلغة السالك ١٩٦/١

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>ه) انظر القواعد لابن رجب الحنبلي ص ٢٤١ بيروت: دار المعرفة ، ط: بدون ) •

<sup>(</sup>٦) سورة المائدة: ٣٠

السأَّلة الرابعة: في كون الاصطياد لسد الفاقة واجب،

الاصطياد للحيوانات المأكولة تعتريه الأحكام الخمسة كما قيال بعض أهل العلم لا أنه إن كان بنية حبسه أو الفرجه عليه حسرم، وإن كان بنية القنية أوالتوسعة غير المعتادة أو الذكاة أبيح ، وإن كان بنية اللهو كره ،وان كان لتوسعة معتادة أو سد خلة غير واجبة نسدب، وإن كان لسد خلة واجبة وجب فهو في كل حالة من هذه الصور قسد أخذ حكم متبوعه من الأحكام الخمسة أما بالنسبة لما يخص القاعدة فذلك أن سد الخلة الواجبة في النفس والعيال واجب ولا يتأتى ذلك إلا بالاصطياد فصار واجباً لا أنه مما لا يتم الواجب إلا به فإن كانت هناك وسائل أخرى يمكنه سد خلته بها صار حكمها حكم الواجب المخير فأيها فعل حصل المقصود .

<sup>(</sup>١) انظر بلغة السالك ٢٩٩/١

<sup>(</sup>٢) انظر المصدر نفسه والحز والصفحة •

# السحث الرابع: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالا يمان والنذور.

المسألة الا ولى : إذا توقفت نجاة معصوم على يمين مكلف وجبت.

الله سبحانه قد أمر بحفظ الأيمان فقال: \* واحفظوا أيمانكم \* لكنه إذا توقفت نبجاة معصوم من مهلكة ولوكان هذا المعصوم نفسه "كتوجه أيمان القسامة عليه وهو محق " " وجب عليه أن يحلف لئلل تم الكنه نفس معصومة بغير حق " . فهذا اليمين مما لا يتم الواجسب إلا به .

المسألة الثانية: من حلف على أن يفعل معصية وجب عليه الحنث.

من حلف على أن يفعل معصية كترك واجب عيني ـ ولو عرضا ـ أو فعل محرم فإنه يكون قد عصى بحلفه هذا لا أن ذلك حرام عليه ولا يحل له إبرار قسمه بل يجب عليه المحنث والكفارة لقوله صلى الله عليه وسلم " من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه " (1) قال بعض أهل العلم: " وإنما يلزم الحنث إذا لم يكــــن

<sup>(</sup>١) سورة المائدة: ٨٩٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الارادات ٣/٣٢٤٠

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجز والصفحة •

<sup>(</sup>٤) أي بأن لا يوجد من يقوم به سواه من فروض الكفاية •

<sup>(</sup>٥) انظر فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ١٩٨/٢٠

<sup>(</sup>٦) رواه البخارى في كتاب الأيمان ،باب ومن الدليل على أن الحمس لنواعب المسلمين ٢٣٦/٦ ، مع فتح الباري ،ورواه مسلم في كتاب الأيمان ، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه (١/٩٠١، ١١٠٠ مع شرح النووى .

له طريق سواه وإلا فلا " •

فالواجب في هذه الصورة هوفعل الواجب و ترك المحرم ولا يتأتى ذلك إلا بالحنث في يمينه وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب •

المسأَّلة الثالثة : في من نذر أن يقوم ليلة القدر٠

قال الأسنوى:

" إذا نذر في وقت له فضيلة على غيره فإنه يتعين إيقاعها فيه، فلوقال: لله تعالى على أن أصلي ليلة القدر تعينت ، لا نبها محصورة في المشر الا تعير ، غير معينة في ليلة بعينها فيلزمه أن يصلي كل ليلة من ليالي العشر الا تحير ليصادفها كمن نسي صلاة من الخمس فإن لم يفعل لم يقضها إلا في مثله " . (٢)

فالواجب هنا هو قيام ليلة القدر وهي وإن علم أنها في شهرمضان وأنها في العشر الا تخير منه فإنها غير معلومة بالنسبة لليلة بعينها والوفاء بالنذر لا يتحقق إلا بقيامها وذلك متوقف على قيام العشر كله ليحصل له العلم بالوفاء فقيام العشر كلها مما لا يتم الواجب ( وهو حصول العلم بالوفاء ) إلا به •

<sup>(</sup>١) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ١٩٨/٢٠

<sup>(</sup>٢) التمهيد للأسنوي ص ٨٩ (ط: ٣ سنة ٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م) وانظر القواعد لابن اللحام ص ١٠٢ (ط: ١ سنة ٣٠٤ (هـ/ ١٩٨٣م)٠

المسألة الرابعة : من نذر إتيان الحرم لزمه نسك .

من نذرطاعة وجب عليه الوفائ ، فمن نذر إتيان الحرم أو اتيان شيئ منه " لزمه نسك من حج أو عمرة ، لا أن القربة إنما تتم باتيانه بنسك والنذر محمول على واجب الشرع " (() وهو لا يكون إلا بنسك من حج أو عمرة فالوفائ بهذا النذر واجب وهو متوقف على النسك وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

\*

البحث الخامس: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالقضاء والشهادات .

المسألة الا ولي : كاتب القاضي يجب أن يكون عدلا .

قال ابن قد امسه:

"وان أمكنه [أى القاضي ] تولي الكتابة بنفسه جاز ،والاستنابة فيه أولى ،ولا يجوز أن يستنيب في ذلك إلا عدلا ،لان الكتابة موضع أمانة "ووجه ذلك أن كاتب القاضي ناعب عنه في كتابة القضايا وكتابة الحكم عليها فيإذا لم يكن عدلا ربما خانه ولو بوضع الفاظ غير مناسبة يترتب عليها ما يخل بالحكم والقاضي مطالب بالعدل في الأحكام التي يصدرها واستعمال الدقيق اختيارالا لفاظ لضبط القضايا وإصدار الحكم عليها ألا بد منه وذلك لا يتم إلا باختيار كاتب عدل ليكون القاضي على يقين من سلامة أعماله القضائيية

<sup>(</sup>١) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ٢/٥٠٠٠

<sup>(</sup>٢) المفني لابن قدامة مع الشرح الكبير ١١/٨٢١٠

المسألة الثانية : متى تجب كتابة الشهادة على من تحملها ؟

الإنسان معرض للنسيان كما جاء في الحديث "نسي آدم فنسيت ذريته " فإذا وجبت الشهادة على أحد بأن لم يحضر الحادث والمواه وظن قبولها منه أو يكمل به نصابها وجب عليه أن يكتبها حسال تحملها لئلا ينساها (٢) فيترتب على ذلك ضياع حق المشهود لوكان بإمكانه حفظه بالشهادة فلما توقف الاحتراز من نسيانها على كتابتها وجبت لا نها حينئذ مما لا يتم الواجب إلا به و

السألة الثالثة : إذا تحاكم إلى القاضي من لا يعرف لفتهم فلا بد

حكم القاضي لا بد أن يكون بالعدل فإذا تحاكم إلى القاضيي العربي مثلا اعجميان وهو لا يعرف لغتهم ،أو اعجمي وعربي فان من لا زم الحكم بالعدل ان يقيم من يترجم عنهما سن هو من اهل العدالة ويربى بعض اهل العلم أن الترجمة كالشهادة فيشترط فيها نصابها (٣)أي فلا بد من اثنين لينبني الحكم على ترجمتهما فإقامة المترجم العدل ما لا يتأتيى الحكم على ترجمتهما فإقامة المترجم العدل ما لا يتأتيى الحكم بالعدل إلا به وما كان كذلك فهو واجب واجب والعدل العدل الله وما كان كذلك فهو واجب والعدل العدل العدل

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وذلك في أبواب التفسير ١٩٦/١١ - ١٩٩ مع عارضة الأحوذي وقال الترمذى: حديث حسن صحيح ه

<sup>(</sup>٢) انظر شرح منتهى الارادات ٣/ ٥٣٥٠

<sup>(</sup>٣) انظر المفنى مع الشرح الكبير ١١/٤٧٤٠

## المسألة الرابعة : في مصكم التزكية والتجريح ؟

التزكية و التجريح للشهود كالشهادة فإذا ترتب على تركهما إبطال حق أو ثبوت باطل وجبتا لأن اثبات الحق وابطال الباطل واجب مع الإمكان وقد توقف ذلك على التزكية والتجريح فهما واجبان لأنهما ما لا يتم الواجب إلا به وتقدم بينة التجريح على بينة التعديل من الأنها حفظت ما لم تحفظ بينة التعديل مع ان الأصل في الناس الجر (٢) وهذا التقديم من وسائل تحرى العدل لا العدالة خلافا لبعضهم ((٣) وهذا التقديم من وسائل تحرى العدل وهو واجب ولا يتم في هذه الصورة الا بتقديم بينة الجرح على بينا التعديل وما كان كذلك فهو واجب.

<sup>(</sup>١) انظر الشن الصفير مع بلغة السالك ٢/ ٣٣٠٠

<sup>(</sup>٢) الذى يظهر لي في هذا المقام ان الضابط في ذلك غلبة العدالة أو الفسق فحيث كان الفالب على مجتمع او اهل عصر العدالة فهي الاصل ،وحيث كان الفالب الفسق فهو الاصل ، وذلك يختلف باختلاف الا زمان والاحوال فلا يشت الناس على واحدة .

<sup>(</sup>٣) انظر الشرح الصفير معبلغة السالك ٢ / ٣٣٠٠

#### الباب الثانسي

## في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل المعاصرة ونحوها

وتحته ثلاثة فصول:

الفصل الثاني : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل المتعلقة بالجانب الادارى .

الفصل الثالث: في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل الفصل الثالث . المتعلقة بالجانب الاقتصادى .

# الفصل الأول

## في تطبيق هذه القاعدة في مجال التربية والتعليم

ويشتمل على المباحث التالية:

السمث الأول: في ذكره في المسائل المتعلقة بالتربية •

السحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بتعلم و تعليم

فرو ض الا عيان .

السحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بتعلم وتعليم

فروض الكفايات .

#### : مہیست

التربية: تعني تنميةالشي والقيام به وسياسته (١) وهي مأخوذة من ربا يربواذا زاد أو ارتفع أو نما . قال تعالى: ﴿ وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ وقال تعالى : ﴿ ألم نربك فينا وليدا ﴾ وقال تعالى ﴿ وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله ﴾ وقال تعالى ﴿ ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتفا ومرضات الله و تثبيتا صبن أنسهم كمثل جنة بربوة ﴾ وفي الحديث الشريف يقول صلى الله عليه وسلم: " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب \_ ولا يقبل الله الا الطيب \_ فإن الله تعالى يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبه كما يربي أحدكم فليو متى تكون مثل الجبل " فني هذه النصوص جا ت مادة التربيلية بمني النامي من نفسه شيئا من غير إضافسي بعض التنمية للشي والقيام به ، والزيادة والارتفاع ، فأما النمو فقد ذكر بعض الغويين أن حقيقته أن يزيد النامي من نفسه شيئا من غير إضافسية من خارجه ( ٢ ) ، فهي إذاً زيادة مخصوصة وجميع معاني التربية المتقدسية تشترك في معنى الزيادة ، وتنفاوت بحسب نوعها ،

(۱) أنظر المصباح المنير مادي "رب، ربا" ، و مجمل اللغة مادة (رب) ، و ترتيب القاموس المادة نفسها .

<sup>(</sup>٢) سورة الإسراء: ٢٤٠

<sup>(</sup>٣) سورة الشعرا : ١٨٠

<sup>(</sup>٤) سورة الروم: ٣٩٠

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة: ٢٦٥٠

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري في كتاب الزكاة ،باب الصدقة من كسب طيب ٢٧٨/٣ مع فتح الباري ، ورواه مسلم في كتاب الزكاة ،باب كل نوع من المعروف صدقة ٩٩/٧ مع شرح النووى ٠

<sup>(</sup>Y) أنظر الفروق اللغوية لا بي هلال العسكرى ص ٨٢٠

أما في الاصطلاح: فقد اختلفت عارات علما التربية في تعريفها فمنهم من عرفها بالفاية التي يقصد تحصيلها بالتربية ،ومنهم من عرفها بجانب معين من جوانبها كالجانب السياسي مثلاً •

والذى يمكن اختياره من هذه التعاريف هو أنها:
" تنمية جميع أوجه الكمال التي يمكن تنميتها في الفرد " (٢)
والمراد بأوجه الكمال في الفرد: العقل ،والروح ، والبدن •

## فتربية العقل تكون بالا مور الآتية :

التي لم تقم على أساس صحيح من (آل النظر كالتي تحصل بالطنون والا وهام كما التي لم تقم على أساس صحيح من النظر كالتي تحصل بالطنون والا وهام كما قال تعالى عمن رضي بالطنون أنهم قالوا لرسلهم: ﴿ إِنَا وجدنا آبًا وسلام على أسة وإنا على آثارهم مقتدون ﴾ قال ابن كثير -رحمه الله - أي ليس لهم مستند فيما هم فيه من الشرك سوى تقليد الآباء والا جداد بأنهم كانسوا على أمة والمراد بها الدين ههنا " والتثبت من كل أمر قبل الاعتقاد به والعمل بما يقتضيه .

٢ \_ تعظيم الحق وترسيخ حبه في النفس لتقوم عليه العقيدة ويحيا

<sup>(</sup>۱) انظر التربية وثقافة المجتمع للدكتور ابراهيم ناصر (بيروت: مومسسة الرسالة ،ط۱ سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م ص١٥-١٥) ٠

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه بتصرف يسير ،وانظر التربية الاخلاقية الاسلامية للدكتور مقداد يالجن ٥٣/١ .

<sup>(</sup>٣) انظر منهج التربية الاسلامية للأستاذ محمد قطبق ١ص٢ ٩ (دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع ط٢ ) •

<sup>(</sup>٤) سورة الزخرف : ٢٣٠ (٥) تفسير ابن كثير ١٢٦/٤٠

به حیاة طیبة ٠

٣ ـ تزويده بالعلوم النافعة وحمله على تدبرها والتأمل فيها الله قال تعالى : ﴿ أَفْحَسَبُتُم أَنَما خَلْقَنَاكُم عِبْنَا وَانْكُم الْيِنَا لَا تَرْجَعُونَ وَتَعَالَى الله الملك الحق ﴾ الآية وفان في هذه الآية حث على التدبر في خلق الله وذلك بطريق التنبيه .

و تربية الروح: تكون بدوام الصلة بينها وبين خالقها عزوجل وين كل لحظة وكل عمل فني الحديث: "اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها "(٥) وقال تعالى: \* ما يكون من نجوى ثلاثة إلاهو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا \* ، \* والله عليم بذات الصدور \* (٢) ، \* وما تفعلوا من خير يعلمه الله \* ، \* ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون \* ،

<sup>(</sup>۱) انظر منهج التربية الإسلامية ص ۹۷ ، وأصول الدعوة تأليف عبد الكريم زيدان ص ۲۲٪ ، ۲۸٪ ، مكتبة المنار الاسلامية ،ط (/، سنــة ١٤٠١ هـ/ ۱۸۹ م و تحفة المودود بأحكام المولود ص ۱۸۰ ،

<sup>(</sup>٢) انظر تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة وص١٠) ١٩٠٥ (دار الفتوح للطباعة و

<sup>(</sup>٣) سورة المو منون: ١١٦،١١٥٠

<sup>(</sup>٤) انظر منهج التربية الاسلامية ق ١ ص ٨٤٠

<sup>(</sup>٥) رواه احمد عن أبي ذر الغفارى رضي الله عنه أنظر الفتح الرباني كتاب الأخلاق الحسنة وما جاء فيها ،باب الترغيب في محاسن الأخلاق ٩ / / ٧ وسنده حسن أنظر بلوغ الأماني على الفتصح الرباني .

<sup>(</sup>٦) سورة المجادلة: ٢ (٢) سورة آل عمران: ١٥٤٠

<sup>(</sup>٨) سورة البقرة : ١٩٧٠ (٩) سورة النحل : ١٢٨٠

و تربية الجسم : تكون بما به قوامه من الطعام والشراب والراحة والنظافة والتقويم وأشدها تربية العقل والروح فيكثيرا ما يتعرضان للضياع ولهذا نبه الله على أمرهما في كتابه قال تعالى: \* ولكن كونوا ربانييت بما كتتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون \* قال ابن عباس رضي الله عنهما: " كونوا ربانيين حلما وقها " وقال البخارى ـ رحمه الله ـ "ويقال: الرباني الذي يربى الناس بصفار العلم قبل كباره " وبتربية الروح والمقل والبدن تستقيم حياة الانسان وتطيب قال شيخ الاسللم ابن تيميه \_ رحمه الله \_: " وحياة البدن بدون حياة القلب من جنس حياة البهائم لها سمع وبصر وهي تأكل وتشرب وتنكح " وهذا يعني ان المسلمين الواجب إذ أن تربية من سواهم قاصرة على البدن وما تستلزمه حياته في الدنيا من متاعها وفي الحديث " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أوينصرانه أو يمجسانه " أي يحرفانه عن جادة الفطرة فلم يبق إلا الإسلام . فــدل ذلك على أن الإسلام هو وحده الذي يسير بالإنسان في جادة فطرته التي فطره الله عليها . وانماذكر هذه الطوائف الثلاث دون من عداهم من أهسل الكفر لكونهم يدعون أن لديهم علما من الله يسيرون عليه فأما اليهود والنصارى فقد أخبر الله عنهم أنهم حرفوا كتبهم التي أنزلها الله على أنبيائه \_\_\_\_م

 <sup>(</sup>۱) سورة آل عمران : ۲۹٠

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري معلقا بصيغة الجزم في كتاب العلم باب العلم قبل العلم الفتح •

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>٤) مجموع الفتاوى ١٠٤/١٠ ه

<sup>(</sup>ه) رواه البخاري في كتاب الجنائز ،باب ما قيل في أولا د المشركيت في ٢٤٦/٣

وأما المجوس فيزعبون أن لهم كتابا فيكون ذكرهم من باب التنبيه بالأعلى على الا دنى أي فمن سواهم من لا كتاب عنده من الله ولا بدعوفه أسد إغواء وأشد انحرافا وهذا كله يحتم على المسلمين أن يقوموا بم ناواجب لينقدوا الناس من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم \*

## مفهوم التربية عند كل أمة:

والتربية يختلف مفهومها باختلاف العقائد والتصورات الفكرية لمفهوم الحياة وغايتها ومداها ، ذلك لان جميع الذين عنوا بالتربيسة صرحوا بأن مقصودهم تنشئة المواطن الصالح أو الانسان الصالح ، فسلإذا أعدنا النظر إلى كل لفظة من هذه الكلمات وجدنا لها عند كل طائفة مدلولا يختلف عنه عند الطائفة الأخرى وما ذلك إلا لاختلاف العقائد والتصورات الفكرية التي أقاموا عليها حياتهم الدينية والاجتماعية ، والسياسية ، فأماعند المسلمين فتأخذ مفهومها من اركان دينهم وهي الاسمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر والقدر خيره وشره من الله تعالى ، وما يترتب على هذا الايمان من القول والعمل ،

<sup>(</sup>۱) انظر كتاب المستولية تأليف د . محمد امين المصرى ص ١٢٣ (الكويت: دار الارقم ، ط ٣ سنة ١٠٠ (هـ/١٩٨٣م) ، وكتاب التربية وثقافة المجتمع ص ٢٠ ، ٢١ والاسلام والجاهلية تأليف: الاستاذ ابوالاعلى المودودى ص ١٤-١٨ (بيروت: موعسة الرسالة ، ط بدون سنة المودودى ص ١٩٨٤م) ومنهج التربية الاسلامية تاليف الاستاذ: محمد قطب أص ١٢ (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢) وغيرها .

البحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتربية : المسألة الا ولى : في تأصيل المناهج التربوية واعداد المربين :

يتسم هذا العصر بالصراع الفكري المنظم الشامل لجميع جوانب الحياة الإنسانية ذلك أن اعداء المسلمين من شيوعيين ويهود ونصارى وغيرهم قلد الانسانية على المسلمين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: " يوشك الانم ان تداعى عليكم كما تداعى الانكلة على قصعتها "(١) ومن مظاهر هذا الصراع مايلى:

ا ـ ما يقوم به المبشرون من عقد المو تمرات لدراسة المشروعات ووضع الخطط لتنصير المسلمين وغيرهم •

وفي هذا يقول الدكتور: محمد البهي : " والمبشرون يسيرون فلسي تحقيق هدفهم وفق خطط معينة مدروسة يجتمعون من أجلها بين الحين والحين ولذلك نرى أنهم عقدوا عدة مو تمرات لهذه الغاية:

- ـ موء تمر القاهرة في عام ١٩٠٦م٠
- \_ ومو تمر بيروت في عام ١٩١١م٠
- ـ ومو عمر القدس في عام ١٩٢٤م٠

وفي كل مو تمر من هذه المو تمرات تدرس المشروعات وتوضع الخطط شم (٢) يجرى تنفيذها في سرية تامة و بهمة دائبة " •

٢ ـ تأليف الكتب ،والقاء المحاضرات والدروس وانشاء الجمعيات واصدار (٣) - الصحف . (٤)

٣ ـ تشويه صورة الاسلام في النفوس تنفيرا لغير المسلمين عن الدخول فيه وتضليلا لابنائه الى غير ذلك من مظاهر هذا الصراع.

<sup>(</sup>١) رواه ابو داود في كتاب الملاحم ،باب تداعي الاسم على الاسلام ١١١/٤ وعلق عليه الالباني المشكاة بقوله: "وهو حديث صحيح "انظر المشكاة ٣/٥/٤ (٢) الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الفربي ص٣٢٥٠

<sup>(</sup>٣) انظر العصدرنفسه ص ٥٣٥، ٣٦٥٠

<sup>(</sup>٤) انظر المصدر تفسه والصفحة وص ٢٨ ، ٥٢٨ ، والعلمانية : نشأتها وتطورها وآثارها لسفرالحوا للسيسي ص ٤٤ ه .

ومن أهم الثفور التي دخلوا على المسلمين منها ثفر التربية فقد سلكوا اليها من الطرق التي ابتكروها بالنظر والتجربة ما تمكنوا معها من الوصول الى جل أغراضهم وفي هذا يقول الدكتور الههي أيضا: "واتجه المستشرقون بمعاونة الاستعمار الى مجال التربية ، محاولين غرس مبادى والتربية الفربية في نفوس المسلمين حتى يشبوا "مستفربين " في حياتهم وتفكيرهم ،وحتى تخف فــــي نفوسهم موازين الاسلام " وقد ساعد هذه الحملة ما وصل اليه العالم الغربي من تقدم مادى في شتى ميادين الحياة وخاصة المجال الصناعي الا مر الذي نال إعجاب كثير من المسلمين (٢) فوقعت الفتنسة بهم - إلا من عصم الله منهم - ودب في صفوفهم ما كان روجه دعاة المتحرر المزعوم من ربط هذا التقدم بالتحلل مسن تعاليم الدين وطردها عن ميادين الحياة حيث جعلوا هذا التقدم نتيجة لما عليه حالهم العقدي وظنوا \_وما يتبعون إلا الظن \_أن التقدم المادي مرتبط بعدم المبالاة بالدين ارتباط المشروط بسمرطه وقد قال الله عز وجل : \* ولمولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة ومعاج عليها يظهرون • ولهيوتهم أبوابا وسررا عليها يتكئون وزخرفا وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين \* قال ابن كثير: " أي لولا أن يعتقد كثير من الناس الجهلة أن إعطاء نا المال دليل على محبتنا لمن أعطيناه فيجتمعوا على الكفر لا على المال " والشاهد من هذا أن الله سبحانسه قد أُخبر هنا أنه لو بسط الدنيا على الكافرين لم يكن ذلك دليلا على محبته إياهم

<sup>(</sup>١) الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الفربي ص٣٧٥٠

<sup>(</sup>٢) انظرًا لعلمانية ـ نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة المعاصرة ص ٢١ - ٢٤٤٠٠

<sup>(</sup>٣) سورة الزخرف: ٣٣ - ٣٥ ٠

<sup>(</sup>٤) تفسير ابن كثير ١٢٧/٤

ولولا أن يعتقد الناس ذلك لجعل لهم ما ذكر ولا تساوي الدنيا في الآخرة الشيئا، فلا يقد م الدنياعلى / إلا مطموس البصيرة فكيف وقد رحم الله النساس فلم يجعل ذلك مرتبطا بالكفر فقد يعطي الدنيا من يحب زمن لا يحب ابتلائم منه سبحانه لمن اعطاهم هل يقومون بحقه أو لا ؟ واستدراجا لا عدائه وله الحكمة البالفة في جميع ذلك فاذا انضم إلى هذا الاغترار ما جا عن حكما عليون في بروتوكولاتهم حيث قالوا مخبرين عن ما صنعوه بفيرهم: "لقد خدعنا الجيل الناشي غير اليهود وجعلناه فاسدا متعفنا بما علمناه مسن مبادى ونظريات معروف لدينا زيفها التام ولكنا نحن الملقنون لها ولقد مصلنا على نتائج مفيدة خارقة من غير تعديل فعلي للقوانين السارية من قبل بل بتحريفها ببساطة وبوضع تفسيرات لها لم يقصد إليها مشترعوها "(١)

وعند عند تظهر الحاجة الملحة إلى وضع مناهج بعيدة عن آثار هذه الحملة مستنيرة بنور الإيمان نابعة من الكتاب والسنة مستفيدة من صالحرة الا فكار المستجدة وهذا بحمد الله سهل ميسر فعلما المسلمين من الوفرة بحيث يستطيعون القيام بهذا الشأن وإذا كانت الحاجة إلى وضع هدنه المناهج ملحة فإنها لإعداد من يقومون بالتربية على الوجه المطلوب أشد الحاحا، إذ أن التربية يو خذ مفهومها من ملقنيها فإذا لم يكونوا مهيئين لهذا المجال على الوجه الشرعي المطلوب لم تو ت هذه التربية ثمارها بل التأصيل و التأصيل و التأصيل و التأصيل و المقصود . فهذا الإعداد مما لا يتم الواجب وهو تربيسة أبنا المسلمين على الهدى الذي جا هم من ربهم إلا به فهو واجب "

<sup>(</sup>۱) الخطراليهودى (بروتوكلات حكما صهيون) ترجمة محمد خليفة التونسي ص١٣٠ (بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ه سنة ١٤٠٠ (هـ/ ١٨٠ (م) ، وانظر الضهيوني على العالم الاسلامي تأليف : ماجد كيلاني ص١٣٥ ، المار (جدة : الدار السعودية للنشر و التوزيع ،ط اسنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩ (ع) ،

<sup>(</sup>٢) انظر كتاب المسئولية بقلم د ٠ محمد امين المصرى ص١٣-١١ ، وكتاب المدن والحضارة الفربية ص٢٨٧ ومابعدها ٠

المسألة الثانية: في إعداد الوسائل المقاومة للفزو الفكري و الحيلولة دون \_\_\_\_\_\_ تسلله إلى عقول أبناء المسلمين .

حماية أبناء المسلمين من الإنحراف عن صراط الله المستقيم أمر فرضه الله على المسلمين كما في قوله تعالى : ﴿ يِاأْيِهِا الذِينَ آمنُوا قوا أُنفسكــم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يو من ولا مة مو منة خير من مشركة ولو أعجبتكم ،ولا تنكحسوا المشركين حتى يو منوا ولعبد مو من خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمعفرة بإذنه \* فالوقاية للنفسس والا هل والولد إنما تكون بالتعليم والتربية على النهج السديد الذي هــو صراط الله المستقيم، ود فع ما يخل بهذه التربية أويحرف عنها من الا فكـــار المعادية وفي الآية الثانية تنبيه كريم وارشاد لطيف إلى أن الواجب في التربية يبدأ من اختيار الائم والائب فالمشركة والمشرك مهما كان حسنهما فيان ما يحملانه من المعتقدات الفاسدة الموجبة لسخط الله عزوجل ما يوجيب الا حتراس منه كيف وهم مع ذلك يدعون إلى ما يعتقدونه ﴿الكفر هي دعوة الى النار ، نعوذ بالله منها وما يقرب إليها ، فما أعظم حكمة الله في تحريمه نكاح المشركات وانكاح المشركين وفإذا كان هذا اهتمام الإسلام بالتربية فإن مسا لا يتم هذا الواجب إلا به إعداد الوسائل التي يتمكن بها من دفع مكر دعاة الإلحاد من المستشرقين واتباعهم ومن نحا تحوهم مقدر الإمكان . فاذا كانوا

<sup>(</sup>١) سورة التحريم: ٢٠

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة : ٢٢١٠

قد سلكوا سبلا متعددة إلى بلوغ غاياتهم وتنوعت اساليبهم في إيصال الصورة المشوهة للإسلام ورسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين إلى أجيال المسلمين جيلا بعد جيل حيث أقاموا الموء سسات التعليمية والوسائل الاعلامية أن يبينوا هذا الباطل للناس بتلك الوسائل نفسه فنان على المسلمين أن يبينوا هذا الباطل للناس بتلك الوسائل نفسه وغيرها مما يتوصل به إلى إبطالها ومسح ما علق منها بعقسول أبناء المسلمين وهذا يتطلب في القائمين بهذا العمل استقامة على أمر الله حتى يتواطأ القلب واللسان ،والقول والعمل لا ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون الهيمة أي حكماء فقهاء تبتغون بذلك وجه الله والدار الآخرة .

\*

### المسألة الثالثة: في الحضائة:

يجوز دفع الولد لا مرأة تقوم بحضانته وتربيته سوا ً كان ذلك بأجرة أو بدونها ، الا ان هذا الجواز ليس على اطلاقه ، ذلك أن الواجب للولد على والديه لا يقف عند حد التغذية بل يشمل تنمية العقل والروح أيضا

<sup>(</sup>۱) انظر الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الفربي ص ٥٣٠ ، وحصاد الفرور للشيخ محمد الفزالي ص ٩١ ( القاهرة : المختار الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع ط٢ سنة ٩٩٣١هـ/٩٩٩م ) ، العلمانية \_نشأتها وتطورها ص ٩٩ ه و منهج التربية الاسلامية ١٩٧٢ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) سمورة آل عمران: ٢٩٠

-على ما مر بيانه -والعناية بغذا العقل والروح اهم من العناية بغـــذا البدن ،وانما يكون ذلك بالعلم النافع ،والقدوة الصالحة وقد حرم اللـــه نكاح المشركة وانكاح المشرك وعلل ذلك يقوله عزوجل: \* اولئك يدعون الى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة باذنه \* وعليه فلا بد ان تتوفرفي الحاضنة أربعة أمور هي :

ا ـ العقل : لا نُ غير العاقل لا يتوقع منه الإصلاح بل المطنسون به الا فساد فلا يجوز د فع الولد اليه ٠

٢ - والبلوغ : لأن الصفير مولى عليه وقاصر عن ادراك المصالح .

٣ ـ والاسلام: لا نُ غير المسلم ربما فتنه عن دينه ولو كان أحد والديه الذا كان أبوه مسلما الا ان تكون الا م كتابية وفي عصمة أبيه لجواز نكاحهـــن و تمكنه من الإشراف على تربيته ، فإن قيل قد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم غلاما بين ابيه المسلم وأمه المشركة فمال الى أمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " اللهم اهده "(٣) فعدل الى ابيه ولو كان الاسلام شرطا فــي الحاضنة لما جاز التخيير بينهما ،فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :أحدها:أنه منسوخ ، وثانيها: أنه محمول على أنه صلى الله عليه وسلم عرف أنه يستجاب منسوخ ، وثانيها: أنه محمول على أنه صلى الله عليه وسلم عرف أنه يستجاب دعاوئه وأنه يختار الا بالمسلم وقصده بتخييره استمالة قلب أمـــــه .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢١٠

<sup>(</sup>٢) انظر مفني المحتاج ٣/٥٥١ ،وشرح منتهى الإرادات ٣/٤/٠٠

<sup>(</sup>٣) رواه ابو داود في كتاب الطلاق ،باب إذا اسلم أحد الا بوين مع من يكون الولد ٢٠٢، ٢٠٦ وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وثالثها: أنه لا دلالة في الحديث على عدم اشتراط الاسلام اذ لوكان (١) لا مم حق لا ترها عليه ،ولما دعاه ، وحينئذ يقوم بالحضانة أقاربه المسلمون و عدم الفسق الظاهر ،لا أن الفاسق "لا وثوق به في أدا واجب الحضانة ولا حق للمحضون في حضانته لا نه ربما نشأ على الحواله "(٢) ولا يلي ولا يو تمن ولا يو تمن ولا يو تمن ولا يو تمن و المحضون في حضانته لا أنه ربما نشأ على الحواله "(٢)

ه - الحريدة : لائن العملوك اذا اشتغل بالحضائة ضيع حقوق سيده ولا يجوز تضييعها ، ولا نه مولى عليه فلا يلي ،

فالواجب في التربية أن تكون صالحة تراعى فيها جميع مصالح الطفل الهدنية والروحية والعقلية ،ولا يتم هذا الا بابعاد الطفل عن حضانة الكافرة والفاسقة المجاهرة بفسقها وغير العاقلة وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجبب.

\*

المسأَّلة الرابعة : إعداد المادة العلمية المراد تدريسها للطلاب،

من تصدى للتعليم وجب عليه أن يبذل ما في وسعه لإيصال المادة العلمية إلى طلابه خالصة نقية وأن يقوم بحل مشكلها ،وتسهيل عويصها، وبسط ما يحتاج من مسائلها إلى بسط وبيان الراجح إن كانت من مسائل الخلاف وكل ذلك متوقف على إعداد هذه المادة التي يريد تعليمها اعدادا جيدا يمكنه من أداء هذا الواجب ويجعله يهيمن على مادته فيختار مسن الأساليب أيسرها ،ومن الا مثلة أوضحها ،ومن الا دلة أصحصها فان لم يقسم باعدادها هذا الاعداد لم تجده الا ساليب شيئا ، ولم يهتد إلى صادق المثال ولا صحيح الدليل وبالتالي ربما رجح غير الراجح وهنا يكون قد لقن

<sup>(</sup>١) انظر مفني المحتاج ٣/٥٥٠٠

<sup>(</sup>٢) شرح منتهى الارادات ٣/٢٦٤٠

<sup>(</sup>٣) انظر مفني المحتاج ٣/٥٥/٠

غير الصواب من غير جهد بذله ليعذر لا أن من اجتهد فأخطأ فك أجر ، وقد قال ابن جماعة (۱) عرصه الله عني آداب العالم في درسه : "أن لا ينتصب للتدريس إذا لم يكن أهلا له ولا يذكر الدرس من علم لا يعرفه سوا أشرطه الواقف أو لم يشرطه فإن ذلك لعب في الدين وازدرا بين الناس "(٢) فإيصال المادة العلمية إلى الطلاب بالصورة المذكورة واجب ولا يتم له ذلك إلا بهذا الإعداد وما كان كذلك فهو وا جب .

\*

السحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقهة متعليم فروض الاعيان وتعلمها .

#### تمهيد:

تقدم في القسم (٣) الا ول بيان المراد بفروض الا عيان وأنها التي تلزم كل مكلف بعينه والقيام بهذا الواجب يتوقف وجوده على العلم به وبالكيفية التي تلزم مراعاتها عند القيام به لذا كان القيام بهذا النوع من العلم واجبا على كل مكلف ان يتعلمه و قال النووى : معرفا هذا النوع من العلم :

<sup>(</sup>۱) هو محمد بن ابراهيم بن سعدالله بن جماعة الكناني الحموى البياني الشافعي ولد بحماه سنة ٢٩٩ه قال ابن حجر: "قال الذهبي: كان قوى المشاركة في الحديث عارفا بالفقه واصوله ذكيا فطنا مناظرا متفننا ورعا صينا تام الشكل وافر العقل حسن الهدى متين الديانة مدن الخرة ( انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣٩٣ هـ في جمادى الاخرة ( انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣٨٠ ) ٠

<sup>(</sup>٢) تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم ص١٦٧٠

<sup>(</sup>٣) انظرص ٩٩ من هذه الرسالة ٠

" وهو تعلم المكلف ما لا يتأدى الواجب الذي تعين عليه فعله إلا به " ( ) وقال مبينا وقت لزوم تعلمه "لا يلزم الانسان تعلم كيفية الوضو والصلاة وشبهها إلا بعد وجوب ذلك الشي وإن كان بحيث لو صبر إلى دخول الوقت لم يتمكن من تمام تعلمها مع الفعل في الوقت فهل يلزمه التعلم قبل الوقت؟ ترد د فيه الفزالي والصحيح ما جزم به غيره أنه يلزمه تقديم التعلم كسا يلزم السعي إلى الجمعة لمن بعد منزله قبل الوقت " ( ٢ ) ومثل ذلك القور قال الخطيب الشربيني في مفني المحتاج " مثم إذا كان الواجب على الفور كان العلم به كذلك لا نه يتبعه في حكمه وكذا إن كان على التراخي . ( ٤ ) والقدر الواجب من هذا النوع إنما هو ما يتوقف عليه أدا والوجب دون ما زاد ( ٥ ) عليه وفيما يلى ذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع .

المسألة الا ولى : في تعلميم الصبي كيفية الطهارة والصلاة وما يتعيمون المسألة الا ولى : في تعلميم الصبي كيفية الطهارة والصلاة وما يتعيمون المسألة الا ولى : في تعلميم المسالة وما يتعيمون المسألة الا ولى المسألة المسأ

ذكر أهل العلم رحمهم الله تعالى : أن على ولي الصبي أن يعلمه كيفية الطهارة والصلاة وما سيتعين عليه بالبلوغ "فيعلمه الطهارة والصلاة والصوم و نحوها و يعرفه تحريم الزنا واللواط والسرقة وشرب المسكر والكنذب والفيبة وشبهها ويعرفه أن بالبلوغ يدخل في التكليف ويعرفه ما يبلغ به "(٢)

<sup>(</sup>١) المجموع للنووى ١/٤٠٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه ١/٥٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر مفني المحتاج ٢١٠/٤

<sup>(</sup>٤) انظر المجموع ١/٥٢٠

<sup>(</sup>ه) المصدرنفسه والجزء والصفحة •

<sup>(</sup>٦) انظر المجموع للنووى ٢٦/١ والمفني لابن قدامة ٢٤٧/١ وشرح منتهى المرادات ١١٩/١ وسرح منتهى الارادات ١١٩/١٠

۲٦/١ المجموع للنووى ١/٢٦٠

وقد علل البهوتي إيجاب تعليم كيفية الصلاة والطهارة بقوله : " وأما وجسه تعليمه إياها والطهارة فلتوقف فعلها عليه " ا .ه و معلوم ان ما كسان كذلك فهو واجب لان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وقد ذكر النووى أن من أهل العلم من يقول باستحبابه فقط قال: "والصحيح وجوبه وهو ظاهر نصه ،وكما يجب عليه النظر في ماله وهذاأولى وانما المستحب ما زاد على هذا من تعليم القرآن وفقه وأدب ويعرفه مايصلح به معاشه " . (٢)

و تعليم \*
المسأّلة الثانية : في تعلم / قرائة الفاتحة لمن لم يحسنها ٠

قرائة الفاتحة في الصلاة ركن من أركانها عند جمهور أهل العلم (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "قال شيح الاسلام ابن تيميه - رحمه الله - على قوله صلى الله عليه وسلم: "فانك لم تصل " فنفى أن يكون عمله الا ول صلاة والعمل لا يكون منفيا إلا إذا انتفى شيئ من واجباته فأما إذا فعل كما أوجبه الله عزوجل فإنه لا يصح نفيه لانتفال

<sup>(</sup>١) شرح منتهى الارادات ١١٩/١٠

<sup>(</sup>٢) المجموع للنووى ١/٢٦٠

<sup>(</sup>٣) ويرى الأحناف أن المفرطين قرائة ما تيسر من القرآن سوا كان ذلك هو الفاتحة أو غيرها أنظر فتح القدير ٢٩١/٥٥١)

<sup>(</sup>٤) رواه البخارى في كتاب الأذان ، باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالإعادة ٢٢٦، ٢٢٦، مع فتح البارى ، ورواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب وجوب قرائة الفاتحة في كل ركعة ١٠٦،، المعشرح النووى .

شي من المستحبات التي ليست بواجبه "(١) ثم تعرض لتوجيه بعض أهل العلم لحديث "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد "(٢) بأن ذلك لنفي الكمال فذكر أن هذا التوجيه لا يصح إلا إذا كان المراد كمال الواجبات الما المستحبات فإن كمالها من أندر الا مور " ، لذلك يرى بعض أهلل العلم أن من لم يحسن قراءة الفاتحة لزمه تعلمها " فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته "(٤) ويرون أنه يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لتعلم الفاتحة وكل ذكر واجب (٥) لا نه مما لا يتم الواجب إلا به وما لا يتم الواجب إلا به وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب الواجب إلا به فهو واجب الواجب الواجب الله فهو واجب الواجب الواجب الله فهو واجب و المواجب الواجب الو

\*

المسألة الثالثة: في من أمكنه أن يصلي باجتهاد نفسه فلم يفعل .

من أمكنه أن يصلي باجتهاد نفسه قبل خروج وقتها بأن يتعلمها فقهها وجب عليه ذلك عند بعض أهل العلم (٦) ، فإن لم يفعل مع إمكان ذلك لم تصح صلاته (٢) أما إن ضاق الوقت بحيث لو تشاغل بالتعلم فاته وقتها صحت صلاته بالتقليد "كالذي يقدر على تعلم قرائة الفاتحة فيضيق الوقت عن تعلمها ". (٨)

<sup>(</sup>١) القواعد النورانية لابن تيمية ص ١٨٠٠

<sup>(</sup>٢) رواه الهيهقي عن علي رضي الله عنه قال الحافظ ابن حجر "مشهور بين الناس وهو ضعيف ليس له اسناد ثابت "تلخيص الحبير ٢ / ٣٠٠

<sup>(</sup>٣) انظر القواعد النورانية ص٨٥٠

<sup>(</sup>٤) المغني لابن قدامة (١/٢٥٠

<sup>(</sup>ه) انظر شرح منتهی الارادات ۱۳۱/۱۰

<sup>(</sup>٦) انظر المفني مع الشرح الكبير ١/ ٢٧٤٠

<sup>(</sup>Y) المصدر نفسه والجز والصفحة ·

<sup>(</sup>٨) المصدر نفسه والجز والصفحة •

ووجه كون هذه المسألة من صور ما لا يتم الواجب إلا به هو أن الواجب حصول اليقين بما يجب فعله في الصلاة وذلك لا يحصل إلا بالاجتهاد وإنما جاز التقليد للعامي ومن ضاق عليه الوقت للعجز عنن ذلك فما لا يتم الواجب إلا به واجب إذا كان بالامكان فعله .

\*

المسألة الرابعة : في معرفة ما يحلُّ وما يحرم من المأكولات والمشرو بات وغيرها \_\_\_\_\_\_\_ مما لا غنى عنه في الغالب .

المسلم مطالب بالوقوف عند حدود الله وعدم تجاوزها قال تعالى : \* ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون \* . والوقوف عند هذه الحدود يتوقف على معرفتها ولهذا قال بعض أهل العلم: "يلزمه معرفة ما يحل وما يحرم من المأكول والمشروب و نحوها مما لا غنى له عنه غالبا" (٢) ويتأكد هذا الوجوب إذا كان مسافرا إلى بلاد لا يعرف أهله الحلال والحرام من القوم الكافرين ،أو عرف عنهم تحليل شيء مما حرم الله ،قال الحافسظ أبو بكر الخطيب البغدادى: " يجب على كل مسلم أن يعرف ما يحل له وما يحرم عليه من المآكل والمشارب والملا بعن والفروج والدماء والا مسلول فن علم ذلك فنهم عنه فرض عليهم أن يأخذوا في تعلم ذلك فنهم حتى يبلغوا الحلم وهم مسلمون أو حين يسلمون بعد بلوغ الحلم " (٣)

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٢٩٠

<sup>(</sup>٢) المجموع للنووى ١/١٦٠

<sup>(</sup>٣) كتاب الفقيه والمتفقه ١/٦)٠

السحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقـــة بتعلم فروض الكفايات و تعليمها

#### تمهيد:

فروض الكفاية تقديم بيان المراد بها وهي نوعان : أحدهما: ما لا بد للناس منه في إقامة دينهم وهذا يشمل العلوم الشرعية

كحفظ القرآن وتحفيظه ،والا حاديث وعلومها ،والا صول والفقه والنحصوم واللغة والتصريف و معرفة رواة الحديث والا جماع والخلاف فهذه العلصوم الشرعية من فروض الكفاية .

ثانيها : ما تحتاج اليه الا من قوام أمر الدنيا كالطب والحساب ونحوهما فان الا من كما أنها لا بد لها من اقامة دينها فكذلك لا بد لها من اقامة دينها فكذلك لا بد لها من اقامة دينها وتعظم هيبتها دنياها على اساس من أمر دينها حتى يتكامل بنيانها وتعظم هيبتها في نفوس أعدائها ، وفيما يلى بعض المسائل التي بني الحكم فيها على

هذه القاعدة .

المسألة الا ولى: في تعليم وتعلم الكتاب والسنة والآثار .

ان الله سبحانه و تعالى ختم رسالاته ببعثة عده ورسوله محمصص الله عليه وسلم وجعل رسالته عامة للجن والإنس إلى يوم القيامة فلا نبي بعده فأنزل عليه الكتاب و تكفل بحفظه وأمره ببيانه للناس وما بيانه إلا وحي من عسند الله \* وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى \* واذاً

١) انظرص ٣٩ من هذه الرسالة ٠

<sup>(</sup>٢) أنظر المجموع للنووى ٢٦/١٠

<sup>(</sup>٣) سورة النجم: ٣ ،٤٠

فلا بد أن يستمر هذا الكتاب وهذا البيان إلى قيام الساعة واستمرارهما يستلزم أمورا عديدة منها:

- حفظها كتابة فأما القرآن فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بكتابة الآيات حين نزولها في موضعها من السورة وأما السنة فقد كان من الصحابة من يكتبها ومنهم من يكتفي بحفظها لما من الله به عليهم من قوة الحافظة وتوقد الذاكرة .

- حفظها في الصدور وهذا ما حدث فعلا في العهد النبوي شم اكتفى بعد القرون المفضلة بحفظ القرآن ولا يزال كذلك إلى يومناهذا •

- وجود العالمين بهما ليقوموا بتعليم الناس أمور دينهم من كتاب ربهم وسنسة نبيهم صلى الله عليه وسلم وبيان وجوه الاستنباط منهما .

ـ ان تقوم طائفة في كل جيل بحمل هذا العلم و تعليمه لمستن بعدهم من سيخلفهم في حمل رسالة نبيهم إلى الناس .

فهذه الا مور وغيرها كلها من لوازم بقا الرسالة وشمولها الحـــن والانس إلى يوم القيامة .

فكتابة القرآن و حفظه ، و تعليمه ، وتعلمه ، وكتابة السنة و حفظه ا و تعليمها و تعلمها وبيان حال رواتها وبيان فقه النصوص واصول الفقه وغير ذلك من العلوم التي لا يتم الواجب إلا بعما كل ذلك واجب على الكفاية كما قال تعالى : ﴿ وما كان المو منون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقــة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلمهم يحذرون ﴿ (٢)

<sup>(</sup>۱) انظر الشرح الصفير مع بلغة السالك ۳۳۰، ۳۲۹، والمنهاج للنووي مع مغني المحتاج ١/٢١٠، و مجموع الفتاوى لشيــخ الاسلام ابن تيميه ٨/٢٨ وغيرها .

<sup>(</sup>٢) سورة التوبة : ١٢٢٠

### المسأَّلة الثانية: في تعلم وتعليم اللغة العربية •

الكتاب نزل باللغة العربية ، والسنة جائت بلسان صاحبها عليه الصلاة والسلام وهو عربي مبين كما قال تعالى : \* لسان الذي يلحدون إليه أعجمي و هذالسان عربي مبين \* لذا فإنه لا يمكن أن يتوصل أحد إلى معرفة أحكامها إلا باللغة العربية ، فلا بد إذا من فهم كلام العرب لمن أراد أن يستنبط منها الا حكام ، وأن يعرف الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد ، وكذلك من رام تفسير الكتاب والسنة لا بد له من العلم بها لذا قال أهل العلم إن تعلمها و تعليمها من فروض الكفاية لا نه ما لا يتم الواجب إلا ألل الشاطبي : " وبيان تعين هذا العلم ما تقدم في كتاب المقاصد من أن الشريعة عربية وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهمم اللغة العربية حق الفهم إلا من فهمم

فاذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة ، أو متوسطا فهو متوسط في فهم الشريعة والعتوسط لم يبلغ درجة النهاية فان انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحا الذين فهموا القلمات حجة فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم وكل من قصر فهمه لم يعد حجة ولا كان قوله فيها مقبولا " (٢)

<sup>(</sup>۱) انظر نهاية السول للأسنوي مع حاشية المطيعي ١/٥٥، وارشاد الفحول ص ٢٥١ وغيرهما .

<sup>(</sup>٢) الموافقات ١١٥/٤

المسأَّلة الثالثة: تعليم وتعلم الصناعات الحربية من فروض الكفاية .

قال تعالى ﴿ واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيـل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ألا ان القوة الرمي " فأوجب الله على المسلمين ان يعدواما استطاعوا مسن العدة لا عدائهم ليرهبوهم قال الشيخ عبدالرحمن بن سعـدي ـرحمه الله- أى اعدوا لا عدائكم الكفار الساعين في هلاككم وإبطال دينكم ﴿ مااستطعتم من قوة ﴾ أي كل ما تقدرون عليه من القوة العقلية والبدنية وأنواع الا سلحة ونحوذ لك مما يعين على قتالهم •

فدخل في ذلك أنواع الصناعات التي تعمل فيها أنواع الأسلح—
والآلات من المدافع والرشاشات والبنادق والطيارات الجوية والمراكب البريسة
والبحرية والقلاع والخنادق وآلات الدفاع والسياسة التي بها يتقدم المسلمون
ويند فع عنهم به شر أعدائهم و تعلم الرمي والشجاعة "" وقال: " فياذا
كان شي وجود أكثر إرهابا منها (أى من اعداد الخيل) كالسيارات البرية
والهوائية للقتال التي تكون النكاية فيها أشد كان مأمورا بالاستعداد بها
والسعي لتحصيلها حتى أنها إذا لم توجد إلا بتعلم الصناعات وجب ذلسك
لان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب "(١٤)
القوة العصرية إذا لم يمكن مغالبة الكفار إلا بتعلمها واجب بهذه القاعدة .

١٠) سورة الانفال: ١٠٠٠

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الامارات ،باب فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه ٦٤/١٣ مع شرح النووى .

<sup>(</sup>٣) تفسير ابن سعدى ١٨٣/٣٠

<sup>(</sup>٤) المصدرنفسه والجزا والصفحة ،

المسألة الرابعة: تعلم وتعليم الحرف والصنائع من فروض الكفاية .

ذكر أهل العلم (1) أن الحرف المهمة التي بها صلاح الناس وجميع ما تتم به معايشهم من الصنائع كالحدادة والحياكة والتجارة وغيرها من فروص الكفاية "لان قيام الدنيا بهذه الاسباب وقيام الدين يتوقف على أمرالدنيا حتى لو امتنع الخلق منه أثموا وكانوا ساعين في إهلاك أنفسهم ".

ووجه كون هذه المسألة من صور ما لا يتم الواجب إلا به هو أن الواجب قيام الدين وقيامه متوقف على قيام أمر الدنيا وذلك لا يتم إلا بتعلمه وبتعليمها وما كان كذلك فهو واجب .

<sup>(</sup>۱) انظر الشرح الصفير معبلغة السالك ٢١٠/١ ، والمنهاج للنووي معمفني المحتاج ٢١٣/٤٠

<sup>(</sup>٢) مفني المختاج ٢١٣/٤٠

# الفصل الثاني \_\_\_\_\_ تطبيق هذه القاعدة على الجانيي الجانيية التادري

ويتكون من المباحث التالية :

البحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتخطيط .

السحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالسلوك الادارى.

البحث الثالث: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتطوير الا دارى .

#### تمهيد :

تعتبر الإدارة في هذا العصر فنا علميا هاما ، يعالج جانبا عظيما من حياة الإنسان حيث يعنى بتنظيم الجهود لتو تي شارها على أكسسل الوجوه الممكنة ، فتحفظ بذلك الا موال والا وقات من أن تذهب سدى ، وذلك بطرق علمية محددة مستفادة من علوم متعددة .

(۱) وهي في اللغة : مصدر أدار الشي " يديره إدارة إذا جعله يدور، ومنه دوران الفلك وهو " تواتر حركاته بعضها إثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار " .

والدائرة : الحلقة "،ومنه قوله تعالى : \* عليهم دائرة السو \* أو النائبة التي تحيط بهم فلا يخرج منها أحد من أحاطت بهم فلا يخرج منها فهذه ثلاثة معان لفوية .

الدوران: وهو ملموس في الادارة فالعمل يبدأ بالمسئول من حيث الاثمر به وينتهي اليه من حيث الاقرار له .

والتتابع: وهو ملموس في الادارة أيضا فالادارة الجادة لا يجـــد .
الخمول اليها سبيلا ه

والإحاطة : وهي ملموسة في الإدارة اذ أن المسئول عارف بكلل

وفي الاصطلاح: "النظام الواعي الذى يعني بتجميع الجهود الفردية والجماعية داخل مو سسة ما ببهدف تنفيذ اهداف أو سياسات أو خطط . . . تلك المو سسة الا ساسية بفعالية " ويراد بالفعالية أن يتم

<sup>(</sup>۱) انظر مادة "دور" في كل من المصباح المنير ٢٠٣،٢٠٢، و مجمل اللغة ٢٠٣،٢٠١، وترتيب القاموس المحيط ٢/٢٩٦-٢٣١،

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ١/٢٠٢ مادة " دور ".

<sup>(</sup>٣) انظر ترتيب القاموس ٢ / ٢٣٠٠

<sup>(</sup>٤) سورة الفتح : ٠٦ (٥) انظر تفسير الزمخشرى "الكشاف" ٣/٢٥٠

<sup>(</sup>٦) مبادئ في الادارة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ، تأليف: د ، عبد المعطي محمد عساف ص ١٦ (الرياص: مطابع الفرزدق التجارية ،

التنفيذ على أكمل وجه وأتمه وذلك بتحقيق مطلبين هامين في الإدارة: أحدهما: تحقيق الإبداع والتطوير المستمر بما ينسجم معشروط الحفاظ على استمرارية الموسسة المعنية وبقائها.

وثانيهما: تحقيق نوع من التجانس بين أهداف الإدارة وأهداف الماملين وأهداف المجتمع .

وهناك تعاريف أخرى للإدارة تختلف عن هذا واستقصاو ها هنا ليس من مهمات هذه الرسالة لذا فقد اكتفيت بالتعريف المتقدم نظر الاجتماع عناصر الإدارة فيه على اختلاف أنواعها .

ليست والإدارة بهذا المفهوم /جديدة على الفقه الإسلامي ، فهو جامع لخيري الدنيا والآخرة وما من قضية من القضايا الإدارية أو غيرها الاو في الفقه الإسلامي حكمها نصا أو استنباطا بالطرق الاصولية المعتبرة عند علما عذه الاسمة .

والإسلام لا يقف موقف المعادي لكل جديد بل يحتضن الحق منها وينأًى عن الباطل وهكذا الشأن فيما استجد ويستجد في الإدارة من أفكار يقبل النافع منها ويدفع الضار و معيار النفع والضرر معلوم في الكتاب والسندة وقواعد الشريعة .

وقد اخترت أن يكون الحديث عنها في ثلاثة جوانب وهي : التخطيط، والسلوك الادارى والتطوير لا نها في نظري في أهم جوانب الإدارة هذا من وجه والوجه الآخر أنني لم أقصد سوى التمثيل \* والله يهدى من يشا السي صراط مستقيم \* .

<sup>(</sup>۱) مبادى ً في الإدارة العامة و تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ،

<sup>(</sup>٢) انظر الإدارة التعليمية -أصولها و تطبيقاتها تأليف د ، محمد منير مرسى ص ١٥ والإدارة تأليف د ، مدني علاني ص ٢٦ ، والإدارة منهج شامل للدكتور حنفي محمود سليمان ص ٠٠

<sup>(</sup>٣) سورة النور: ٢٦٠

# السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتخطيط .

المسألة الا ولى: في مرحلة اعداد الخطة •

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام \_ رحمه الله \_:

" كل تصرف جالب لمصلحة أو دارى المفسدة فقد شرع الله من الأركان والشرائط ما يحصل تلك المصالح المقصودة الجلب بشرعه ،أو يدرأ المفاسد المقصودة الدر يوضعه "(١) وقال أيضا: "إن الله تعالى أوجب علينا في الا قدوال والا فعال ما نظن أنه الواجب فإذا كان المتيقن هو المطنون فالمكلف يتيقن أن الذي يأتي به مظنون له وأن الله تعالى لم يكلفه إلا ما يظنه "(٢).

والمقصد من الخطة انما هو جلب المصلحة أو دفع المفسدة أو كلاهما وهي بلا شك تصرف ظني إذ لا سبيل إلى اليقين فيها لا نها تخطيط لا عمال في زمان مستقبل ،وقد صارت في هذا العصر السمة البارزة في المجال الإدارى وهي "من الوظائف القيادية في الإدارة العامة " فهي "تعنبي تحديدا مقدما للا عمال التي يلتزم بتنفيذها خلال مدة معينة مع تحديد لموعد البد والانتها من كل منها " ومن المعلوم أن الخطة بهذا المفهوم تتطلب أمورا تستند عليها ، وأخرى تكون الغرض من وضعها ، وهذه الا مور

هي:

<sup>(</sup>١) قواعد الاحكام ١٥١/٢

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه ١١/٢٠

<sup>(</sup>٣) التحليل الادارى للدكتور ابراهيم درويش ص ١٠٥ ط سنة ١٩٧٣م الناشر / دار النهضة العربية ٠

<sup>(</sup>٤) اصول الادارة والتنظيم للدكتور عاطف محمد عبيد ص ٧٣٠

أولا : العلم بضروب الا عمال الخاصة بها ودروبها وهذا يتوقف على الا مور (١) الاتية :

- ١ الإلمام بكل جوانب القضية التي يراد التخطيط لها ٠
- ٢ تجسيد هذه القضية بحيث تكون معلوماتها موجودة وواضحة .
- ٢ الدراسة الصحيحة لهذه المعلومات وتقويمها تقويما صحيحا
   لتأتي النتائج صادقة .
  - ٤ ربط هذه القضية بغيرها من القضايا التي تواجه التنظيم .
- ه تحديد الوسائل التي يتوصل بها إلى بلوغ المقصد وذلك باختيار الأصلح من البدائل الممكنة التي تم التوصل إليها •

ثانيا : تحديد الهدف من وضع الخطة وتقويمه بحيث لا تكون مصلحته أقل من تكلفة الخطة ويكون ذلك بالطرق المتقدمة .

ثالثا: التمويل المادي لا عمال الخطة وذلك بأن يكون للخطة من الا مسوال (٢) ما يسيرها .

رابعا: الاليدى العاملة فهي ركن من أركان الخطة فلا توضع الخطة فـــوق مستوى القوى العاملة أو التعويل المادي فتبو بالفشل . خاصا: الإشراف التام على جميع مراحلها لتحقيق الهدف المنشود .

<sup>(</sup>۱) انظر التحليل الادارى ص ۲۹ - ۸۳ ، واصول الادارة والتنظيم ،

<sup>(</sup>٢) انظر أصول الادارة والتنظيم ص٧٤ - ٨١ و ١٤٦ - ١٥٠ منه ق

<sup>(</sup>٣) انظر الا دارة العامة للدكتور حنفي محمود سليمان ص ١٨٣ ط سنة مر ١٢٥، الناشر: دار الجامعات المصرية واصول التنظيم ص ١٢٥،

<sup>(</sup>٤) سيأتي الكلام عليه فيما بعد .

ومن هنا يرى بعني الإرابيين أن الخطة واتخاذ القرار بمعنى واحد فيقول: "والتخطيط إذ يتعلق بالا هداف والوسائل ، فإنه ابتغاء تأديسة هذه الوظيفة التخطيطية على الوجه السليم لا بد من البحث عن معيار تقام عليه هذه الأهداف وتحدد على أساسه الوسائل من حيث ترتيب الأهسداف وقق معيار الافضلية فيها او ترتيب الوسائل حسب فاعليتها في تحقيسق الأهداف ثم تأتي بعد عملية التنفيذ في داخل وظيفة التخطيط "(1)أي أنها " وظيفة مستمرة حتى يتحقق الهدف "(٢) والذي يظهر أن اتخساذ القرار هو ما يجب أو ينبغي فعله بعد تعيين الهدف و تحديد وسائلسه الممكنة فالواجب أن لا يكون إلا بعد تصور الموضوع تصورا يقضي باتخساذ القرار وذلك لا يمكن إلا بعد عملية التخطيط فهي مما لا يتم الواجب إلا بسه إذا كان الهدف واجبا ، فإن لم يكن واجبا ، فإن كان من المصالح العاسة وجبت بالشروع فيها لما سيأتي ومثال ذلك ما جاء في خطة التنمية الرابعة للملكة فقد رسمت الهدف من وضعها في أربع نقاط ""

- ١ ـ المحافظة على القيم الاسلامية .
- ٢- تطبيق شريعة الله وترسيخها ٠
  - ٣- الدفاع عن الوطن .
- المحافظة على الا من والاستقرار الا جتماعي للبلاد .

<sup>(</sup>۱) التحليل الادارى ص١٦٥٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه ص١١٦٠

<sup>(</sup>٣) انظر خطة التنمية الرابعة للملكة ص ٧٥ و ٣٨١٠

وهذه النقاط واجبة بلا شك وقد علم مما تقدم ان الواجب متمسى ما توقف أداو و على أمر مباح وجب بوجوبه حتى يتأدى فإذا ألقينا النظر على على على على على على وضع الخطة تبين لنا الحكم اللائق بها ففسي الجانب الا ول من هذه الا هداف تقول الخطة:

" ان التطور الإقتصادي السريع في المملكة خلال فترات خطط التنمية الثلاث قد أدى إلى وجود العمالة الا جنبية المختلفة في دياناتها وثقافاتها وعاداتها وهذا الا مر يتطلب التوسع في نشاطات القطاعات الديني المختلفة للمحافظة على القيم الاسلامية وعادات البلاد ، وتقاليدها للحيلولة دون تسرب الظواهر الا جتماعية الفريبة على القيم الاسلامية وعصادات البلاد " (۱)

وقد اقترحت الخطة أمورا لمقابلة هذه الا شياء التي اعتبرتها السبب (٢) الداعي لوضع الخطة للجانب الديني وهي :

- ١ نشر الخدمات الدينية وتطويرها في الجمات غير المشمولية
   بخدماتها وفي الجمات القائمة .
- ٢ الاهتمام بالمساجد القائمة و بنا مراكز اسلامية مكتملة المرافق
   في المدن الرئيسية .
- ٣ اقامة المساجد في جميع الاحيا تسهيلا على المواطني تسهيل المواطني تسهيلا على المواطني تسهيل المواطني تسهيلا على المواطني تسهيلا على المواطني تسهيلا على المواطني تسهيل المواطني ال

<sup>(</sup>١) انظر خطة التنمية الرابعةللمملكة ص ٣٨١٠

<sup>(</sup>٢) المصدرنفسه ص ٣٨٣، ٣٨٢٠ •

- ع ـ سد المنافذ امام محاولات التسلل الفكري والعقدي المعادي
   للإسلام.
  - ه تطوير المكتبات الإسلامية الموقوفة وتحسينها •
- ٦- نشر الدعوة الاسلامية في الداخل والخارج عبر وسائل الاعلام
   المختلفة و تنظيم إقامة الندوات والمو تمرات الاسلامية .
- γ التنسيق بين الجامعات والهيئات التعليمية والديني ----ة والا جتماعية القائمة في مجال إعداد الدعاة والأبحاث والتدريب.
  - ٨ اصدار الموسوعة الدائمة للفتاوى •
  - عدريب منسوبي القطاعات الدينية بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء والجامعات الاسلامية .

الى آخر ما ذكرته من المقترحات حيث بلغت ستة وعشرين بندا .

\*

المسأَّلة الثانية : في مرحلة تنفيذ الخطة •

هذه المرحلة هي إحدى مراحل الخطة و"تتعلق بوضع الخطـــط والإجراء التنفيذية بصورة تبرز كافة التفصيلات الخاصة بذلك بالتنسيــق مع أجهزة التنفيذ " (١) لوضع ذلك موضع التطبيق ، وهو لا يتم على الوجــه المطلوب الا بأمرين :

الا مر الا ول: أن يسند ذلك إلى من تتوفر فيه القوة والا مانة قـال من تعالى بين بعسبه المر من استأجرت القوي الا مين الله والقوة في كل شي بحسبه

<sup>(</sup>١) مبادى الادارة العامة وتطبيقها في المملكة ص١٤٠٠

<sup>(</sup>٢) سورة القصع : ٢٦٠

وهي هنا تعني الكفاية لتكون مع التقوى (الا مانة) وهذا الا مرمن أهمم أسباب نجاح الخطة إن "يتركز حول قدرة التنظيم القائم بالتنفيذ" "لا أن التخطيط السليم لا يو "تى شاره إلا بتحقق الأهداف ،وهذا بدوره لا يتحقق إلا من خلال تنفيذ كف التخطيط ((۱) وقد جا في نظام الخدمة المدنية للملكة أن "الجدارة (۲) هي الا ساس في اختيار الموظفين لشفل الوظيفة العامة "(۳) وهذا يستلزم إيجاد جهاز إداري بقدرات وكفا ات تتناسب معهذه المهمة .

الا مرالثاني: "التنسيق مع أجهزة التنفيذ بصورة تبرز كافية التفصيلات الخاصة بذلك " (٤) وهذا الدور إنما هو "لإحداث تكامل في الأنشطة التخطيطية والتنفيذية ،وبصورة خاصة إحداث تكامل في الوحدات القائمة بالتنفيذ فلا يحدث خروج على أهداف الخطة أو تقصير في التنفيذ أو إساء ق في استعمال القدر من المسئولية المتعلقة بالجز المعين مسن الخطة " ومن أمثلة ذلك ما جاء في خطة التنمية الرابعة للمملكة ونصه :

أ - تحسين أعمال التنسيق بين الجهات المنفذة في المجالات الميدانية حتى يو دي التنسيق بين الجهة الواحدة ومشروعها ،والتنسيق فيما بين مختلف الجهات إلى توزيع متوازن للخدمات ،

<sup>&</sup>quot; لتحقيق افضل نمو إقليس متوازن لا بد من:

<sup>(</sup>۱) التحليل الادارى ص ١٣٦،١٣٥٠

<sup>(</sup>٢) الجدير بالشي والخليق والحقيق به (انظر المصباح المنير مادة جدر) و

<sup>(</sup>٣) المجموعة الاولى للوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية بالمملكة ص٩٠

<sup>(</sup>٤) مبادى الادارة العامة في المملكة ص١٤٠٠

<sup>(</sup>ه) التحليل الادارى ص١٣٥٠

ب. الاستمرار في أعمال المسح لمناطق الامارات ، واعداد المخططات الرئيسية للمناطق وتحديث المعلومات بصفة دائمة عن الأوضاع القائمة والتركيز على معرفة أوجمه التباين الرئيسية التي تو ثر على كل منطقة إقليمية .

ج ـ تنفيذ الأهداف الإستراتيجية الرابعة .

وتتزكز هذه الابعاد الثلاثة على التفاعل بين السياسات الإقليميــة وإدارات الجهات المنفذة والدراسات الخاصة بمتطلبات التنمية والمدعمــة للإمكانيات في مختلف انحاء المملكة "،

وهذا المثال دليل من الواقع على ضرورة التنسيق بين جهات التخطيط وجهات التنفيذ . فهذان الأمران ما لا يتم نجاح التخطيط إلا به ،ثم إنكان الهدف واجبا فهما واجبان وهكذا القول بالنسبة للأحكام الخمسة . الا أن الخطة في الدولة الاسلامية وإن كان الإقدام عليها قد يكون واجبا أو مندوبا الخطة في الدولة الاسلامية ما الآثار يجعلها بمنزلة الأمور التي تجب بالشروع فيها كالجهاد في سبيل الله تعالى ،وطلب العلم (٢)

فالخطة وإن كانت في بادى أمرها مباحة أو مندوبة فان الشروع فيها يلزم له توفر الشروط اللازمة لنجاحها من وجود الخبرات في شحص ميادين التخطيط و جمع المعلومات الكافية وتحليلها والنظر في البدائلل الممكنة ووضعها في مواضعها واعطاء كل جانب حقه من الاهتمام ١٠ الى آخر مراحل الخطة بحسب الإمكان ولو لم يكن كذلك لضاعت أموال وأوقات وجهود وربما عادت بالضرر على مقومات الحياة الدينية والدنيوية فتكون النتيجحة لا قدر الله حد الخسارة الفادحة في الدين والدنيا معا م الاان يتوقف على الاستمرار ضرر اكبر فلايجوز اذا ٠

<sup>(</sup>١) خطة التنمية الرابعة للملكة ص٤٤٠٠

<sup>(</sup>٢) انظر مجموعة الفتاوى لشيح الاسلام ابن تيميه ٢٨/١٨١، ١٨٢٠

## المسألة الثالثة : في مرحلة المتابعة والتقويم .

لما كانت الخطة مبنية على توقعات ظنية لزمان مستقبل بنا على المعايير المتقدمة فإن التطبيق قد يبرزمعه ما يحتاج إلى تعديل ،أو زيادة أو نقصان ، فقد تعترض في سبيل التنفيذ عقبات إن لم تذلل ربما أصاب الخطة خلل مضر ،ومن ذلك \_ مثلا \_ أن تكون الخطة فوق الإمكاني\_\_ات المتاحمة لجهات التنفيذ ماديا أوبشريا سوا كان ذلك لا سباب طارئمة ، أو لضعف في الدراسات التحضيرية للخطة والقاعدة الفقهية تقول: " الميسور لا يسقط بالمعسور "فيختار من البدائل ما يناسب المحال ويوو دي الفرض، او يحذف منها ما لا بديل له ،ولا قدرة عليه فإنه " لا عبرة بالظن البيـــن خطوء ه " ، فان كانت تلك العقبات ناشئة عن فقدان أمر لم يكن مأخوذ ا في الاعتبار حين وضع الخطة فيزاد ، وهذا لا بد من حصوله في هــــذه المرحلة غالبا ،وإذا كان كذلك \_وقد تقدم أن الشروع في الخطة يصيرها واجبة \_ فإن مما لا يتم هذا الواجب إلا به تكليف من يقوم بمتابعة الخطمة حال التنفيذ ، وتقويمها لمعرفة نقاط الضعف فيها و نقاط القوة أي معرفسة الإيجابيات والسلبيات فيها ،وما سبق بيانه في المسأَّلة الثانية من ضرورة التنسيق بين جهات التخطيط وجهات التنفيذ فلأن ذلك يمكن الجهتين من حسن المتابعة لتنفيذها ومدى التناسب بين الفترة الرمنية للخطة والقدر الحاصل من التنفيذ لعلاج ما يتضح من قصور سوا ً في معدلات التنفيد ،

<sup>(</sup>١) الاشباه والنظائر للسيوطي ص١٥٩٠

<sup>(</sup>٢) هذه قاعدة فقهية انظر المصدر السابق ص١٥١٠

أو في الإمكانيات المتاحة لعملية التنفيذ أو وظيفة التخطيط ذاتها (١) كما تقدم قريبا ووجه الوجوب في هذه المسألة وما قبلها بالإضافة إلى ما تقدم أن الخطة إما ان تكون لمصلحة عامة ،أو لمصلحة خاصة ،فإن كانت لمصلحة عامة فمنشو ها أمر الإمام وطاعته في المعروف واجبة وقد ذكر بعض أهل العلم أن الإمام بمثابة ولي اليتيم بالنسبة لمصالح المسلمين (٢) ولهذا قالوا "تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة "(٣) وجاء في الاحكام السلطانية أن من واجبات الإمامة أن يباشر الإمام "بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الاحوال "(٥) وحيث أن هذا غير ممكن في متابعة الخطة بالصورة المتقدمة فإن الواجب حينئذ هو: "استكفاء الاعناء وتقليل الفصحاء "(١) في ذلك " لتكون الاعمال بالكفاءة مضبوطة والاموال بالامناء محفوظة "(١) معفوظة "(١) في ذلك " لتكون الاعمال بالكفاءة مضبوطة والاموال بالامناء محفوظة "(١) وفي كتاب الخراج لامي يوسف "واستعانته [أي الامام] بغير أهل الثقة والخير هلاك للعامة "(١)

<sup>(</sup>۱) انظر التحليل الإداري ص ١٣٥ ،والتنظيم والعمليات الإدارية والتنظيمية للدكتور فريد راغب النجار ص ٢٨٥، ٢٨٥ ،ط٢ سنة ١٩٧٧م، وخطة التنمية الرابعة للملكة ص ٢٥٥٠

<sup>(</sup>٢) انظر الاشباه والنظائر للسيوطي ص١٢١٠

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه والصفحة •

<sup>(</sup>٤) لا بي الحسن علي بن محمد البصري البقدادي الماوردي ت ٥٥٠هـ٠

<sup>(</sup>٥) الأحكام السلطانية ص١٦٠

<sup>(</sup>٦) المصدرنفسه والصفحة •

<sup>(</sup>Y) المصدر نفسه والصفحة •

<sup>(</sup>٨) كتاب الخراج لا بي يوسف ص ٦،

وهذا النوع من الخطة لا يخلو إما أن يكون لمصلحة فيها قوة دينية أو دنيوية وكلاهما مأمور به في قوله تعالى ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم مسن قوة ﴿ فتوقف المصلحة على الخطة من حيث العلم بها وبمتطلباتها المادية والبشرية وبالكيفية التي تجلب بها وهل يترتب على جلبها مفسدة أو لا ۴ وما يتلو وضع الخطة من اتخاذ القرار المناسب وطرق التنفيذ والمتابعة والتقويم كل ذلك من أجل أن يكون العمل الذي قصد به جلب المصلحة يسير على بصيرة من الأمر ولئلا يقع بذلك مفسدة تضر بمصالح

وأما إن كانت لمصلحة خاصة وهي مباحة فان قاست على جهــــد صاحب المصلحة ولم يعد الخطأ فيها من السفه ، بل يكون سن الاجتهاد المخطى و في العادة فذلك أمر مباح لكثرة وقوعه بين المسلمين منسسة العبهد الا ول إلى يومنا هذا ال كانوا يشتغلون بأنواع التجارات فمنهسم رابح و منهم غير فاك فمن ذلك ما رواه البخارى عن ابراهيم بــــن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه عبد الرحمن قال: " لما قدموا المدينة آخسي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عبد الرحمن وسعد بن الربيع • قـــال لعبد الرحمن إنى أكثر الأنصار مالا ، فأقسم مالي نصفين ، ولي امرأتان ، فانظر أعجبها إليك فسمها لي أطلقها ، فإذا انقطعت عدتها فتزوجها . قال: بارك الله لك في أهلك ومالك أين سوقكم ؟ فدلوه على سوق بنس قينقاع فما انقلب إلا ومعه فضل من أقط وسمن ثم تابع الفدو • ثم جــا و يوما وبه أثر صفرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: مهيم أ قال: تزوجت، قال : كم سقت إليها ؟ قال : نواة من ذهب \_ أو وزن نواة من ذهب \_ شك ابراهيم " والشاهد من هذه القصة الجليلة أن عبد الرحمن بن عوف

<sup>(</sup>١) سورة الانفال: ٠٦٠

<sup>(</sup>٢) وواه البخارى في كتاب مناقب الانصار ،باب اخا النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار ١١٣،١١٢ مع الفتح .

لم يخطط للاتجار الذى قام به من اجل سد حاجته لأن ذلك مما جرت به العادة وعرف بالنجارب وأما إذا كانت المصلحة مترتبة على حقوق غيره ومصالحهم كالمشاريع التجارية الكبيرة التي يترتب على الخطأ فيها حصول مفسدة على الآخرين من قوات حقوقهم أو إدخال مضره عليهم أو ضياع أموال عظيمة بلا اجتهلل في المحافظة عليها فإن التخطيط لذلك على النحو المتقدم واجب لأن أدائ الحقوق ودفع المضرة عن المسلمين واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ومن أمثلة ذلك هذه الموئ سسات والشركات الكبيرة في هذا العصر التسبي تقوم على روئوس أموال كبيرة ويسند إليها مهام عظيمة كالعمران ،والصيانسة التي تتعلق بأنواع الآلات الحديثة وكذلك تسويق المواد الغذائية وغيرذلك مما لا بد من التخطيط له قبل الشروع فيه وإلا ترتب على ذلك ضياع للأموال أوضرر على المستهلكين وغير ذلك من الأمور التي يجب تجنبها و

\*

المبحث الثاني : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالسلوك الإدارى .

المسألة الأولى : فيما يجب على المسئول الإدارى إذا علم بسو الإنتاج \_\_\_\_\_\_\_ \_\_\_\_\_\_\_ أو قلته .

<sup>(</sup>١) انظر شرح منتهى الارادات ٢/٥١٥ ، وروضة الطالبين ١/٥٢٥،

<sup>(</sup>٢) انظر المصدرين السابقين والجزا والصفحة •

فإذا علم المسئول الإدارى بسو الإنتاج أو قلته لم يجزله السكوت على ذلك لا نه تفريط و عليه في هذه الحال أن يبحث عن الا سباب ليتلافى ما يجب تلافيه ويتدارك ما يجب تداركه ويرى الإداريون أن اكتشاف ذلك يكون بالنظر في الا مور الآتية (١):

الا مر الا ول : النظرفي سلوكه مع من يعملون عنده ٠

الامر الثاني: النظرفي من يعملون عنده .

الا مر الثالث: النظر في العمل المطلوب .

فأما الا مر الا ول : وهو النظرفي سلوكه مع من يعملون عنده فإن عليه فأما الا من الجوانب التالية :

۱ ـ العدل: فينظر هل كان يرعى للكفائة والإخلاص حقهما . بحيث يأمن كل مجتهد على حقه فلا يتساوى في نظره المجتهد وغيره .

٢ - هل يتيح لهم فرصة التعلم والتقدم في أعمالهم أو لا ؟

٣ ـ هل هو مطلع على جميع من يعملون عنده وعارف بعملهم أو لا ؟

٤ - هل يستمع لشكاياتهم أو لا ؟ •

ه . . هل الوقت الذي يعطيهم للراحة معقول أو لا ؟

وذلك أن المجتهد إذا أمن على حقه زاد اجتهاده وإذا حصل هذا ترتب عليه أمران مهمان في الحياة الإدارية وهما: زيادة الإنتاج ، وثانيهما: فتح الباب للتسابق في الإجتهاد وهو الذي يسميه الإداريون بايجاد روح التحدى ولا مراء أن روح التحدى أو التسابق في الإنتاج موجودة في كل نفس

<sup>(</sup>۱) انظر السلوك الادارى للدكتور مختار حمزة وآخر ص ۲۷٦،۲۷٥ وكتاب الادارة منهج شامل ص ٥٠٥ ـ ٥٥٥ وكتاب اصول التنظيم والاساليب للدكتور محمد شاكر عصفور ص ۱۲۱،۱٤۱،۱٤۱،۱٤۱،۱٤۱،۱

لقوله تعالى ﴿ وانه لحب الخير لشديد ﴾ وإنما المسئول هو الذي قد يحول بسو تصرفه دون انطلاقها وتفجر طاقاتها الإبداعية فإذا عدل انفتح الباب فحصل الإنتاج المطلوب • ثم إذا جرت العادة ( وهي محكمــة بشروطها ) بأن يتاح لهم فرصة التعلم أو كانت من نظام العمال فإنه إن لم يتح لهم ذلك فقد بخسهم حقهم \_ إلا أن يضر ذلك بالعمل\_ فإن أعطى بعضهم ومنع آخرين فقد جار ولم ينصف وحينئذ فإن نقص الإنتاج من هو و لا و الذين لم يعطوا حقهم في التعليم متوقع في غالب الظن وبالنسبة للشكاوى فإن النظر فيها من العدل ومنها يستبين للمسئول الإدارى جوانب كثيرة من سلوك من عنده ومن أسباب ضعف الإنتاج واذا جرت العادة باعطاء فرصة للراحة أو كانت من نظام العمل فإن عليه أن ينظر هل المدة التي منحهم إياها للراحة متمشية مع العادة أو نظام العمل أو لا لا نبها ان لم تكن كذلك دلت على ضعف التقدير لما ينشأ عنه من الشعور ببخس الحقوق وما يترتب على ذلك من الكراهية والاحقاد ومن كان هذا شأنه ضعف انتاجه وقلت مبالاته بواجبات عمله .

وهذه الأنور كلها تتوقف على اطلاعه عليهم ومعرفته بما يقوم به كـــل واحد منهم .

<sup>(</sup>١) سورة العاديات: ٨٠

<sup>(</sup>٢) انظر الدافعية للعمل واثرها على الكفاية الانتاجية ص ١٤٨٠

<sup>(</sup>٣) وشروط العمل بها أربعة:

١ - ان تكون مطردة او غالبية .

٢ ـ ان تكون قائمة عد انشاء العقد .

٣ - ان لا تعارض بتصريح يخالفها ٠

٤- ان لا تعارض نصا شرعيا ٠

انظر المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقاء ١٨٧٢، ٨٧٣/٠

- ١ ـ العلم بمتطلبات العمل .
  - ٢ ـ الرض عن العمل •
- ٣ \_ الزملا الذين يعمل معهم .

وذلك أن العلم بمتطلبات العمل سر نجاحه فيه فعليه أن يقوم بتدريبه إن كان لا يعرف الا بذلك فوجب كان لا يعرف الا بذلك فوجب كان لا يعرف الا بذلك فوجب أن كان لا يعرف الا بذلك فوجب أن كان ولا يعرف من يعرف العمل العمل العمر من يعوم به عمر عليه ان يعلمه الووجب على العامل ان يتعلم لا أن كلا الا مرين لا يتم الواجب الا به .

ثم ان كان عالما بعمله الذي طلب منه أداو و ولم يحصل منه الانتاج المرغوب فيه فإنه لا يخلو إما أن يكون مستواه أعلى من العمل فهو يرى أنبقا و فيه إهانة له أو يكون ذلك لسبب خارجي .

فإن كان السب هو الأول فلا يخلو إما أن يكون قد قبله حين العقد بعد بيانه له أو يكون قبوله على أساس العرف المطرد بحعل العمل على قدر الموعهل .

فالحال الا ولى : هو ظالم لنفسه و عليه أن يقوم بالواجب وإلا فلصاحب الحق فسخ العقد أما الوكيل فإنه ينظر إن رأى أن وضعه في المكان اللائسة به يزيد به صلاح العمل وجب عليه ذلك إن لم يقم به أحد أو كان من يقسوم به ليس أهلا لذلك لا ن نظره منوط بالمصلحة وإن لم يكن كذلك لم يجزله إبقاوً ه لا نه مضر بالعمل وهو مو تمن .

<sup>(</sup>۱) انظر نظام الخدمة المدنية بالمملكة مادة (۳۱) ونصها: "يعتبرتدريب الموظفين جزا من واجبات العمل النظامية سوا كان داخل أو خارج أوقات الدوام الرسمي و على جميع الوزارات والمصالح الحكومية تعكيسن موظفيها من تلقي التدريب كل في مجال اختصاصه ".

والحال الثانية: العقد فيها باطل لا نه لا يجوز العقد على مجهول والحال الثانية: يجب العمل بالعرف وهو من باب إنزال الناس والحال الثالثة: يجب العمل بالعرف وهو من باب إنزال الناس منازلهم وتكون مخالفته من الجور وهولا يجوز إلا أن يشترط مخالفته ويقع العقد على ذلك فالمسلمون على شروطهم إلا شرطا أحل حراما أوحرم حلالا ويتصرف الوكيل على ضوء ما تقدم في الحال الأولى .

وأما إن كان السبب من خارج العمل بأن يكون زملاو و يو ذونه أو لا يحترمونه فعليه في هذه الحال أن يقضي على أسباب الأذى وعدم الاحترام بقدر الإمكان لائن في ذلك صلاح العمل وهو واجب عليه وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وأما الا مر الثالث: وهو النظر في العمل فيكون بملاحظة الجانب الآتي وهو:

هل هو فوق طاقة العامل جسديا أو لا فإن كان فوق طاقته خفسف عنه بقدرها إلا يكلف الله نفسا إلا وسعما \* وكلف بباقيه من يقوم به فإن لم يكن فوق طاقته فهل هو فوق مستواه العلمي أو لا ؟

فإن كان فوق مستواه كلف به من هو أهل لذلك وأعطي من العمل ما يناسب مستواه ولهذا الجانب التفات إلى ما سبق بيانه في جانب علم ما الرضا عن العمل .

(٥) فهذه الا مور التي يقوم بها المسئول الإداري إذا علم بضعف الإنتاج أو قلته مما لا يتم الواجب إلا به وما كان كذلك فهو واجب.

<sup>(</sup>۱) انظر السلسبيل في معرفة الدليل للشيخ صالح البليهي ١/١٥٥١/٥ وروضة الطالبين ٥/٨١، ١٨٩،

<sup>(</sup>٢) أي العرف المطرد بالشروط المتقدمة •

 <sup>(</sup>٣) أي آن يشترط مخالفة العادة المطردة ،

<sup>(</sup>٤) انظر مجموعة الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيميه ٢٨/ ٢٢ه ٥ والدافعية للعمل ص ٤٨ . • للعمل ص ٤٨ .

<sup>(0)</sup> 

## المسألة الثانية : في اختيار العامل أو الموظف •

تقدم أن المسئول الإداري وكيل عن صاحب الحق أو نائبه المفوض وانه مو عن فيما وكل فيه فأعماله كلها يجب أن تناط بالمصلحة ، فإذا أراد ان يعين عمالا أو موظفين فإن عليه أن يبني اختياره لهم على أساس هــــنه القاعدة إلا أن ذلك لا يتأتى إلا باتخاذ الخطوات التالية:

- معرفة أنواع العمل الذي يريد انجازه
- ـ معرفة ما يتطلبه كل نوع منها من الخبرة .
- ـ معرفة ما يحتاجه كل نوع منها من السلوك .

وهذا قد يتيسر له بمفرده وقد لا يستطيع ذلك الا باستشارة أهل الخبرة فإذا توصل إلى تقسيم العمل سوا عفرده أو بالاستشارة فعليه أن يحدد مطالب كل نوع على حدة ليتم اجرا الاختيار على حسبها (۱) فهذا التقسيم للعمل والتعرف على احتياج كل نوع منها إلى الخبرة المناسبة والإستشارة في ذلك عند عدم التمكن من ذلك بنفسه كله مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب والمسألة الثالثة : في إعادة تنظيم الإدارة إذا تبين خطأ التنظيم السابق أو قصوره .

إذا تبين خطأ التنظيم السابق أو قصوره عن استيعاب الا مور المستجدة بأن توسعت الأعمال فصار التقيد بالتنظيم السابق يشكل عقبة أمام العاملين ويضعف انتاجهم أو غير ذلك ، فإنه في هذه الحال يجب إعادة النظر في التنظيم إلا أن هذا التعديل أو الإعادة للتنظيم لا يتأتى في الإدارات الكبيرة

<sup>(</sup>۱) انظر أصول التنظيم والاساليب ص ١٢٥، ١٢٦، ، وأصول الإدارة والتنظيم ص ١٢٥ - ١٤٥ ، وغيرها •

إلا باجرا الدراسات اللازمة للميكل التنظيمي بكامله وإجرا التغييرات عليه لإ زالة العيوب ونقاط الضعف منه (۱) فإذا كانت عيوب النظام السابق تكمن في تعقيد الإجرا ات وجب تبسيطها ويرى الإداريون آنه ان كان التعقيد في كثرة المراحل التي تمربها المعاملات فتبسيطها بالاختصار ،أو في كثرة اللف والدوران فيعاد ترتيب المكاتب وخلاصة الامر في التبسيط أن يحدف من خطوات النظام غير الضروري أو أن يضم بعضها إلى بعض أو إعادة ترتيب بعض الخطوات أو اعادة التوزيع للعمل و نحو ذلك ما إذا عمل ظن المسئول ادا الواجب به . فكله واجب لتوقف أدا الواجب أو تمامه عليه .

\*

السحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتطوير الادارى .

المسألة الأولى: في التدريب •

تقول المادة (١/٣٤) من لائحة التدريب بالمملكة:

يجبأن يهدف التدريب إلى رفع كفاية موظفي الدولة إلى درجـــة تمكنهم من أدا وا جبات العمل على وجه أفضل "فالتدريب إذا إنما هو لا جل العمل وإذا كان كذلك فإن الحاجة إليه إما أن تكون لضعــــف في الا دا ، أو لوجود أعمال جديدة تستدعي مهارات غير متوفرة ، أو ضعف في المهارات الموجودة أو غير ذلك فعلى المسئول في هذه الحال أن يحصر أنواع الإحتياجات لديه وأسبابها وكيف يمكنه أن يستفيد من تدريب موظفيه وما هــي فرص التدريب المتاحة وكيف يتم استغلالها؟

1. T. 1887

<sup>(</sup>١) انظر اصول التنظيم والاساليب ص ١٣٠٠

 <sup>(</sup>۲) العصدرنفسه ص۱۱۳۳-۱۷۱۰

فإذا توقف سير العمل على الوجه المطلوب على التدريب كان واجبا وهو أيضا لا يتم إلا باتخاذ الخطوات المذكورة فصار التدريب ومراحل الإعداد له في هذه الحال مما لا يتم الواجب إلا به • فيكون واجبا •

المسأّلة الثانية: في استعمال الأجهزة الحديثة لسمع الاحتياجات

قد تحتاج الإدارة إلى استعمال الأجهزة الحديثة المتطورة لما تتسم به من الدقة والسرعة وذلك لفبط المعلومات واستحضارها في أسرع وقصت ممكن كالحاسب الآلي مثلا (الكبيوتر) وغيره من الأجهزة فإذا غلب علمى ظن المسئول الإداري أن استجلاب مثل هذه الآلات يمكنه من التخلص من عوائق سير العمل وإيصال حقوق الناس إليهم من غير أن يعطل أوقاته وجهودهم مما يترتب عليه تعطل اعمالهم الخاصة او العامة او كليهما كسان واجبا عليه إذا أمكنه ذلك لأن إيصال الحقوق إلى أربابها من دون إجهاد الهم واجب أنما يتم به ذلك ويتوقف عليه واجب كذلك قال النووى -رحمه الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ":

"قال العلما : الراعي هو الحافظ المو تمن الملتزم صلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره ففيه ان كل من كان تحت نظره شي فهو مطالب بالعسدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته "(١))

<sup>(</sup>۱) رواه البخارى في كتاب العتق ، باب كراهية التطاول على الرقيق جهص ١٧٨ مع الفتح ، ورواه مسلم في كتاب الا مارة باب فضيلة الا مير العادل وعقو بة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن ادخال المشقة عليهم ١٢/١٢ (٢١٧) شرح النووى على مسلم ٢١٣/١٢ ٠

المسألة الثالثة: في اعادة التنظيم إذا لزم ذلك .

عوائق سير العمل اما ان تكون ناتجة عن نقص في المهارات أو ضعف في التنظيم أو نقص في الايدى العاملة أو غير ذلك ،فاذا علم المسئول انهناك عوائق تقف أمام سير العمل على الوجه المطلوب وجب عليه أولا حصرها للتعرف عليها وتحليلها فإذا كان ذلك ناتجا عن سو في التنظيم السابق وجب عليه إعادة التنظيم و في هذه الحال ان كان لديه من المهارات القادرة عليس صنع التنظيم كان بها وإلا وجب عليه الاستعانة بذوي الخبرات الموجوديين في الا جمهزة الأخرى ليكون التنظيم قائما على أسعى سليعة تنحل بيه التعقيدات أو التسيبات التي كانت مسيطرة على التنظيم السابق .

<sup>(</sup>۱) انظر اصول الا دارة و التنظيم للدكتور / عاطف محمد عبيد ص ٢٥-٢٦ ط/ المهيئة العامة لشئون المطابع الا ميرية ، وأصول التنظيم والا ساليب لمحمد شاكر عصفور ص ١٣١، ١٣١، ، ط۱ سنة ٣٩٣ هـ /١٩٧٣ والنظم والعمليات الا دارية والتنظيمية "مدخل نظرية النظم مسيع تطبيقات عربية "ص ٢١٠-٢٢٨٠

#### الفصل الثاليث

# في تطبيق هنده القاعندة علين بعض المسائل المتعلقة بالجانب الاقتصادى

ويشتمل على المباحث التالية:

السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتجارة •

السحث الثاني : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالزراعة •

البحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بحرية الاكتساب.

#### تمہید :

يعتبر علم الاقتصاد في هذا العصر فنا هاما من فنون العلم فه و عمالة على عاجات الإنسان الله وهو إشباع حاجات الإنسان المادية سواء أكانت ضرورية أم حاجية أمكمالية فما هو الاقتصاد ؟

الاقتصاد في اللغة: ضد الإفراط فهو الاعتدال والتوسط فلي الأسلد (١) الأقور ومنه قولهم: "قصد في الاأمر قصدا توسط وطلب الاسلد ولم يجاوز الحد وهو على قصد أي رشد ،وطريق قصد أي سهل "(٢) والقصد أيضا استقامة الطريق في إذا كان هذا هو مأخذ هذه الكلمة في اللغة فإن الاقتصاد يتعلق بالثروة التي يمكن اكتسابها لسد حاجة الإنسان الخاصة والعامة سوا أكان ذلك عن طريق الزراعة أو الصناعة أو التنقيب في الا رض أو الغوص في البحار فما هو الاقتصاد في اصطلاح المعاصريلين

الذى يو خذ من مجموع التعاريف التي أوردها الاقتصاديــون لهذا الفن أنه:

<sup>(</sup>١) انظر ترتيب القاموس مادة قصد ٢٦٨/٣٠

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير مادة قصد ص٥٠٥٠

<sup>(</sup>٣) انظر ترتيب القاموس المادة نفسها ٢٦٨/٣٠

<sup>(</sup>٤) انظر کتاب اقتصادیات المالیة العامة تألیف د ، عد المنعم فوزی و آخرین ط سنة ۱۹۷۰ م ۱۹۷۰ ، والمدخل الی اسسط الاقتصاد تألیف د / اسماعیل محمد هاشم سنة ۱۹۷۲ م ۱۸۰۰ ، والاقتصاد تألیف د / اسماعیل محمد هاشم سنة ۱۹۷۲ م ص ۱۸۰۰ ، والا قتصاد المالی الاسلامی تالیف د / عدالکریم صادق برکسات ص ۱۳ - ۱۷ ، والمالیة العامة والسیاسیة المالیة تالیف د / عدالمنعم فوزی سنة ۱۲۰۲ م ص ۱۱-۱۱ و علم الاقتصاد من خلال التحلیل الجزئی تألیف مصطفی رشدی شیخ ط ۱ سنة ۱۹۸۵ م ص ۱۱۰

العلم بكيفية ادارة واستغلال الموارد الاقتصادية لانتاج ما يمكسن انتاجه من السلع والخدمات المادية لإشباع الحاجات الإنسانية في ظل نظام معين من القيم والتطلعات الحضارية للمجتمع ،ومعرفة كيفية توزيع هسندا الناتج .

وعليه يكون مراد الاقتصاديين بهذه الكلمة (اقتصاد ) النظسم والقوانين التي يتوصل بها إلى استفلال هذه الموارد إستفلالا منظما تسد به حاجة الانسان الضرورية والحاجية والكمالية ليصل إلى المستوى الذي يتطلع إليه .

ومن هذا يتضح لنا قوة الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي،

\*

السحث الا ول : في ذكر بعض المسائل التي تتعلق بالتجارة •

المسألة الا ولى : في وجوب تحري الحلال من المكاسب .

طلب المعيشة من الا مور التي فطر الله الناس عليها قال تعالى.

إ وإنه لحب الخير لشديد ﴾ والخير هو المال ،وترك ذلك مما يعاب المر عليه ويعد نقصا فيه قال تعالى : ﴿ وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شي وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير هـــل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم ﴿ (٣)

<sup>(</sup>۱) انظر الاقتصاد الاسلامي (بحوث مختارة من المو عمر العالمي الأول للإقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات للدكتور محمد احمد صقر ص٢٦٠

<sup>(</sup>٢) سورة العاديات: ٨٠

<sup>(</sup>٣) سورة النحل: ٢٦٠

وفي هذا العصر صارطلبها الشغل الشاغل لبني الإنسان \_ إلا من رحم الله \_ يقول الا ستاذ أبو الا على المودودي \_ رحمه الله :

" لعل أظهر ما يمتاز به العصر الحاضر عناية الا مم بشئون السرزق وأمور المعاش بما لم يسبق له نظير في عصر من العصور • وان شعوب العالم كبيرها وصفيرها ،ودول الأرض العظمى فما دونها تهتم كلها بأمور المعاش والا قتصاد اكثر مما تهتم بفيرها من شئون الحياة • ومما لا شك فيه أن الناس - افرادا وجماعات - مازالوا منذ فجر التاريخ مهتمين بأسباب معاشهم ومتع حياتهم لكنهم اليوم قد عظمت عنايتهم بالمال وطرق تنميته واستثماره وأساليب توزيعه وتوسعوا في ذلك حتى أفردوا له علما خاصا به سموه علم الاقتصاد فأصبح الشغل الشاغل للشعوب والأمم والدول ، والقطب الذي تدور حوله الا فكار والجهود " وظهر من ينادى بأن " الفرد هو المالك الوحيد لما يكتسب ولا حق فيه لفيره ،وله أن يتصرف فيه وفق ما يشا ويرضى ،ومن حقه أن يحتكر من وسائل الإنتاج كل ما تصل إليه يده وله ألا يصرفها إلا في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة "فنشأ عن ذلك أن حدث في الناس ميل شديد إلى جمع المال سوا وأكان ذلك من طريق التجارة المشروعة أم من طريق الربا وهو ما يسمى بالنظام الرأسمالي •

وحيث أن المال لله والناس كلهم خلقه وعيده فلا بد من مراعاة شرع الله عزوجل وقد جعل الله نظاما يسار عليه في الحياة كلها ومنها التكسب فحرم أشياء أشياء أخرى ،وما حرمه : منه ما يرجع إلى نوع وسيلة التكسب

<sup>(</sup>٢) أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وحلمافي الاسلام للمودودي ص ١١ نقله الى العربية محمد عاصم الحداد (الدار السعودية للنشر ، ط٣ سنة ١٣٩١هـ - ١٩٢١م) ٠

ومنه ما يرجع إلى المال المكتسب فمن الا ول التعامل بالربا والغش و مسن الثاني الاتجار في المحرمات كالخمر والميتة ونحوهها والمشتفل في التجارة يشاهد طرقا كثيرة للإكتساب ولكنها ملتوية ومن أمثلة ذلك ما يحدث في بيوع الآجال من اتفاق بعض الشركات مع البنوك على ان تقوم بدفع الثمن عن المشترى نقدا ويكون هو الذى يستقبل الاقساط مع الفائدة (الربا) وتقوم الشركات بدور الوسيط فكأنه أقرضه الثمن إلى أجل مقابل تلك الزيادة وهذا هو ربا النسيئة بعينه ومن هنا كان واجبا على سالكي سبيل الإتجار تحري الكسب الحلال فلا يقدم على صفقة إلا بعد التأكد من مشروعيتها فهذا التحري مما لا يتم الواجب إلا به ه

المسألة الثانية: في وجوب النصح في البيع والشراء .

فرض الإسلام على أتباعه أن يصدقوا في بيعهم وشرائهم وأن يبينوا العيوب التي يعلمونها في السلع أو الا ثمان ووعدهم على ذلك بحصول البركة وتوعدهم إن تركوا ذلك بمحقها ، ففي الحديث: "البيعان بالخيار ما لمسم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما "(٢) فإذا وكل شخص آخر على بيع سلعته وجب عليه أن يخبره بما فيها من العيوب وأن يذكر له أن بيان العيب واجب إن كان ممن يجهل الحكم ويحذره من الكتمان فإن لم يفعل فالمغبون بالخيار بين الإمضاء والفسح "فهذا الاخبار مما لا يتم الواجب إلا به وبين الإمضاء والفسح "فهذا الاخبار مما لا يتم الواجب إلا به والفسح "

<sup>(</sup>١) انظر المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام للدكتور نورالدين عترص ٣٩-٤٤ (بيروت: مو سسة الرسالة ،ط٤ سنة ٠٠١ (هـ/ ١٩٨٠م) ٠

<sup>(</sup>٢) رواه البخارى في كتاب البيوع ،باب اذا بين البيمان ولم يكتما ونصحا

<sup>(</sup>٣) أى اذا علم بالعيب .

المسألة الثالثة: في وجوب التكسب لمن قدر عليه وهو محتاج .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

" والذي نفسي بيده لان يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا فيسأله أعطاه أو منعه "(١) قال الحافظ ابن حجـــر حرمه الله -: " أما قوله "خير له " فليست بمعنى أفمل التفضيل إذ لا خير في السو ال مع القدرة على الاكتساب والا صح عند الشافعية أن سو ال من هذا حاله حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيرا ،وهو في الحقيقة شر "(١) وقد ذكر بعض أهل العلم - رحمهم الله - أن الا م في قوله تعالى في فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الا بأمر في قوله تعالى في الا بأن وله يطيق السوال الله المن اله كفاف ولمن لا يطيق التكسب ، وعلى الوجوب للقادر الذي لا شي عنده لئلا يحتاج إلى السوال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب "فكان الواجب في هذه المسألية الناس أعطوه أو منعوه ولا يتم هذا الواجب للا بالتكسب وهو قادر عليه فهو واجب .

<sup>(</sup>۱) رواه الهخارى في كتاب الزكاة باب الاستعفاف عن المسأّلة ٣/ ٢٣٥ مع فتح البارى •

<sup>(</sup>۲) فتح البارى ۳/۲۳۱ (۲)

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه ٢٨٩/٤

#### المبحث الثاني: في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالزراعة:

المسألة الا ولي : في الاشتغال بالزراعة .

رغب النبي صلى الله عليه وسلم في الزراعة وقال: "ما من مسلم يفرس غرسا أو ببزرع زرعا فيأكل منه طير أو انسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة "(١) وفي رواية لمسلم والا كان له صدقة إلى يوم القيامة "قال ابن حجـــر حرحمه الله -: "قال القرطبي ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر ما دام الفــرس أو الزرع مأكولا منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه إلى غيره ".

وهذا الترغيب ليس على إطلاقه في الإسلام فإن القاعدة الفقهيـــة في الإسلام تقضي ـ عند تزاحم المصالح ـ بتقديم الا هم على المهم فيقــدم الواجب على المسنون ( المستحب ) والمسنون على المباح ، وما عظم مـــن الواجبات على ما كان أقل منه رتبة ( ؟ ) ، فإذا كان في الاشتفال بالزراعــة تشاغل عن أمور الدين نظر فإن كان هذا الا مر واجبا وتوقف أداوء ه علــى ترك الاشتفال بها وجب تركها كالجهاد في سبيل الله والإعداد له إذاتعين على المزارع وإن كان مسنونا كره ، قال الحافظ ابن حجر على الحديث المتقدم: "وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الا رض ، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها و فيه فساد قول من أنكر ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا اشتغل عن أمر الدين فمنه حديــث

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ،باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه ه/۳ مع فتح البارى .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب المساقاة والمزارعة باب فضل الغرس والزرع ٢١٤/١٢ مع شرح النووى •

<sup>(</sup>٣) فتح البارى ٥/٤٠

<sup>(</sup>٤) انظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٠٦٠/

ابن سعود مرفوعا "لا تتخذوا الضيعة فترغوا في الدنيا " الحديث قال القرطبي : يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف أو لنفع السلمين بها وتحصيل ثوابها " فذكر رحمه الله أن محل الترغيب في الغسرس والزرع ما لم يشتفل به عن أمر الدين ، وعن أبي أمامة الباهلي قال : ورأى سكة وشيئا من آلة الحرث فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل " قال الداودي : "هذا لمن يقرب من العدو فإنه إذا اشتفل بالحرث لا يشتفل بالفروسية فيتأسدعليه العدو فحقهم أن يشتفلوا بالفروسية وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجسون اليه " (؟) .

وظاهر كلامه هذا في من كان بقرب عدو محارب أما اذا كان مسالما قإن بامكانهم الجمع بين الا مرين أما ترك ممارسة أعمال الفروسية مطلق فهذا لا يجوز لا ن العدو وان تظاهر بالسلم إذا رأى بالمسلمين ضعف لم يكفه عن الاعتداء عليهم شيء وحمله ذلك على التأسد عليهم كما هـــو شأن الكفار في هذا العصر.

<sup>(</sup>۱) رواه الترمذى في أبواب الزهد ،باب ما جا ً في الهم في الدنيا وحبها ۲۰۱/۹ مع عارضة الاحوذى قال الترمذى: "هـذاحديث حسن ".

<sup>(</sup>۲) فتح الباری ه/ه۰

<sup>(</sup>٣) رواه البخارى في كتاب الحرث والمزارعة باب ما يحذر من عواقب الاشتفال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذى امر به ه/ ٤ مع فتح البارى ٠

<sup>(</sup>٤) فتح البارى ه/ه ٠

المسألة الثانية : في الدولة الاسلامية تنشي و مزاع باسم بيت مال المسلمين .

الدولة الإسلامية راعية لمصالح السلمين ،وحامية حيى الدين ولا بد لها من جيوش ترهب بها عدو الله وعدوهم كما لا بد لها من عمال يقو مسون بما يجب للدولة من أعال وهو "لا " جميعا لا بد لهم من أعطيات وهي مساتسي الآن بالمرتبات الشهرية و هذه الا عطيات لا بد لها من مصدر يدرها هذا من وجه ومن وجه آخر فإن الجيوش تحتاج إلى العدة العسكريــــة فلا بد إذا من الثمن الذي تجلب به تلك العدة أو تصنع به فمن المصادر التي تجتمع فيها مجبوعة من المصالح قد لا توجد مجتمعة في غيرها : الزراعة فهي تدر على الدولة أثمانا ،و تغني عن استيراد ما تدره من الا عندية للناس والمواسي ، فإذا خشيت الدولة من حدوث قصور في بيت مال المسلميـــــــن بحيث يتوقع منه العجز عن تغطية الاحتياجات الضرورية وجب عليها بقــــــدر الإمكان إنشاء ما يسد به هذه الحاجة من الزراعة أو الصناعة أو منهما معا ، فتقوم بزراعــة الا أراضي التي لم تكن معتلكة لا حد من المسلمين وتشجع الا فراد على النشاط الزراعي أو الصناعي أو هما معا فذلك ما لا يتم الواجب إلا به ومن أشلة ذلك ما جاء في كتاب الخراج لا أبي يوسف ـ رحمه الله ـ قال:

فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمست وورثت عن الآباء وحيزت ،ما هذا برأي ، فقال له عبد الرحمن بن عوف -رضى الله تعالى عنه \_ فما الرأي ؟ ما الا رُض والعلوج إلا مما أفاء الله عليهم فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك والله لا يفتح بعدي بلسد فيكون فيه كبير (----)بل عسى ان يكون كلا على المسلمين و فاذا قسمت أرض العراق بعلوجها ،وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور وسا يكون للذرية والا رامل بهذا البلد وبفيره من أرض الشام والعسسراق ؟ فاكثروا على عمر - رضي الله تعالى عنه - وقالوا: أتقف ما أَفا الله علينـــا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ولا بنا القوم ولا بنا ابنائه اسم ولم يحضروا ؟ فكان عبر - رضي الله تعالى عنه - لا يزيد على أن يقول : هذا رأي \_قالوا: فاستشر ، قال: فاستشار المهاجرين الا ولين فاختلفوا ، فأما عبد الرحمن بن عوف \_ رضي الله تعالى عنه \_ فكان رأيه أن تقسم لم \_ م حقوقهم ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر ـ رضي الله تعالى عشهم ـ رأىعمر . فأرسل إلى عشرة من الا نصار: خمسة من الا وس وخمسة من الخزرج فلما اجتمعوا حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: إني لم أزعجكم إلا لأنَّ تشتركوا في أمانتي فيما حملت من أموركم فاني واحد كأحدكم وأنتم اليـــوم تقرون بالحق ، خالفني من خالفني ووافقني من وافقني ولست أريد أن تتبعوا

<sup>(</sup>١) العلوج جمع علج وهو الواحد من كفار العجم ص ٩ } } مادة "علج " ( ) انظر مختار الصحاح لمحمد بن ابي بكر الرازى ) •

<sup>(</sup>٢) معل البياض لفظة غير واضعة .

<sup>(</sup>٣) جمع ثفر وهو الموضع الذى يخاف منه هجوم العدو (انظر المصباح المنير مادة "ثفر " ١/١٨) •

هذا الذى هواى ،معكم من الله كتاب ينطق بالحق فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ما أريد به إلا الحق ، قالوا: قل نسمع يا أمير المو منين ، قال: قد سمعتم كللام هو الا القوم الذين زعوا أني أظلمهم حقوقهم ، واني أعوذ بالله أن أركب ظلما • لئن كنت ظلمتهم شيئا هو لهم واعطيته غيرهـم لقد شقيت ، ولكن رأيت أنه لم يبق شي الفتح بعد أرض كسرى ،وقسد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوجهم فقسمت ما غنموا من أموال بين أهليه وأخرجت الخمس فوجهته على وجهه وأنا في توجيهه ،وقد رأيت أن أحبس (١)، الأرضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي رقابهم الجزية يو ودونها فتكون فيئا للمسلمين : المقاتلة والذرية ولمن يأتى من بعدهم. أرأيتم هذه الثفور لا بد لها من رجال يلزمونها أرأيتهم هذه العدن العظام - كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر - لا بد لها من أن تشحن بالجيوش وادرار العطاء عليهم فمن أين يعطى هو الا وإذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا: الرأي رأيك ، فنعم ما قلت وما رأيت ، إن لم تشحن هذه الثفور وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم ما يتقوون به رجع أهل الكفر إلى مدنهم. فقال بان لى الا مرفهن رجل له جزالة وعقل يضع الا رض مواضعها ويضع على العلوج ما يحتملون ؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعثه إلى أهم ذلك فإن له بصرا وعقلا وتجربة فأسرع إليه عمر فولاه مساحة أرض السواد فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر - رضي الله تعالى عنه -هكذاني الأصلوالذي يظهر لي إن صواب العبارة هكذا (الذي هو رأى) . هكذا في الاصلوالذي يظهر ليأن صواب العبارة هكذا (أغنمنا الله) . (T)

هو ما يحصل من غلة الا رض ثم أطلق على ما يأخذه السلطان من أرض ( 4 ) الكفار التي يقرون عليمًا ( انظر انيس الفقها اللقونوى ص ١٨٥٠ والمصباح المنير ١٦٦١١) •

ما يو عدد من أهل الذمة (انظرانيس الفقها ع ١٨٢٠) . ( )

بعام مائة ألف ألف درهم والدرهم يومئذ درهم ودانقان و نصف ، وكــان (١) (١) وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال".

المسألة الثالثة: في قطع شجر الكفار المشر •

لا يجوز في الإسلام إضاعة المال لكنه إذا كان لا عداء المسلمييين المحاربين وعلم ولي أمر المسلمين أن في إضاعته عليهم إضعافا لهــــم ونكاية بهم جاز ذلك فإن تعين طريقا للنكاية بهم والتغلب عليهم وجــب ذلك لانه يصير حينئذ ما لا يتم الواجب إلا به وإنما يجب بقدر الإمكان . فعن عبد الله بن عسر رضي الله عنهما \_ قال : "حرق رسول الله صلى الله عنه وسلم نخل بني النضير وقطع "(٣) وذكر ابن حجر أن جواز ذلـــك عليه وسلم نخل بني النضير وقطع "(٣) وذكر ابن حجر أن جواز ذلـــك مقيد بما " إذا تعينت طريقا في نكاية العدو ونحو ذلك " .

<sup>(</sup>۱) المثقال: درهم وثلاثة أسباع الدرهم ويساوى حاليا أربعة غرامات و ربع و والدائق: كلمة فارسية الاصل ومعناها حبه والدائق ثماني حبات وخمسا حية من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر وقد قطع من طرفيها ما امتد وقيل هو سدس الدرهم،

<sup>(</sup> انظر المعجم الاقتصادى الاسلامي للدكتور احمد الشرباصي ص١٤٩،

<sup>(</sup>٢) كتاب الخراج لا بي يوسف ص ٢٦ - ٢٨ ه

<sup>(</sup>٣) رواه البخارى في كتاب المفازى ،باب حديث بني النضير ٣٢٩/٧ مع فتح البارى ،ورواه مسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب جــواز قطع اشجار الكفار و تحريقها ٢١/٥٠٠

<sup>(</sup>٤) فتح البارى ٥/٩٠

السحث الثالث : في ذكر بعض المسائل المتعلقة بحرية التكسب .

المسألة الاولى: في مراقبة الاسواق .

الدولة في الإسلام حارسه على مصالح الاتمة الدينية والدنيوية ومما يتوقف عليه القيام بهذا الواجب مراقبة الاسواق ذلك لان الله تعالى حرم الإحتكار ، والغش وغير ذلك مما فيه مضرة بالمسلمين ، ومن النساس من يضعف إيمانه أمام زهرة الحياة الدنيا فيقدمها على آخرته وفي ذلك تعريض للمسلمين لعقوبة الله وسخطه إن هم سكتوا فلا بد من حمايتهم مسن ذلك ولا يكون إلا بمراقبة الأسواق واقامة حكم الله على من ارتبكب شيئسا من ذلك فهو ما لا يتم الواجب إلا به ، قال الماوردي : "والمعاسلات المنكرة كالربا والهيوع الفاسدة وما منع الشرع منه مع تراضي المتعاقدين به إذا كان متفقا على خطره فعلى والى الحسبة انكاره والمنع منه والزجر عليه وأمره في التأديب مختلف بحسب الأحوال وشدة الخطر ٠٠٠ وما يتعلـــق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الأثمان فينكره ويمنع منه ويوادي عليه فهو أغلظ الغش تحريما وأعظمها مأثما فالانكار عليه أغلظ والتأديب عليه أشد ، وان كان لا يخفى على المشترى كان أخف مأثما وألين إنكارا ،وينظر في مشتريه فان اشتراه ليبيعه من غيره توجه الانكار على البائع لغشهه

<sup>(</sup>۱) هو ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردى البصرى شيخ الشافعية صاحب التصانيف المكثيرة في الاصول والفروع والتفسيسر والاحكام السلطانية والحاوى الكبير توفي سنة ٥٠٥ هـ ( انظر ترجمته في البداية والنهاية لابن كثير ١٠/١٢ ) ٠

وعلى المشترى بابتياعه ، لا نه قد يبيعه لمن لا يعلم بغشه " وقال ابو يوسف: " وإن احق ما تعهد الراعي من رعيته تعهدهم بالذي لله عليهم في وظائف دينهم الذى هداهم الله له " .

السألة الثانية : في التسعير .

تتم قضية التسمير في الإسلام بنا على قوتي المرض والطلب وقسد ترتفع الا سمار لسببين أو أحدهما: وهما:

قلة السلع ،وكثرة الخلق، وقد تنخفض لحصول نقيض هذي .....ن السببين ، ومع هذا فلا يجوز في الاسلام التدخل في هذه القضية بالتحديد لا في حال الارتفاع ولا في حال الإنخفاض بل يرجع الا مر إلى الله "إن الله هو القابض الرازق ،الباسط المسعر "(") وذلك أن التدخل حينئذ إكراه بغير حق فلا يجوز ، فإذا ظهر تلاعب في الا سعار كأن يعتنع أرساب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة "(؟) أو " يلزم الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره من الا صناف إلا ناس معروفونون فلا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم بما يريدون فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب "(٥) أو تواطأ المشترون لنوع من السلع أو بيعها على هضم ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل أو رفع ما يبيعونه فيبيعو نه مكل من ونحو ذلك ، فإن هذا في حكم الإسلام ظلم وعدوان ولا بد مسن

<sup>(</sup>١) الاحكام السلطانية ص٥٥٥٠

<sup>(</sup>٢) الخراج لا بي يوسف ص ١٤٠

<sup>(</sup>٣) رواه ابو داود في كتاب البيوع ،باب في التسعير ٢٧٢/٣ ورواه الترمذى في ابواب البيوع ، باب ما جاء في التسعير ٢/٦ه مع عارضة الاحوذى قال الترمذى : " هذا حديث حسن صحيح " .

<sup>(</sup>٤) و (٥) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص٥٤٥٠

التدخل في السوق حينئذ وذلك لإلزامهم بثمن المثل في الحالين ، قال ابن القيم –رحمه الله – بعد ذكر هذه الصور: " فالتسعير في مثل هــــذا واجب بلا نزاع ، وحقيقته : الزامهم بالعدل ومنعهم من الظلم "(١) وقال شيخ الاسلام ابن تيميه –رحمه الله –بعد أن ساق ما قاله الفقها فيمن اضطر إلى طعام الغير أنه يأخذه بغير اختياره بقيمة مثله ، ولو امتنع من بيعه إلا باكثر من سعره لم يستحق إلا سعره قال : " ومن هنا يتبيـــن أن السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هـو عدل جائز فاذا تضمن ظلـم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحــه الله لهم فهو حرام ، وإفا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على مايجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة علـــى عوض المثل فهو جائز بل واجب " (٢)

وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب: "أن عر بن الخطاب مربحاطب ابن أبي بلتعة وهو يبيع زبسيبا له بالسوق ، فقال له عر: إما أن تزيـــد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا "(") قال مالك: " لو أن رجلا أراد فساد السوق فحط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له إما لحقت بسعر الناس وإمــا رفعت وإما أن يقول للناس كلهم \_ يعني لا تبيعوا إلا بسعر كذا \_ فليــس بالصواب "(3)

<sup>(</sup>١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٤٥٠

<sup>(</sup>٢) مجموع الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ٢٨/٢٨ ٠ ٧٧٠

<sup>(</sup>٣) رواه مالك في الموطأ في كتاب الهيوع ،باب التسعير ١٧/٥ مع المنتقى للباجي ٠

<sup>(</sup>٤) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٢٥٤٠

فالواجب في هذه المسألة هو دفع الطلم عن البائع والمسسسترى ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتسعير فكان واجبا لا أنه لا يتم الواجب إلا بسه قال ابن القيم - رحمه الله - " وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يعرف ما يشترون به فيجعسل لهم من الربح ما يشبه وينهاهم أن يزيدوا على ذلك ويتفقد السوق أبدا فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعسل لهم ويتفقد السوق أبدا فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعسل لهم ومن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق " (١) وهذا الذي ذكره ابن القيم هو ما يسمى بالمتابعة لتنفيذ القرار لائن وضع التسعير من قبل السلطة الإدارية إن لم يتابع تنفيذه استخف به فلا يستفاد منسسه ولا يطبق وهي من أعمال الحسبة في الدولة الاسلامية و

إذا امتنع أرباب الصنائسع عن صناعتهم وكانت بالمسلمين حاجسة اليها فإن أهل العلم يرون أن هذه الا مور من فروض الكفاية كما تقدمست الإشارة إلى ذلك وعليه يكون الواجب على الإمام أن يجبرهم عليها بعسوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم (٢) وذلسك أن العمل من أجل سد حاجة المسلمين فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الهاقين فإن تركوه جميعا أثم كل من كان باستطاعته ذلك ولم يفعل فان أمكن فعل هذا الواجب باجبارهم من قبل ولي الا مروجب لا نه حينشذ ما لا يتم الواجب إلا به .

<sup>(</sup>١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص٥٥٠٠

<sup>(</sup>٢) انظر مجموعة الفتاوى ٢٨/ ٨٢/ ٠

#### الخاتمـــة:

. . . و بعد : فيمكن اجمال النتائج التي تم التوصل إليها مـــن هذا البحث فيما يلى :

- 1 ان الواجب في هذه القاعدة يراد به عند الأصوليين واجسب الفعل وواجب الترك .
- ۲ ان الواجب المراد في هذه القاعدة هو الواجب المطلق وهـــو:
   ۳ ما لا يتوقف وجوبه على مقدمة وجوده من حيث هو كذلك ".
- ٣ ان المراد بالمقدمات في هذه القاعدة مقدمات الوجود دون مقدمات الوجوب .
- إن مقدمات الوجوب لا يجب تحصيلها اتفاقا بخلاف مقدمـــات
   الوجـــود •
- ه ـ ان المراد بالقدرة المشروطة في هذه القاعدة الاستطاعة فــــلا يجب المعجوز عنه منها مطلقا ،وأنه ليس المراد بالمعجـــوز عنه هنا ارادة الله ولا العزيمة خلافا لمن قصره عليهما .
- ٦ أن تفسير المقدور بالذى يتأتى الفعل بدونه عقلا أو عـــادة
   لا يصح بل هو المستطاع كما هو عند الجمهور٠
- γ ـ ان المقدمة ـ على التحقيق ـ منقسمة باعتبار القدرة إلى قسمين :
  مقدورة وغير مقدورة وأن غير المقدورة لا تخرج بهذا الوصـــف
  عن كونها مقدمة وجود بالنسبة للواجب .
- ٨ ـ أن وجوب ما لا يتم الواجب إلا به وجوب شرعي و ليس عقليا سوا كانت العقدمة شرعية أم عقلية أم عادية وأن هذا الوجوب مكتسب من دليل الواجب الأصلي عن طريق الدلالة الالتزامية .

- ١٥ ممل النزاع في هذه القاعدة في موضعين :
- الموضع الا ول : الوجوب مطلقا وفي هذا جرى الخلاف بيستن النافين والمثبتين •
- والموضع الثاني: الوجوب بوجوب الواجب الأصلي وفي هذا جسرى الموضع الثاني : الخلاف بين القائلين بالوجوب الشرعي والقائلين
  - بالوجوب العقلي •
- 1. أن مقدمة الواجب إنما تجب حال كونها مقدمة له فإذا تأدى الواجب عادت إلى حالها الأولى من الإباحة أو الندب وبذلك تندفـــع شبه الكعبي القائل بنفي المباح في الشريعة •
- 11- ان القائلين بنني الوجوب مطلقا إنما أرادوا أنها باقية على الاصلل من الإباحة وإن لزم التوصل بها إلى الواجب أي أنهم لا يقولدون بجواز تركها لا نه يترتب عليه ترك الواجب ولكن مع هذا ليس بواجبة وهو تناقش وسببه التحرج من إطلاق الوجوب عليها بدون نص صريح في ذلك .
- 11- أن المعتبر في هذه القاعدة من الأسباب ما كانت مسبباتها فسسي مقدور العبد أما ما ليس كذلك فإنها تكون خارجة عن محل النسزاع إذ تصير مقصودة بالذات وان تعلق الخطاب ظاهرا بالمسبب .
- ١٣ \_ أن الا صوليين قد يطلقون الشرط ويريدون به المتوقف عليه سوا كان شرطا أم سببا .
- 1 أن مذهب ابن الحاجب على التحقيق هو القول بالوجوب في الشرط الشرعي فقط على ما جا في المنتهى ، وأن ما جا في المختصر على ما خول السبب الشرعي في ذلك بنا على كون المراد بالشرط

المتوقف عليه وان المعقليات والعاديات لا تسمى عنده شروطا علمى ما قاله ابن السبكي وعلى هذا يكون قد رجع عن ما كان عليه في المنتهى من القول بالوجوب في الشرط الشرعي فقطه

والقول بالوجوب في الشرط والسبب الشرعيين هو مذهب اسلم

- ه 1- ان مذهب الفزالي -رحمه الله هو القول بالوجوب الشرعي فـــي الشرعيات والعقلي في المقليات والعاديات والظاهر ان هذا هو مذهب أبي البركات إبن تيميه ،وشيخ الإسلام ابن تيميه -رحمهمـــا الله -.
  - 11 ان النصوص الشرعية والاثار المروية عن السلف تو كد على أن مقدمة الواجب واجبة وجوبا شرعيا ولو كانت عقلية أو عادية .

أ \_ فهرس الايات القرآني\_\_\_\_ة

	-	
الايــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقــرة		
ومن أظلم ممن منعمساجد الله أن يذكرنيهااسمه	١١٤	' <b>1 •</b> ξ
وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل	177	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام.	10.	7 Y •
وأتمو الحج والعمرة لله	197	7.7
ولكم في القصاص حياة يا أولى الا لباب	1 Y 9	10
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالهاطل	١٨٨	٨
والفتنة أشد من القتل	191	1 { {
ولا تلقواً بأيديكم إلى التهلكة	190	747 1387
الحج أشهر معلومات	197	777. 70
وتقطعت بهم الاسباب	414	٦,٨
ولا تنكموا المشركات حتى يوء من	177	****
ومن يتعد حدود الله فأولك هم الظالمون	779	781
ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ه	770	11.
ا ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتفاء مرضاة الله ه	770	770
وأحل الله البيع	740	799
لا يكلف الله نفسا إلا وسعمها	7.7.7	7. Y . 10 E . 17.
سورة آل عمران		
آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا .	1 4	۲۲۸ (سورة موريم)
ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب ١٠٠٠	Yq	777 · 77A
i	1	

الصفحة	رقسها	الا يـــــــة
€0.	1 Y	ولله على الناسحج البيت من استطاع إليه سبيلا
7	1 • 9	والى الله ترجع الأمور
777 117	108	وألله عليم بذات الصدور فإذا عزمت فتوكل على الله
771	1 人 0	فمن زهن عن النار وأدخل الجنة فقد فاز
		سورة النساء
791	٦	وابتلوا اليتاس حتىإذا بلفوا النكاح
4798 4 X 4 ( 8 ) 799	79	ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما
人 <b>∙ ・</b> ፕሊፕ	79	إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم
117	٦٤	وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله
1 7 9	٩٣	ومن يقتل مو منا متعمداً فجزاوه جهنم خالداً فيها
1	9 9-9 Y	إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ٠٠٠٠
170	١٠٣	إن الصلاة كانت على المو منين كتاباً موقوتا
		سورة المائدة
٣١٦	٣	حرمت عليكم الميتة والدم
0 Y ' 1 Y	٣	اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نحمتي
170 1104	٦	إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
٣١٨	٨٩	واحفظوا أيمانكم
		سورة الانعام
700	٣٨	ما فرطنا في الكتاب من شي ع
7 7 7	١٠٨	ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله
117	1 8 A	سيقول الذين اشركوا لوشاء الله ما اشركنا
٣	101	ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن

الآ يـــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الا عراف		
قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن	77	778
سورة الا نفال		
وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة	٦٠.	709. TEO: TTO
سورة التوبة		
ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إل	ن	
الا رُ ضِ	<b>٣٩٠٣</b> ٨	771 • 777
انفروا خفافا وثقالا	٤١	777
ولو أرادوا الخروج لا عدوا له عدة	٤٦	777 177 1777
إنما الصدقات للفقراء يسيسيدي	٦.	7 Y Y
وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أُشد حرا	<b>47 ( 4 )</b>	1 % 7
ليس على الضعفا ولا على العرضى ولا على الذين		
لا يجدون	97691	ነለፕ
ما كان لا على العدينة ومن حولهم من الأعراب	17.	114
ما كان الموء منون لينفروا كافة	177	٣٤٣
سورة هود		
وما من دابة في الا رض إلا على الله رزقها	7	7 - 9
فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد	9.4	7.5
سورة يوسف		
منع منا الكيل	٦٣	1 • {
سورة النحل		
وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم	Υ٦	<b>٣</b> ¥ 1
ان الله مع الذين اتقوا والدين هم محسنون	171	T T Y

رقمها رقم الصفحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الاتيـــة
سورة الاسراء	
یانی صفیرا ۲۱ ۳۲۰	وقل رب ارحمهما کما رب
ملنا لوليه سلطانا ۳۳ م	ومن قتل مظلوما فقد ج
	أَقم الصلاة لدلوك الشمسر
سورة الكهف	
د ومن يضلل فلن تجد له	من يهد الله فهو المهت
174 17	وليا مرشدا
TY AE	وآتيناه من كل شي وسببا
٦٨ ٨٥	فأتبع سببا
فليعمل عملا صا لحا	فمن كان يرجو لقاء ربه
سورة طـه_	
طبر علیها ۱۳۲ م	وأمرأهك بالصلاة واص
سورة الانبياء	. • •
ن دوننا ۲۰۶	أم لهم آلهة تعنصهم م
سورة الحج	·
7Y 10 "1	فليمدد بسبب إلى السما
r7 A/4	فإذا وجبت جنوبها
سورة الموء منون	
7·Y 77	ولا نكلف نفسا إلا وسعم
نا وأنكم الينالا ترجعون · ا ١١٦٠١	أفحسبتم أنما خلقناكم عبد فتعالى الله ٠٠
ليعلم ما يخفين من زينتهن ٣١ ل٣٢	ولا يضربن بأرجلهن ا
ن صراط مستقیم ۲۱ م ۹۲۳ ،۹.	والله يهدي من يشاء إلو
l l	<b>.</b>

رقم الصفحة	رقمها	الاتيـــة	
		سورة الفرقان	
1 8	٤٣	أرأيت من اتخذ إلهه هواه	
		سورة الشعراء	
770	١٨	أَلم نربك فينا وليدا	
		سورة القصص	
٣ ٠ ٤	77	إن خير من استأجرت القوي الأمين	
		سورة الروم	
	<u> </u>	وما آتيتم من ربا ليربوني أموال الناس فلا يربو عند	
770	79	الـــــه	
		سورة الا حزاب	
٨٣٦	77	فلا يخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض	
		<u>سورة ص</u>	
٦Y	١٠	فليرتقوا في الاسباب	
		سورة غافـر_	
YF	** * * * 7	لعلي أبلغ الا سباب و أسباب السماوات	
		سورة فصلت	
73	٣٧	لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله	
		سورة الشورى	
		أم لهم شركا شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به	
)	71	AND THE RESERVE OF THE PARTY OF	

رقم الصفحية	رقمها	الا ــــــة
		سورة الزخرف
777	7 7	إنا وجدنا آباء نا على أمسة
	_4w	ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر
۲۳۱	ن ۳۰	بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة ومعاج عليهايظهر
	يه وسلم	سورة محمد صلى الله علم
٩٣	١٨	فقد جاء أشراطها
		سورة الفتح
<b>7</b> £ A	٦	عليهم دائرة السوء
17.	۱۲	ليس على الا عس حرج ولا على الا عرج حرج
		سورة الذاريات
71.	7 7	وفي السماء رزقكم وما توعدون
		سورة النجم
737	٤٠ ٣	
777	Y	سورة المجادلة ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم
77	Y	ومانهاكم عنه فانتهو <u>سورة الحشو</u> سورة الجمعة
		ا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
۲۰۰، ۲۳۸	9	فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع
		سورة التعابن
• 7 ( • 77 ( • 3 <	זו	فاتعقوا الله ما استطعتم

	الا ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	رقمها	رقم الصفحة
	سورة الطلاق		
	ومن يتق الله يجعل له مخرجا	۲	۲۱۰
	<u>سورة التحريم</u>		
	ياأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا	٦	<b>TTT:</b> T).
	سورة المزمل		
	وأقيموا الصلاة سورة القياسة	۲٠	ነ ፡ ኢ ፡ ፕ
	أيحسب الإنسان أن يترك سدى	77	١Y
	المحسب الح سال ال يترف سال المحسب الم		, ,
	وما تشاءون إلا أن يشاء الله	79	117
	سورة العاديات		
	وانه لحب الخير لشديد سورة الماعون	٨	777 • 177
	ويمنعون الماعون	Υ	1 • ٤
,			
		2	

# ب ـ فهرس الا ماد يـــــث

رقم الصفحة	مطلع الحديث	
7° 9 77 Y	آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عبد الرحمن وسعد اتق الله حيثما كنت اذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم	
174100	اذا شك أحدكم في صلاته	
777	اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب	į
78.	اذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر	
T•T	ادا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ادا مر أحدكم في مسجدناأو في سوقنا ومعه نبل ادا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكل عليه	
Y 7 T O	استنفر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا من العرب	
٣١	الصلاة في أول الوقت رضوان الله	
۱۳۸	اعظم الناس اجرا أبعدهم فابعدهم مشا	
٥٨	افلح ان صدق او دخل الجنة ان صدق	
860	الا إن القوة الرمي	
۳۷۳	البيمان بالخيار ٠٠٠	
770	اللهم اهده ٠٠٠	
1 A Y 1 A T Y 9	اللهم انه كان لي اينة عم ألم تكن قد ابتعت ظهرك ألوقت بين هذين	
1 • 9 1 ) Y	الولا ً لمن اعتق ان اقواما بالمدينة خلفنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف فأمر	
7.77	ان يعيد الصلاة	
* <b>*** *** ** ** ** ** **</b>	ان الله هو القابض الرازق الباسط	

رقم الصفحة	مطلع الحديث	
1880188	إنما الأعمال بالنيات	_,_
	إنما يكفيك هكنذا فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض	
7 £ Y	إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه	
) <b>) YY</b>	انه قد شهد بدرا	
740	بني الإسلام على خمص	
<b>TO</b> A	تحت کل شعرة جنابة	
9 ٣	ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإيمان	
٨٢	جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مه في سببه	
770	جاً وجل الى عسر بن الخطاب فقال اني جنب فلم أصب الما	
٣٨٠	,حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير	
) <b>Y</b> ٩	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة	
٦٤	غسل الجمعة واجب على كل محتلم	
١٨	فإذا وجب فلا تبكين باكية	
١٨	فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك	
771	فإن توليت فإن عليك إثم الا ريسيين	
7 T 9	فإنك لم تصل ٠٠٠٠	
٨٢	فاطمة بضعة مني ٠٠٠٠	
١٨٠	قتلوه قتلهم ألله ٠٠٠	
<b>)</b> A	قد وجب أجرك	-
7 o A	كان رسول الله إذا اغتسل من الجنابة	
1.0	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يصل من الليل ١٠٠٠الخ	
٣٤	كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الطهر	

رقم الصفحة	مطلع الحديث
۲۸۰	كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويجاشر وهو صائم
١٠٩	كان في بريرة ثلاث سنن
.,117	كان يصيبنا ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنو مر بقضا الصوم ولا نو مر بقضا الصلاة
777	کل مولود یولد علی الفطرة کاک می کاک می الفطرة کاک می ا
71Y 771	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا
١٠٣	لا تبع ما ليس عندك
7	لا تسافروا بالقرآن
٩٣	لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطته
779,7YE	لا صلاة لمن لم يقرأً بفاتحة الكتاب
<b>7</b>	لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
0 P 7	لا يو من أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه
YAY	لا يخلون رجل بامرأة ٠٠٠
۲۲۳	لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل
7190108	لا يقبل الله صلاة بفير طهور
7.4.7	لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالهيت
۹ ۳	ما بال أقوام يشترطون شسروطا ٠٠٠
117	ما بال الحائف تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ٠٠
	ما حتق امر مسلم له شيء يوصي به يبيت
٣٠٣	ليلتيسن الا ووصيته مكتوبة
<b>*Yo</b>	ما من مسلم يغرس غر سا ٠٠٠
<b>*</b> { \ \	مثل القائم على حدود الله
٣٥	من أدرك من الصبح ركعة

رقم الصفحـة	مطلع الحديث	
) • {	من أعطى لله ٠٠٠	
٣٠٤	من أعتق رقبة مو منة أعتق الله بكل إرب منها إربًا منه	
<b>*</b> * 0	من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب	
۳۱۸	من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها	
7 5 7	من رأى من أميره شيئا گرهه فليصبر	
7 Y (	من دعا إلى هدى	
791	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا٠٠٠	
797	من قتل قتيلا فله سلبه	
717	من لكمب بن الا شرف	
777	من مس الحصى فقد لفي	
3 1.7	من نذرأن يطيعالله فليطعه	
778	والذي نفسي بيده لان يأخذ أحدكم حبله فيحتطب	
1.4	ولو قلت نعم لوجبت	
(ب) من العطبة ٢٦	وما تقرب إليّ عدي بشي وأحب إلى سا افترضته عليه	
1 T T	وما سكت عنه فهو عنفو ويل للا عنقاب من النار	
871	نسي آدم فنسيت ذريته	
171	يا رسول الله أرأيت ان قاتلت في سبيل الله	
7 E K 7 O 9 7 E K 7 I O 1 K E	يا رسول الله غريب يسأل عن دينه يا رسول الله اني أشد طفر رأسي ياعائشة لولا قومك حديث عهد هيم يا قبيصة ان المسألة لا تحل الالاحد ثلاثة يعذبان وما يعذبا في كبير	
<b>~~</b> •	يوشك الأمم أن تتداعى عليكم	

## جـ فهرس الا شــــار

مطلع الا *شر	رقم الصفحـة
أرأيتم لو أن الناس صنعوا صنيعكم	70.
الفقه قبل التجارة	707
إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا	۳۸۳
شم الفهم الفهم فيما أُدلي إليك	٦٩
حدثوا الناسبما يعرفون ٠٠٠	707
حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين	707
عليكم بالطاعة والجماعة	7 8 •
كان ابن سيرين يفسل موضع الخاتم ٠٠٠٠	7 € 9
كان المو منون يفر أحدهم بدينه ٠٠٠٠	1.4.1
لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين	۲۰۰
لا يبيعه ( اي العنب ) سن يتخذه خمرا	701
ما أنت محدثا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم	<b>701</b>
والله لا يو سر رجل في الإسلام بغير العدول	70.

#### د \_ فهـــرس المصــادر والمراجـــمع

## الكتاب والسنة وعلومهما

١ - القرآن العظيم

<u>(i)</u>

٢ - الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج

تاليف عدالله بن محمد بن الصديقي الغماري

(عالم الكتب ،ط السنة ه ١٤٠ه / ١٩٨٥م) ٠

٣ \_ أحكام القرآن .

تأليف أبي بكر أحمد الرازى الجصاص الحنفي ت ٣٧٠هـ ( دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ) .

٤ \_ أحكام القرآن ه

تأليف أبي بكر محمد بن عدالله المعروف بابن العربي ت ٢٢ هه.

تحقيق على محمد البجاوى .

( دارالفكر) ٠

ه \_ إرشاد السارى لشرح صحيح البخاري

تأليف أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني ت ٩٢٣ه مع مص

(بيروت: دار احياء التراث العربين) .

(=)

٦ - تخريج أحاديث اللمع

تأليف الشيخ عبدالله بن محمد الصديقي الغماري

#### γ \_ تفسير القرآن العظيم

تأليف الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت ٩٧٧هـ ( دار الفكر ) .

#### ٨ - تلحيص الحبير

تأليف الحافظ شهاب الدين احمد بن على العسقلاني ت٥٨هـ .
(بيروت يدار المعرفة)

#### ٩ - تلخيص المستدرك

تأليف الحافظ الذهبي ت لا إلاه مع المستدرك ( دار الكتب العلمية )

١٠- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان

تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ت ١٣٧٦هـ

( الرياض : المو سسة السعدية ) •

#### ( <del>5</del> )

### 11- الجامع لأحكام القرآن

تأليف ابي عدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي ت ٢ ١٦هـ م حامع بيان العلم وفضله ،تأليف ابي عمر يوسف بن عدالبر النمرى القرطبي ت ٢٦٣ هـ ٥

<u>سبل السلام</u> ١٢ - سبل السلام

تأليف محمد بن اسماعيل الصنعاني ت ١١٨٢ه.

تحقيق ابراهيم عصره

### ۱۳ سنن أبي داود

١٤ سنن الترمذي

تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٦٦هـ مع عارضة الأحوذى للامام ابن العربي المالكي ت ٢٤٥هـ (بيروت : مكتبة المعارف )

ه١٥ سنن الدارس

تأليف أجب فحد عبدالله بن عبدالرحق الدارمي ت ٥٥٠ ٥

١٦ سنن الدارقطني

تأليف المافظ على بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ه مما لحق معالت المفني على الدارقطني لا بي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي ت بعد ١٣١٠ هـ (القاهرة: دار المحاسن للطباعة)

(ش)

١٧ ـ شرح السنة •

تأليف أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ت ١٦ه هـ م ١٨ ـ شرح النووى على صحيح مسلم بن الحجاج القشيرى ت ٢٦١هـ م تأليف ابي زكريا بن شرف النووى ت ٢٧٦ هـ م

(ص)

( دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ) ٠

١٩ ـ صحيح البخارى

تأليف محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخارى ت ٢٥٦هـ (بيروت : دار احياء التراث العربي ) •

#### (3)

· ٢- العدة على إحكام الاحكام شرح العمدة ·

تأليف محمدبن اسماعيل الصنعاني ت ١٨٢ه

( المطبعة السلفية و مكتبتها سنة ٩ ٣٧٩هـ) .

٢١ عددة القاري شرح صحيح البخاري

تأليف بدر الدين أبي محمد محمود بن احمد العيني ت ٥٨٥هـ

(بيروت دار احياء التراث العربي)

٢٢ عون المعبود شرح سنن أبي داود

تأليف أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي تبعد ١٣١٠هـ

( دار الفكر للطباعة والنشر ط ٣ سنة ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩م) .

معشرح الامام ابن القب بيم على مختصر سنن ابي داود .

#### ( g )

٣٣- غريب الحديث

تأليف ابي سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البستي

ت ٣٨٨ه تحقيق عد الكريم اابراهيم العنهاوى ٠

( <del>ف</del> )

٢٤ فتح الباري شرح صحيح البخارى

تأليف الحافظ احمد بن على بن حجر العسقلاني ت ١٥٨٣

(بيروت : دار المعرفة للطباعة ولالنشر ) .

٢٥ الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد الشيباني

تأليف احمد بن عبد الرحمن البنا

(القاهرة: دارالشهاب) .

77- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير
تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠هـ
( شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

ط۲ سنم ۱۳۸۳ه) .

الفقیه والمتفقه و تألیف ابی بکر احمد بن علی بن ثابت الخطیب به البفدادی ت ۲۳۶هه .

(ق)

٢٧ ـ القواعد الحسان لتفسير القرآن

تأليف عد الرحمن بن ناصر السعدي ت ١٣٧٦هـ ( الرياض : مكتبة المعارف سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م) • ( ك )

٢٨ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل
 تأليف ابي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمي
 ت ٣٨ ٥ هـ ( بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ) •

٢٩ المستدرك

تأليف ابي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم ت ٥٠٥هـ ( دار الكتب العلمية )

٣٠ المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر

تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت ٢٩٤ هـ

( دار الأرقم للنشر والتوزيع ط ١ سنة ١٠٤ هـ / ٩٨٤ (م) ٠

٣١ - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك ٢٩ دهـ

تأليف ابي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الهاجي الأندلسي المالكي ت ١٩٤ (بيروت: دار الكتاب العربي ط اسنة ١٣٣١هـ) .

---٣٢ نصب الراية لأحاديث الهداية

تأليف جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف الحنيفي الزيلمي تأليف جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف الحنيفي الزيلمي تا ٢٩٢هـ (بيروت: المكتب الاسلامي ،ط٢ سنة ٢٩٣هـ) .

# ج- العراجع في أصول الفقه وقاعده

## <u>(i)</u>

١ \_ الابهاج في شرح المنهاج •

تأليف الشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي الشافعي ت ٥٩٥٦. وولده تاج الدين عبد الوهاب ت ٧٧١هـ٠

( بيروت دارالكتب العلمية ط اسنة ١٠٤١هـ) ٠

٢ \_ الاحكام في أصول الاحكام .

تأليف سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي ت ٢١٦ه.

(بيروت إدرا الكتب العلمية ،ط (بدون ) سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠) •

٣ \_ الإحكام في أصول الأحكام .

تأليف ابي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ت ٥٦ه٠ ( بيروت : دار الافاق الجديدة ،ط٢ ،سنة٣٠١ (هـ/٩٨٣ (م) ٠

٤ \_ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول •

تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠هـ .

(بيروت : دارالفكر ،ط (بدون ) ) ٠

ومعه شرح العبادي على شرح الجلال على الورقات تأليف الشيخ المدن العبادي ت ٩٩٢هـ٠

ه \_ أصول البزدوى •

تأليف ابي الحسين بن محمد بن الحسين البردوي ت ١٨٤ه. ومعه شرحه كشف الأسرار ، تأليف عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي ت ٧٣٠ه.

( بيروت: دارالكتاب العربي ط (بدون ) سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م) •

٦ \_ أصول التشريع الاسلامي ٥

تأليف: على حسب الله •

( مصر: دار المعارف ، طه ،سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦) ٠

γ \_ أصول السرخسي ٠

تأليف أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ت ٩٠١ه٠

(بيروت : دار المعرفة ،ط (بدون ) سنة ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م) .

٨ - أصول الشاشي ٠

تأليف أبي على أحمد بن محمد بن اسحاق الحنفي ت ٢٤٤ه.

(بيروت : دارالكتاب العربي ،ط (بدون ) سنة ٢٠١هـ/ ١٩٨٢م) .

٩ أصول الفقه •

تأليف شيخ الاسلام تقي الدين أبي العباس احمد بن تيميه ت ٢٢٨هـ٠

( ضمن مجموع الفتاوى جمع ابن القاسم جه ١ ، ٢٠ ، تصوير عن

الطبعة الاولى سنة ١٣٩٨ه) .

. ١ ـ أصول الفقه الإسلامي •

تأليف بدران أبي العينين .

١١ ـ اصول الفقه •

تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن أبي زهرة ت ١٣٩٤٠

(بيروت: دارالفكر العربي ،ط (بدون) ) ٠

١٢ أصول الفقه ٠

تأليف محمد زكريا البرديسي ٠

( مصر: دارالثقافة للنشر والتوزيع ،ط ( بدون ) ،سنة ١٩٨٣م) ٠

١٢- أصول الفقه ه

تأليف محمد أبي النور زهير •

( القاهرة: دارالطباعة المحمدية ،ط (بدون ) ،

١٤ إيضاح العبهم من معاني السلم ٠

تأليف الشيخ احمد الدمنهوري ت ١٩٢٦ه.

( طبعة ١٣٦٧هـ) ٠

( <del>'</del> ')

ه ١- البحر المحيط في أصول الفقه •

تأليف بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ت ١٩٤ه. ( مخطوط مصور بمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى ) .

١٦ - البرهان في أصول الفقه ٠

تأليف إمام الحرمين عدالمك بن آبي محمد عدالله بن يوسف الجويني ت ٢٨ ٤هـ ، تحقيق د ، عدالعظيم الديب ،

( القاهرة : دار الأنصار ط٢ سنة ١٤٠٠هـ) •

١٧- البلبل في أصول الفقه .

تاليف سليمان بن عبد القوى الطوفي الصرصرى الحنبلي ت١٦٦ه. ( الرياض : موسسة النور للطباعة والتجليد ،ط١ سنة ٣٨٣هـ) .

١٨- بيان المختصر (مختصر ابن الحاجب) ٠

تأليف محمود بن عبد الرحمن بن احمد الاصفهاني ت ٩ ١٧هـ .

تحقیق د + محمد مظمر بقا ،

( جدة : دارالمدني ط ١ سنة ١٤٠٦ه / ١٩٨٦م)٠

( ご )

١٩ - التبصرة فيأصول الفقه ٠

تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى الشافعي

ت ۲۲ هـ شرح وتحقيق د . محمد حسن هيتو .

( دمشق: دارالفكر ،سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) •

٢٠ ـ تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد .

تأليف الحافظ ابي سعيد خليل بن الا مير سيف الدين كيكلدى ابن عبد الله العلائي الشافعي ت ٨٠٥ ه تحقيق د ١٠ ابراهيم ابن محمد سلقيني ٠

( دمشق : دار الفكر ،ط ( سنة ١٠٦ هـ/ ١٩٨٢م) . ٢٦ - تخريج الفروع على الا صول .

(بيروت : موسسة الرسالة ط؛ سنة ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م٠

٢٢- التقرير والتحبير •

تأليف محمد بن محمد بن حسن الشهيربابن امير الحاج ت ٢٩٨٥. (بيروت: دار الكتب العلمية ،ط٢ سنة ٢٠٢ (هـ/ ٩٨٣ م) .

٣٣- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول.

(بيروت : موسسة الرسالة ، ط٣ سنة ١٠٤ هـ/ ١٩٨٤م) .

٢٤- التمهيد في أصول الفقه 4

( جدة : دارالمدني ط١ ، سنة ١٠٦هـ/ ١٩٨٥م) .

٥٠ تنقيح محصول ابن الخطيب .

تأليف الشيخ امين الدين هطفر بن ابي الخير التيريزى ت٢٦٦هـ تحقيق د م حمزة زهير حافظ ( رسالة دكتوراه على الاستنسل ) . ٢٦- التوضيح في حل غوامض التنقيح .

تأليف صدر الشريعة عيد الله بن مسعود المحبوبي المعاري الحنفي ت ١٤٧ه .

(بيروت: دارالكتب العلمية ط (بدون)) .

ومعه شرح التلويح على التوضيح تأليف سعد الدين مسعود بن محمد التفتازاني ت ٩٢٦هـ .

٢٧- تيسير التحرير ٠

تأليف محمد امين المعروف بأمير بادشاه ت ٩٧٢هـ.

(بيروت : دارالفكر ط (بدون ) .

#### ( こ )

٨٦- جمع الجوامع في أصول الفقه ·

(بيروت: دارالفكر، ط(بدون) سنة ١٠٦١هـ/١٩٨٢م).
ومعه شرحه للجلال المحلى شمس الدين محمد بن احمد ت ٢٨٨ه.
مع حاشية البناني عبدالرحمن بن جاد الله ت ١٩٨١ه.
مع تقريرات عبد الرحمن الشربيني ت ١٣٥٦ه.

### (5)

٢٩ حاشية العطار على شرح الجلال .

تأليف حسن بن محمد بن محمود العطار ت ١٢٥٠هـ،

( مصر : المكتبة التجارية الكبرى لمصطفى محمد ط ( بدون ) ) .

٣٠- حاشية النفحات على شرح الجلال على الورقات

تأليف احمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوى ( من علما القرن الرابع عشر الهجرى )

( مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ،سنة ١٣٥٧ه/ ١٩٣٨م) ٠

٣١- الحكم الوضعي عند الا صوليين.

تأليف سعيد على محمد الحميرى .

( مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ط ١ سنة ه ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م) ٠ ( د )

٣٢- دروس في علم الا صول . -تأليف السيد باقر الصدر،

٣٣- دلالات النصوص وطرق استنباط الاحكام في ضواً صول الفقه الاسلامي تأليف د . مصطفى ابراهيم الزلي .

(بغداد : مطبعة اسعد ) .

(ر)

٣٤- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب.

تأليف تاج الدين ابن السبكي ت ٢٩١ه.

( مخطوط بسركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم (١١٩) .

٣٥- روضة الناظر وجنة المناظر .

تأليف موفق الدين محمد عدالك بن قدامة المقدسي الدمسقي المنبلي ت ٦٢٠ هدراسة د ، عبد العزيزبن عبد الرحمن السعيد ، (الرياض عطابع الرياض عطار بدون ) سنة ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) ،

#### (س)

٣٦ السبب عند الأصوليين.

تأليف د ، عبد العزيز الربيعة ،

٣٧- السراج الموهاج في شرح المنهاج .

تأليف احمد بن حسن الجا ربردې ت ٧٤٦ هـ .

( مخطوط بمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى تحت رقم (٢٢٤) .

٣٨ مسلم الوصول لشرح نهاية السول .

تأليف الشيخ محمد نحيب المطيعي ت ١٣٥٤ه.

( عالم الكتب ) .

٣٩ - سواد الناظر وشقائق الروض الناظر في اصول الفقه .

تأليف القاضي علا الدين الكتاني العسقلاني الحنبلي ت ٧٧٧ هـ تحقيق استاذي د محمزة بن حسين الفعر ( رسالة دكتوراة على الاستنسل ).

#### (ش)

• ٤- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الاصول •

تأليف شهاب الدين ابي العباس احمد بن ادريس القرافي ت٦٨٦هـ ( القاهرة : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1 سنة ٣٩٣هـ٣٩٣هـم

١ ٤ - شرح الطوفي على مختصر الروضة •

تأليف سليمان بن عبد القوى الطوفي ت ٢١٦هـ ،

( مخطوط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٣٤) ) .

٢٤- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب .

تأليف العضد عد الرحمن بن احمد بن عبد الففارت ٢٥٧ه. ومعه حاشية السعد مسعود بن عبر التفتازاني ت ٢٩٢ه أو ٢٩٥ه. وحاشية السيد الجرجاني علي بن محمد بن علي ت ٢ ٨٨ه. وحاشية الهروى على حاشية الجرجاني .

(بيروت: دارالكتب العلمية ،ط٢ سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) .

٣٤- شفا الفليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل.

تأليف ابي حامد الفزالي ت ه ه ه ه و تحقيق : د و حمد الكبيسي و و البيسي و المداد : مطبعة الارشاد ط (بدون ) سنة و ١٩٩١هـ/ ١٩٧١م) و

٤٤- شرح الكوكب المنير في اصول الفقه .

تأليف الشيخ محمد بن احمد بن عبد العزيزبن على الفتوحـــي الحنبلي المعروف بابن النجار(ت ٩٩٢٦هـ) تحقيق د محمد الزحيلي و د ، نزيه حماد ،

( دمشق : دارالفكر سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) .

ه ٤- شرح المنار للنسفي ت ٢١٠هـ ،

وحاشية ابن الحلبي ت ٩٧١ه . وحاشية الرهاوى .

( المطبعة العثمانية (درسعادت ) سنة ١٣١٥ه.

( ض )

٤٦ - ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية .

تأليف د محمد سعيد البوطي ه

(بيروت : مو سسة الرسالة ط ع سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م) .

#### (ع)

٢٧- العدة في اصول الفقه .

تأليف أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادى الحنبلي ت١٥٥ه تحقيق د ١٠ احمد بن على سير المباركي .

(بيروت: مو سسة الرسالة ط اسنة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م) .

## (غ)

٨٤- غاية الوصول شرح لب الا مول .

## (ف)

٩ ٤ - الفتاوى الكبرى " المصرية " ( ج٣ ) .

تأليف شيخ الاسلام أبن تيميه ت ٧٢٨ ه.

بيروت: دار المعرفة .

٥٠ فتح الفغار المعروف بمشكاة الانوار في اصول المنار،

تأليف زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي ٣٠٠ه. ( مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ط ( ،سنة ١٣٥٥ه/ ٩٣٦ (م) ) .

### ١٥- الفسروق ٠

تأليف شهاب الدين ابي العباس احمد بن ادريس القرافي ت ٦٨٤ هـ ومعه حاشية ادرار الشروق على انواء الفروق لسراج الدين قاسم بن عبدالله الانصارى المعروف بابن الشاط ت ٢٢٣هـ.

وتهذيب الفروق والقواعد السنية في الاسرار الفقهية للشيخ محمد بن علي علي بن حسين المالكيت ٣٦٦ هـ ( بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ط ( بدون ) ) .

٢ ٥- الفصول في علم الا صول .

## (ق)

٣ ٥- القواعد والفوائد الأصولية .

تأليف أبي الحسن علاء الدين بن اللحام علي بن عباس البعلي الحنبلي ت ٨٠٣ه .

(بيروت: دار الكتب العلمية ،ط اسنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) .

٤ ٥- القواعد والفوائد الاصولية .

حامد تأليف محمدبن مكيبن / العاملي الامامي (ت ٧٨٦هـ) .

ه ٥- اللمع في اصول الفقه .

تأليف ابي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازى الشافعي ت ٧٦ه.

## ( )

٥٦- مباحث في اصول الفقه.

تأليف د العبد خليل أبوعيد .

( عمان : دار الفرقان للنشر والتوزيع ،ط اسنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م) .

٧ هـ المحصول في اصول الفقه .

 ٨٥- مختصر ابن اللحام في اصول الفقه .

تأليف علي بن محمد بن علي بن عاس البعلي الدمشقي الحنبلي المعروف بابن اللحام ت ٨٠٣ه تحقيق محمد مظهر بقا .

( دمشق : دار الفكر ،ط ( بدون ) سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) .

٩٥- مختصر التحرير .

تأليف تقي الدين محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار ت ٩٧٢هـ.

( مصر: شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، ط اسنة ١٣٦٧هـ ) .

٠٦٠ مختصر قواعد العلائي وكلام الا سنوى .

تأليف : محمود بن احمد الحموى الفيومي المعروف بابن خطيب الدهشة بي ١٨٣٤ تحقيق مصطفى النجويني .

٦١ - مذكرة أصول الفقه . تأليف الشيخ محمد امين الشنقيطي ت ٣٩٣هـ .

٦٢- المستصفى .

تأليف ابي حامد محمد بن محمد الفزالي ت ٥٠٥ه. (بيروت: دار احياء التراث العربي (ط: بدون). ومعه فواتح الرحموت تاليف عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الانصارى اللكنوى الهندى ت ١٢٢٥ه.

٦٣- المسودة في أصول الفقه .

تأليف آل تيمية وهم :

- مجد الدين ابي البركات عبد السلام بن عبدالله بن الخضرت، ٥٦ه.
  - وشهاب الدين ابي المحاسن عبد الحليم عبد السلام ت ١٨٢ه.
- وشيخ الاسلام تقي الدين ابي العباس احمد بن عبد الحليم ت٧٢٨ه.
  - ( القاهرة : مطبعة المدني ،ط(بدون ) سنة ١٣٨٤هـ) .

٦٤- المعتمد في اصول الفقه .

تأليف أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصرى المعتزلي ت ٢٠٦هـ ( بيروت : دار الكتب العلمية ،ط ( سنة ٢٠٦هـ) .

ه ٦- المفني في أصول الفقه •

تأليف: جلال الدين ابي محمد عمربن محمد بن عمر الخبازى - - الحنفي ت ١٩٦ه تحقيق د ٠ محمد مظهربقا .

(طراسنة ٢٠٤١هـ).

٦٦- مفتاح الاصول في علم الاصول .

تأليف أبي عدالك محمد بن احمد المالكي التلمساني ت ٧٧١ه. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .

(بيروت دار الكتب العلمية ط (بدون ) سنة ٢٠١٣ هـ ١٩٨٣ م) .

٦٧- مناهج العقول على منهاج الوصول في علم الاصول .

تأليف محمد بن الحسن البدخشي ت ٢٢٩ه.

و معه نهاية السول شرح منهاج الوصول تاليف جمال الدين عدد الرحيم الاسنوى ت ٢٧٢هـ .

( مطبعة محمد على صبيح واولاده بالقاهرة ) .

٦٨- منتهى السول في علم الا صول .

تأليف سيف الدين ابي الحسن علي ابي علي بن محمد الآمدىت ١٣٦هـ ،

٦٩- منتهى الوصول والا من في علمي الاصول والجدل.

تأليف جمال الدين ابي عبرو عثمان بن عبرو بن ابي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب ت ٢٤٦هـ .

( بيروت : دارالكتب العلمية ط ١ سنة ٥٠٥ (هـ/ ١٩٨٥م) .

٢٠ منتهى الوصول في علم الاصول .
 تأليف السيد مرزا .

٧١- المنخول من تعليقات الاصول .

تأليف ابي حامد محمد بن محمد الفزالي الشافعي ت ٥٠٥هـ تحقيق د محمد حسن هيتو .

( دمشق : دارالفكر ط٢ سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)٠

٧٢ - الموافقات في اصول الشريعة .

( بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ،ط ( بدون ) .

٧٣ ميزان الاصول في نتائج العقول ( المختصر ) .

تأليف: علا الدين ابي بكر محمد بن احمد السمرقندى ت و وهد محمد ركي عبد البر .

( قطر : مطبعة الدوحة الحديثة ط ١ سنة ١٠٤١هـ/١٩٨٤م) •

٢٤- ميزان الاصول في نتائج العقول في اصول الفقه .

تأليف علا الدين ابي بكر محمد بن احمد السمرقندى ت و وه. تحقيق د عبد الملك عبد الرحمن اسعد السعدى ( رسالة دكتوراه على الاستنسل ) .

(ن)

٥٧- نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر،

تأليف عد القادر بن احمد بن مصطفى بدران الرومي ثم الدمشقي المنبلي ت ١٣٤٦ه .

( الرياض: مطبعة المعارف طح سنة ١٠٤١هـ/١٩٨٤) .

٧٦- نزهة المشتاق شرح اللمع •

تألیف محمد یحبی ابن الشیخ امان ( من علما القرن الرابع عشر المجری )

( القاهرة : مطبعة حجازى ط (بدون ) سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) • ٧٧ ـ نشر البنود على مراقي السعود •

تأليف عدالك بن ابراهيم العلوى الشنقيطي ت ٢٣٣ (ه. ( صندوق احيا ً التراث الاسلامي المشترك بين المملكة المغربية والامارات المتحدة ).

٨٧- نهاية الوصول إلى علم الاصول .

# (و)

٧٩- الوسيط في اصول الفقه .

تأليف : د وهبيه الزحيلي (المطبعة بدمشق ط ٢ سنة ١٣٨٨هـ /١٩٦٩م) .

٠٨٠ الوصول الى الا صول .

تأليف : ابي الفتح احمد بن علي بن برهان البفدادى ت ١٨ هه . تحقيق د ، عد الحميد على ابو زنيد ،

( الرياض : مكتبة المعارف سنة ٢٠٠٣هـ ١٩٨٣ م) .

٨١- الواضح في اصول الفقه .

تأليف ابي الوفا علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البعدادى الحنبلي معمد على الاستنسل ) . ت ١٣ ه تحقيق د ، موسى القرني ( رسالة دكتوراه على الاستنسل ) .

## ٣- مراجع الفقه وقواعــــده

(i)

الاحكام السلطانية وتأليف: أبي الحسن علي بن محمد الماوردى ت و و وه و

الاشباه والنطائر في قواعد وفروع فقه الشافعية •

تأليف جلال الدين عدالرحمن السيوطي ت ٩١١ه.

( بيروت : دار الكتب العلمية ط ١ سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م) .

٢ - الا شباه والنظائس.

تأليف زين الدين بن ابراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي ت ۹۲۰ هـ تحقيق محمد مطيع الحافظ .

( دمشق : دارالفكر ط ١ سنة ٢٠٥ ١/ ١٩٨٣م) .

اعلام الموقعين • تأليف: ابي عدالله محمدبن ابي بكر ابن القيم ت ١ ٥٠ هـ •

(ب) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .

تأليف علا الدين ابي بكر مسعود الكاساني الحنفي ت ٨٧٥هـ (بيروت : دار الكتاب العربي ط٢ سنة ٢٠٤ إهـ/ ١٩٨٢م) .

بداية المجتهد و نهاية المقتصد .

تأليف ابي الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد القرطبي الاندلسي المالكي ت وه وه.

( القاهرة : مطبعة حسان ( ط. بدون ) .

بلغة السالك لا ترب المسالك على الشرح الصفير في الفقه المالكي . تأليف الشيخ احمد الصاوى ت ٢٤١هـ.

(بيروت : دارالفكر ط (بدون ) ) .

٦- الدرر المنظومات في الاقضية والحكومات (آداب القضائ)
 تأليف شهاب الدين ابي اسحاق ابراهيم بن عبد الله المعروف بابن ابي الدم الحموى الشافعي ت ١٤٢ه تحقيق د . محمد مصطفى الزحيلي .

( دمشق: دارالفكر ط٢ سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)٠

(ر)

٧ - رد المحتار على الدر المختار ٠

تأليف محمد امين بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن عابدين عبدين عابدين عبد العزيز المعروف بابن عابدين عبدين عبدين

٨ - روضة الطالبين وعدة المفتين .

تأليف ابي زكريا بن شرف النووى ت ٦٧٦ه.

(بيروت: المكتب الاسلامي طع سنة ه١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م) .

- بالسلسبيل في معرفة الدليل ، عاليف الثيخ صالح بن ابرا الميم البليدي . (ط٢٤ منه ١٤١١ه) - و

١٠ - الشرح الصفير في الفقه المالكي •

تأليف : احمد الدردير ت ١٢٠١ه.

(بيروت: دارالفكرط (بدون) ) .

11- شرح منتهى الارادات .

تأليف الشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ت ١٠٥١ه. ( دار الفكر ) .

### (غ)

١٢- الغاية القصوى في دراية الفتوى .

تأليف عدالله بن عر البيضاوى الشافعي ت ١٨٥ه.

تحقيق علي محي الدين القرة داغي .

( دار الاصلاح والنشر والتوزيع بالدمام ) .

١٣- غزعيون البصائر شرح الا شباه والنظائر .

تأليف احمد بن محمد الحنفي الحموى المصرى ت ١٠٩٨٧ ه.

(بيروت (دارالكتب العلمية ط اسنة ه ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) .

# (ف)

١٣- فتح القدير شرح الهداية في الفقه الحنفي .

تأليف كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي ت ٨٦١هـ

( دارالفكر طع سنة ١٣٩٧هـ ١٩٦٧م) .

10- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب .

تأليف يحيي زكريا الانصارى نه ه٩٢ه.

(بيروت: دارالمعرفة ط (بدون)).

# (ق)

٦٦- قواعد الاحكام في مصالح الأثام

تأليف أبي محمد عز الدين عبد العزيزبن عبد السلام السلمي ت ١٦٠ه مراجعة وتعليق طه عبد الرووف سعد ( دار الجيل ط٢ سنة ١٤٠٠هه/ ١٩٨٠م).

١٧- القواعد الفقهية .

تأليف الحافظ ابي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ت ٢٩٥هـ ( بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ط ( بدون ) ) .

١١٨ القواعد الفقهية .

تأليف الشيخ تقي الدين الحصني ت ٨٢٩ هـ تحقيق عبد الرحمن الشعلان ( رسالة على الاستنسل ) .

١٥- القواعد الفقهية.

تأليف علي احمد الندوى .

( دمشق : دارالقلم ط اسنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) .

. القواعد النورانية .

تأليف شيح الاسلام تقي الدين ابن تيميه ت ٧٢٨ ه. تحقيق محمد حامد الفقى .

( باکستان : ادارة ترجمان السنة ،ط۱ سنة ۱۰۲هد/۱۹۸۲م) · ( ك )

٢١- كفاية الاخيار في حل غاية الاختصار .

تأليف تقي المدين ابي بكربن محمد الحسيني الحصني الدمشقي الشافعي ت ٨٢٩ه بمراجعة عبدالله بن ابراهيم الانصارى .

( J )

٠ ١٦٠ اللباب شي الكتاب

 ( )

٢٣- العجموع شرح العهذب .

تأليف أبي زكريا بن شرف النووى ت ٢٧٦ه. ( دار الفكر) .

٢٢ مفني المحتاج شرح منهاج الطالبين .

تأليف الشيخ محمد الخطيب الشربيني الشافعي ت ٩٧٧ه.

( دار الفكر ط ( بدون ) ) .

٢٥- المغني في الفقه الحنبلي .

تأليف ابي محمد عدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ت ٢٠ ه. مع الشرح الكبير،

(بيروت: دار المكتاب العربي سنة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م) . مسائل الإمام احمد بن حنبل رواية اسحاق بن ابراهيم النيسابورى تحقيق زهير الشاويش . ٢٦ مقاصد المكلفين .

تأليف قد معرسليمان الاشقر .

( الكويت : مكتبة الفلاح ط ا سنة ١٠١١هـ/ ١٩٨١م) .

( 🗻 )

٧٠- الهداية شرح بداية المبتدى .

تأليف برهان الدين علي بن ابي بكر العرغيناني ت ٩٣ هه مع مع فتح القدير لابن الهمام الحنفي ت ٨٦١ ه.

# ٤- كتب التراجـــــم والسير (أ)

1- الاعلام .

تأليف خير الدين الزركلي ت ١٣٩٦ه. ( بيروت : دار العلم للملايين ط٦ سنة ١٩٨٤م) . ( ب )

٢ - البداية والنهاية ،

تأليف المافظ ابي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي ت ٢٧٤ ه.

(بيروت: مكتبة الممارف ط؛ سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م)٠

٣ - البدر الطالع بمعاسن من بعد القرن السابع .

تأليف الشيخ محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ.

(بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر (ط. بدون) ) .

٤ - بغية الوعاة في طبقات اللفويين والنساة .

تأليف الحافظ جلال الدين عدالرحمن السيوطي الشافعي ت

٩١١ه تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم .

( دار الفكر ،طع سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٢٩م) .

( ゚ )

تذكرة الحفاظ

تأليف ابي عدالله شمس الدين الذهبي ت ٢٤٨ه. ( دار احيا التراث العربي ط (بدون ) . ٦ - ترتيب المدارك و تقريب المسالك .

تأليف القاضي عياض ابي الفضل بن موسى بن عياض اليحصبي

ت ۱۶ هه تحقیق د ۱۰ احمد بکیر محمود ۰

( بيروت : دار مكتبة الحياة ، وليبيا : دار مكتبة الفكر ) .

٧ - تهذيب الاسماء واللفات .

تأليف ابي زكريا محي الدين بن شرف النووى ت ٦٧٦ ه.

(بيروت: دارالكتب العلمية) .

٨ - تهذيب التهذيب .

تأليف الحافظ شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني معربي مصورعن طرسنة ٣٢٦هـ) • ت ٨٥٢هـ (دار الفكر العربي مصورعن طرسنة ٣٢٦هـ) •

( ح )

٩ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية .

تأليف ابي محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي ت ٥٩٧ه محمد الحلو ، الوياض : دار العلوم ، طبول سنة ١٣٩٨هـ) .

( )

١٠- الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة .

تأليف شهاب الدين احمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني مدر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ (بيروت: دار الجيل) .

( ن )

١١ ديل طبقات الحنابلة ،

تأليف الحافظ زين الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أخمد بن حسن بن رجب البغدادى الدمشقي الحنبلي ت ٩٥ ٩٥٠ [ بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ) .

- سيرة عبربن عبد العزيز على ما رواه الامام مالك بن أنس واصحابه . تأليف: ابي محمد عبد الله بن عبد الحكم ت ٢١٤ هـ ورواية ابنه ابن عدالله محمد ت ۲٦٨ ه. ٠ (دارالعلم للملايين ، ط ه ،سنة ١٣٨٧ه) .

(ش) ــــــ

١٢- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .

تأليف الشيخ محمد وبن محمد مخلوف ت ١٣٦٠ه.

( دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ) .

١٣- شذرات الذهب في اخبار من ذهب.

تأليف ابي الفلاح عدالحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩ه. (بيروت: داراحيا التراث العربي) .

(d)

١٤ مطبقات المنابلة .

سمحرب الحسن المعراء وهو تأليف القاضي ابي الحسين محمد/بن ابي يعلى ت ١٥٤٦. ( بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ) .

١٥ - الطبقات السنية في تراجم الحنفية .

تأليف تقي الدين عد القادر التميمي الوارى الفزى الحنفي ت ١٠٠٥ها أو ١٠١٠ه تحقيق د ، عبد القتاح محمد الحلو ( الرياض : دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ط ١ سنة ١٤٠٣هـ) ٥

11- طبقات الشافعية الكبرى .

تأليف تاج الدين ابي نصر عد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت ۱۲۲هد .

(بيروت دار المعرفةللطباعة والنشر ،ط٢ سنة (بدون ) ) •

١٧- طبقات المفسرين .

تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن احمد الداودى ت ١٥٩٥ه٠ (بيروت: دار الكتب العلمية ط ١ سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).

#### (ف) ——

١٨- الفتح المبين في طبقات الاصوليين .

تأليف الاستاذ عدالله مصطفى العراغي ت ١٣٦٣ه.

١٩ - الفرق بين الفرق.

تأليف عبد القاهر بن طاهر بن محمد البفدادى الاسفراييني التميين ت ٢٩٤ ه تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

٢٠- الفوائد البهية في تراجم الحنفية .

تأليف ابي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوى الهندى ت١٣٠٤ه. (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر).

#### ( )

٢١- المدخل الي مذهب الامام احمد .

تأليف الشيخ عبد القادر احمد بن مصطفى المعروف بابن بدران . الدمشقي المنبليات ١٣٤٦ه (دار احياء التراث العربي ) .

٢٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

تأليف ابي عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ت ١٤٨هـ تحقيق علي محمد البجاوى (بيروت: دار المعرفة) .

#### ٥- كتب اللفـــة

( i )

١ - اساس البلاغة .

تأليف ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمي ت ٣٨ ه.

( ")

٢ - تاج المروس .

تأليف مرتضى الزبيدى ت ١٢٥٠ه.

(بيروت: دارمكتبةالحياة).

٣ - ترتيب القاموس .

تصنيف واعداد : الطاهر احمد البزاوى .

( دار البكر ،ط٣ سنة (بدون ) ) ٠

٤ - التعريفات .

تأليف الشريف علي بن محمد الجرجاني ت ٨١٦ هـ ٠

(بيروت: دارالكتب العلمية ط ١ سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)٠

( で)

ه - جمهرة اللغة .

تأليف ابي بكر بن الحسن بن دريد الازدى البصرى ت ٣٢١ه. ( مطبعة ادارة المعارف العثمانية ،ط١ سنة ١٣٤٥ه.).

( )

٦ - ديوان قيس بن الخطيم • ثابت بن عدى

تحقیق د ، ناصر الدین الاسد .

(بيروت : دار صادر ط٢ سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).

(ص)

Y - الصحاحين.

تأليف اسماعيل بن حماد الجوهرى ت ٢٩٢ هـ ومُمِل عُيرُ دُلا ح

(طع سنة ۱۳۹۹هـ).

(ض)

٨ - الا ضداد ، تأليف كل من ؛

- أبي سعيد عد الملك بن قريب الاصمعي ت ١٢ه.
  - وابي حاتم سهل بن محمد السجستاني ت ٢٥٠ه.
    - وابي يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت ٢٤٢ه.

مع ذيل كتاب الاضداد لابي الفضائل حسن بن محمد الصنماني ته ٢٠٥٠. (بيروت : دار الكتب العلمية ) .

(ف)

٩ - الفروق اللفوية •

تأليف ابي هلال الحسن بن عدالله بن سمل بن سعيد بن يحبى ابن مهران اللغوى العسكرى تبعد ه٣٩٥.

تحقيق حسام الدين القدسي .

(بيروت : دار الكتب العلمية ط سنة ١٠١١هـ/ ١٩٨١م) .

#### (J)

#### ١٠- لسان العرب .

تأليف ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصرى ت ٢١١ه.

(بيروت: دارصادر طبدون) .

#### ( , )

#### ١١- مجمل اللغة .

تأليف ابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا اللغوى ت ه ٣٩٥ تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان .

(بيروت : موسسة الرسالة ،ط١ سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)

#### ١٢- المصباح المنير .

تأليف احمد بن محمد بن علي المقرى الفيوسي ت ٧٧٠ ه. الناشر: بدون .

#### ١٢- معجم مقاييس اللغة .

تأليف ابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥٠

تحقيق عد السلام محمد هارون.

( مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ط٢ سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٩٢م) ٠

#### ١٤ - مغني اللبيب عن كتب الاعاريب .

تأليف جمال الدين ابن هشام الانصارى ت ٧٦١ه.

تحقيق د مازن المبارك محمد علي حمدالله •

(بيروت : دارالقكر ،ط٣ سنة ١٩٢٢م) .

#### ( Ů)

١٥- نزهة الاعين النواظر .

تأليف جمال الدين ابي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزى ت ٩٧ ه ه تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي .

(بيروت : مو سسة الرسالة ،ط ١ سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م) .

### ٦- كتب متنوعــــة (أ)

- ١- الادارة دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الادارية .
   تأليف الدكتور مدني علاقي .
  - (تهامة طراسنة ١٠١١هـ/ ١٨١١م)٠
    - ٢- الادارة التعليمية اصولها و تطبيقاتها .
      - تأليف د . محمد منير مرسي .
- (عالم الكتب طسنة ه١٤٠ه/ ١٩٨٦م)٠
  - ٣- الادارة منهج شامل.
  - تأليف د . حنفي محمود سليمان .
- ( دار الجامعات المصرية ،ط سنة ١٩٨٠) .
- ٤- اسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة ،ومعضلات الاقتصاد وحلما
   في الاسلام ، تأليف الاستاذ ابي الاعلى المودودى .
  - (طع سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١)٠
    - ه الاسلام ومعضلات الاقتصاد .
  - تأليف الاستاذ ابي الاعلى المودودى
  - (بيروت مو سسة الرسالة سنة ١٤٠٣هـ
    - ٦- اصول الادارة والتنظيم ٠
    - تأليف الدكتور عاطف محمد عبيد .
  - ( الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ) .
    - ٧ اصول التنظيم والاساليب .
    - تأليف الدكتور محمد شاكر عصفور.

٨ - اصول الدعوة .

تأليف عدالكريم زيدان.

( مكتبة المناره الاسلامية سنة ١٠١١هـ/ ١٩٨١م) . \_ الاعتصام . تأليف : ابي اسحق الشاطبي ت ٢٩٠هـ .

٩- الاقتصاد الاسلامي ( مفاهيم ومرتكزات ) نشر ضمن بحوث مختارة من الموتمر

العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي .

اعداد د محمد احمد صقر ،

( المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي طرسنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) ٠

١٠- الاقتصاد المالي الاسلامي .

تأليف د ، عبد الكريم صادق بركات.

١١- افتصاديات المالية العامة.

تأليف د ، عبد المنعم فوزى .

( ")

١٢- التحليل الادارى .

تألیف د . ابراهیم دروییش .

( دار النهضة العربية سنة ٩٧٣ (م) .

١٢- تحقة المودود باحكام المولود .

تأليف: شـ م الدين محربن ابي بكوب العيّم ت ٥٠١ ٥

(بيروت ادارة الكتاب العربي طرع سنة ١٤٠٣هـ

١٤- تذكرة السامع والمتكلم في اداب العالم والمتعلم ٠

تأليف الشيخ محمد بن ابراهيم الكتاني المعروف بابن جماعة ت ٧٣٣ه.

١٥- التربية الاخلاقية الاسلامية .

تأليف \_ مقداد يالجن (ط ١ ،سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٢٧م)٠

١٦- التربية وثقافة المجتمع .

تأليف ابراهيم ناصر،

( موعسسة الرسالة ط١ سنة ١٤٠٤هـ)٠

١٧- التنظيم والعمليات الادارية .

تأليف د • فريد راغب البخاره . ( ط ۲ سنة ۲۹۲۷م) •

( さ)

١٨- الخسراج ،

تأليف ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الكوني ت ١٨٢هـ .

٩ ١- خطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية .

٠٠- الخطر الصهيوني علي العالم الاسلامي .

تأليف ماجد كيلاني

( جدة : الدارالسعوديةللنشر والتوزيع ط ١ سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) .

- الخطراليهودى (بروتوكولات حكما عصهيون ) ترجمة محمد خليفة التونسي . (دارالكتاب العربي ط ه ،سنة ١٤٠٠هه/ ١٩٨٠م) ه

٢١- الدافعية واثرها على الكفاية الانتاجية - دراسة ميدانية .

اعداد د مسيد عدالحميد مرسي ، د م طاهر حسين دباغ .

( مركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والادارة - جامعة الملك

عبد العزيز بجدة ط ١ سنة ١٠٤١هـ/ ١٩٨٤م رقم م ق ب

11.31-7.310-).

( س )

٢٢- السلوك الادارى .

تأليف محتار حمزة .

(ط)

٢٣- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية .

تأليف ابي عدالله محمد بن ابي بكر الزرعي الدمشقي المعروف يأبن قيم الجوزية ت ١٥٧ه تحقيق حامد الفقى .

(بيروت دار الكتب العلمية .

(3)

٢٤ - علم الاقتصاد من خلال التخليل الجزشي .

تألیف مصطفی رشدی شیخ .

(ط اسنة ١٩٨٥م) .

٢٥- العلمانية - نشأتها و تطورها واثارها .

تأليف :سفربن عبدالرحمن الحوالي .

( دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١ سنة ١٩٨٢/١٤٠٢م) ٠

(ف)

٢٦- الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الفربي .

تأليف د . محمد البهي .

(بيروت : دارالفكر ،ط٦ ،سنة ١٩٧٣م)٠

( <sub>r</sub> )

٢٧- المالية العامة والسياسة المالية .

د ، عبد المنعم فوزى ،

٢٨- مبادى الادارة العامة وتطبيقاتها في السلكة العربية السعودية .

تأليف د ، عد المعطي محمد عساف ،

( الرياض : مطابع الفرزدق التجارية سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) .

- مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي بجامعة أم القرى عدد (٥) . موضوع : القواعد الفقهية للزحيلي .
  - ٢٩- مجالس شهر رمضان .
  - محمد بن صالح العثيمين .
    - ٣٠ المدخل الفقهي العام .
      - مصطفى الزرقاء .
        - ٣١- المستولية.
  - تأليف د . محمد امين المصرى .
  - ٣٢- المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام .
    - تأليف د . نور الدين عتر .
      - ٣٣- المعجم الاقتصادى الاسلامي .
      - تأليف احمد الشرباصي .

(じ)

- ٣٤ نعن والحضارة الفربية .
- تأليف ابى الاعلى المودودى .
- ٥٠- نظام الحرفة المدنية بالملكة العربية السعودية .

#### فهرس العوضو عسات

العوضــــوع	رقم الصفحة
خطبة الرسالة	
التمهيد	1
معنى القاعدة وبيان أنواعها و	٣
تعريف القاعدة الأصولية	٦
تعريف القاعدة الفقهية .	Y
الفرق بين القاعدة الاصولية والقاعدة الفقهية.	Υ
النظر الذى قامت عليه هذه القواعد .	١٢
وجه انسمار مواطن الحاجة عند الانسان في الكليات الخمس.	۱۳
العلاقة بين المقاصد والا حكام الشرعية .	<b>3 Y</b>
بيان ان قاعدة ما لا يتم الواجب الا به قاعدة أصولية .	١Y
معنى الواجب في اللغة ·	١٨
العلاقة بين معاني الواجب اللفوية .	۱۹
منهج النصوص الشرعية في مدلول " وجب ".	۲.
معنى الواجب في اصطلاح الأصوليين .	۲ )
لعلاقة بين الواجب في اللغة والاصطلاح .	70
لمراد بالواجب في قاعدة ما لا يتم الواحب الا به	7 8
قسام الواجب	7 7
نواع ما وجب فعله .	7 Y
لواجب المو * قت .	۲.۸
المطلق .	77

رقم الصفحة	الموضـــوع
<b>~</b> Y	أقسام الواجب باعتبار ذاته
٣٩	أقسام الواجب باعتبار فاعله .
٤)	واجب العرك وأنواعه .
<b>{</b> {	أقسام الواجب باعتبار مقدماته .
	القسم الأول: دراسة أصولية لقاعدة ما لا يتم الواجب الا
٥.	الباب الاول: في معنى ما لا يتم الواجب الا به وأقسامه.
	الفصل الأول: في معنى ما لا يتم الواجب الا به وذكر ما ورد
01	لهذه القاعدة من الصيغ .
o T	معنى ما لا يتم الواجب الا به .
٥٣	تحقيق المراد بالمقدور عند ابن الحاجب.
٦.	ذكر الصيغ التي وردت لهذه القاعدة عند الاصوليين .
٦٥	الفصل الثاني: في أقسام ما لا يتم الواجب الا به .
٦٦	اقسام ما لا يتم الواجب الا به باعتبار نوعه .
٦٢	السبب واقسامه
9 7	الشرط وأقسامه
1 - 8	المانع واقسامه
115	ما عدا السبب والشرط والمانع مما لا يتم الواجب الا به ،
115	اقسام ما لا يتم الواجب الا به باعتبار قدره المكلف.
371	الباب الثاني: في حكم ما لا يتم ألواجب الا به.
١٢٦	الفصل الا ول : في القول بعدم الوجوب مطلقا .
١٣٣	ذكر ادلة القائلين بعدم الوجوب مطلقا ومناقشتها .

رقم الصفحة	الموضــــوع			
101	الفصل الثاني: في القول بالوجوب مطلقا .			
17.	المراد بالمقدمة عند القائلين بالوجوب مطلقا .			
7 . (	ذكر أدلة القائلين بالوجوب مطلقا ومناقشتها .			
ነ人ዓ	الفصل الثالث: في القول بالتفصيل والتوقف.			
19.	القول بوجوب الشرط والسبب الشرعيين فقط .			
191	تحقيق نسبة هذا القول الى امام الحرمين .			
ነ ዓ.አ	القول بالوجوب في الشرط الشرعي فقط.			
7 - 8	القول بالوجوب في السبب فقط .			
7 - 7	القول بالوجوب فيما عدا السبب .			
717	القول بالوجوب فيما عدا الشرط الشرعي .			
777	القول بالتفصيل من حيث التلازم الذهني وعدمه.			
377	القول بالتوقف م			
منا قسة	الفصل الرابع: في بيان النتيجة التي تم التوصل اليها بعد المنا قشة			
نصوص	وييان الراجح من الاقوال وذكر ما يو يده من ال			
779	والاثار .			
777	ذكر ما يوعيد هذه القاعدة على القول المختار من نصوص الكتاب			
7 7 9	ذكر ما يو منه القاعدة على القول المختار من نصوص السنة .			
7 { 9	ذكر ما يوئيد هذه القاعدة من الاثار،			

لصفحة	١,	رقم
-------	----	-----

## القسم الثاني: في تطبيق قاعدة ما لا يتم المسواجب

	الا به على بعض المسائل الفقهية وبعض
701	المسائل المعاصرة .
ہیة ۲٥٦	الباب الا ول: في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل الفقم
	الفصل الأول: في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل المت
7 0 Y	بالعبادات.
<b>70</b>	ذكر بعض المسائل المتعلقة بالطهارة .
777	ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصلاة .
7 7 0	ذ كربعض المسائل المتعلقة بالزكاة .
۲.	ذكر بعض المسائل المتعلقة بالصيام.
۲٨٥	ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحج .
۲9.	ذكر بعص المسائل المتعلقة بالجهاد .
متعلقة	الفصل الثاني: في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل ال
7 <b>9</b> Y	بالمعاملات.
AP 7	ذكربعض المسائل المتعلقة بالبيوع.
۳٠١	ذكربعض المسائل المتعلقة بالوقف .
r · r	ذكربعص المسائل المتعلقة بالعتق والبوصايا .
٣٠٦	ذكر بعض المسائل المتعلقة بالنكاح .
ملقة	الغصل الثالث: في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل المته
<b>~</b> ) • •	بالحدودوالجنايات والاقضية والدعاوى والبينات
<b>*</b> 1 1	ذكر بعض المسائل المتعلقة بالمنابات .

الموهــــوع	رقم الصفح
ذكر بعض المسائل المتعلقة بالحدود .	<b>TIT</b>
ذكر بعض المسائل المتعلقة بالاطعمة والصيد والذبائح.	<b>T</b> .10
ذكر بعض المسائل المتعلقة بالائيمان والندور .	٣١٨
ذكر بعض السائل المتعلقة بالقضاء والشهادات.	۳۲٠
الباب الثاني : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل	
المعا صرة ٠	777
الفصل الا ول : في تطبيق هذه القاعدة على بعض المسائل الم	متعلقة
 بالتربية والتعليم .	778
ذكر معض المسائل المتعلقة بالتربية .	***
ذكر بعض المسائل المتعلقة بتعليم وتعلم فروض الا عيان .	***
ذكربعض المسائل المتعلقة بتعليم وتعلم فروض الكفايات .	737
الفصل الثاني: في تطبيق هذه القاعدة على الجانب الا دارى	ری ۳٤۷۰
دكربعض المسائل المتعلقة بالتخطيط ·	<b>ro</b> •
ذكر بعض المسائل المتعلقة بالسلوك الادارى .	٣٦٠
ذكر بعض المسائل المتعلقة بالتطوير الادارى .	٣٦٦
الفصل الثالث: في تطبيق هذه القاعدة على الجانب الاقتصادى	ی ۳۲۹۰
د كربعض المسائل المتعلقة بالتجارة ·	<b>TY</b> 1
ذكر بعض المسائل المتعلقة بالزراعة •	<b>~Yo</b>
ذكر بعض المسائل المتعلقة بحرية التكسب	۲۸۱
الخاتسة	۳۸٥

رقم الصفحة	الموضـــوع		
	الفهـارس:		
<b>ም</b> ሌ ሌ	فهرس الايات .	-	
<b>790</b>	فهرس الاحاديث .	•	
ξ··	فهرس المراجع من الكتاب والسنة وعلومها .	-	
<b>{•</b> o	فهرس المراجع من اصول الفقه وقواعده .	· •••	
£19	فهرس المراجع من الفقية وقواعده .	-	
373	فهرس المراجع في التراجم والسير .	-	
473	فهرس المراجع في اللغة	_	
£ ٣ ٢	فهرس المراجع من كتب متنوعة .	-	
£ T Y	ں العوضوعات .	فهرم	